



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر
عليه السلام

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

تكملة

الكتاب الجامع

ومنه جمل في تفسير القرآن

مؤلفه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحاكم الجسمى و منهجه فى تفسير القرآن

كاتب:

عدنان زرزور

نشرت فى الطباعة:

مؤسسة الرسالة

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٣	الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسير
١٣	اشارة
١٣	بين يدى الكتاب
١٣	اشارة
١٣	١ -
١٤	٢ -
١٤	٣ -
١٥	٤ -
١٥	٥ -
١٦	٦ -
١٧	٧ -
١٧	٨ -
١٨	مقدمة
١٨	اشارة
١٨	و بعد:
٢١	تمهيد عصر الحاكم
٢١	اشارة
٢١	أولا: الحالة السياسيتة
٢٢	اشارة
٢٢	١- البويهيون
٢٢	٢- الغزنويون
٢٢	٣- السلاجقة

- ٢٣ ٤- الفاطميون
- ٢٣ ٥- الباطنية
- ٢٤ ٦- الزيدية
- ٢٥ ٦- ملوك الطوائف في الأندلس
- ٢٤ ٧- الحروب الصليبية
- ٢٤ ثانيا: الحالة الدينية
- ٢٤ اشارة
- ٢٧ ١- المعتزلة
- ٢٨ ٢- الأشاعرة
- ٢٩ ٣- الصوفية
- ٣١ ثالثا: أثر الحالة السياسية و الدينية في الحياة العامة
- ٣١ اشارة
- ٣١ ١- الفتن السياسية
- ٣١ ٢- فتن أرباب العقائد
- ٣٢ ٣- منازعات الفقهاء
- ٣٢ رابعا: حركة التأليف في التفسير و علم الكلام
- ٣٢ اشارة
- ٣٣ ١- التفسير
- ٣٣ اشارة
- ٣٤ أما أهم التفاسير المطولة التي وصلتنا فهي:
- ٣٧ ٢- علم الكلام
- ٣٧ اشارة
- ٣٨ أهم مصنفات المعتزلة في علم الكلام
- ٣٩ الباب الأول حياة الحاكم و آثاره

٣٩	الفصل الأول حياة الحاكم
٣٩	اولا: اسمه و نسبته
٤١	ثانيا: ولادته و نشأته:
٤٣	ثالثا: وفاته
٤٤	رابعا: شيوخه:
٤٤	خامسا: تلامذته:
٤٧	سادسا: عقيدته و مذهبه
٤٩	رأى الزيدية في الإمامة
٥٢	الفصل الثاني آثاره
٥٢	اشارة
٥٢	اولا: في تفسير القرآن
٥٢	(١) التهذيب في التفسير
٥٢	(٢) تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين
٥٢	(٣) التفسير المبسوط
٥٢	(٤) التفسير الموجز
٥٢	اشارة
٥٣	١- و (التهذيب)
٥٣	٢- تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين:
٥٤	ثانيا: في علم الكلام
٥٤	اشارة
٥٥	١- التأثير و المؤثر:
٥٤	٢- شرح عيون المسائل
٥٨	ثالثا: في الحديث
٥٩	رابعا: في التاريخ

- ٦٠ خامسا: فى الفقه
- ٦١ سادسا: فى العلوم الأخرى
- ٦١ سابعا: تعقيب عام حول ما وصل الينا من كتب الحاكم رحمه الله
- ٦٤ الباب الثانى مدخل الى تفسير الحاكم
- ٦٤ الفصل الأوّل تفاسير المعتزلة قبل الحاكم
- ٦٤ اشارة
- ٦٤ حول هذه التفاسير الخمسة:
- ٧٦ الفصل الثانى مصادر الحاكم فى التفسير
- ٧٦ أولا: الحاكم و تفاسير المتقدمين
- ٧٦ ثانيا: مصادر السلفية
- ٧٦ اشارة
- ٧٧ ١- عمده من هذه المصادر:
- ٧٨ ٢- أمثلة و شواهد:
- ٧٩ ثالثا: مصادر الاعتزالية
- ٧٩ اشارة
- ٧٩ (١) بين هذه التفاسير و التفاسير السابقة:
- ٨٠ ٢- عمده الرئيسية من هذه التفاسير، و موقفه من تفسير القاضى:
- ٨٢ رابعا: نقوله العامة أو المبهمة
- ٨٣ خامسا: حول طريقته فى الافادة من المصادر
- ٨٥ الباب الثالث منهج الحاكم فى تفسير القرآن
- ٨٥ الفصل الأوّل قاعدة الحاكم الفكرية و محوره فى تفسيره
- ٨٥ أولا: قاعدته الفكرية العامة
- ٨٥ اشارة
- ٨٨ خلق القرآن:

- المنهج و هذه الأصول ٩٣
- ثانيا: محوره فى تفسيره ٩٤
- اشارة ٩٤
- ١- اكتساب المعارف ٩٤
- ٢- الرد على المجبرة ٩٨
- الفصل الثانى قواعده الأساسية فى التفسير ١٠٤
- تمهيد: بين التفسير و التأويل ١٠٤
- أولا: الأصل الجامع لقواعده فى التفسير ١٠٦
- ثانيا: قواعده الأساسية فى التفسير ١٠٨
- اشارة ١٠٩
- القاعدة الأولى: ليس فى القرآن ما لا معنى له، أو ما لا يفهم معناه ١٠٩
- اشارة ١٠٩
- فروع هذه القاعدة ١١٠
- القاعدة الثانية: لا يختص بتفسير القرآن الرسول أو السلف ١١٣
- اشارة ١١٣
- ١- موقفه من تفسير السلف ١١٤
- ٢- موقفه من الأحاديث و الأخبار المرفوعة: ١١٧
- اشارة ١١٧
- أ) أكثر الحاكم من الاستشهاد بالحديث فى الشرح، و من التدليل به على الأحكام التى يقف عليها فى الآية أو النص القرآنى: ١١٧
- ب) اعتمد الحاكم على الحديث فى بيان المجملات و الأمور الإخبارية و فى تفصيلات الأمور الغيبية. ١١٨
- القاعدة الثالثة: رفض «التفسير الباطنى» و أن الإمام طريق معرفة القرآن. ١٢٣
- القاعدة الرابعة: إثبات المجاز فى القرآن، و منع الحمل عليه إلا إذا تعذرت الحقيقة ١٢٥
- الفصل الثالث حدوده فى التأويل ١٢٨
- اشارة ١٢٨

- أولا: أقسام المعارف ١٢٩
- ثانيا: ميزان التأويل ١٢٩
- ثالثا: التأويل و اللغة و أنواع المجاز ١٣٠
- رابعا: من تأويلاته في باب التوحيد و العدل ١٣٣
- اشارة ١٣٣
- ١- في التوحيد و آيات الصفات ١٣٣
- ٢- في العدل ١٣٥
- خامسا: منهج الحاكم في التأويل بين اللغة و العقل ١٣٩
- الفصل الرابع أثر منهجه العقلي و ثقافته الكلامية في تفسيره ١٤١
- اشارة ١٤١
- أولا: مبدأ اللطف ١٤١
- ثانيا: النبوة و الأنبياء ١٤٤
- ثالثا: الأرزاق و الآجال ١٥٠
- رابعا: حول عالم الغيب ١٥١
- خامسا: تعريفات و أمور فلسفية ١٥٧
- الباب الرابع طريقة الحاكم في تفسيره و آراؤه في علوم القرآن ١٥٩
- الفصل الأول طريقته في كتابه «التهديب» ١٥٩
- تمهيد: بين المنهج و الطريقة ١٦٠
- اشارة ١٦٠
- أولا: القراءة ١٦٠
- ثانيا: اللغة ١٦٢
- ثالثا: الاعراب ١٦٥
- رابعا: النزول ١٦٧
- خامسا: النظم ١٦٨

- سادسا: المعنى ١٧١
- اشارة ١٧١
- (١) طريقته فى إيراد الأقوال و وجوه المعانى: ١٧٢
- (٢) طريقته فى الترجيح بين هذه الأقوال: ١٧٢
- (٣) من شواهد طريقته فى إيراد المعانى و الأقوال: ١٧٣
- (٤) من شواهد طريقته فى الترجيح: ١٧٤
- سابعا: الأحكام ١٧٥
- ثامنا: القصة ١٧٧
- تاسعا: الفقه ١٨٠
- الفصل الثانى آراؤه فى علوم القرآن ١٨٢
- اشارة ١٨٢
- اولا: نزول القرآن ١٨٣
- ثانيا: نقل القرآن ١٨٦
- ثالثا: فضائل القرآن ١٨٨
- رابعا: النسخ فى القرآن ١٩٠
- خامسا: اعجاز القرآن ١٩٤
- اشارة ١٩٥
- ١- مقدمات الاعجاز ١٩٥
- ٢- وجه اعجاز القرآن ١٩٨
- الباب الخامس مكانة الحاكم و أثره فى التفسير ٢٠١
- الفصل الأول مكانة الحاكم ٢٠١
- اشارة ٢٠١
- أولا: منزلة الحاكم العامة ٢٠١
- ثانيا: قيمة كتابه «التهذيب فى التفسير» ٢٠٣

- ٢٠٤ الفصل الثاني أثره فى المفسرين
- ٢٠٤ أولاً: أثره فى الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨)
- ٢٠٤ اشارة
- ٢٠٦ (أ) من الشواهد التى نكتفى فيها بالاحالة على ما تقدم:
- ٢٠٧ (ب) من الشواهد الموجزة التى أشرنا إليها فى هذه الرسالة: «٢»
- ٢٠٩ (ج) شواهد أخرى:
- ٢١٤ ثانيا: أثر الحاكم فى سائر المفسرين
- ٢١٧ مصادر البحث
- ٢١٧ أولاً: المخطوطات «١»
- ٢١٩ ثانيا: الكتب المطبوعة
- ٢٢٣ ثالثا: الدوريات
- ٢٢٣ محتويات الكتاب
- ٢٢٦ كتب للمؤلف
- ٢٢٦ تعريف مركز القائمة باصفهان للتمريبات الكمبيوترية

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير

إشارة

عنوان و نام پديدآور: الحاكم الجشمي و منهجه في تفسير القرآن
عدنان زرزور

مشخصات نشر: دمشق: موسسه الرساله، ١٣٩٢ق=١٩٧٢م

مشخصات ظاهري: ٥١٠ص

وضعيت فهرست نويسي: در انتظار فهرستنويسي (اطلاعات ثبت)

يادداشت: چاپ اول

شماره كتابشناسي ملي: ٢١٤٢٩٤٣

بين يدي الكتاب

إشارة

ربّ يسّر و أعنّ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله، و الصلاة و السلام على سيدنا رسول الله. هذه كلمة سريعة أردت أن أضمنها- بين يدي طبع هذا البحث- طرفا من الأسباب الأساسية التي دعنتني إلى اختيار هذا الموضوع، و طرفا آخر من الفكرة التي انتهيت إليها- بعد مراجعات ليست بالقصيرة- في موضوع الفرق و الخلاف في تاريخ الإسلام.

-١-

قصدت من هذا البحث- أولا- إلى مزيد من التعرف و الاطلاع على جوانب المكتبة العربية الإسلامية، و بخاصة ذلك الجانب البعيد الذي ما زال مجهولا حتى الآن، و الذي قدّرت أنه يسهم في إغناء الفكر الإسلامي و الإنساني المعاصر ... و ذلك عن طريق دراسة كتاب خطي هام- تمهيدا لتحقيقه و نشره- و شخصيته علمية بعيدة الأثر في أهم جانبيين من جوانب الفكر الإسلامي: التفسير و علم الكلام ...

يقدم لنا كتاب الحاكم الجشمي في تفسير القرآن- كما سيرى القارئ

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤

في هذه الرسالة- أجمع صورة و أدقها و أكثرها أمانة كذلك .. للطريقة التي تناول بها المعتزلة و أهل الرأي القرآن الكريم بالتفسير و الشرح، كما يدلنا على مدى اعتماد المعتزلة على نصوص القرآن في آرائهم و مذاهبهم ... و على تفريقهم بين ما يدخله التأويل من الآيات، و ما لا يدخله التأويل .. و على نظرتهم الدقيقة إلى المعارف ما يعرف منها من جهة الشرع، و ما يعلم منها من جهة العقل، و ما يصح أن يعلم منها من كل واحد من الطريقتين.

و يدلنا هذا الكتاب أيضا على ذلك التفاعل الحي بين التابعين و رجال السلف من جهة، و بين شيوخ المعتزلة الأوائل من جهة أخرى .. و على مدى الالتقاء بين أولئك و هؤلاء. و يؤكد لنا الفكرة التي ألمحنا إليها في مقدمة هذا البحث، و هي أن الخلاف بين المتكلمين و رجال الفرق إنما نشأ في الأصل هينا يدعو إليه الخلاف في الفهم و قواعد النظر، و لكن عمق فيما بعد على أيدي الأشيع

المتأخرين بفعل التعصب و المغالاة .. بل بفعل التخلف و الانحطاط الذى كان يقعد بهؤلاء عن فهم ما قدمه الأوائل فى بعض الأحيان .. أو الذى كان يدع صدورهم تضيق بالخلاف الذى اتسعت له صدور الأوائل و عقولهم. و كأن هذا التفسير يشير إلى أن مشكلات الإنسان الأساسية- و هى فى جوهرها واحدة على مدى العصور:

ما وراء الطبيعة، الحرية الإنسانية، القضاء و القدر ... الخ، و إن اختلفت عناوينها و أساليب طرحها على الأزمان- إنما يطرحها الإنسان و يجيب عنها، أو يحاول الإجابة عنها، فى أوقات رقيه و تقدمه، لا فى أوقات تخلفه و انحطاطه و تدهوره المادى و المعنوى، التى يكون فيها مشغولا بالسعى على نفسه يدفع عنها غائلة الجوع و الخوف.

الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسير، ص: ٥

و قد أشار القرآن الكريم إلى هذ المبدأ الاجتماعى، عند ما أمر الله تعالى قريشا- فى السورة المسماة باسمها- أن تتوجه إليه بالعبادة- المبنية على النظر و معرفة الله تعالى- مذكرا إياهم أنه أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف، قال تعالى: فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَ آمَنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ فَمَا الَّذِي يَقْعِدُ بِهِمْ إِذْنِ عَنْ أَنْ يَتَفَكَّرُوا أَنْ لِهَذَا الْبَيْتِ رَبًّا يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ وَ التَّعْظِيمَ؟! و من هنا- و هذا استطراد لا بد منه- تظهر واحدة من أهم مزايا رسالات الأنبياء حيث تحاول دائما أن تصل الإنسان بهذه المعانى الخالدة فى الحياة حين لا يكون «مؤهلا» لطرح تلك الأسئلة، أو حين تكون أهليته- كما يثبت الواقع- ناقصة أو موهومة.

و على ضوء ذلك يمكننا أن نفهم لما ذا ختمت الرسالات بمحمد صلى الله عليه و سلم- بعد كل هذه التمهيديات و المحاولات- و نفهم كذلك لما ذا ينحصر الصراع اليوم- حقيقة و من وراء صور كثيرة- بين المنهج الإلهى متمثلا فى الدين الخالد: الإسلام، و بين المناهج البشرية متمثلة فى آراء الفلاسفة و مفكرى النهضة.

-٢-

هذه المشكلات الإنسانية هى إذن مشكلة كل عصر، و منهج الإسلام فيها- أو جوابه عليها- يتمثل فى نصوص القرآن الكريم، فى المقام الأول. و لكن هذه الإجابة لم «تفهم» على الدوام على نحو واحد إلا- فى جيل واحد على وجه التقريب- و هذا أمر جدير بالدراسة على ضوء وقائع السياسة و حقائق الاجتماع، و إن كان أمر وجود «الصورة الكاملة» الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسير، ص: ٦

أو «الحل الأمثل» و محاولة «الإنسان» بعد ذلك و جهاده للوصول إلى «استيعابه» و تطبيقه .. جديرا بالاعتبار- و من ثم اختلفت بعض أجزاء الصورة عند كل من المعتزلة و الأشاعرة و الماتريديّة و بعض الفرق الأخرى فى تاريخ الإسلام. و قد قدم لنا الحاكم فى تفسيره هذا أجزاء كثيرة و هامة من هذه الصورة، و بخاصة حين جمع خلاصة ما قدمه السلف و رجال الاعتزال على مدى أربعة قرون تقريبا ... فكان لا بد لنا اليوم من أن نتقدم إليه، و إلى سائر كتب التراث الأصيلة لجميع الفرق الإسلامية؛ نجمع منها بعناية و دقة أجزاء تلك الصورة المبعثرة، لنعيد «تركيبها» و صياغتها من جديد- ما استطعنا إلى ذلك من سبيل- لننل اليوم، و فى زحمة المبادئ و صراع الأفكار، على «الصورة القرآنية» و على «عقيدة القرآن» التى «تمثلها» الجيل الأول، و عاشها آية آية ينزل بها الوحي على محمد صلى الله عليه و سلم فى آخر اتصال لعالم الغيب بعالم الشهادة!

-٣-

إن سبيلنا اليوم إلى وحدة الفكر الإسلامى، و إثبات صلاحيته و شموله و أصالته لا يتم بغير هذا الرجوع، كما لا يتم بغير مراعاة جانب «الموضوعية» فى دراسة أسباب الخلاف بين المفسرين و المتكلمين، و هذا هو الهدف الثانى الذى سعيت إليه فى هذه الدراسة، أو سعيت إلى تعلمه و الصبر عليه قبل الدعوة إليه. لقد خيل إلى أن هذا النوع من الدراسة أصلح ما يكون لتعلم الموضوعية، لأن هذه

الدراسة لا يمكن أن توجد أصلا- فضلا عن أن تتم و تأتي صحيحة سليمة- إلا بهذه الطريقة من البحث، و للقارئ أن يلحظ مدى الأناة التى قادت هذا البحث، و التى خلت من الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسىر، ص: ٧

كل ضروب الأحكام المفتعلة أو المنقولة ... أو التى زالت أسبابها و دواعيها بزوال مخترعها و أصحاب المصلحة فيها ... إن القرن الخامس- الذى مهدت به لهذا البحث- قد حفل بأشع صور الخلاف بين أرباب الكلام و أصحاب الفرق، و قضى فيه لأسباب سياسية و اجتماعية على بعض الفرق لمصلحة الفرق الأخرى .. و مضى الحكم لازما- فى عصور الانحطاط- عند المقلدين و التقليديين، و قابلا- للتلفيق و التوفيق عند بعض المفكرين و الباحثين ... فهل نبدأ اليوم من هنا و هناك و نفرض على البحث العلمى أن ينزل إلى سلحة لم يعد لها وجود ... أو يجيب على مسألة طرحت خطأ على كل الوجوه؟! و إذا كان لا مجال للارتباب فى وجوب البدء بمرحلة الرجوع السابقة إلى الصورة القرآنية ... فهل نعود إليها من خلال الدراسة الموضوعية؟ أم من خلال غبار المعارك و محاولة الانتصار لفرقة على أخرى، بالحق تارة، و بالباطل تارة أخرى؟!!

إن من حقنا اليوم، بل من واجبنا كذلك- على ضوء هذه الحقيقة- أن نعيد النظر فى الأحكام التى أطلقت على بعض الفرق، أو على بعض آرائها و مبادئها التى اشتهرت عنها و عرفت بها. و لست هنا أدافع عن المعتزلة- كما قد يتوهم البعض- أو أنتصر لهم!! فإن شيئا من ذلك لا- يهمنى، كما لا- يهمنى أن أكون الحكم لهم أو عليهم .. و لكن الذى يهمنى، و يجب أن يهمنى كل باحث، هو النظر الموضوعى إلى تراثهم و تراث سائر الفرق الإسلامية، و عدم الانطلاق فى الحكم على الجميع من أحكام اجتهادية لا تقبل الطعن أو النقض!

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسىر، ص: ٨

-٤-

و إذا كنت فى هذا البحث لم أتجاوز سبيل الدراسة «الوصفية» و محاولة الوقوف على الآراء التى تضمنها كتاب الحاكم ... إلى تقرير كثير من «الأحكام» التى انتهت إليها .. فلأننى لم أقصد فى الأصل- فوق ما ذكرت- إلى أكثر من تبين معالم الطريق، و تعميق دراسة فكرة «المنهج» التى تعتبر الخطوة الأهم فى موضوع هذه الدراسات الجامعية، و قد سبق لى أن وقفت على شىء من معالم «المناهج الكلامية» فى تفسىر القرآن حين حققت كتاب «متشابه القرآن» للقاضى عبد الجبار، و عالجت موضوع الآيات المتشابهة فى القرآن بوجه عام، و من ثم كان لا بد لى من متابعة الطريق فى دراسة أطراف هذا المنهج، و التمكن من آثاره البعيدة و القريبة؛ تمهيدا لخطوة أخرى- تالية إن شاء الله- فى موضوع المقارنة الموضوعية المفصلة بين سائر المناهج و طرق التفسىر، حتى تتمكن من الإسهام فى إعادة رسم الصورة القرآنية على النحو السابق.

-٥-

على أن العناية بتحرير آراء كل فرقة من الفرق من كتبها و مصنفات شيوخها، يصلح وحده هدفا يسعى إليه الباحث، تحقيقا لأمانة العلم من ناحية، و فى سبيل الوصول إلى الحق فى نقاط الخلاف من جهة أخرى، و من المؤكد أننا سنقف بهذه الطريقة على عشرات النقول الموهومة أو المكذوبة، و التى كان بعضها يرتكب تشنيعا على الخصم و إساءة لسمعته عند العامة. و الأمثلة على ذلك، فى كتاب الحاكم وحده، كثيرة سيقف عليها القارئ، و بخاصة القارئ المطلع على ما ينسب إلى المعتزلة

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسىر، ص: ٩

من آراء فى كتب المذاهب الأخرى. أذكر هنا من هذه الأمثلة ما نسبته الإمام الأشعري إلى المعتزلة من إنكارهم عذاب القبر، قال فى

كتابه «مقالات الإسلاميين ٢/ ١٠٤»: «و اختلفوا في عذاب القبر فمنهم من نفاه و هم المعتزلة و الخوارج، و منهم من أثبتته و هم أكثر أهل الإسلام» في حين يقرأ المرء في تفسير الحاكم تأكيداً مستمراً لقول صاحبه و قول أبي علي الجبائي و شيوخ المعتزلة الآخرين بعذاب القبر، حتى إنني - ابتداء و قبل أن أتنبه إلى نقل الأشعري - «أخذت» علي الجبائي ما وقع فيه من الإسراف في الاستدلال على هذا الأمر؛ كما أشرت إلى ذلك في موضعه من هذه الرسالة! فلما تنبته لنقل الأشعري هالني ذلك مرتين!!

و من حق الباحث أن يفهم من قول الأشعري: قالت المعتزلة؛ أنه يعني بذلك أبا علي الجبائي، في المقام الأول، إن لم يكن على جهة الحصر؛ لأن الأشعري إنما تلقى الكلام - على مذهب المعتزلة - على أبي علي الذي كان أيضاً زوجاً لأمه. و لعل احتمالات الخطأ الكثيرة في نقل الأشعري، أو في النقل عنه، تنخفض نسبتها إذا وقفنا على تأكيد لهذا القول في كتاب «الإبانة» للأشعري، الذي ضمنه آراءه الكلامية الجديدة بعد تركه الاعتزال، فقال في مطلع الفقرة المقتضبة التي عقدها لهذه المسألة من مسائل الاعتقاد: «و أنكرت المعتزلة عذاب القبر» فأهمل هنا ذكر الخوارج، حتى لكأن هذا الإنكار وقف على المعتزلة .. ثم بدأ بالرد عليهم و بيان خطئهم.

و لا- أدري كم يبقى من احتمالات الخطأ السابقة إذا وقفنا في بعض كتب الحاكم على الخبر التالي: روى القاضي عبد الجبار أن «بعضهم سأل

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٠

أبا يعقوب الشحام عن عذاب القبر، فقال: ما منّا أحد ينكره - معشر المعتزلة - و إنما يحكى ذلك عن ضرار! و ضرار هذا هو ابن عمرو، الذي لم أجد له ذكراً في طبقات المعتزلة التي كتبها القاضي عبد الجبار، أو التي شارك في كتابتها، لأن طبقة أبي يعقوب الشحام (ت ٢٦٧) كانت مدونة قبل القاضي في كتاب اطلع عليه الأشعري، على التحقيق!! و في مثال آخر يقف الباحث في موضوع يعتبر من أهم الأبواب الكلامية التي ثار حولها جدل كبير، و هو موضوع الصفات الإلهية التي يقترن إنكارها بالمعتزلة على الدوام .. على رد الحاكم الدائب على منكريها من المعتزلة، و هم معتزلة بغداد - أو جمهورهم - دون معتزلة البصرة!! و العجيب في هذه الردود أنها تحمل طابع البساطة و القوة في وقت واحد (انظر فقرة: التوحيد، من الفصل الأول - الباب الثالث).

و أحب أن أشير هنا، بهذه المناسبة، إلى أن تعميم النقل عن المعتزلة لا يصح قبل التدقيق و التحقيق، لأنهم ينتسبون إلى مدرستين أو فرعين كبيرين، و في كل فرع آراء و اجتهادات و ردود و مناقشات؛ و لعل الردود بين المدرستين في بعض الأحيان أن تكون أقسى من ذلك النوع الذي كان بينهم و بين خصومهم.

و في مثال ثالث - في استطراد أخير - سيقف القارئ، في صفحات مطولة، على رد الحاكم و المدرسة الجبائية على فكرة «الصرفة» في إعجاز القرآن، التي قال بها النظام - بغض النظر عن الحامل له على هذا القول - و التي اعتاد بعض الباحثين على نسبتها إلى المعتزلة؛ علماً بأن الإمام ابن حزم - مثلاً - و بعض أعلام الفرق الأخرى، بتبنونها و يدافعون عنها بقوة!

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١١

و الأمثلة على ذلك كثيرة ... و لكن بمثل هذه الطريقة من البحث في سبيل الوقوف الصحيح على آراء الفرق، يمكننا أن نقطع نصف الطريق إلى عصر الاتفاق و الانطلاق ... أو إلى العصر الذي لم يؤد الخلاف اليسير الذي وقع فيه إلى تشويه الصورة، أو إلى رؤيتها رؤياً «ذرية» مفككة!

أخذها تفاريق ... هو الذي دفع إلى تبنى بعض المواقف و التفاسير الباطلة، و يفسر- من ثم- ذلك التشبث العجيب بمواقف لا يملك صاحبها حجة يدفع بها اعتراض الخصم ... حتى صارت المذهبية في العقيدة «دينا» يحزف من أجله التنزيل بتأويلات سمجة باردة!.
و الواقع أن بناء الرأي أو الحكم على آية من الآيات وردت في سياق معين بدون النظر إلى هذا السياق، و إلى جميع الآيات التي وردت في موضوع تلك الآية ... و إلى «روح» النص القرآني، و صحة الأمر بالتكليف الذي جاء به القرآن ... كل ذلك قد دفع بأصحاب الفرق و المذاهب إلى محاولة التأويل و التلفيق ... و التهجم على الخصم الذي تمسك بآية أخرى، على هذا النحو كذلك. و هذا أمر لا تكاد تخلو منه فرقة من الفرق. و من أراد شواهد على ذلك فلينظر تفسير مثل قوله تعالى: (فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ...) عند القاضي عبد الجبار. و لينظر عند أبي الحسن الأشعري تفسير قوله تعالى: (وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ)

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٢

و قوله: (وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَبَجَبُوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى و قوله: (أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) ... الخ هذه الشواهد التي حفلت بها كتب الفرقتين الكبيرتين: المعتزلة و الأشاعرة، و كتب سائر الفرق الاسلامية.
و ربما كان إطلاق القول بأن نصوص القرآن الكريم ظنية الدلالة يعود في أحد أسبابه الرئيسية إلى هذا التجزى العجيب، و الاعتساف في قطع النصوص لا- عن سياقها و سابقها فحسب، بل عن «روحها» العامة، و أهدافها التربوية و الأخلاقية، و بخاصة فيما عرف عند المفسرين و الأصوليين بآيات الاحكام! و في الوقت الذي ندعو فيه إلى إنكار «الدلالة الظنية» في آيات القرآن الكريم، و اثبات أنها قطعية ... فليس من البعيد فيما يبدو أن تتكاتف الدراسات على تأكيد هذه الحقيقة في يوم من الأيام!

-٧-

و بعد، فإن من أهم ميزات تفسير الحاكم- كما أوضحت- هو رده الدائب على المجبرة أو الجبرية الذين زينوا للناس القعود و التواكل من خلال فهمهم السقيم لبعض الآيات القرآنية. و الذي أضيفه هنا: هو أن هذا الكتاب لو كتب له التوسع و سعة الانتشار؛ لساهم في محاربة التواكل و التخلف، و التبرير الكاذب للقعود عن السعي في طلب التغيير الذي أخذ بأطراف العالم الإسلامي.
و لعل المشكلة هنا تعود إلى اندثار مدرسة الاعتزال بما قدمه رجالها الأوائل من دفاع مجيد عن الاسلام ... تجاه الثوية و الدهرية و أصناف الملاحدة ... و بما أثارته هذه المدرسة من مشكلات كان المسلمون في غنى

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٣

عنها، و عن ثمارها المرة. و يبدو أن من صواب الرأي أن يقال: إن المعتزلة أنفسهم يتحملون قسطا من وزر تلك الجبرية و هذا التواكل؛ لأنهم كما يقول بعض المؤرخين لعصر المأمون: على أنفسهم جنوا!

-٨-

و أخيرا، فأننى أقدم اليوم هذا البحث للطبع على النحو الذي أعدته من قبل، و تقدمت به إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، حيث تولت مناقشته و الحكم عليه لجنة من الأساتذة: الشيخ محمد أبو زهرة، و الدكتور مصطفى زيد، و الشيخ عبد العظيم معاني، و أجازته بمرتبة الشرف الأولى بإجماع الآراء. غير أنني اختصرت منه بعض الأمثلة و الشواهد من تفسير الحاكم- كما كنت أرغب من الأصل- و بعض الكتب الخطية الأخرى التي أعمل الآن في تحقيقها و إعدادها للنشر.

و أحب أن أنبه القارئ إلى أن ما انتهيت إليه من الحكم على الزمخشري، و أنه قال في التاريخ مكانة لا يستحقها ... قد اعتبره أستاذنا الجليل الشيخ أبو زهرة «تهجما على الزمخشري بغير حق». و لعل من سوء الحظ أن المقارنات التي عقدتها بين كتابه و كتاب الحاكم قدر كنت في قسم منها إلى الشواهد التي كانت ماثلة في هذه الرسالة، و التي أصاب بعضها الاختصار السابق؛ مما جعل هذه

المقارنة- فى صورتها الحالفة- فى حدود ضيقة. إلا أننى لم أجد حتى الآن ما يحملنى على الرجوع عن موقفى السابق، بل لعل شيئاً من عدم الحرص على تلك الشواهد يعود إلى اقتناعى بما انتهت إليه. على أننى أرجو أن أعود إلى دراسة الزمخشرى على نحو أشمل

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٤

فى بحث آخر. و أرجو أن يتم ذلك بعد نشر الجزء الأول من تفسفر الحاكم فى وقت قريب إن شاء الله. و لله الحمد فى الأولى و الآخرة.

اللهم ألهمنا توفيقاً و سداداً فى مصاحبة الحق و مجانبه الباطل. و الله يقول الحق، و هو يهدى السبيل.

عدنان زرزور

دمشق فى ٢٨ رجب ١٣٩١ ١٨ ايلول «سبتمبر» ١٩٧١

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٥

مقدمه

إشارة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده و نستعين به و نستغفره، و نعوذ بالله من شرور أنفسنا و سيئات أعمالنا. و الصلاة على سيدنا محمد الذى أرسله الله تعالى بالهدى و دين الحق، و أوحى إليه هذا القرآن لينذر به الذين كفروا، و بشرى للمؤمنين.

و بعد:

١- هذا بحث فى أحد أعلام التفسفر و علم الكلام فى القرن الخامس، و قفت على ضرورته و أنا أعد دراستى السابقة فى «الماجستير» عن القاضى عبد الجبار و كتابه «متشابه القرآن» فى الوقت الذى أعاننى فيه تفسفر الحاكم على تحقيق كتاب القاضى، و جددت فيه كذلك صورة من أدق كتب التفسفر و أغزرها مادة، و أجودها فى الترتيب و التهذيب.

و الواقع اننى أدركت فى هذا الوقت أمرين: أولهما ضرورة الكتابة فى «منهج المعتزلة فى تفسفر القرآن» نظراً لأهميته هذا الموضوع و تجدد البحث فيه على ضوء ما تم الوقوف عليه من تراث المعتزلة فى اليمن، من جهة، و رفعا لظلامه ركبت المعتزلة قروناً متطاولة كانت آراؤهم فيها- فى التفسفر و الحديث و الكلام- تؤخذ من كتب خصومهم، من جهة

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٦

أخرى. أما الأمر الثانى فهو ضرورة دراسة الحاكم الجشمل، و تحقيق كتابه القيم: «التهذيب فى التفسفر».

٢- ثم خرجت من ذلك كله و أنا بسبيل اختيار موضوع لهذه الرسالة إلى الجمع بين هذين الأمرين فى دراسة الحاكم و منهجه فى التفسفر، تمهيداً لتحقيق كتابه إن شاء الله، بعد أن تبين أن منهجه فى هذا الكتاب يشير إلى خلاصة منهج المعتزلة فى تفسفر القرآن، فى الوقت الذى لا أعفى فيه نفسى من دراسة الحاكم و الكشف عن تراثه و بيان منزلته فى الفكر و الثقافة الاسلاميه، بعد أن أتاحت لى فرصة الوقوف على أخباره من وراء القرون الطويلة التى طوى فيها وراء حدود اليمن.

٣- و لن أتحدث فى هذه المقدمة عن قيمة كتاب الحاكم و أهميته و ما يتمتع به من ميزات شكلية و موضوعية، فذلك ما سيوضحه هذا البحث، و لكننى أشير هنا إلى بعض جوانب الجدة و الأهمية فى دراستنا هذه لكتاب الحاكم، التى تلخص فى أنها:

- أول دراسة تتناول علما من أعلام التفسفر فى القرن الخامس.

- و تقوم- على الجملة- حركة التأليف فى التفسفر و علم الكلام فى هذا القرن.

- كما أنها تحتوى للمرء الأولى عرضا لتفاسفر المعتزلة الكبيرة قبل الحاكم، مع التعريف الدقيق بها و بمؤلفيها، و ذكر بعض النماذج مما وصل إلينا من هذه التفاسفر الخطية التى لم يتيسر للباحثين سبيل الاطلاع على أكثره بعد.

و قد ركزت هذه الدراسة على أهمية القاعدة الفكرية فى دراسة منهج أى مفسر- فى التفسفر و التأويل- و فهم هذا المنهج حق الفهم.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٧

- كما أنها قد تعقبت هذا الأثر فى أطراف كتاب الحاكم.

- يضاف إلى ذلك: الفرصة التى هياتها هذه الدراسة لإعادة النظر فى تقويم الزمخشري.

و قد كشف هذا البحث عن بعض هذه المكانة عند الكلام على أثر الحاكم فى المفسرين من بعده.

و على الرغم من أن أكثر جوانب هذه الدراسة يكاد يكون جديدا على ميدان البحث، فإن وجهها الأول عندى أنها تمهد لى السبيل- إن شاء الله- إلى تحقيق تفسفر الحاكم و بعض ما وقفت عليه من كتبه الأخرى، و هى كتب جديرة أن تتبوا مكانها اللائق فى المكتبة العربية الإسلامية.

٤- أما العقبات التى اعترضت سبيلى فى هذا البحث فتعود إلى أن أكثر مصادره مخطوط أو مصور، كما أن المطبوع من هذه المصادر لم يكن الحصول عليه- و قد نشر أكثره فى مواطن متفرقة- سهلا طول الوقت. و قد حاولت التغلب على مشكلة الكتب الخطية بالتوفر على ما صورته دار الكتب المصرية من مكتبة الجامع الكبير بصنعاء و بعض المكتبات اليمنية الخاصة، فاستنسخت بعض هذه الكتب و صورت بعضها الآخر- مكبرا أو على شريط- عن صورته التى ما تزال على «الأفلام» أو الأشرطة، كما أدمت النظر فى بعضها الآخر فى دار الكتب.

أما الكتب اليمنية الأخرى التى لم تصورها دار الكتب من الأصل- و منها بعض كتب الحاكم- فقد تعذر على تصويرها من تلك الديار، و قد

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٨

وافانى بما أريده منها بعض علماء اليمن الأفاضل، كما أشرت إلى ذلك فى موضعه من هذه الرسالة.

٥- و قد سلكت فى هذه الدراسة سبيل البحث العلمى المتجرد عن التعصب للحاكم، فأوردت من آرائه ما وقفت عليه مشفوعا ببعض الشواهد- التى كنت أرجو أن أجتزئ منها فى بعض المواطن لو كان تفسفر الحاكم بين يدى القارئ- و إن كان هذا لم يمنعنى من بعض التعقيبات و التعليقات الموجزة.

كما أننى لم أتعصب للمعتزلة و آرائهم، أو أتعصب عليهم، و لم أذكر شيئا من آرائهم مشفوعا بمحاولة التحسين أو التقييح، على الرغم من أن الصورة التى يحملها أكثرنا للمعتزلة لا تزال سوداء أو كالسوداء، و قد تراءت هذه الصورة فى نفسى فى مواطن قليلة من تفسفر الحاكم، و لكن هذا لم يمنعنى من الإعجاب بهذا التفسفر، و الدعوة إلى الإفادة منه و من سائر تراث المعتزلة فى التفسفر و علم الكلام و أصول الفقه، فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الإفادة من منهج المعتزلة العقلى- و من سائر المناهج الكلامية الأخرى- فى الدفاع عن الإسلام و شرح حقائقه أمام مناوئيه و مخالفيه من أتباعه و الغرباء على حد سواء!

و ليس فى تاريخ الإسلام فرقة واحدة تستطيع أن تزعم لنفسها حق فهم العقيدة الإسلامية على الوجه الأكمل حتى يكون كل من خالفها فى شىء ضالا- و مبتدعا أو من أهل الزيغ و الأهواء! و لا تخلو فرقة واحدة من الغلو فى جانب، و التفريط فى جانب آخر. و ليست مهمتنا اليوم: الانتصار لفرقة على أخرى، أو تعميق الخلاف بين هذه الفرق،

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٩

الذي نشأ في الأصل هينا ثم عمق بفعل التعصب، و لكن مهمتنا هي التقريب بين مواطن الخلاف و قواعد النظر، و التأكيد على وحدة الفكر الإسلامي، و محاولة الوصول إلى الحق على ضوء هذه الحقيقة، و من خلال دراسة تراث جميع الفرق في ظلال القرآن.

٦- أما الطريقة التي اتبعتها في هذا البحث فقد حددتها على ضوء منهج الحاكم نفسه و طريقته في تفسيره، و يتلخص هذا المنهج في أنه منهج كلامي تصرف فيه العناية إلى آيات العدل و التوحيد دون آيات الفقه و الشرائع و سائر الآيات، و لهذا عنت في المقام الأول بالكشف عن هذا المنهج و بيان القاعدة الفكرية التي أسس عليها، و الآثار التي خلفها- دون غيره- في كتاب الحاكم و حاولت في هذا المجال- ما استطعت إلى ذلك سبيلا- رد الفروع إلى الأصول، و الوقوف على القواعد العامة التي تحكم رأى الحاكم و مذهبه في نقاط كثيرة، دون محاولة الخوض في الجزئيات. كما أنني لم أحاول «التعديل» من طغيان جانب الكلام و الرد على الخصوم و أهل الأهواء في تفسير الحاكم على جانب الفقه و التشريع، بالكلام عليهما على نحو متقارب، و إن كان الحاكم لم يهمل العناية بالفقه و آيات الأحكام، و لكن هذه العناية ليست هي الطابع المميز لكتابه حتى يسمح لنا بإدراجها في كلامنا على «المنهج» بمعناه العلمي أو الفكري الذي يحكم تفسيره، دون موضعها الصحيح في مكان آخر.

٧- و قد جعلت هذا البحث في تمهيد و خمسة أبواب: تحدثت في التمهيد عن عصر الحاكم، أو القرن الخامس. و رتبت الأبواب و ما تشتمل عليه من الفصول على النحو التالي:

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٠

الباب الأول: حياة الحاكم و آثاره. و يشتمل على فصلين

الفصل الأول: حياة الحاكم.

الفصل الثاني: آثاره.

الباب الثاني: مدخل إلى تفسير الحاكم. و تحته فصلان:

الفصل الأول: تفاسير المعتزلة قبل الحاكم.

الفصل الثاني: مصادر الحاكم في التفسير.

الباب الثالث: منهج الحاكم في تفسير القرآن. و يشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: قاعدة الحاكم الفكرية و محوره في تفسيره.

الفصل الثاني: قواعده الأساسية في التفسير.

الفصل الثالث: حدوده في التأويل.

الفصل الرابع: أثر منهجه العقلي و ثقافته الكلامية في تفسيره.

الباب الرابع: طريقة الحاكم في تفسيره، و آراؤه في علوم القرآن.

و تحته فصلان.

الفصل الأول: طريقته في كتاب «التهذيب»

الفصل الثاني: آراؤه في علوم القرآن

الباب الخامس: مكانة الحاكم و أثره من التفسير. و تحته فصلان:

الفصل الأول: مكانة الحاكم

الفصل الثاني: أثره في المفسرين من بعده

٨- و بعد، فلست أرى ما أذكره في هذا الموطن خيرا من الكلمة التي كتبها أستاذنا العلامة الجليل الشيخ محمد أبو زهره في كتابه

«تاريخ

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٢١

المذاهب الاسلامفة» و عقب بها على آراء المعترلة و مذهبهم و موافقهم فى الجملة.

قال حفظة الله: «أولا: إن هؤلاء يعدون فلاسفة الإسلام حقا، لأنهم درسوا العقائد الإسلامفة دراسة عقلفة مقفدين أنفسهم بالحقائق الإسلامفة غير منطلقفن فى غير ظلها، فهم يفهمون نصوص القرآن فى العقائد فهما فلسففا، و فغوصون فى فهم الحقائق التى تدل عليها، غير خالففن للشرففة، و لا متحللفن من النصوص.

ثافا: أنهم قاموا بحق الإسلام من الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، ورد كفد الزنادقة و الملاحدة و الكفار فى نحورهم، و كان لا بد من وجودهم ليقفوا تيار الزندقة الذى طم فى أول ظهور الدولة العباسفة، و لذا كان الخلفاء الأول من هذه الدولة يشجعونهم، و قد ناوأهم الرشفد زمانا و اعتقل بعضهم، و لكنه اضطر لإطلاقهم لما علم أنهم الذىن فسطففون منازل الوثنفن من السمفة و ففرهم.

ثالثا: أن لهم شذوذا فى الفكر، و شذوذا فى الفعل. و ذلك فحدث كثيرا ممن فطلق لعقله العنان و لو فى ظلال النصوص»

٩- و أخفرا فأنف أتوجه بجزفل الشكر و جمفل العرفان إلى أسفادى الجففل الشفخ محمد أبو زهرة الذى وكدت فى علمه و رحابه صدره خفر باعث لى على المضى فى هذا العمل، و الفراغ من مناقشته فى أقرب وقت.

كما أشكر الأسفاد المشرف الدكتور مصطفى زفد الذى قعد به المرض عن النظر فى هذه الرسالة ففن صحن منه العزم على ذلك.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٢

و أدعوا الله تعالى أن ففعل عملى هذا خالصا لوجهه، و أن ففعله فى عداد حسناتى فوم العرض عليه، و أن فوفقنى لخدمة شرففة و إعلاء كلمته، إنه سمفف قرفب مفجب.

القاهرة: ٢٩ رمضان المبارك ١٣٨٨ هـ

١٩ كانون الأول (دفسمبر) ١٩٦٨ م

عدنان محمد زررور

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٣

تمفهد عصر الحاكم

أشارة

(القرن الخامس الهجرى)

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٥

تقع حفا الحاكم فى القرن الخامس الهجرى، فقد ولد فى إحدى قرى نفسبور سنة ٤١٣ و فوفى بمكة سنة ٤٩٤، و قد شهدت الدولة الإسلامفة فى هذا القرن، و بخاصة فى الجزء الشرقى الذى عاش فىه الحاكم أشد حالات الفوضى السفسافة بسبب كثرة الدولات و النزاع بفن الأمراء و السلاطفن من جهة، و لما جرى من الفتن و المصادمات بفن أصحاب المذاهب و الفرق من جهة أخرى، حتى إن شمس هذا القرن لم تغب عن العالم الإسلامى إلا و قد جردت عليه أوروبا أولى حملاتها الصلففة عام ٤٩١.

و نصور فى هذا التمهفد الموجز الحالة السفسافة و الدفنفة فى هذا القرن و أثر ذلك فى الحفا العامة، كما نعرض أيضا لحركة التألف فى التفسفر و علم الكلام، كل ذلك بالقدر الذى فلقى ضوءا كاففا على حفا الحاكم الذى كان رأسا فى المفسرفن و المتكلمفن على حد سواء.

أولا: الحالة السفسافة

إشارة

كان الصراع السياسي في هذا القرن على أشده في بغداد عاصمة الخلافة، و في الجزء الشرقي و الشمال الشرقي في الدولة الإسلامية، و ما تزال فارس و خراسان مسرحا للمزيد من حركات «الانفصال» و الأسر المالكة الجديدة الوافدة، في الوقت الذي ينشط فيه الباطنية، و يتألق نجم العبيديين في مصر و الشام و اليمن و بلاد أخرى:

١- البويهيون

: لم يلبث البويهيون الذين بدءوا في الظهور عام ٣٢٠ أن أسسوا

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٦

دولة لهم في فارس و خوزستان بعد ذلك بعامين على يد عماد الدولة «١»، و زادوا بذلك من عدد الدويلات المنفصلة عن الدولة العباسية، و لكنهم ما فتئوا يتوسعون من حولهم و يفرضون سيطرتهم على الدويلات المجاورة حتى استطاع معز الدولة أن يملك بغداد آخر سنة ٣٣٤ بعد أن رضى «الخليفة» بحماية «السلطين» الجدد في وجه تهديدات سلاطين الدويلات الصغيرة الأخرى، و منذ ذلك الحين أخذ البويهيون دور السلطان الفعلي في ظل «الخليفة» العباسي. و استمر بنو بويه يحكمون بغداد- بالرغم من انقسامهم بعد و تعاديهم- حتى منتصف القرن الخامس تقريبا عام ٤٤٧ عند ما سقط آخر معاقلهم في بغداد على يد السلاجقة الوافدين من نيسابور «٢».

٢- الغزنويون

و كان بنو سامان من قبل قد أسسوا دولتهم- بخراسان و أقاليم أخرى- من أوائل القرن الثالث، و قد استمرت هذه الدولة حتى أواخر القرن الرابع عند ما ثار عليهم أحد عمالهم بخراسان سنة ٣٨٧ هو أبو القاسم محمود بن سبكتكين ناحلا نفسه لقب سيف الدولة «٣»، و ما لبث أن أضحى سيد نيسابور و غزنه، و أن فتح خوارزم و أصبهان، بل تمكن من أن يوسع دولته الغزنوية داخل الهند «٤»، و عند ما

(١) راجع «معجم الأنساب و الأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي» لزمايور صفحة ٣٢٢-٣٢٣.

(٢) انظر «البداية و النهاية» لابن كثير ١٢/٦٦ و زمايور ٣٢٢.

(٣) راجع زمايور ص ٣٠٦ و ٤١٦.

(٤) انظر «الكامل في التاريخ» لابن الأثير ٧/٣١٥ و انظر فيه خبر ملكه الري و بلاد الجبل أيضا: ٧/٣٣٥.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٧

توفي سنة ٤٢١ خلفه ابنه مسعود- و هو الذي انتزع منه السلاجقة بعد بلاد خراسان «١» و تستمر الدولة الغزنوية على نزاع و حروب بينها و بين السلاجقة و بينها و بين بنو بويه أيضا «٢» شأن جميع هذه الدويلات بعضها مع بعض- حتى تسقط في مطلع الربع الأخير من القرن السادس «٣».

٣- السلاجقة

و تظهر قبائل الغز التركية في خراسان- المسرح الأول- بقيادة آل سلجوق، و يستولى السلطان السلجوقي الأول «طغرلبك» على نيسابور سنة ٤٢٩ «و يبعث أخاه داود إلى بلاد خراسان فيملكها و ينتزعها من نواب الملك مسعود بن سبكتكين «٤» و في العام التالي يلتقى طغرلبك و أخوه بالملك مسعود فيهزمهما، تم يتمكن طغرلبك عام ٤٣٣ من ملك جرجان و طبرستان، و أن يعود إلى نيسابور «مؤيدا

منصوراً» و في عام ٤٣٧ يبعث أخاه إبراهيم إلى بلاد الجبل فيملكها، ثم يحاصر هو أصبهان عاما كاملا حتى يتمكن من «فتحها» عام ٤٤٢ و قبل أن يولى وجهه شطر بغداد غزا عام ٤٤٦ بلاد الروم، و في العام التالي ملك بغداد و أسقط السلطان البويهى، و خطب له لأول مرة في رمضان سنة ٤٤٧ «٥». و خلف طغرلبيك بعد وفاته سنة ٤٥٥ ابن أخيه ألب أرسلان الذى مات مقتولا سنة ٤٦٥ فخلفه ابنه ملكشاه (١) دخل مسعود أيضا في حروب مع الروم و أضاف إلى ملكه بلادا كثيرة، راجع ابن الأثير ٣/٣٥٣.

(٢) انظر ابن الأثير: «الكامل» ٧/٣٣٥.

(٣) انظر زامباور ص: ٤١٨.

(٤) «البداية و النهاية» لابن كثير ١٢/٤٣.

(٥) المصدر السابق ج ١٢ الصفحات: ٤٩، ٥٤، ٥١، ٥٥، ٦٦.

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٢٨

الذى حكم عشرين عاما حتى سنة ٤٨٥- و قد وزر نظام الملك لملكشاه و أبيه تسعا و عشرين سنة، و كان أبرز شخصية سياسية في هذا القرن، و أحد الوزراء العظام في التاريخ الإسلامى كله، و سوف نعرض للحديث عن أثره البعيد في العلم و الثقافة في الفقرة التالية.

«١»

و كانت أهم الأحداث السياسية في هذه العهود الثلاثة أن أوغل السلاجقة في أربعين عاما إلى صميم دوله الروم في آسيا الصغرى حتى قونية و نيقية، و لكن أبناء ملكشاه ما لبثوا أن اقتتلوا قتالا شديدا حتى إن غياث الدين محمد أحد أبنائه ظل يحارب أخاه بركيارق منذ وفاة أبيه إلى أن توفى أخوه سنة ٤٩٨ و استقام له من بعده أمر الملك، و كان لهذا النزاع أثره السيئ في الوقت الذى كانت فيه سيوف الصليبيين تلمع في سماء الشام.

و كان آخر سلاطين السلاجقة في العراق طغرل بن أرسلان الذى قتل سنة ٥٩٠ «٢».

٤- الفاطميون

و في هذا القرن تألق نجم العبيديين- الذين دعوا بالفاطميين «٣»- و انتشر نفوذ «خلافتهم» التى ضارعا فيها خلافة بغداد في آسيا أيضا، فكان يدعى للخليفة الفاطمى في الخطبة في سورية و دمشق (١) انظر «أخبار الدولة السلجوقية» لصدر الدين أبى الفوارس ص ٧٤-٧٥.

(٢) المصدر السابق ص: ١٩٣.

(٣) انظر رسالة «من عبر التاريخ» للمرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثرى ص ٥-١٤، و مقدمة «كشف أسرار الباطنية» للحمدادى اليمانى- للشيخ زاهد أيضا ص: ١٨٤-١٩١ المطبوع مع كتاب «التبصير فى الدين» للاسفرائينى.

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٢٩

و حلب «١». و فى البصرة فى بعض الأحيان، و اشتهر من خلفائهم الحاكم الذى اختفى عام ٤١١ بعد أن أقام «الديانة» الدرزية، و المستنصر الذى توفى سنة ٤٨٧، و المستعلى المتوفى سنة ٤٩٥ «٢».

و فى العام الذى استولى فيه السلاجقة على بغداد، استولى على بن محمد الصليحي «أبو كامل» على أكثر أعمال اليمن، و خطب فيها للفاطميين و قطع الخطبة للعباسيين، ثم تمكن من الاستيلاء على مكة سنة ٤٥٥، و قد قتل فى اليمن آخر سنة ٤٥٩، و انتقل الحكم فى صنعاء إلى ابن الغشيم الهمدانى عام ٤٩٢ بعد موت آخر الصليحيين بها «٣».

٥- الباطنية

و ينشط الباطنية في النصف الثاني من هذا القرن- وهذا طبيعي بعد أن توسع نفوذ العبيديين- و يتمكن أحد دعواتهم و هو الحسن بن الصباح أن يستحوذ على قلاع كثيرة كان أولها قلعة «الموت» بالديلم، استولى عليها سنة ٤٨٣ و أقام فيها دولة الملاحدة، كما دعيت، ثم انتشرت دعوته عام ٤٩٢ في أصبهان و أعمالها، و قويت شوكة الباطنية، ثم ازدادت خطورتهم عام ٤٩٤ «فكثروا بالعراق و الجبل ... و تملكوا القلاع و قطعوا السبل، و أهم الناس شأنهم لاشتغال أولاد ملكشاه بنفوسهم و مقاتلته بعضهم بعضا!» (٤) و في هذا العام قتل (١) راجع «الخطط» للمقرزي ٣٥٧ / ٢.

(٢) انظر زامباور ص: ١٤٤-١٤٥.

(٣) راجع ابن كثير ٦٧ / ١٢ و ٩٥ و زامباور ص ١٨٣، و «بلوغ المرام في شرح مسك الختام» للقاضي حسين العرشي ص: ٢٤-٢٧ تحقيق أنستاس الكرملی.

(٤) «مرآة الجنان» لليافعي ١٥٦ / ٢ و زامباور ٣٢٩ / ٢.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٠

السلطان منهم خلقا كثيرا، و أبيحت ديارهم و أموالهم، و نودوا فيه أن كل من قدرتم عليه منهم فاقتلوه و خذوا ماله (١).

٦- الزيدية

أما قوم صاحبنا الحاكم رحمه الله .. و نعرض هنا لجانبهم السياسي- فقد كانت لهم دولتان إحداهما في اليمن، و الأخرى في جنوب بحر الخزر من جهات الديلم: قامت دولتهم في الديلم نحو سنة ٢٥٠ و استمرت إلى سنة ٥٢٠ و ظهر فيها عشرون إماما (٢) و تتحدث الكتب التي ترجمت للحاكم أنه كان معاصرا للإمام المرشد بالله، و أن هذا الإمام كان أكبر منه بستين- و أنه توفي قبله بنحوها تقريبا (٣)- و تصفه بأنه «المجدد للدين بعمله في القرن الخامس بالجبل و الري (٤)» أي أنه كان أحد أئمة دولة الديلم، و قد عرض له الحاكم في بعض كتبه و لم ينعته بالإمام و إنما قال فيه: «السيد المرشد بالله أبو الحسين يحيى بن (١) انظر ابن كثير ١٥٩ / ١٢.

(٢) انظر «تاريخ الفرق» للدكتور يوسف العشي، ص ٢٢ و «تاريخ دول الإسلام» للصدفي ٢٥٩ / ١ فما بعدها.

و كان قد خرج من الزيدية بعد الإمام زيد كثير من الأئمة في خراسان و المدينة و البصرة و قتلوا جميعا، و لم ينتظم أمرهم بعد ذلك- كما يقول الشهرستاني- «حق» ظهر بخراسان الناصر الأطروش فطلب مكانه ليقتل فاخفى و اعتزل إلى بلاد الديلم و الجبل و كانوا لم يتحلوا بدين الإسلام بعد فدعا الناس إلى الإسلام على مذهب زيد بن علي فدانوا بذلك و نشثوا عليه، و بقيت الزيدية في تلك البلاد ظاهرين، و كان يخرج واحد بعد واحد من الأئمة و يلي أمرهم». الملل و النحل ٢١١ / ١. و انظر «شرح العيون» ٢٨ / ١.

(٣) انظر «شرح الأزهار المنتزع من الغيث المدرار» للجنداري؛ ص: ٣٢.

(٤) اتحاف المسترشدين بذكر الأئمة المجددين لابن زبارة الصنعاني ص ٣٥.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣١

الحسين الحسنی، و إليه تشد الرحال في طلب العلم، و هو غاية في الزهد، و عليه سيماء النبوة .. (١) و يبدو أن الحاكم قد ألف كتابه هذا قبل خروج الإمام المرشد و دعوته لنفسه بالإمامة، لأن دعوته إنما كانت في حدود سنة ٤٩١. و الواقع أننا لا نقف من أئمة الزيدية في هذا القرن- في الديلم- على غير الإمام المرشد بالله، و الإمام أبي طالب يحيى بن الحسين المتوفى سنة ٤٢٤ (٢) و كما يجوز خلو عصر من الإمام عندهم- إذا انعدم الخروج- فإن من الراجح أن الأمر كان يخرج من أيديهم لأحد الدويلات حتى يصبح التاريخ لإقليم ما في بعض الأحيان تاريخا لكثير من الأسر الحاكمة (٣)، على أن هناك دعاة عند الزيدية يسمون «المحتسبين» أو «المقتصدین» يهيئون الأمر للخروج و يدافعون عن الحق، و بهم تتم سلسلة الأئمة. و الذي يبدو على كل حال أن زيدية الديلم في القرن الخامس

كانوا من الناحية السياسية في حالة ضعف، مما مهد لانتهاه دولتهم بعد ذلك في وقت قريب.

أما دولتهم في اليمن فتنسب إلى الإمام القاسم بن إبراهيم الرسى (١) شرح «عيون المسائل» للحاكم، المجلد الأول، ص: ١٤٤ مخطوطة صنعاء رقم ٢١٢ علم كلام.

(٢) المصدر السابق ص ١٣٣ و كان معتزليا من طبقة القاضي عبد الجبار، قال الحاكم: «و اجتمعت فيه شروط الإمامة» و قد بويغ سنة ٤١١ بعد وفاة أخيه الإمام أبي الحسين أحمد بن الحسين بن هارون الذي بويغ بإمامة الزيدية سنة ٣٨٠. قال الحاكم: «و كان جامعا لخصال الإمامة و بايعه الخلق و خرج بالديلم .. و لم يزل فيه يجرى الأحكام على الشرع حتى توفى».

(٣) راجع زامباور ص: ٢٩٣-٢٩٤ و ٣١٩-٣٢٠، و هذا مما جعلنا نتبع في هذا التمهيد التقسيم بحسب أشهر الدويلات.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٢

(١٦٩-٢٤٦) من أولاد الحسن بن علي بن أبي طالب «١»، الذي وضع أصول المذهب الزيدي كما عرف في هذه الدولة «٢»، أما الذي استولى على اليمن فهو الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين أحد أحفاد الإمام القاسم، ولد بالمدينة المنورة سنة ٢٤٥، و خرج إلى اليمن سنة ٢٨٠ بطلب من أهله، و لكنهم خذلوه فعاد إلى الحجاز، ثم راجعوه فعاد إليهم و وصل «صعدة» سنة ٢٨٤، و تمكن بعد حروب طويلة مع القرامطة و غيرهم أن يؤسس دولة الزيدية في اليمن، و يفيض الزيدية في الحديث عن بأسه و شجاعته و ورعه و تصانيفه ... و يعدونه من معجزات جده رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم، و يروون فيه بعض الآثار، و يقولون: ما من زيدي في اليمن إلا و له عليه حق «٣».

أسس الامام الهادي دولة الزيدية في اليمن، و كان أولاده من بعده يباعدون فيها بالإمامة بخروجهم أو بالقتال، و كثيرا ما خرج الأمر (١) انظر ترجمته في «إتحاف المهتدين» لابن زبارة، ص: ٤١. و الرسى نسبة إلى (الرس) و هو جبل أسود بالقرب من ذي الحليفة بالحجاز، فر إليه القاسم من الخليفة العباسي بعد أن خرج بالكوفة سنة ٢٢٠.

(٢) و كان يذهب مذهب المعتزلة في أصول الاعتقاد كما سنرى عند الكلام على تفسيره، و هو مذهب جده الإمام زيد فيما يقال، أما أصول المذهب في الفقه فقد وضعها الإمام الهادي، و إليه ينسب المذهب «الهادوي»، و بعض الزيدية يقولون إنهم ينتسبون في أصول الاعتقاد إلى زيد بن علي، و في الفقه إلى الإمام الهادي. راجع «نزهة النظر» ليحيى بن حميد ورقة ١٦ مخطوطة صنعاء رقم ٩٠ مجاميع.

(٣) و قد توفى بصعدة في ذي الحجة سنة ٢٩٨، راجع «بلوغ المرام» ص ٣١-٣٢ و «إتحاف المهتدين» ص ٤٢.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٣

من أيديهم إلى أحفاد القاسم الرسى نفسه، أو إلى غيرهم ممن ينتسب إلى الإمام علي بن أبي طالب رضى الله عنه. و قد رأينا أن أظهر الأحداث التي مرت ببلدهم في القرن الخامس هو استيلاء الصليحي على صنعاء و على أكثر مناطق اليمن، و بالرغم من أنهم لم يفقدوا وجود دولتهم في بعض بلاد اليمن إلا أن الصليحي قتل إمامهم الكبير فيها: أبا الفتح بن الناصر الديلمي الذي دعا سنة ٤٣٠ و ملك صعده و الظاهر و اختط «حصن ظفار»، و لم تزل المعارك بينه و بين الصليحي حتى تمكن هذا من قتله سنة ٤٤٤ «١»، و يحدثنا صاحب «بلوغ المرام» أنه لما قتل «استقام الشريف الفاضل ابن جعفر العياني على الحسبة التي كان عليها» أي قبل وصول أبي الفتح من الديلم و دعوته إلى نفسه، و يبدو أنهم بقوا على هذه الطريقة حتى عام ٥٣٢ حين قام بالدعوة و استرد صنعاء الإمام أحمد بن سليمان (٥٠٠-٥٦٦) «٢».

و يتبين من مراجعة تراجم أئمة الزيدية و علمائهم أن الصلات بين دولتيهم في الديلم و اليمن كانت دائمة، و إليها يعود الفضل في حفظ بقية صالحه من تراث المعتزلة في اليمن، كما سنتحدث عن ذلك فيما بعد.

و في الأندلس يستغل النصارى الخلافات الشديدة بين ملوك الطوائف- في عهدهم الأول في هذا القرن- ليظفروا ببعض البلاد من أيدي المسلمين، فيستولى ألفونس القشتالي (١) راجع «بلوغ المرام» ص ٣٦-٣٧ «المقصد الحسن» لابن حابس الصعدي ورقة ١٨٥. (٢) انظر «بلوغ المرام» ص ٣٩-٤٠، «طبقات الزيدية» لإبراهيم بن القاسم ورقة ٣٣.

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٣٤

على طليطلة سنة ٤٧٨ بعد حصار دام سبع سنين. و يهب يوسف بن تاشفين من مراکش لنجدة المسلمين في الأندلس و يتمكن من أن يهزم الفونس السادس في موقعة الزلاقة سنة ٤٧٩. و يمضى هذا القرن على الأندلس موحدة تحت راية المرابطين لتنتظرها عام ٥١٥ فتنة ابن تومرت الذي زعم أنه المهدي، و يقوم في الأندلس بدور خطير «١».

٧- الحروب الصليبية

و من أهم الأحداث السياسية التي وقعت لعامة المسلمين في هذا القرن مصابهم بالصليبيين، ففي جمادى الأولى من عام ٤٩١ «ملك الإفرنج مدينة أنطاكية بعد حصار شديد، ثم صاروا إلى معزة النعمان فأخذوها بعد حصار» «٢» و في ضحى يوم الجمعة لسبع بقين من شعبان استولوا على بيت المقدس بعد حصار شهر و نصف، و قتلوا في المسجد الأقصى ما يزيد على سبعين ألفاً، و جاسوا خلال الديار!

و في عام ٤٩٤- يوم عظم الخطب بالباطنية في نواح كثيرة، و كان أولاد ملكشاه ما يزالون في اقتتالهم- زحفوا على بلاد أخرى في أرض الشام فملكوا «سروج» و «قيسارية» و «أرسوف» أو كما قال الياقعي اليمنى في أحداث هذه السنة: «و فيها أخذت الفرنج بلداننا بالشام» «٣» نعم «بلداننا» بالشام، فقد كان مصاب المسلمين عاما في كل مكان.

و بالرغم من مظاهر الفوضى السياسية التي كان يعيش فيها العالم الإسلامي إلا أنه لم يفقد وحدته الروحية بحال. (١) راجع «صفة جزيرة الأندلس» ص ٨٣ فما بعدها، و انظر زامباور صفحة ٨٦ و ١١٣.

(٢) «البداية و النهاية» لابن كثير ١٢ / ١٥٥.

(٣) «مرآة الجنان» ٣ / ١٥٦ و انظر ابن كثير ١٢ / ١٥٦.

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٣٥

ثانيا: الحالة الدينية

إشارة

و في ظل هذه الأحداث السياسية المضطربة لم يكف أصحاب المذاهب و الفرق عن المنازعة و الجدل، بل إن هذه الأحداث زادت من حدة هذا النزاع، و نقلته إلى حد التصادم و الفتن الدامية التي لم يكد يخلو منها عام واحد من أعوام هذا القرن، و قد كان لتدخل «السلطين» الجدد- أو الكثر المتجددين- أثره الكبير في هذا التصادم بعد أن مضى عهد الخلافة المذهبية الواحدة- كما يمكن أن يسمّى- التي كان السلطان فيها للخليفة الذي لم يكن الخارجون عليه بقادرين على إحداث مثل هذه الفتن التي شهدناها في هذا القرن، أو بعد أن دخل العالم الإسلامي في القرن الرابع في عصر الحكم الشيعي «١»، و أصبح لكل صاحب مذهب سند من حكم قائم يحميه، أو ذاهب قد مكن له.

و بالرغم من هذا الاشتهار و التمكّن الذي أصابت منه أغلب الفرق، و بالرغم من تأثر معظمها بالفلسفة «٢» إلا أننا نقتصر في هذا التمهيد على (١) يقول المقرئ في أحداث هذا القرن: إن مذاهب الرافضة انتشرت في عامة بلاد المغرب و مصر و الشام و ديار بكر

و الكوففة و البصرة و بغداد و جمفج العراق و بلاد خراسان و ما وراء النهر، مع بلاد الحجاز و الفمن و البحرفن.

و كان الحكم فى أغلب هذه الأقالفم لهم كالفاطمفن و بنف بوفه و رفهم. انظر الخطط ٢ / ٣٥٧.

(٢) فقول المقرفزف: «و اشتهرت مذاهب الفرق من القدرفة و الجهمفة و المعتزلة و الكرامفة و الخوارج و الروافض و القرامطة و الباطنفة حتى ملأت الأرض! و ما منهم إلا من نظر فى الفلسفة و سلك من طرقها ما وقع فلفها اختفاره». الخطط ٢ / ٣٥٧.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٣٦

فبان حال الفرقفن الكفبرفن: المعتزلة و الأشاعرة، مع الإمام بحال الصوففة فى هذا القرن، لما لهذا من ففصاح بعض الجوانب الهامة فى الحفة الاجتماعفة، و لإلقاء بعض الضوء على حفة مؤلفنا المعتزلى رحمه الله، و الحالة الدفنفة فى هذا القرن- كما نرجح- تصورها الفرق، لأنه كان عصر تعصب مذهبى واضح.

١- المعتزلة

كان البوففون فى بغداد قد أظهروا الشفج و الاعتزال حتى قوفت بهم الشفعة و فشا مذهب الاعتزال بالعراق و خراسان و ماوراء النهر، و ذهب فلفه جماعفة من مشاهفر الفقهاء كما فقول المقرفزف «١»، بل إن الاعتزال شهد على أفدهم نهضته الكفبرة على فد القاضف عبد الجبار و المدرسة الجبائفة التى فنتسب فلفها، و كان القاضف عبد الجبار أكبر قضاة بنف بوفه، و كان أشهر وزراء هذه الدولة و أعظمهم الصاحب بن عبادة الذى حرم القضاء و المناصب الكبرى على رف المعتزلة، و قد كان هو مشهورا بالاعتزال- و الشفج كذلك- حتى قال ففه القاضف: «مولانا الصاحب معتزلى الشعر، شفعى التصنف»، و كان فذهب فى شفعه مذهب الزفدفة كما فقول الحاكم نفسه رحمه الله «٢».

و لم فكن «الخلفة»- السنف بالطبع- بقادر على أن فصنع شفنا تجاه «سلاطفن» بنف بوفه و تعصبهم للشفعة و المعتزلة، و لكن اضطر فى أوائل القرن الخامس سنة ٤٠٨ إلى أن فتدخل «رسمفا» لفض المنازعات المذهبفة التى أثارها المعتزلة و الشفعة الذى صغروا حدودهم ببغداد، فأمر (١) الخطط ٢ / ٣٥٨.

(٢) انظر شرح عفون المسائل للحاكم ١ / ورقة: ١٥٥.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٣٧

المعتزلة فى هذا العام بترك الكلام و التدرفس و المناظرة فى الاعتزال «و المقالات المخالفة للإسلام!» و أنذرهم- إن خالفوا أمره- بحلول النكال و العقوبة «١» إلا أنهم لم فكفوا عن الجدل ففما فبدو، فما زال فقهاء أهل السنة به حتى صدر فى بغداد سنة «٤٣٣» كتاب آخر سمى الاعتقاد القادرى- نسبة إلى الخلفة القادر صاحب الأمر السابق- و قرئ فى الدواوفن، و كله نقض لآراء المعتزلة، «و كتب الفقهاء خطوطهم ففه أن هذا اعتقاد المسلمفن، و من خالفه فقد فسق و كفر!» «٢».

و لم فلبث المعتزلة أن تعرضوا للسب و التفضفق بعد زوال بنف بوفه، ففى سنة ٤٥٦ «لعت المعتزلة فى جامع المنصور» و هجم قوم من الأشاعرة على مدرس معتزلى «فسبوه و شتموه لامتناعه عن الصلاة فى الجامع، و تدرفسه للناس بهذا المذهب، و أهانوه و جودوه» «٣»، بل بلغ الأمر فبعضهم أن جلس فلعن المعتزلة، كما قال ابن كثر عن بعض العلماء إنه «جلس و جعل فلعن المعتزلة» «٤» و كأن ذلك ذكر أو قربة!!

و لكن الاضطهاد الذى أصاب المعتزلة لم فكن فى الواقع على أفدى (١) انظر المنتظم لابن الجوزى فى أحداث سنة ٤٠٨.

(٢) الحضارة الاسلامفة فى القرن الرابع لآدم متر ١ / ٢٨٩ ترجمفة الأستاذ الدكتور عبد الهادى أبو رفده.

(٣) البدافة و النهافة ١٢ / ٩١.

(٤) المصدر السابق. و انظر فيه أحداث سنة ٤٧٨ (١٢ / ١٢٨ - ١٢٩).

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٣٨

السلاجقة- الذين قدموا الأشاعرة بعد- و إنما كان على يد محمود بن سبكتكين الذي سبقت الإشارة إليه، ففي سنة ٤٣٠ انتزع الرى من البويهيين فجمع من فيها من المعتزلة و نفاهم إلى خراسان «و أحرق كتب الفلسفة و مذاهب الاعتزال و النجوم» (١) و استخرج من بيت كتب الصاحب بن عباد كل ما كان في علم الكلام و أمر بحرقه- و كان فهرس كتبه يقع في عشر مجلدات «٢»- و قد ذكر الحاكم أن السلطان المذكور بعث بكتاب إلى عامله بنيسابور بحمل المعتزلة إلى حضرته بغزنة فحمل إليه ثلاثة نفر هم رءوس القوم «فبعث بهم إلى غزدار فماتوا هناك» (٣).

و مع هذا فقد بقى الغالب على نيسابور- بيئة الحاكم- التشيع و الاعتزال، ذكر الحاكم أن أبا رشيد النيسابورى المعتزلى أحد تلامذه القاضى عبد الجبار، كانت له حلقة بنيسابور يجتمع اليها المتكلمون بعد أن عاد إليها عقب وفاة القاضى عبد الجبار، و أنه لما لم يقاومه أحد من المخالفين خرج إلى الرى «٤» و ذكر أنه شاهد بعض الوزراء فى خوارزم يذهبون مذهب العدل، و أن أمراء خوارزم و أكثر فقهاءها معتزلة «٥». (١) الكامل لابن الأثير ٧ / ٣٣٥.

(٢) الارشاد لياقوت ٢ / ٣١٥ طبعه مارغوليوث.

(٣) انظر شرح عيون المسائل ١ / ورقة ١٣٦. و كان ابن سبكتكين على مذهب الكرامية المشبهة فيما يبدو، فقد جرت بين يديه مناظرة فى مسألة العرش بين ابن الهضيم الكرامى و ابن فورك، فمال إلى رأى ابن الهضيم «و نقم على ابن فورك كلامه و أمر بطرده لموافقته لرأى الجهمية!» ابن كثير:

٣٠ / ١٢

(٤) شرح عيون المسائل ١ / ورقة ١٣٥.

(٥) المصدر السابق الورقتين ١٥٤، ١٥٦.

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٣٩

٢- الأشاعرة

أما الأشاعرة فإن مذهبهم أصلا لم يأخذ فى الانتشار بالعراق إلا من نحو سنة ٣٨٠ «١» و كان الماتريديّة فى أقصى المشرق ينافسهم على الرغم من تشابه المذهبين فى الأصل، كما أنه كان عليهم فى نهاية القرن الرابع و أوائل الخامس أن يدرءوا هجمات الحنابلة الذين كان شيخهم ببغداد حوالى سنة ٤٠٠ يطعن على أبى الحسن الأشعري أمام الملاء- و ينال من الأشاعرة «٢» و أن يقاوموا أيضا هجمات الكرامية الذين تحزبوا عليهم و رموهم بالباطل عند ابن سبكتكين قائلين إن الأشاعرة يعتقدون أن رسالة النبى انقطعت بموته «٣» و لم تكن حال الأشاعرة- فى الواقع- فى أول عهد السلاجقة بأحسن من حال المعتزلة، فقد تعصب طغرلبك ضدهم و طاردهم مع المعتزلة، و بخاصة قبل دخوله ببغداد (ما بين سنة ٤٤٣ و سنة ٤٤٧) فقد نقل له عام ٤٤٥ أن أبا الحسن الأشعري يقول فى الدين بأمور لا تليق بالسنة فأمر بلعنه، و صرح أهل نيسابور بتكفير من يقول ذلك، و اضطر علماء نيسابور كالجوينى و القشيري إلى أن يغادروها إلى القدس أو مكة، و زادت محنة الأشاعرة بمنعهم من الخطابة و الوعظ، و بلعنهم فى الجمعة، و جرت فتن طويلة بالرغم من أن طغرلبك استدعى جماعة من الأشاعرة و سألهم عما أنهى إليه من ذلك فأنكروه، و أنكروا أن يكون الأشعري قاله، فقال السلطان: فنحن إنما لعنا من يقول هذا «٤»! (١) انظر المقرئى: الخطط ٢ / ٣٥٨.

(٢) راجع طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣ / ١١٧. و كان الحنابلة يقولون إن الأشعري ظل على مذهب المعتزلة زمانا طويلا، ثم تركه

و أتى بمقالة خبط بها عقائد الناس!

(٣) السبكى ٣ / ٥٤.

(٤) البداية ١٢ / ٦٤.

الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٠

و استمرت الحال بالأشاعرة كحال غيرهم فى وقت ملء بالفتن و المنازعات، حتى وزر للسلاجقة الوزير «نظام الملك» مدة تقرب من الثلاثين عاما استطاع خلالها أن يثبت حكم السلاجقة أنفسهم و أن يمكن للمذهب الأشعرى لدى العامة و الخاصة عن طريق الدرس و التنظيم، و الواقع أن نظام الملك كان أفضل رجال السياسة من حماة العلوم، مثل فى الدولة السلجوقية دور صاحب لدى البويهيين، و لم يكن يقل عنه ولعا بالعلم و المعرفة و حبا للعلماء و تقريبا لهم، إن لم يفقه فى الأناة و سعة الصدر. و يفرض المؤرخون و كتاب التراجم فى الثناء على نظام الملك، و على حنكته و دهائه و تدينه و ورعه و عدله بين الناس «١» و قد لا يكونون مغالين فى ذلك إذا ذكرنا إصلاحه الاجتماعى الذى تجلى فى تأسيس القضاء على الفن القائمة، و الاحتيال على التخفيف من آثارها بالحكمة و الدهاء. و قد رأى نظام الملك أن سبيل الاستقرار إنما يكون فى التمكين للمذهب الأشعرى فى نفوس عامة المسلمين عن طريق العلم و المعرفة، فبنى المدارس «النظامية» فى بغداد و بلخ و نيسابور و هراء و اصبهان و البصرة و مرو و طبرستان و الموصل «٢» و دعا أئمة «أهل السنة» للتدريس فى هذه المدارس، فكان أبو إسحاق الشيرازى على رأس مدرسة نيسابور «٣» و قد تم افتتاح نظامية بغداد عاشر (١) راجع البداية و النهاية: ١٢ / ١٤٠ و الكامل ٨ / ١٦٠ و طبقات الشافعية ٣ / ١٣٥.

(٢) طبقات الشافعية ٣ / ١٣٧.

(٣) توفى أبو إسحاق الشيرازى سنة: ٤٧٦ فلما بلغ الخبر إلى نظام الملك قال يجب أن تغلق المدرسة سنة لأجله، و أمر أن يدرس مكانه الشيخ أبو نصر بن الصباغ. راجع ابن كثير ١٢ / ١٢٥ و توفى إمام الحرمين سنة ٤٧٨. المصدر السابق س ١٢٧.

الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٤١

ذى القعدة سنة ٤٥٩ و كتب على بابها أنها لأصحاب الأشعرى «١».

و بالرغم من هذا النجاح الذى تحقق للأشاعرة على يد نظام الملك «٢» إلا أن اعتراف الخليفة- رسميا- بالمذهب الأشعرى على أنه مذهب أهل السنة لم يكن إلا فى عام ٥١٦ حين حضر الخليفة المسترشد بالله درسا بالنظامية ببغداد، و أضحى منذ ذلك اليوم مذهب الأشاعرة هو مذهب أهل السنة و الجماعة «٣» و إن كان اتفق له أيضا أسباب أخرى ساعدته على ذلك، كما ساعدته على التوسع و سعة الانتشار «٤».

٣- الصوفية

أما الصوفية فقد كثر أتباعهم و اعترى حالتهم بعض سوء عن القرن الماضى، مما دعا واحدا من أعلامهم المشهورين فى هذا القرن هو أبو القاسم القشبرى المتوفى سنة ٤٦٥ إلى أن يكتب رسالته المشهورة سنة ٤٣٧ إلى «جماعة الصوفية ببلاد الاسلام» يذكرهم فيها بسير شيوخ هذه الطريقة فى أخلاقهم و معاملاتهم و عقائدهم، لتكون عوننا لهم على صلاح أمرهم بعد أن انقرض «أكثر شيوخ الصوفية المحققين و فسد حال كثير (١) راجع ابن كثير ١٢ / ٩٦ و تاريخ الإسلام للذهبي- مخطوطة دار الكتب، و قد قدم الغزالي من أصبهان إلى بغداد للتدريس فى النظامية سنة ٤٨٣ انظر ابن كثير ١٢ / ١٣٧.

(٢) مات رحمه الله سنة ٤٨٥ مقتولا على يد «صبى من الباطنية» كما يقول ابن الأثير ٨ / ١٦١ و كما يحمل هذا الاغتيال طابع العصر، فإنه يحمل كذلك الدليل على نجاح نظام الملك فى حربه المركزة ضد أصحاب الأهواء.

(٣) لم يكن من هم نظام الملك رحمه الله الاستعانة بالخليفة و الشهادات الرسمية فى سبيل نصره المذهب الأشعرى، و لكن جهوده

الحقفة فى ذلك أنت أكلها فى حفاته و بعد موته.

(٤) راجع الخطط للمقرزى ٣٥٨/٢.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٢

من الباقفن» كما بقول «١».

و ببدو أن عناية الصوففة بالمظاهر قد زادت فى هذا القرن، فحدثنا المقدسى عن مجالسهم فى القرن الماضى و ما كان فجرى ففها من الغناء بقوله:

«فكرة أزعق معهم، و تارة أقرأ لهم القصائد» (٢) أما فى هذا القرن فقد حفلت مجالسهم بالرقص حتى إن الهجوبرى (٣) بقول إنه لقى طائفه من العوام فظنون أن مذهب التصوف لفس إلا الرقص «٤» و لم فحملهم على هذا الاعتقاد- ففما فظهر- إلا كثره ما فشاهدونه من شفوع هذه الطرفة لدى الصوففة.

و زاد الصوففة ففضا فى هذا القرن طبقات أولفائهم و «نظموها» على طرفة تقرب من الطرائق الكهنوففة- و كل هذا دخفل على التصوف الإسلامى الصفح «٥»- ففى القرن الرابع فذكر المؤرخون من طبقات الصوففة طبقة الأبدال «٦» أما فى القرن الخامس ففذكر الهجوبرى لهم (١) انظر مقدمة الرسالة القشرفة، صفحه ٢-٣.

(٢) أحسن التقاسفم فى معرفة الأقالفم، صفحه ٤١٥ و كان قد لقفهم بمفنة السوس باقلم خوزستان.

(٣) من علماء الصوففة و أعلامهم فى القرن الخامس، و رسالته «كشف المحجوب» وضعها فى إصلاهم كما فعل القشرفة، و هى باللغة الفارسفة، و النقول عنها هنا من كتاب الحضارة الإسلامفة للأستاذ آدم متر.

(٤) كشف المحجوب صفحه ٤١٦ (آدم متر ١٩/٢).

(٥) لعل ذلك أثر من آثار رسوخ عقفده الجبر عند هؤلاء!

(٦) جمع بفل، و فقال إن عددهم سبعون: أربعون منهم فى الشام، و ثلاثون فى سائر البلاد. انظر تفصفل القول فى هذه الطبقة و الخلاف فى عددها: كتاب كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ٢١٠-٢١٣.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٣

طبقات أخرى من الأولفاء، فهناك ثلاثمائة فسمون الأخفار، و أربعون فسمون الأبدال، و سبعة فسمون الأبرار، و أربعة فسمون الأوتاد- و هم فطوفون العالم بجملته فى كل لفة- و ثلاثة نقباء، و أخفرا فوجد القطب أو الغوث! قال: «و الأولفاء هم ولاء العالم، و الحل و العقد منوط بهم، و ففبر العالم موصول بهمتهم» (١) و ببدو أن فزادة فعلقهم بالأولفاء فى هذا القرن زادت من عدد المتعصبفن للحلاج و المنتظرفن لخروجه كذلك- بعد أن فطاول العهد على قتله الشففة سنة ٣٠٩- بقول الهجوبرى إنه رأى بالعراق أربعة آلاف فسمون أنفسهم الحلاجفة «٢» و كان فى عصر أبى العلاء المعرف (ت ٤٤٩) قوم فى بغداد فنتظرون خروج الحلاج، و فقفون بفف صلب على دجلة فتوقعون ظهوره!

و نستطفع أن فدرك مدى فآثر الصوففة بالحركات الباطنفة الفف انتشرت فى هذا القرن من رد الهجوبرى على دعواهم- أو دعوى بعضهم- فى هذا القرن بسقوط الشرفة إذا كشفت الحقفة، بقوله: «هذه مقالة الزنافة من القرامطة و الشففة و من وسوسا ففهم من

الأفباع» (٣). (١) كشف المحجوب صفحه ٢١٤ (آدم متر ٢١/٢).

(٢) الكشف صفحه ٦٠ (متر ٤٣/٢).

(٣) آدم متر ٢٢/٢، و اذا فرقنا بفن التصوف السنى الصفح- تصوف الحسن البصرى- و هذا التصوف الباطنى؛ أدر كنا مدى ما فجنه الفرق الفف فحدث عنها الهجوبرى فى إطلاق الحكم على الصوففة.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٤

ثالثا: أئر الحالة السفاسفة و الءفنفة فى الءفاة العامة

اشارة

و كان لهءه الحالة السفاسفة و الءفنفة- المضطربة و المتناجرة- أئرها السفف على الءفاة العامة، بما حملته من الفرقة و الانقسام، و بما صاحبها من الفتن و المنازعات بفن العساكر و الأءناس، و بفن أصحاب الفرق و المءاهب:

١- الفتن السفاسفة

فذكر ابن الأئر فى أءءاء سنة ٤١٧ أنه كئر فىها تسلط الأءراك ببءاء فأكءروا مصادرات الناس و أخذوا الأموال، حتى إنهم قسءطوا على الكرج خاصة مائة ألف ءنار، و عظم الءطب و زاد الشر و أءرقت المنازل و الءروب و الأسواق، «و ءخل فى الطمع العامة و العفارون فكانوا فءءلون على الرجل ففطالبونه بءءائره كما ففعل السلطان» و فذكر أن الءرب قء وقعت بفن الءء و العامة فظفر الءء فنهبوا و قءلوا «١» ثم فى عام ٤١٩ شءب الأءراك ببءاء على «ءلال الءولة» حتى إنه باع فرشه و ثفابه و ففمه و فرق ثمنها ففهم حتى سكتوا، و لم فلبث الءلاف أن وقع بالبصرة بفن الءفلم و الأءراك و اقتءلوا «٢» و فى السنة الفى استولى فىها طغرلبك على بءاء ٤٤٧ كئر فساء العز و وقعت الفتن بفن الأءراك و العامة و نهبت بعض ءوانب بءاء «٣» و فىها اشءء الغلاء بمكة و عءمت الأقوات، و ءرى نحو ءلك (١) الكامل فى التارىء ٣٢٥/٧.

(٢) المصءر السابق: ٣٣٤/٧.

(٣) البءافة و النهاءة لابن كئر ١٢/٦٦.

الءاكم الءشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٥

فى الفمن ءفن استولى عليها الصلفى فى نفس العام «١». و ءرت على مثل هءه الءال الشففة كئر من السنوات الأءرى.

٢- فتن أرباب العفائء

أما الفتن بفن أرباب المءاهب- و بخاصة بفن السنة و الراءفة- فكانت لكئرتها ءزاء من الءفاة العامة، و ربما من الءفاة الفومفة، حتى إن مؤرءا كابن كئر كان فقول مثلا: إن الفتنه ءصلت عام كءا- و هو فؤرء بءسب السنوات- «كالءاءة» «٢» أو فقول مثلا فى بعض السنوات الفى ءصل فىها كوارء عامة كالزلازل و الطاعون، و أن الفتن مع ءلك لم تنم: «و مع هءا كله وقعت فتنه عظفمة بفن الراءفة و السنة قءل فىها ءلق كئر» «٣» و ربما أشار فى عبارات موءزة إلى ما طواه من الأمور الشففة الفى ترتكب فى هءه الفتن، كقوله فى الفتن الفى ءصلت سنة ٤٤١ بفن أهل الكرخ و أهل باب البصرة: «إنها فتن لا ءصى ءصل فىها قءل و نهب و سلب و سءف لا ففصر و لا ففضبء!» «٤» و كئفرا ما فعبء عن قفام الفتنه «بالءءءء» إشارة إلى استمرار الفتن و أنها ما تكاء تهءأ حتى ءئور «٥».

و كان الءلففة- كما أشرنا- ربما ءءءل لفص النزاع، و لكن الءلاف الءى ءأصل، و كان بءاءة ماسة إلى عمل طوفل كالءى نهض لءأسفسه (١) ابن كئر و انظر الكامل ٨/٦٩-٧٣.

(٢) البءافة ١٢/٦٦.

(٣) المصءر السابق ١٢/١٢٧.

(٤) نفس المصءر ١٢/٥٨.

(٥) المصءر السابق أفضا ١٢/٦٢.

الءاكم الءشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٦

نظام الملك، لم يكن يحل عن طريق الإشارة بفضه إلى السلطان أو الوزير؛ حصل عام ٤٢٠ أن خطيب مسجد الكرخ - و كانت بيته شيعية اعتزالية - ذكر مذاهب فاحشة من مذاهب فاحشة من مذاهب الشيعة و غلا في على رضى الله عنه، فأمر الخليفة بالقبض عليه و عين محله خطيبا آخر، فلما صعد المنبر دقه بعقب سيفه، و الشيعة ينكرون هذا، و قضير في الخطبة في ذكر علي، رضى الله عنه، عما كان يفعله من تقدمه، و قال: اللهم اغفر للمسلمين و من زعم أن عليا مولاة! فرماه العامة بالأجر فوافاه كالمطر و خلع كتفه و كسر أنفه ... و أحفظ ذلك الخليفة فكتب في الشيعة كتابا شديدا للوزير، و لكن الوزير فيما يبدو لم يصنع شيئا - عجزا أو تواطؤا - و لم تنته الفتنة حتى توجه مشايخ الكرخ مع الشريف المرتضى إلى دار الخلافة، و أحالوا ما حصل على سفهاء الأحداث، و طلبوا إقامة خطيب عملت له نسخة يعتمدها فيما يخطب و تجنب ما يحفظ الشيعة (١).

و في عام ٤٢٢ غلق الشيعة الأسواق بمناسبة عاشوراء و علقوا المسوح و خرجوا يبكون في الأزقة، فأقبل عليهم أهل السنة في الحديد و اقتتلوا اقتتالا شديدا، و قوى عليهم أهل السنة فقتلوا منهم خلقا كثيرا و نهبوا الكرخ و دار الشريف المرتضى! و نهبت العامة دور اليهود بتهمة معاونتهم للروافض! و تعدى النهب إلى دور كثيرة ... و انتشرت المحنة بأمر العيارين في أرجاء البلد (٢).

٣ - منازعات الفقهاء

و في مثل هذا الجو الشنيع لم تكن الخلافات بين أصحاب المذاهب الفقهية بأقل أثرا من خلافات أرباب السياسة و الكلام، (١) المنتظم لابن الجوزي ٨ / ٤١ - ٤٢ في أحداث سنة ٤٢٠.

(٢) الكامل لابن الأثير ٧ / ٣٥٣ و البداية لابن كثير ١٢ / ٣١.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٧

و إن كان أكثر الحنابلة فيما يبدو تضيق صدورهم بمن عداهم من الشافعية و الشيعة و الأشاعرة و المعتزلة جميعا، ففي عام ٤٤٧ قوى جانبهم على الأشاعرة «بحيث إنه كان ليس لأحد من الأشاعرة أن يشهد الجمعة و لا الجماعات» (١) و حاولوا منع الشافعية من الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم و الترجيع في الأذان و القنوت، و كادت تحصل فتن كبيرة لو لا - أن حملوا على السكوت آخر الأمر. و في عام ٤٦٩ وقعت الفتنة بينهم و بين الأشاعرة لأن ابن القشيري قدم بغداد فجلس يتكلم في النظامية و أخذ يذم الحنابلة و ينسبهم إلى التجسيم (٢) بل بلغ الأمر بالحنابلة أن نعموا سنة ٤٦١ على أحد كبرائهم و هو الشيخ أبو الوفا العقيلي لتردده على أبي علي بن الوليد المعتزلي (٣) و اتهموه بأنه تأثر ببعض آرائه في الكلام «و إنما كان يتردد عليه ليحيط علما بمذهبه»، كما قيل، حتى اضطر أن يحضر إلى الديوان و يكتب على نفسه كتابا يتضمن توبته من الاعتزال (٤).

رابعاً: حركة التأليف في التفسير و علم الكلام

إشارة

و لم ينقطع العلماء خلال هذه الرزايا عن الكتابة و التأليف، شأنهم في كل عصر، بل إن حركة التأليف - بعامة - قد نشطت في النصف (١) البداية ١٢ / ٦٦.

(٢) المصدر السابق ص ١١٥.

(٣) قال ابن كثير في أحداث سنة ٤٧٨: «و فيها توفي أبو علي ابن الوليد شيخ المعتزلة، كان مدرسا لهم فأنكر أهل السنة عليه، فلزم بيته خمسين سنة إلى أن توفي!» البداية ١٢ / ١٢٩.

(٤) انظر ابن كثير ١٢ / ٩٨، ١٠٥.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٨

الثانى من هذا القرن بفضل النهضة الثقافية الشاملة التى أحدثتها المدارس الكثرية، كما أن عناية البويهيين بالكتب و التأليف كانت كبيرة أيضا فى النصف الأول، و إن مما يستبعد أن تذهب عناية الصاحب بالكتب و تشجيعه للعلماء على الكتابة و يحى أثرها فى دولة بنى بويه بمثل هذه السرعة أو البساطة، فدار الكتب التى أنشأها وزير «بهاء الدولة» ببغداد سنة ٣٨١ و جعل فيها أكثر من عشرة آلاف مجلد معظمها بخط أصحابها، أو من الكتب التى كان يملكها رجال مشهورون، بقيت إلى سنة ٤٥٠ حين احترقت بعد مجىء طغرلبك إلى بغداد «١» و دور الكتب الأخرى برامهرمز و البصرة و غيرها بقيت تؤدى دورها إلى عصور لاحقة «٢» و كان للشريف المرتضى دار سماها دار العلم فتحها لطلبة العلم «و عين لهم جميع ما يحتاجون إليه»، و قد اعتذر الصاحب بن عباد عن استدعاء الملك نوح بن منصور السامانى- آخر السامانيين- له ليولى وزارته، (١) راجع الكامل لابن الأثير ٣٢٤/٧، و قد كان بهذه المكتبة كذلك مائة نسخة من القرآن كتبت بأيدى أحسن النساخ، عدا الكتب الكثرية التى اشتراها الوزير و جمعها. انظر المنتظم لابن الجوزى ١٧٢/٧ و آدم متر:

الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع ٣١١-٣١٢.

(٢) انظر أحسن التقاسيم للمقدسى صفحة ٤١٣ و قال إن الذى اتخذ دارى البصرة و رامهرمز ابن سوار، و إن فىهما إجراء على من قصدهما و لزم القراءة و النسخ، و قال عن دار رامهرمز إن فيها «أبدا شيخ يدرس الكلام على مذاهب المعتزلة». نفس الصفحة.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٩

بأن عنده من كتب العلم خاصة ما يحمل على أربعمائه جمل أو أكثر «١» كما أن رعاية الصاحب للمعتزلة آتت أكلها، أو استمرت فى ذلك العطاء، بعد أن تفرق تلامذة القاضى عبد الجبار- الذى حبا عصر الصاحب بخلاصة الفكر الاعتزالى- فى الأقطار يدرسون و يؤلفون، و الذين تتلمذ على بعضهم مؤلفنا الحاكم الجشمل رحمه الله.

و قد شهد هذا القرن نهضة أدبية كبيرة على أيدى اللغويين و الشراح، كما شهد حركة كبيرة فى التأليف فى علم الكلام، و بخاصة فى الملل و النحل بحيث يمكن اعتباره أزهى عصور التأليف فى هذا النوع من فروع الدراسات المقارنة. و نكتفى هنا بالإشارة إلى أهم المؤلفات التى كتبت فى التفسفر و علم الكلام، و إلى ميزاتها الرئيسية أو المشتركة، فى حين ندع الحديث عن تفاسير المعتزلة قبل الحاكم إلى موضعه من هذا البحث.

١- التفسفر

إشارة

: و أول ما يلاحظ على مؤلفات التفسفر و علوم القرآن- بعامه- فى هذا القرن هو التنوع و الكثرة، و بالرغم من أنه قد وصلنا منها عدد وافر إلا أن تفسفرا واحدا منها- و بخاصة المطولات- لم يظفر بنشر أو تحقيق «٢» و بقيت الهوة شاسعة بين الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ و الرازى المتوفى سنة ٤٠٦، و حتى لو أخذنا بعين الاعتبار تفسفر (١) كان هذا من جملة اعتذاره. انظر إرشاد الأريب لياقوت الحموى ١٢/٣١٥ طبعة مارغوليوث. و قد دخل أبو يوسف القزوينى المعتزلى (ت ٤٨٨)- صاحب التفسفر الكبير الذى سنتحدث عنه- بغداد و معه عشرة جمال عليها كتب. انظر طبقات الشافعية الكبرى ٢٣٠/٤.

(٢) طبع للواحدى (ت ٤٦٨) من تفاسيره الثلاثة: المبسوط و الوسيط و الوجيز، تفسفيره الوجيز فقط.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٥٠

البغوى (ت ٥١٦) و النسفى (ت ٥٣٧) و الزمخشرى (ت ٥٣٨)- و كلها تفاسير قصيرة لا تقاس بالطبرى أو الرازى أو القرطبى- فإن

الهوءة بفقى شاسعة، و بفقى تفاسفر القرنفن الرابف و الخامس- على و جه التقرفب- بفاة إلى عفاة الءارسفن. و نشفر هنا إلى فروع الءراساء القرآنة الأخرى قبل أن نبء فى تفاسفر هذا القرن.

ءطالعا فى مفا القراءاء و نظائر القرآن و إءرابه كءب كءفة و كان من أعلام هذا القرن الءفن عفا بهذا النوع من الءراسة أبو عمرو عثمان بن سعفء الءانى (ء ٤٤٤) الءى سبف فى هذا المفا «١» و أبو مءمء مكى بن أبى طالب القفسى (ء ٤٣٧) «٢» و أءمء بن مءمء المءافرى (ء ٤٢٩) أول من أءءل علم القراءاء إلى الأءءلس، و صاءب التفسفر الكبفر أفضا «٣»، و فرهم.

و فى مفا العفاة بنوع مءفن من آفاء الكءاب نءء كءب المءشابه اللفظى- الوءفق الصلة بالنظائر- و كءب أءكام القرآن المءصلة بالتفسفر و الفقه. و لءفنا الفوم من كءب المءشابه كءاب «البرهان فى مءشابه (١) راءع (بروكلمان) الأصل ١/ ٥١٦ و الملق ١/ ٧١٩ و فهرس القراءاء و التجوفء فى مصورااء مءهء المءخطوطاء بفاةءة الءول العربفة الءى فءوى أكثر من عشرة كءب للءانى.

(٢) راءع فهرس الءفمورفة ٣/ ٢٨٨ و فهرس الفاةة السابق و الأعلام ٨/ ٢١٤.

(٣) انظر فافة النفاة لابن الفزرى ١/ ١٢٠ و الءفباف المءهء لابن فرءون صفءة ٣٩.

الءاكم الفشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٥١

القرآن) لمءموء بن ءمزة الكرمانى (ء ءوالى ٥٠٠) «١» و كءاب (ءرة التأوفل فى مءشابه الءنزفل) للراءب الأصفهانى (ء ٥٠٢) «٢» الءفن أفاءا ففهما من كءاب «ءرة الءنزفل» للءطفب الإسكافى (ء ٤٢٠).

و لءفنا من كءب أءكام القرآن كءابا البفهبى (أءمء بن الءسفن ء ٤٥٨) «٣» و الكفا الهراسى (على بن مءمء ء ٥٠٤) «٤» و هما شاففان.

و فى مفءان البلاغة و الإعفاز فظفر هذا القرن بالكءاب القفم الءى صنف فى ءشففهء القرآن، و هو كءاب (الءمان فى ءشففهء القرآن) لابن ناقفا البءاءى (ء ٤٨٥) «٥».

أما أهم التفاسفر المءولة الءى وصلنا ففى:

(١) تفسفر القرآن لمنصور بن مءمء بن عبء البفا المروزى المءوفى (١) و له أفضا تفسفر كبفر أسماء عفااب التفسفر فنقل عنه السفوطى فى الإءقان. و انظر ابن الفزرى: فافة النفاة ٢/ ٢٩١ و بروكلمان ١/ ٤١٢ و الملق ١/ ٧٣٢.

(٢) انظر روضاء الفنااء صفءة ٤٢٩ و فوء من كءابه و كءاب الكرمانى نسخ ءطفة كءفة بءار الكءب و الأزهر و الفاةة العربفة، و ففءو أن الءراساء المءصلة بالقرآن الكرفم من ناءفة الشكل كانت كءفة فى هذا القرن.

(٣) انظر ءففن كءب المفءرى لابن عسافر، صفءة ٢٤٥.

(٤) المصءر السابق صفءة ٢٨٨. و لءفنا من كءب النسخ كءاب لأبى منصور البءاءى (ء ٤٢٩) المءكلم المشهور.

(٥) انظر إنباء الرواة للقفطى ٢/ ٣٣ و قء طبع هذا الكءاب أءفرا فى الكوفف فى سلسلة إءفاء التراث الإسلامى الءى ءصءرها وزارة الأوقاف.

الءاكم الفشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٥٢

سنة ٤٨٩ و هو تفسفر كامل فقع فى ءلااء مفااءاء كبار، انءصر ففه صاءبه لمءهء أهل السنة «١».

(٢) و تفسفر (الكشف و البفا) لأبى إسءاق النفسابورى الءعلبى (أءمء بن مءمء ء ٤٢٧) «٢» الءى كان من أشهر تفاسفر هذا القرن ففما ففءو «٣»، و الءى عفى ففه الءعلبى بالءءفء و بآءار الصءابة و الءابفن، كما عفى ففه باللغة و القراءاء و الأءكام الفقهفة- الءى

ربما عقق لها بعض الفصول الءاصة- بالإضافة إلى العفاة بأقوال الصوففة و تفسفرهم فى بعض الأحيان. و من أهم مفزااء هذا التفسفر العفاة بالسند فى نقل الأخبار و الآءار «٤».

- (٣) و تفسفر (البرهان فى علوم القرآن) لأبى الحسن الحوفى (على ابن إبراهفم ت ٤٣٠) و هو تفسفر كبفر أكثر ففه صاحبه من الإعراب (١) انظر مخطوطه دار الكتب المصرفة رقم ١٣٦ تفسفر و انظر إنباه الرواه ١ / ١١٩.
- (٢) انظر مخطوطه المكتبه الأزهرفة رقم (١٣٦) ٢٠٥٦ تفسفر و مخطوطه دار الكتب رقم ٧٩٧ تفسفر، و منه أكثر من عشر مجلدات.
- (٣) تلقى الواحدى (ت ٤٦٨) عن الثعلبى، و بعد أن أفاض فى الثناء على أستاذه قال: «و له التفسفر الملقب بالكشف و البان ... الذى دفعت به المطافا فى السهل و الأوعار، و سارت به الفلك فى البحار، و هبت هبوب الرفح فى الأقطار ... و أصفقت عليه كافه الأمه على اختلاف نحلهم و أقروا له بالفضفله فى تصنف ما لم فسبق إلى مثله». انظر مخطوطه دار الكتب رقم ٥٣ تفسفر ورقه.
- (٤) و لهذا- و بغض النظر عن رأى الواحدى فى تفسفر استاذه- فإننا لا نرى الطعن على هذا التفسفر و التشهفر بمؤلفه رحمه الله. انظر مقدمه فى أصول التفسفر لابن ففمفة، ص ٧٦-٧٧، مع تعلقنا هناك.
- الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٥٣
- و اختلافات النحاء- بحكم الاختصاص- و اعتنى ففه باللغه و النظائر و الأضداد، و بالوقف و الابتداء الذى أفرد له فقرة خاصه فنهى بها وجوه القول فى تفسفر الآفة و ببان أحكامها. و بالرغم من معارضته الشدفة للمعتزله فى الوعفد و خلق القرآن و مسائل أخرى، و مناقشته الموضوعفة المركزة لهم فى ذلك، فإنه قد تأثر بقول بعضهم بالصرفه فى موضوع الإعجاز، و بما أجمعوا عليه فى مسأله خلق الأفعال، ففما فبدو «١».
- (٤) و التفسفر البسوط للواحدى (على بن محمد ت ٤٦٨) صاحب التفسفر الثلاثة. و قد نازل ففه المعتزله و القدرفة و انتصر للأشعرى، و فبدو أنه لم ففد من التطور الذى أصاب بعض آراء الأشعرى على أفدى كبار رجال المذهب «٢» و كان له فى هذا التفسفر عناية زانده بالإعراب و القراءات و المشاكل اللغوفه- على عادة هذا العصر- كما أنه أكثر ففه من النقل عن تفسفر أستاذه الثعلبى «٣». (١) انظر مخطوطه دار الكتب رقم ٥٩ تفسفر، و راجع فى المجلد الثانى منها الأوراق: (٣ / ١٨ / ١٩ / ١٢٢ / ١٢٦ / ١٢٨ / ١٢٩) و قد كان للحوفى عناية خاصه بآراء ابن جرفر الطبرى. و انظر ترجمته و كتبه فى بروكلمان ١ / ٥٢٣ و المحق ١ / ٧٢٩.
- (٢) قال فى مسأله الختم: «و أعلم أن الختم ففمغ الدخول ففه و الخروج منه، كذلك الختم على قلوب الكفار ففمغ دخول الإفمان ففها و خروج الكفر منها، و ففما ففكون كذلك بأن ففخلق الله الكفر ففها و ففصدهم عن الهدى، و لا ففدخل الهدى فى قلوبهم ..» و هذا معنى ما فى كتاب «الإبانه» للأشعرى ص ٥٧-٥٨، و للكسب عند الباقلانى و الجوفنى تفسفر آخر مفافر لهذا القول الذى ففمكن عده جبرا محضاً. راجع البسوط مخطوطه دار الكتب المشار ففها.
- (٣) قال الواحدى فى مقدمه كتابه: «و قرأت عليه مصنفاته أكثر من-
- الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٥٤
- (٥) و تفسفر الراغب الأصفهانى (الحسفن بن محمد ت ٥٠٢) الذى جرى ففه على منهج أشعرى معتدل، و أفاد منه بعض مفسرى أهل السنة ففما بعد، منهم البفضاوى المتوفى سنة ٧٩١ «١».
- (٦) و تفسفر أبى جعفر الطوسى (محمد بن الحسن ت ٤٦٠) ففقه الشفعه و مصنفهم، الذى عنى به الزفدفة فى الفمن ففما كما فذكر صاحب نزفه الأنظار «٢».
- (٧) و تفسفر أبى القاسم القشفرى (ت ٤٦٥) المسمى «لطاقف الإشارات» الذى كان فظن أنه سفضع ففنا على مدى الصله ففم الأشاعره و الصوففة، أو ففم المنهجفن فى تفسفر القرآن، فقد كان القشفرى مقداً فى الأشاعره، و رأساً من رءوس الصوففة فى القرن الخامس، و هو القرن الذى ففؤرخ به بعض العلماء وجود من ففتمى إلى التصوف من الأشاعره «٣»؛ - خمسمائه جزء، و تفسفره الكبفر، و كتابه المعنون بالكامل فى علم القرآن» و غالباً ما ففقول فى النقل عنه: قال أبو إسحاق. و للواحدى بعد «أسباب النزول» و كتب أخرى فى الأدب. راجع سفر أعلام النبلاء للذهبى المجلد ١٥ مخطوط دار الكتب رقم ١٢١٩٥ ج، و إنباه الرواه ٢ / ٢٢٣.

(١) فوجد جزء من تفسير الرافب فى المكلبة المكلية بالجامع الكبلر بصنعا يقع فى ٦٠٠ صفحة، و جزءان مصوران بالجامعة العربفة شملان على نصف القرآن تقرفا (انظر رقم ٩٨ و ٩٩ تفسير) و انظر كشف الظنون ١/ ٣٦ و الأعلام ٢/ ٢٧٨.

(٢) ورقة ٢٨ و قد أسماه «البلاغه» و سماه غيره التبلان الجامع لعلوم القرآن، و هو الصواب. انظر السبكى ٣/ ٥١ و سفر أعلام النبلاء المجلد ١٥ و بروكلمان ١/ ٥١٢ و الملحق ١/ ٧٠٦، و طبعت بعض أجزاء هذا الكتاب بالنجف الأشرف، و بعضها الآخر فى بيروت.

(٣) انظر مقدمة تببلن كذب المفترى للشيخ زاهد الكوثرى، ص ١٩.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٥٥

و لكن الكتاب- و قد نشر بعضه بعد اطلاننا على قطعة خطفة صغيرة منه «١»- يسجل نوعا من المنهج «المتمفز»، أو بعبارة أخرى: يسجل نوعا من «المغايرة» و الاختلاف بلن المنهجلن- و لتفصبل القول فى ذلك موضع آخر- فدل على ذلك أن القشفرى فرغ من تألف كتاب اللطائف سنة ٤٣٤ بعد أن أخذ طرلفه إلى التصوف، مخلفا وراءه تفسيره الكبلر، الذى لم يصلنا، و الذى فرغ منه سنة ٤١٠.

و لعل مما يلقي بعض الضوء على حدفنا السابق عن الحالة التى آل إليها أمر بعض الصوففة: الإشارة إلى تفسير صوفى آخر- صغير الحجم- هو «حقائق التفسفر» «٢»- الذى كان فجب أن فسمى أباطبل التفسفر- لأبى عبد الرحمن السلمى الأزدى (محمد بن الحسين ت ٤١٢)، و الذى قال فىه الذهبى بحق: «إنه تحرف و قرمطة»! حتى إن السبكى فسفر من شفخه الذهبى أن فصف السلمى «بالجلالة» مع علمه بما فى كتابه من التحرف «٣»!!

(٨) هذا بالإضافة إلى تفسير أبى الفتح الديللمى (ت ٤٤٤) و تفسير الماوردى: (ت ٤٥٠) و تفسير مؤلفنا الحاكم، التى فسفر عنها بالتفصبل مع تفاسفر المعترلة فى الباب الثانى.

أما التفاسفر التى لم تصلنا فإنها أكثر من هذه بكثفر، كما نجد ذلك فى الفهارس و فى كتب التراجم و الطبقات، و إن كان فبدو أن من أهم (١) مصورة بمعهد المخطوطات، و تقع فى سبع و ثلاثفن ورقة.

(٢) منه نسختان خطفان بدار الكتب: ١٥٠ و ٤٨١ تفسير و مصورتان آخرفان بمعهد المخطوطات: ١٣٠ و ١٣١ تفسير.

(٣) طبقات الشاففة الكبرى ٣/ ٦٠. و انظر مقدمة ابن قفمفة فى أصول التفسفر ص ٩٢-٩٣ مع تعلفنا هناك.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٥٦

هذه الكتب (التفسفر الكبلر) لأبى القاسم القشفرى «١» و التفسفر الكبلر أيضا لأبى محمد الجوفنى و الء إمام الحرمفن (ت ٤٣٨) «٢» و الذى أثنى علىه ابن عساكر فى تببلن كذب المفترى و قال «انه اشتمل على عشرة أنواع فى كل آفة» «٣» و فعنى بذلك ففما فبدو اسففاء و فوه الإعراب و القراءة و اللغه و النظم و أسباب النزول و الأحكام و نحو ذلك.

و الكلمة التى نختم بها هذه الجولة فى تفاسفر هذا القرن هى أننا نلاحظ كثرة تفاسفر الأشاعرة و أصالتها، و قد كان أكثر أصحابها على المذهب الشاففى فى الفروع، و إن كان التفسفر الاعترالى لم ففقد أصالته فى التجففد و الجمع كما فوضح كتابنا «التهدفب» و كما ففهم فى ثناء العلماء على تفسير القزوفنى و إعجابهم به، و لكن المعترلة الذى آل تراثهم و فكرهم إلى الزفففة فقدوا هذه الأصالة فى القرون التالية- و ففس كذلك حال مجموع أهل السنة- فقد قنع الزفففة فى الفمن بالحواشى و التعلفقات، و بخاصة على تفسير الكشاف للزمخشرى الموفى سنة ٣٥٨ هـ، و إذا اعتبرنا الزمخشرى من أعلام القرن التالى فإن الزفففة أنفسهم لا فعفونه من هذا الحكم لأن بعضهم ففهمه- كما سرفى- بأنه لم فعف فى تفسيره أن لخص تفسير مؤلفنا الحاكم رحمه الله.

أما تفاسفر أهل السنة فقد جاءت فى القرن الخامس على درجة عالية من النضج بعد تطور مذهب الأشعرفى و اسفقراره تقرفا على فء الباقلانى (١) رافع تببلن كذب المفترى لابن عساكر ص ٢٧٣.

(٢) فضاف إليهما تفسير أبى فوسف القزوفنى (ت ٤٨٨) الذى بعد من أهم تفاسفر المعترلة، و الذى لم نقف على شىء منه.

(٣) تفبفن كذب المفترى ص ٢٥٨.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٥٧

(ت ٤٠٣) و الجوفنى (ت ٤٧٨)، كما نجد ذلك فى التفاسفر السابقة و بخاصة تفسفر الراغب الأصفهانى. و يفترض الباحث تأثر المفسرفن الذفن أتاوا من بعد بجهود أهل السنة فى هذا القرن و أواخر القرن الرابع- و إن كنا لم نلحظ تفاسفره بدقة- إلا أن الدلل على صحة هذا الفرض تحتاج إلى بحث آخر.

٢- علم الكلام

إشارة

و فى علم الكلام نجد الأشاعرة الذفن أصبحوا فمثلون عقيدة أهل السنة فقدمون على التصنف الغزفر بعد ما أصابهم من «تحدى» المعتزلة فى دولة بنى بوفه، و ما أصابوه من الحظوة لدى السلاجفة، و المتبع لتصانفهم فى هذا القرن فدر ك مدى ما فرغوا أنفسهم له من التصنف فى (أصول الدين) كما سموا بذلك كثيرا من كتبهم التى بسطوا فىها عقيدة أهل السنة، و فبنا فىها موقفهم من أهم آراء الفرق الأخرى، و بخاصة المعتزلة الذفن كانوا غالبا ما فناقشونهم مناقشة جزئية. و من هذه الكتب كتاب (أصول الدين) لأبى منصور البغدافى (ت ٤٢٩) و (أصول الدين) «١» للكفا الهراسى الشافعى (ت ٥٠٤) و (الشامل فى أصول الدين) «٢» للجوفنى (ت ٤٧٨) و (المغنى فى أصول الدين) «٣» لأبى سعفد المتولى الشافعى (ت ٤٧٨) و (أصول الدين) «٤» للقاضى أبى اليسر البزدوى (ت ٤٩٣)- الذى شرح فىه عقيدة الماترفدفة التى كانت تعبر عن رأى أهل السنة فى سمرقند و بخارى- و كتاب (١) مخطوطة دار الكتب رقم ٢٩٠ علم الكلام.

(٢) مخطوطة دار الكتب رقم ١٢٩٠ علم الكلام.

(٣) مخطوط مكتبة الاسكندرفة رقم ٢٠١٤ / أد.

(٤) طبع الكتاب فى القاهرة سنة ١٩٦٣ بتصحف الدكتور هانز فبترلس.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٥٨

(الإشارة إلى مذهب أهل الحق) «١» لأبى إسحاق الففروز آبادى (ت ٤٧٦) و (التمهفد لقواعد التوففد) «٢» لأبى المعفن النسفى (ت ٥٠٨) و غيرها من الكتب الكثرفة الأخرى التى ذكرت فى تراجم الأشاعرة و عامة أهل السنة فى (تفبفن كذب المفترى) و طبقات السبكى و كتب التراجم و الأعلام الأخرى «٣» هذا عدا ما وصلنا من كتب إمام الحرمفن «٤» و الإمام أبى حامد الغزالى الذى يعد وحده، بعبقرفته و إنتاجه الغنى عن التعرفف، أشهر معالم هذا القرن، و أكبر ففلسوف متكلم فى تاريخ الإسلام.

و قد استتبع ذلك: التصنف فى نوعفن آخرفن من كتب الكلام:

الأول فى عقائذ سائر الفرق الإسلامفة لبيان رجحان مذهب أهل السنة عليها، و تعرض هنا مذاهب الفرق الإسلامفة بالتفصفل، كما تصدّر هذه المصنفات أو تختتم بخلاصة عقيدة أهل الحق أو أهل السنة و الجماعة.

و النوع الثانى فى (الملل و النحل) بعامة. و قد صنّف فى هذفن النوعفن البغدافى،- بالإضافة إلى كتابه السابق فى أصول الدين- و الأسفراىنى (ت ٤٧١) الذى كان ففدم النظر فى كتب البغدافى ففما ففدوا!.

(١) مخطوط مكتبة الاسكندرفة رقم ٢٠١٤ توففد.

(٢) مخطوطة دار الكتب رقم ١٧٢ علم الكلام.

(٣) راجع أيضا التبصفر للأسفراىنى صفحة ١٧٤-١٧٦.

(٤) انظر ثبت أسماء كتبه في كتاب الدكتور فقيه حسين محمود:

(الجويني إمام الحرمين) في سلسلة أعلام العرب، صفحة: ٦٦-٨٨.

(٥) منه نسخة بمكتبة عاشر أفندي بالآستانة (انظر مقدمة الشيخ زاهد الكوثري لكتاب تبين كذب المفتري ص: ٢٠).

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٥٩

الأسفراييني (التبصير في الدين و تمييز الفرقه الناجية عن الفرق الهالكين) و (الملل و النحل) «١» أيضا. ثم جاء ابن حزم (ت ٤٥٦) فألف كتاب (الفصل في الملل و الأهواء و النحل) على منهجه الخاص الشامل، و ألف الشهرستاني (ت ٥٤٨) فيما بعد كتابه الموضوعي القيم في الملل و النحل.

و يرى الأستاذ آدم متر أن علم مقارنة الملل قد نشأ من قبل، و لكن في هذا القرن أقبل على البحث فيه «بعض المتكلمين الميالين إلى معرفة ما غاب منهم» «٢» و يكفي بهذا التعليل بعد أن ردّ نشأة هذا العلم إلى تسامح المسلمين في حياتهم مع اليهود و النصارى. و الواقع أن توسع البحث في الملل في هذا القرن أمر طبيعي بعد أن كثرت الكتب في أصول الدين و الفرق الإسلامية، و في الوقت الذي يرى فيه أهل السنة أن كثيرا من آراء هذه الفرق كان متأثرا بالملل القديمة. و يلاحظ آدم متر أن أبا الزّيحان البيروني (ت ٤٤٠) الذي ألف كتابه (تحقيق ١) و منه نسخة بمكتبة علي باشا الشهيد بالآستانة (انظر المقدمة المذكورة).

(٢) يرى آدم متر أن نشأة هذا العلم لم تكن من جانب المتكلمين، أو على أيديهم، لأن أول من ألف كتابا ذا شأن في (الآراء و الديانات) هو النوبختي، و قد كان «من نقله كتب اليونان إلى لسان العرب» كما وصفه متر، و كذلك المسعودي الذي ألف كتابين في الديانات لم يكن متكلمًا. و قد لا- يصح هذا من الأستاذ متر لأن النوبختي الذي ولد في حوالي منتصف القرن الثالث كان من المتكلمين، و قد كتب في التوحيد و الإمامة و الرد على كثير من فرق المعتزلة و سائر الفرق ما يزيد على ثلاثين كتابا، كما أن المسعودي (ت ٣٤٦) كانت له عناية بالفرق و الكلام إلى جانب كونه مؤرخا.

راجع كتاب فرق الشيعة للنوبختي بتحقيق ريتز، الفقرات: ٤-٦ من المقدمة، و انظر كتاب الحضارة الإسلامية لمتز ١/ ٢٩١.

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٦٠

ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مردولة) في أول القرن الخامس، قد جعله حكاية لمذاهب الهند على وجهها لا كتاب حجاج و جدل، و أنه لذلك لم يناقش الخصوم و لم يتحرج من حكاية كلامهم، و يرى أن هذا مما جعل عقيدة مؤرخي النحل موضعا للشك «١».

[اهم مصنفات المعتزلة في علم الكلام]

أما مصنفات المعتزلة في علم الكلام، فإذا استثنينا منها مصنفات مؤلفنا الحاكم فإننا نجد أن النصف الثاني من هذا القرن يكاد يخلو من أي مصنف لهم فيما وصل إلينا، كما نجد أن أكثر مصنفاتهم يقع في أواخر القرن الرابع و أوائل هذا القرن، أو إلى عام ٤٣٠ تقريبا حيث انقرض تلامذة القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥) الذين توزعوا في الأقطار «٢» و قد كان القاضي لسان المدرسة الجبائية و قلمها و من أصحاب أبي هاشم بخاصة- و لم يكن القاضي مبتكرا في الكلام أو صاحب مذهب خاص- و قد ورث تلامذة القاضي عن شيخهم عنايته بآراء أبي هاشم، فانتشر على أيديهم مذهبه في الكلام، و من هنا جاء قول البغدادي إن أكثر معتزلة عصره على مذهب أبي هاشم «٣» و كان أبو هاشم بعد أن انقسم المعتزلة في القرن الثالث إلى فرعين كبيرين- من معتزلة البصرة، و كان أصحاب هذه المدرسة يديمون النظر و البحث في الصفات الإلهية و ما يدور حولها، و قد نلحظ أثر ذلك في كتب القاضي و في كتب تلامذته على حد (١) انظر آدم متر ١/ ٢٩٢.

(٢) نقل الحاكم عن بعض العلماء أنه قال «دوخت البلاد فما دخلت بلدا و ناحية إلا و فيها من أخذ عن قاضي القضاة و تلمذ له». انظر

شرح عیون المسائل ١/ ورقة ١٣٥ و هذا يدل على سعة انتشار كتب الاعتزال فى هذه الفترة.

(٣) الفرق بین الفرق صفحة ١٨٤.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٦١

سواء. و قد وصلنا من كتب هؤلاء التلاميذ كتاب (التذكرة فى أحكام الجواهر و الأعراض) «١» و (التذكرة فى علم الكلام) «٢» لأبى محمد الحسن بن أحمد بن متويه، و كتاب (ديوان الأصول) «٣» لأبى رشيد النيسابورى الذى انتهت إليه الرئاسة بعد وفاة القاضى، و قد ابتداء فى هذا الكتاب (بالجواهر و الأعراض ثم بالتوحيد و العدل) كما يقول الحاكم «٤» و كتاب (البحث عن أدلة التكفير و التفسيق) لأبى القاسم إسماعيل بن أحمد البستى (ت ٤٢٠) و أمالى الشريف المرتضى (على بن الحسين ت ٤٣٦) التى مزج فيها بين التفسفر و الكلام و الأدب. و قد أشار الحاكم فى تراجمه لتلاميذ القاضى إلى كتب أخرى لم يصلنا منها شىء، كما أنه كان يكتفى فى بعض الأحيان بالقول إن لهم بعض التصانيف «٥».

و خلاصة القول فى الكتب الاعتزالية الكلامية فى هذا القرن أنها كانت آخر خلاصة المدرسة الجبائية- أو البهشمية- التى لم تلحقها مدرسة أخرى بعد، و يمكن عد مؤلفنا الحاكم- كما سنرى- آخر رجالات هذه المدرسة. (١) مصور دار الكتب عن مكتبة صنعاء، و رقمه بالدار ٢٧٩٧٧ ب و ٢٧٩٨٤ ب.

(٢) مصور الدار أيضا عن المكتبة المذكورة، و رقمه ٢٧٩٨٠ ب و ٢٧٨٠١ ب.

(٣) من مصورات اليمن و قد حققه الأستاذ الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده. و قد كان يظن أن الكتاب أحد أجزاء المغنى للقاضى عبد الجبار.

(٤) شرح عیون المسائل ١/ ١٣٥.

(٥) المصدر السابق، الورقات: ١٣٥-١٣٧.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٦٢

و إذا أخذنا بعین الاعتبار ما يراه آدم متر أن علم الكلام- بعامة- قد وقف عن التطور فى هذا القرن منذ أن كتب الفقهاء فى (الاعتقاد القادرى) أن هذا اعتقاد المسلمين و من خالفه فقد فسق و كفر «١» على الرغم من كثرة كتب أهل السنة- لأنها تكاد تكون نسخا مكررة- فإن هذا القرن يكون قد شهد بحق نهاية تطور علم الكلام. (١) الحضارة الاسلامية ١/ ٢٨٩.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٦٣

الباب الأول حياة الحاكم و آثاره

الفصل الأول حياة الحاكم

اولا: اسمه و نسبه

(١) هو الإمام الحاكم أبو سعد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمل البيهقى، ينتهى نسبه إلى محمد بن الحنفية بن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه «١». و لا تنص بعض المصادر على تشديد اسمه (١) انظر تاريخ بيهق لابن فندق ص ٢١٢. و جشم من قرى بيهق (معجم البلدان ٢/ ٨٤ الطبعة الأوربية) و (بيهق) ناحية كبيرة و كورة واسعة كثيرة البلدان و العمران، من نواحي نيسابور تشتمل على ثلاثمائة و إحدى و عشرين قرية، قال ياقوت: «و قد أخرجت هذه الكورة من لا يحصى من الفضلاء و العلماء و الفقهاء و الأدباء» و ذكر أن الغالب على أهلها مذهب الرافضة.

و قال السمعانى: البيهقى: نسبة إلى (بيهق): قرى مجتمعة بنواحي نيسابور (راجع معجم البلدان ١/ ٨٠٤ و الأنساب صفحة ١٠١).

و لم تذكر المصادر التي ترجمت للحاكم نسبة أخرى له، و لكن أكثر آثاره الخطية زيد عليها- على صفحة الغلاف- (البروقى) أو (البروقى)- و ربما قرئت الروقتى فى حالة واحدة- بخط الناسخ أو مالك النسخة، و غالبا ما يكون من العلماء أو القضاة، و ليس فى المعجم غير (بروقان) قرية من نواحي بلخ. و الصواب فى هذه النسبة- فيما نرجح- (الروقتى) نسبة-
الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٦٦

(المحسن) كما لا ينص بعضها الآخر على تشديد اسم جده (كرامة) و هذا و إن كان مما لا يحتج به فإن ما رجحناه هو ما ذهب إليه أصحاب المصادر المتقدمة التي ترجمت له، بالإضافة إلى أن اسم جده ضبط على هذا الوجه على نسخة من تفسيره (التهذيب) كتبت بخط قديم يرجع إلى عصر المؤلف، و على نسخة أخرى منه كتبت للفقير حميد المحلى الشهيد (ت ٦٥٢) من كبار علماء الزيدية، و من أقدم المؤرخين و كتاب التراجم عندهم «١». - إلى (دوقن) قرية من قرى خراسان، كما وجدناها مضبوطة بالحروف و معرفة فى مكان آخر من طبقات الزيدية (لإبراهيم بن القاسم الشهارى، ورقة ١٦٢- مصورة دار الكتب رقم ٢٩.٩٩ ب). و لعل الحاكم قد انتقل إلى هذه البلدة فى نفس الإقليم الذى كان يقيم فيه، و لقيه فيها بعض التلاميذ فأضافوا هذه التسمية على كتبه التى حملها إلى اليمن مع كتب اعتزالية أخرى- كما سنعرض لذلك- أحد علماء الزيدية بهذه البلدة.
أما كنيته فهى (أبو سعد) على الأرجح، و قيل إنها (أبو سعيد).

و (الحاكم) لقب غلب عليه فيما يبدو لأنه لم يهمله أحد ممن ترجم له، و لا ندرى هل لهذا اللقب صلة بمكانته الحديثية عندهم، و فى اصطلاح المشتغلين بالحديث أن لقب (الحاكم) يطلق على من أحاط بجميع الأحاديث المروية متنا و إسنادا، و جرحا و تعدىلا، و تاريخا، و بعض قوم الحاكم من الزيدية يقول فيه إنه ليس بذاك فى الحديث! راجع حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر لعبد الله بن حسين العدوى (ص ٥/ طبع مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٦ هـ و انظر تعريفنا القدام بكتب الحاكم (كتاب جلاء الأبصار)، كما أن أكثرهم ينعتة بالإمام لنسبه و لتقدمه و رئاسته فى العلم و إن لم يكن إماما بالمعنى الاصطلاحى عند قومه من الزيدية.
(١) انظر ترجمة الفقيه حميد فى مقدمته كتابه (الحقائق الوردية فى تراجم الأئمة الزيدية) بقلم مؤرخ اليمن محمد بن زبارة الحسنى، صفحة: ٩-١٢.

الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٦٧

و تجعل بعض المصادر (كرامة) أباه لا جده، فتقول: (المحسن ابن كرامة) أو «المحسن بن محمد كرامة» و السبب فى ذلك فيما يبدو يعود إلى نسبته الكثيرة إلى جده، حتى إن بعض الذين أشاروا إلى كتبه بإيجاز قالوا إنها للحاكم بن كرامة، أو لأبى سعد بن كرامة. و عمادنا فى بيان نسبه المذكور على كل حال إنما هو على (تاريخ بيهق) لابن فندق الذى ترجم فيه لأعيان بيهق، و الذى ألفه بعد وفاة الحاكم بأقل من سبعين عاما فقط.

(٢) و تضطرب الكتب التي ترجمت للحاكم فى نسبته إلى (جشم) أهى نسبة إلى بلدة أم قبيلة؟ فابن فندق (ت ٥٦٥) ينص على أنها نسبة إلى بلدة، فيقول فى الحاكم: (المولود بجشم) و يذكر صاحب شرح الأزهار (ت ٨٤٠)- بعد أن قال فى نسبته (الجشمي البيهقى)- أن (جشم بلدة من خراسان)، و جرى ياقوت و صاحب القاموس على أن جشم بلدة بيهق أو من قراها. و لكن يحيى بن حميد (من أعلام القرن العاشر) و يحيى بن الحسين (ت سنة ١١٠٠ تقريبا) يقولان إن جشم قبيلة الحاكم و أن بلده (من نواحي بيهق) أو فى نواحيها.

و يذهب إبراهيم بن القاسم (المتوفى سنة ١١٥٠) إلى أن (جشم قبيلة من خراسان). و يكاد هذا القول الأخير أن يكون تصحيحا سببه الاختصار و التلقيق، لأن المصادر السابقة التي اعتمد عليها ابن القاسم لا تزيد على القول بأن جشم قبيلته دون البحث فى أصل هذه القبيلة أو النص على أنها من خراسان، ثم إن (جشم) من قبائل العرب، و قد سُمى به حى من جرهم درجوا، و بطن من سعد العشيرة من مذحج، و بطن من جرم قضاة- من القحطانية- و جشم أيضا بطن من العدنانية،

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٦٨

و فخذ منهم ... الخ، و قد ذكر السمعاني أن (جشم نسبة إلى قبائل منهم جشم الخزرج) - راجع معجم قبائل العرب لكحالة ١/ ١٨٧- ١٩٠ و الأنساب صفحة ١٣٠- و لا يبعد أن تكون قبيلة من هذه القبائل العربية سكنت خراسان. و ربما كان من الراجح أن تكون قد نزلت قرية من قرى (بيهق) فسميت باسمها، فنص ابن القاسم على أن جشم قبيلة من خراسان تحكّم لا لزوم له، و مهما يكن من أمر فلا شك في أن الحاكم من أصل عربي، و أن نسبه يتصل بأمر المؤمنين على بن أبي طالب رضی الله عنه، كما ذكر ابن فندق، و أن نسبه إلى (بلدة) جشم التي ولد بها، و لذلك نسب إليها و إلى بيهق لأنها الناحية الكبيرة التي تتبع لها جشم - على عاداتهم في ذلك- «١».

ثانيا: ولادته و نشأته:

١) ولد الحاكم في بلدة (جشم) في شهر رمضان سنة (٤١٣)، و نشأ بإقليم خراسان. و بالرغم من أن المصادر التي بين أيدينا لا تذكر لنا شيئا عن هذه النشأة إلا أن من الراجح أنه نشأ نشأة كريمة تليق بنسبه و مكانة أسرته، و بخاصة في هذا الإقليم الذي يغلب على أهله (١) راجع تاريخ البيهقي ترجمه الدكتور يحيى الخشاب، و تاريخ طبرستان ١/ ١٠١ و تاريخ بيهق لابن فندق ص ٢١٢ و معالم العلماء لابن شهر آشوب (ت ٥٨٨) صفحة ٨٣ و شرح الأزهار للجنداري، ص ٣٢، و نزهة الأنظار ليحيى بن حميد ورقة ٢١، و نضد الإيضاح لعلم الهدى، الذي رتب فيه كتاب ابن المطهر الحلي (ت ٧٢٦): إيضاح الاشتباه، صفحة ٢٦٠ و انظر مجمع البحور للصنعاني (ت ١٠٩٢) ٤/ ٤١٣- ٤١٤ (دار الكتب رقم ٤٣٢٢ تاريخ)، و طبقات الزيدية ليحيى بن الحسين ورقة ٣٤، و طبقات الزيدية لابن القاسم ورقة ١٧٣، و الذريعة إلى تصانيف الشيعة لمحمد محسن ٥/ ١٢٢.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٦٩

التشيع. و لم يحدثنا هو في ثبت شيوخه أن تلقى شيئا عن أبيه محمد، كما أنه لم ينقل عنه أو يعرض له فيما اطلعنا عليه من كتبه، و لعله لم يصحبه أو صحبه مدة قصيرة، و كتب التراجم على كل حال لا تذكر لنا شيئا عن حال أبيه العلمية سواء صحبه ابنه و تلقى عنه أم لا، في حين تحدثنا عن (محمد) ابن الحاكم، و تذكر أنه روى عن أبيه و عن غيره من العلماء، و أن (سماعه على أبيه) كان سنة (٤٥٢) «١» و في هذا ما يشير إلى أن الحاكم لم يتأخر في الزواج عن الخامسة و العشرين من عمره.

٢) و قد انتقل الحاكم من بلده جشم و انزعج عن إقليم خراسان كله، لأنه مات بمكة سنة (٤٩٤)، و لكننا لا ندرى شيئا عن تاريخ هذا الانتقال و عن الظروف المحيطة به، كما أننا لا ندرى هل انتقل إلى غير مكة قبل أن يأوى إليها أم لا؟ و من المحتمل أن يكون ترك نيسابور في أواسط القرن الخامس عند ما تركها كثير من أعلام المذاهب الأخرى كالجويني و القشيري نتيجة للفتن الشديدة التي حصلت بين الشيعة و أهل السنة هناك «٢»، و أنه لم يعد إليها كما عاد الأشاعرة بعد أن قربهم نظام الملك و بنى لهم المدارس الكثيرة في نيسابور - التي وضع على رأسها الجويني - و غيرها، و أنه فضل البقاء في مكة مجاورا و بعيدا عن الفتن، و بخاصة أن مكة كان فيها كثير من الشرفاء الزيدية - منهم بنو سليمان بن حسن من أهل مكة، الذين ينتسب إليهم ابن وهّاس (١) طبقات ابن القاسم ورقة: ١٧٣.

(٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣/ ٢٥٤- ٢٥٥.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٧٠

(إمام الزيدية بمكة) المتوفى سنة (٥٥٦) «١» - و لكن الذي يبعد هذا سكوت كتب التاريخ و كتب التراجم عنه دون غيره من الأعلام! أو سكوتها عن مجاورته بمكة على الأقل، و بخاصة كتاب (العقد الثمين في أخبار البلد الأمين) الذي ترجم فيه الفاسي (ت ٨٣٢) لأعلام مكة و الوافدين عليها و المجاورين بها، و لكل من زارها أو توفى فيها من العلماء و الأعلام على مدى ثمانية قرون تقريبا، في

الوقت الذي أفاض فيه في ترجمة الزمخشري «٢» - تلميذ الحاكم - وابن وهاس تلميذ الزمخشري.

ثم إن من المستبعد أن يقيم الحاكم بمكة كل هذه المدة الطويلة ثم يموت فيها مقتولا - كما سنرى - و يسكت عنه مثل هذا السكوت! كما أن شهرته في الزيدية لا تبيح لابن وهاس أن يتلمذ على الزمخشري دونه، حتى ولو كانت شهرة ابن وهاس كإمام للزيدية بمكة إنما كانت بعد وفاة الحاكم، اللهم إلا أن يكون الحاكم قد دخل مكة خفية - لأن أيدي الجناء كانت وراءه - وهذا يدل على أنه دخل مكة في أواخر حياته لا في أواسط القرن الخامس، وهو احتمال سنعرض له عند الحديث على موته رحمه الله.

والذي نرجحه أنه لم ينزعج عن بلده إلا في أواخر حياته، سواء أقام بغير مكة أم لم يقيم، والدليل على ذلك أن الزمخشري قد تلقى عنه - كما سنرى في ثبت تلاميذه - و الزمخشري ولد سنة (٤٦٧) و لم يجاور بمكة إلا بعد وفاة الحاكم - على الأرجح - لأن صاحب العقد الثمين يقول في ترجمة الزمخشري: «و دخل بغداد قبل سنة خمسمائة، (١) العقد الثمين للفاسي ٦/٢١٧ - ٢٢٠.

(٢) المصدر السابق ٧/١٣٧ - ١٥٠.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٧١

و سمع فيها من أبي الخطاب نصر بن البطر وغيره، و توجه إلى الحجاز فأقام هنا لك مدة مجاورا بمكة يفيد و يستفيد» (١)، فقله «قبل سنة خمسمائة» يدل على أن دخوله بغداد كان على أبعد الفروض ما بين (٤٩٥ - ٥٠٠) كما تدل باقي عبارته على أنه مكث مدة ببغداد سمع فيها من بعض العلماء ثم توجه إلى مكة - و إن لم تكن الواو تقتضى الترتيب - وربما لم يدخلها، لذلك، إلا - على رأس الخمسمائة. و مما يؤكد أن سفره إلى مكة كان بعد دخوله بغداد، أنه أقام بمكة «مدة مديدة يفيد و يستفيد» - و كل هذا بعيد عن طالب يدخل البلاد للسمع على العلماء - و أن رجوعه بعد ذلك إلى خوارزم - بلده - إنما كان من مكة و لم يكن من بغداد (٢). و كل هذا يدل على أن الزمخشري دخل مكة بعد وفاة الحاكم بها، و إذن فقد كانت تلمذته عليه في غير مكة، و الراجح أنها كانت في جشم أو بيهق أو حيث كان يقيم الحاكم في إقليم نيسابور و يسعى إليه الطلاب، و مثل هذه الرحلة التي يقوم بها الزمخشري من قريته بخوارزم إلى بيهق ليست مما يلفت نظر المؤرخ، و بخاصة أن الزمخشري كان لا يزال طالبا صغيرا يسعى على طلب العلم في إقليمه الغني الواسع، فلو فرضنا أنه رحل - أو انتقل بتعبير أدق - و قد بلغ الخامسة عشرة من عمره - مثلا - لكان قد لقي الحاكم سنة (٤٨٢) و قرأ عليه مدة تبيح للمؤرخ أن يقول في ترجمة الحاكم: «و هو أستاذ العلامة الزمخشري» (٣) (١) المصدر السابق.

(٢) راجع ترجمة الزمخشري في وفيات الأعيان ٢/٨١ (طبع مصر سنة ١٣١٠) و أزهار الرياض للمقرئ ٣/٢٩٥ و إنباء الرواة للقفطي ٣/٢٦٥.

(٣) طبقات الزيدية لابن القاسم (ورقة ١٧٣) و فيها ينقل عن القاضي الحافظ (و لعله القاضي أحمد بن أبي الحسن الكنى المتوفى سنة ٥٦٠ تقريبا).

راجع الطبقات ورقة ١٠ - ١١).

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٧٢

و مما يرجح هذا الانتقال للزمخشري - الطالب الخوارزمي - أننا نجد في ثبت تلامذة الحاكم بعض الخوارزميين الآخرين. و يرجح ما ذهبنا إليه أيضا أن أحد القضاة باليمن - قاضي بلدة صعده - قد رحل إلى الحاكم ليتلقى عنه في سنة (٤٨١) (١) و يكتفى مؤرخو الزيدية ببيان موطن الحاكم في بيهق، و أن قاضي صعده قد رحل إليه، و لو أن قاضيهم رحل إلى الحاكم في غير بلده أو موطنه لما جهلوا ذلك - على الأرجح - و لما امتنعوا عن ذكره، و في هذا ما يدل - من جهة أخرى - على أن قصد الحاكم من (خوارزم) جد طبيعى، و أنه قد بعد صوته و كثر تلامذته و الراحلون إليه في موطنه الذي نرجح - لهذا كله - أنه لم ينزعج عنه إلا في أواخر حياته، و الحديث - مرة أخرى - في أسباب إهمال ذكره لدى أكثر المؤرخين، و في أي عام كانت رحلته إلى مكة على وجه التقريب، يفضى بنا للحديث عن موته و عن الظروف التي أحاطت به.

ثالثاً: وفاته

مات رحمه الله مقتولاً بمكة المكرمة في الثالث من شهر رجب سنة (٤٩٤) «٢» و له من العمر واحد و ثمانون عاماً، و قد حدد صاحب (١) ذكر صاحب شرح الأزهار أن القاضي المذكور رحل إليه سنة ٤٤١ قال: «و ارتحل اليه القاضي إسحاق بن عبد الباعث سنة ٤٤١ و أخذ عنه».

و هذا خطأ فيما يبدو لأن مما يبعد أن يرحل (قاض) من صعده ليتلقى العلم في نيسابور عن رجل لا يتجاوز الثامنة و العشرين من عمره). شرح الأزهار، صفحة ٣٢.

(٢) انفرد صاحب شرح الأزهار بذكر اليوم، و اشترك مع يحيى بن الحسين و يحيى بن حميد و ابن القاسم (و القاضي الحافظ) و غيرهم في ذكر الشهر و السنة.

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٧٣

نزّهة الأنظار عمره حين قتل - في حساب طريف لا مجال فيه للتصحيح - بإحدى و ستين سنة، فقال فيه: «المقتول بمكة في شهر رجب سنة ٤٩٤ و كان مبلغ عمره إحدى و ستين، و كان مولده في شهر رمضان الكريم سنة ٤١٣» «١» و ذهب إلى هذا التحديد أيضاً أبو الرجال الصنعاني، إلا أن أبا الرجال يحدد تاريخ وفاته سنة (٥٤٥) «٢» - و قد أهمل بالطبع تاريخ ميلاده - و هو التاريخ الذي حكاه ابن القاسم عن بعضهم و حكم بخطئه، و الواقع أنه و هم محض لأنه تاريخ وفاة رجل آخر يدعى (الفضل بن الحاكم) حتى إن بعضهم قد توهم أيضاً فجعله تاريخ (محمد ابن الحاكم) الذي أشرنا إليه، و إن كان الوهم هنا أقرب، و قد توفي محمد المذكور سنة (٥١٨) كما سيأتي تحقيقه.

و كل المصادر مجمعة على أنه «قتل بمكة غيلة» أو قتل فيها شهيداً، و يدور سبب قتله - فيما ترويه هذه المصادر - حول رسالة له طعن فيها على المجبرة و جعلهم فيها من أتباع إبليس، قال صاحب نزّهة الأنظار:

«و كان قتله بسبب ما قاله في العدل و التوحيد و حب أهل البيت في رسالته الموسومة: من أبي مرة إلى إخوانه المجبرة» و قال صاحب مطلع البدور: «و اتهم بقتله أحواله و جماعه من الجبرية بسبب رسالته المسماة برسالة الشيخ أبي مرة» «٣» و كأن يحيى بن حميد يجعل سبب قتله اعتزله، (١) النزّهة ورقة ٢١ (مصورة دار الكتب رقم ٣٥٨).

(٢) راجع مطلع البدور ٤ / ٤١٤.

(٣) و قال ابن القاسم: «و له رسالة تسمى برسالة الشيخ كانت السبب في قتله» الورقة: ١٧٣ و انظر يحيى بن حميد: النزّهة ورقة ٢١ و مطلع البدور ٤ / ٤١٤.

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٧٤

أو مغالاته في الاعتزال و حب أهل البيت الذي أودعه في رسالته عن الجبرية، و الواقع أن الاعتزال و حب أهل البيت مهما اشتط فيهما المرء ما عرفا سبباً للانتقام فردي أو خاص و إن أثارا من الفتن العامة ما أثارا. ثم إن ما قاله الحاكم في العدل و التوحيد و حب أهل البيت قاله في سائر كتبه المطولة فلا معنى للحديث عنهما في هذه الرسالة، أو تخصيصها بهما و جعلها إطاراً لموضوعاته العامة الأخرى، بل إن الذي يدل عليه عنوان الرسالة - التي سميت أيضاً برسالة إبليس إلى المجبرة - هو أنه جعلها إطاراً لموضوع رئيسي خاص على خلاف قول ابن حميد - هو الرد على الجبرية في مسألة خلق الأفعال أولاً و ما يتبع ذلك - أو يتقدمه - من أن صحة التكليف مرهونة بالاختيار، و أن الحساب و العقاب منوطان به أيضاً ... إلى ما هنالك من هذه الأمور، و هذا لا يمنع أنه كان يصدر في هذه الردود و المناقشات عن مذهبه في العدل و التوحيد الذي بثه في كل كتبه، بل هو الباعث له على التأليف في الحقيقة، و لكنه لم يكن الباعث على قتله أو السبب المباشر له، و من هنا كانت عبارة أبي الرجال الصنعاني أدق و ان يكن قد أضاف إلى المجبرة

أخواله أيضا، و جعل الباعث للجميع على قتله الرسالة المذكورة، و هذا يدل على أن أخواله كانوا من المجبرة أو من المنتصرين لهم، و ان مما يبعد أن يقدموا على قتله لوجه أهل البيت و هم يمتون اليهم بسبب!

و يتردد الباحث في قبول مثل هذا السبب للإقدام على قتل شيخ جاوز الثمانين مهما قيل في مغالاته في عداء الجبرية أو لددته في خصومته التي لا ننكر ظهورها في كتبه مع أعدائه و مخالفه، و بخاصة الجبرية «١» و قد (١) يورد في الصفحات الأولى من تفسيره شرحه لقوله تعالى (ختم الله-

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٧٥

بحث طويلا عن أسباب أخرى، و بخاصة الأسباب السياسية و لكنني لم أقف على شيء، و قد وجدت أن ثناءه على الامام المرشد بالله كان عظيما كما أشرت الى ذلك في الحديث عن الزيدية، و أن من الراجح ألا يمتنع عن مبايعته عند خروجه سنة ٤٩١ و دعوته لنفسه، أو عن عدّه في «الأئمة» في كتابه (السفينة) الذي جعل قسما منه لأئمة الزيدية، و اختلف فيه مع كثير من مؤرخيهم في عد بعض دعواتهم من الأئمة.

و يبقى السبب الذي أشارت اليه المصادر السابقة قائما معتبرا، و له ما يدعمه من شدته - رحمه الله - على المخالفين، و إن من المؤسف حقا أن الرسالة المذكورة لم تصلنا، و لقد كان من الممكن أن توضح قيمة هذا السبب و مدى أهميته - أو جديته - في هذه الواقعة المؤلمة، كما أنها ربما ألفت ضوءا كافيا على انتقاله الى مكة، و بخاصة اذا كانت من أواخر ما كتب أو آخر ما كتب، و لعلها كذلك، لأنه لم يشر اليها فيما اطلعنا عليه من كتبه الكثيرة الهامة، و لأنه قد قتل بسببها فكأنه لم يمهل حتى يكتب أو يؤلف! و إذن فمن الممكن أن يكون جمع فيها خلاصة طعونه المتفرقة و الشديدة على المجبرة بعامه، و سلكهم في الفئات الطاغية الكفرية، و جعلهم من - على قلوبهم ... الآية) مصدرا بقوله: «و قال بعض من لا شبهة في جهله» و قد تنبه علماء الزيدية إلى أن من مزايا تفسيره الهامة أنه «أودع فيه الحجج الواضحة الباهرة في الرد على الفئة المجبرة و غيرها من سائر الفرق الكفرية!» - راجع نزهاء الأنظار - و يبدو على كل حال أنه كان حاد الطبع، و أن هذه الحدة قد زادت و لم تنقص عند تقدمه في السن - على عادة بعض الناس - و أنه كان فيه جرأة و ميل الى الصدع بما يعتقد أنه الحق. راجع مطلع البدور و طبقات ابن القاسم. و انظر فيما يلي كلامنا على محوره في تفسيره.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٧٦

أتباع إبليس و من تلامذته، و وضع على هذه الرسالة ذلك العنوان الصارخ فأثار ثائرتهم فطلبوه فانزعج إلى مكة، و لذلك لم يدخلها دخولا يتناسب مع شهرته و كثرة تلامذته فوافوه بها فاغتالوه! و كانت الأحداث السياسية في مكة و غيرها في هذا العام - ٤٩٤ - أبعد من أن تحفظ ذكر شيخ يتجاوز الثمانين يغتال في طرف من أطراف مكة، أو أن تحفظ له قبرا مع قبور المقدمين و الرؤساء «١».

رابعا: شيوخه:

تتلمذ الحاكم على رءوس العلماء المشهورين في عصره، و أكثر من الأخذ عن المعتزلة تلامذة القاضي عبد الجبار و من أخذ عنهم، أو «عن أهل العدل» كما يسميهم دائما. و بالرغم من كثرة شيوخه الذين تلقى عنهم و تعرضه لأكثرهم في الفصل الذي عقده في كتابه (شرح عيون المسائل) لمن أدركه من أهل العدل - و تعرض كتب الطبقات لسائرهم - فإن من الواضح أن المقدمين من هؤلاء الشيوخ كانوا ثلاثة هم:

(١) الشيخ أبو حامد أحمد بن محمد بن إسحاق النجاري النيسابوري (١) بلغ من دقة صاحب العقد الثمين أنه كان يتحرى الأعلام الذين توفوا بمكة و يكشف عن تواريخ وفاتهم من حجارة قبورهم بها. [و الذي نضيفه الآن أن أستاذا الجليل الشيخ محمد أبو زهرة، في مناقشته لهذه الرسالة، لم يرتح لهذه «الجريرة» للرجل و محاولة إظهار دخوله مكة و اغتياله بها على هذا النحو من الفرض و التقدير. و يفترض أستاذا حفظه الله أن ذكر أخوال الحاكم في نص سابق يشير إلى أن سبب «اشتراكهم» في قتله، أو اقدمهم هم على

هذا الأمر، يعود إلى مسألة الميراث في المقام الأول. وهذا - في الواقع - أمر جدير بالنظر والاعتبار، و لعله يغينا عن الكثير من تحليلنا السابق .

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٧٧

المتوفى سنة ٤٣٣ «١» و هو أول شيوخه و أبعدهم أثرا في ثقافته و فكره، قرأ عليه الكلام و أصول الفقه، و قد اختلف إليه في أول عهده بطلب العلم في سن مبكرة لأن صاحب شرح الأزهار يقول: «و قد أكثر من الرواية عن الشيخ أبي حامد» «٢» و لم يكن عمره مع ذلك يتجاوز العشرين حين مات شيخه. قال الحاكم: «أول من لقيناه من مشايخ أهل العدل و أخذنا عنه شيخنا أبو حامد أحمد بن محمد بن إسحاق رحمه الله، و كان قرأ على قاضي القضاة، فقرأت عليه صدرا من لطيف الكلام و جليله و من أصول الفقه .. و كان يجمع بين كلام المعتزلة و فقه أبي حنيفة و رواية الحديث و معرفة التفسير و القرآن، و كان زاهدا لم يحظ من الدنيا بشيء» «٣» و يبدو أنه لم يختلف طيلة حياة شيخه أبي حامد إلى أحد سواه.

(٢) الشيخ أبي الحسن علي بن عبد الله، نيسابوري الأصل بيهقي الوطن، المتوفى سنة ٤٥٧ و قد اختلف إليه الحاكم بعد وفاة شيخه أبي حامد سنة ٤٣٣، و كان أبو الحسن قرأ على السيد أبي طالب يحيى ابن الحسين المتوفى سنة ٤٢٤ - من تلامذة القاضي عبد الجبار - فقرأ عليه الحاكم «شيئا من الكلام و أصول الفقه و التفسير» و كان من المعجبين (١) راجع شرح العيون ١ / ١٣٧ و ١٦٢. و قد ترجم لشيخه أيضا في الطبقة الثانية عشرة من طبقات المعتزلة، و جعله في آخرها، و أكثر رجالات هذه الطبقة ممن أخذ عن قاضي القضاة. (٢) صفحة: ٣٢.

(٣) شرح عيون المسائل ١ / ١٦٢.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٧٨

بفضله و خطابته «١».

(٣) الشيخ الامام أبو محمد عبد الله بن الحسين الناصحي قاضي القضاة المتوفى ٤٤٧، قال الحاكم: «و اختلفت إليه سنة أربع و ثلاثين و أربعمئة» أي بعد وفاة شيخه أبي حامد، و كأنه اختلف إلى مجلس شيخه أبي الحسن و أبي محمد في وقت واحد. و كان الامام أبو محمد من أئمة أصحاب أبي حنيفة «و كان لا يخالف أهل العدل إلا في الوعيد» قال الحاكم: «فقرأت عليه أصول محمد بن الحسن و الجامع و الزيادات و مسائل الحساب» «٢».

أما سائر شيوخه فكان أخذهم عنهم دون هؤلاء الثلاثة، و في الفصل الذي عقده لمن «أدرکه من أهل العدل» ذكر كثيرا من الشيوخ الآخرين و لكنه لم يصرح بأنه اختلف إليهم أو أخذ عنهم، و إنما اكتفى بالقول بأنه قد لقيهم و إن كان قد روى عن بعضهم في كتبه، كما أن ابن القاسم في طبقات الزيدية عد بعضهم الآخر ممن قرأ عليهم، و أضاف إليهم بعض الشيوخ الآخرين. و يبدو أنه لا نزاع في أنه قرأ على اثنين من الشرفاء هما: (١) أنظر المصدر السابق. و قد قال صاحب شرح الأزهار: إن الحاكم روى عن الإمام أبي طالب بوساطة رجل، و ربما كان هذا الرجل شيخه أبا الحسن، و قال ابن القاسم إنه «روى عنه بالإجازة من غير واسطة» و هذا غير صحيح لأن الحاكم لم يذكره، و لأن عمره عند وفاة أبي طالب كان أحد عشر عاما فقط.

(٢) راجع شرح العيون ١ / ١٦٣ و انظر الجواهر المضيئة للقرشي ١ / ٢٧٤ طبع الهند.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٧٩

(٤) أبو القاسم محمد بن أحمد بن مهدي الحسنی، و كان زيدا ممن أخذ عن السيد الامام أبي طالب أيضا.

(٥) و أبو البركات هبة الله بن محمد الحسنی الذي كان يميل إلى الزيدية.

كما أن من الراجح أن يكون قد قرأ أيضا على:

(٦) الشيخ أبي الحسن علي بن الحسن الذي وصفه بأنه «حسنه خراسان، و فرد العصر، و إمام زمانه، و المبرز في العلوم، و المقدم في

أصحاب أبى حنيفة، و الداعى إلى التوحيد و العدل بالقول و الفعل» و على:

(٧) الشفخ أبى حازم سعد بن الحسين.

(٨) و القاضى أبى عبد الله اسماعيل بن منصور الحرفى.

(٩) و أبى الحسن عبد الغافر بن محمد الفارسى فى نيسابور.

(١٠) و أبى محمد عبد الله بن حامد الأصفهانى «١».

و الحاكم، بعد، يجرى على سنن القاضى عبد الجبار فى نعت كل من أبى على الجبائى و ابنه أبى هاشم، بشفخه- أى فى المذهب- فىقول:

قال شفخنا أبو على، و قال شفخنا أبو هاشم، أو فىقول: اختلف شفخانا ...

و كثيرا ما ينقل آراء أبى هاشم عن القاضى مباشرة معرضا عن أى سند فىقول: قال القاضى قال أبو هاشم «٢». (١) راجع شرح العيون ١٦٣ / ١ و طبقات الزيدية لإبراهيم بن القاسم (ورقة ١٧٣) و ذكر ابن القاسم أيضا أنه سمع أبا الفضل الأمير عبد الله ابن أحمد الميكالى، و أبا الحسن إسماعيل بن صاعد، و أبا عبد الله محمد بن عميرة، و غيرهم. و ذكر الحاكم أنه لقى من رواة الأخبار أبا على الحسن بن على الوحشى الحافظ من بلخ، و عده ابن القاسم من شيوخه فى الحديث، و عد معه أبا يعلى الحسين بن محمد الترمذى، و أبا يوسف يعقوب بن أحمد.

(٢) راجع «شرح العيون» ١ / ٢٨٥ و ١٦٦ فما بعدها.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٨٠

خامسا: تلامذته:

قال ابن القاسم: «و تلامذته كثير»، و لكنه لم يذكر منهم سوى:

(١) أحمد بن محمد بن إسحاق الخوارزمى.

(٢) و على بن زيد الروقنى «٣».

(٣) و محمد بن المحسن- ولد الحاكم- الذى سمع عن أبيه سنة اثنين و خمسين و أربعمائة «١».

(٤) و جار الله الزمخشرى، كما ينقل ذلك عن القاضى الحافظ.

و الواقع أننا لا نظفر هنا بمعلومات كبيرة عن تلامذة الحاكم، بخلاف شيوخه، لأنه هو- كما سنرى- مؤرخ الزيدية و المعتزلة و كاتب طبقاتهم، و قد انقضى من بعده وقت طويل حتى كتب الزيدية تراجم أئمتهم و علمائهم، فى حين بقيت طبقات المعتزلة كما تركها الحاكم- أو كما أكملها- لم يعرض لها أحد، و إن كان الذى يبدو أن ابنه محمدا و الإمام الزمخشرى (٣) قدم إلى اليمن من خراسان سنة ٥٤١ رجل يدعى زيد بن الحسن ابن على البيهقى الروقنى. و قال بعضهم إنه قرأ على الحاكم، و قال آخرون إنه قرأ على ولده المفضل، و ذلك و هم فيما يبدو، لأن كتب الطبقات لم تعرض لغير محمد بن الحاكم (ت ٥١٨) كما أن أباه توفى سنة ٤٩٤، و سبب الاشتباه أن هناك رجلا آخر يدعى الحاكم الحسكانى سعيد بن كرامة ورد ذكره عرضا فى الطبقات و لم نعثر له على ترجمة، و لعله الذى قرأ عليه زيد بن الحسن، و لعل المفضل ابنه و ليس ابن الحاكم الجشمل. (انظر طبقات ابن القاسم ورقة ١٦٣ و نزهة الأنظار ورقة ٢١).

(١) و قد روى عنه أحمد بن محمد الخوارزمى تلميذ والده، و قال (أخيرنا الحاكم الإمام شفخ القضاء و الحرمين محمد بن المحسن، و قال أخبرنى أبى ..) طبقات ابن القاسم صفحة ٤١٣.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٨١

كان لهما دور كبير فى نشر كتبه و إجازة الطلبة بها، جاء فى طبقات الزيدية أن «محمد بن المحسن بن كرامة الجشمى، العلامة، قرأ على أبيه تفسيره المعروف بتهذيب الحاكم جميعه، و كتاب جلاء الأبصار و غير ذلك، و أخذ عنه التفسير أبو جعفر الديلمى مناولة للجزء الثانى و إجازة لسائر الأجزاء، و أحمد بن محمد الخوارزمى تلميذ والده..» (١) كما أن القاضى شمس الدين جعفر بن عبد السلام (ت ٥٧٣) سمع كتاب (التهذيب فى التفسير) للحاكم على الديلمى و أخذ منه إجازة ببقية كتب الحاكم، و سمع (جلاء الأبصار) للحاكم - مع كتب أخرى له - على ابن وهاس تلميذ الزمخشري (٢).

سادسا: عقيدته و مذهبه

(١) لا يختلف المترجمون له فى أنه كان حنفيا ثم انتقل إلى مذهب الزيدية و إن لم يحدّد أحد منهم تاريخ هذا الانتقال، و قد رأينا فى ثبت شيوخه أن أولهم - أبا حامد - كان حنفى المذهب، و أنه اختلف من بعده - و قد جاوز العشرين من عمره - إلى الإمام أبى محمد قاضى (١) ابن القاسم، الصفحة السابقة.

(٢) المصدر السابق ص ٩٣. و ذكر ابن القاسم فى موضع آخر من الطبقات فى ترجمة السيد العلامة الصدر الحسين بن على بن أحمد المعروف بالجوينى أنه «روى كتب الحاكم الجشمى: تنبيه الغافلين، و جلاء الأبصار، و السفينة، و غيرها .. عن مشايخ عدة متصلة بالمؤلفين» و يصفه الزيدية بأنه من حفاظ العترة، و بدور الأسناد المشرفة. انظر طبقات ابن القاسم و رقم ٣٩.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسير، ص: ٨٢

قضاة الحنفية، و أنه قرأ عليه كتب ظاهر الرواية، و لا شك أن قراءتها يحتاج إلى زمن غير قليل، فانتقاله عن المذهب الحنفى - فيما يبدو - لم يكن فى سن مبكرة أو فى سن الطلب على الأقل. بل لعل ذلك إنما كان بعد أن اشتهر و عرفت آراؤه فى المذهب، نظرا لشهرة هذا الانتقال بين الفقهاء، و لتعرضهم له فى بعض مسائل الفقه، قال الفقيه العلامة سليمان الصعدى، فى كتاب له اسمه «التذكرة» فى باب الأطعمة و الأشربة، عند ذكر المثلث من الخمر: «و كان المحسن بن كرامة الجشمى حنفى المذهب عدلى الاعتقاد، ثم إنه رجع إلى مذهب الزيدية و الشيعة، روى ذلك عنه صاحب التمهيد من بنى خنش رحمه الله تعالى، و رواه أيضا محمد بن أحمد القرشى ...» (١) و لكن شهرته فى الزيدية بعد قد غطت على «أصله» الحنفى، و بخاصة بعد أن كتب فى فقه الزيدية - فيما يبدو - كثيرا من الكتب، و الحنفية على كل حال لم يترجموا له فى طبقاتهم على أى اعتبار.

(٢) أما فى أصول الاعتقاد فهو معتزلى لم يزل، و قد كان شيوخه ممن أخذ عن القاضى عبد الجبار أو من هو فى طبقته، و كان القاضى - كما أشرنا - من أتباع المدرسة الجبائية و من أشياع أبى هاشم بخاصة، و من هنا جاء انتساب الحاكم إلى معتزلة البصرة - الفرع الذى بقى أقوى أثرا و أبعد صوتا - و لأبى هاشم الذى أكثر من النقل عنه بعبارة «قال شيخنا أبو هاشم» و للقاضى عبد الجبار الذى كان شديد الإعجاب به و بعلمه و كتبه و طريقته فى التدريس حتى قال فيه: «و ليس تحضرنى عبارة (١) طبقات الزيدية (الطبقات الزهر) ليحيى بن الحسين، ورقة ٣٤.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسير، ص: ٨٣

تنبئ عن محله فى الفضل و علو منزلته فى العلم فإنه الذى فتق الكلام و نشره، و وضع فيه الكتب الكثيرة الجليلة التى سارت بها الركبان و بلغت المشرق و المغرب، و ضمنها من دقيق الكلام و جليله ما لم يتفق لأحد مثله ...» (١)

فإذا علمنا أن كتب القاضى رحمه الله إنما حوت آراء أبى على و أبى هاشم، و أن انتصار القاضى فى الأغلب كان لأبى هاشم أدر كنا منزع قول الحاكم: «و قد صار العدد و العلم و الانتساب إلى الاعتزال لأصحاب أبى هاشم، و صار كالأصل لكثرة أصحابه و وفور علمه و صحة مذاهبه» (٢) و رجحنا بذلك انتسابه لأبى هاشم.

بل يمكننا أن نرجح هنا أنه كان من أشهر رجالات المدرسة الجبائية بعد القاضى عبد الجبار بما خلفه من تراث كبير، و بما تركه هذا

التراث من أثر واضح في الزيدية المعتزلة الذين بقوا يحكمون اليمن، و بقوا على صلتهم بكتبه إلى العهد الحاضر، و لعله - فوق ذلك - خاتمة هذه المدرسة كما يشير إلى ذلك مؤرخو الزيدية حيث يخطمون به (طبقات المعتزلة) - التي شارك هو في كتابتها - فيقول يحيى بن حميد - من أعلام القرن العاشر - بعد أن استعرض هذه الطبقات: «و لنختم ذكر العدلية برأسهم (١) شرح عيون المسائل /١ ورقة ١٢٩.

(٢) المصدر السابق ورقة ٥٠ و قال ابن النديم في ترجمه أبي هاشم:

«و كان ذكيا حسن الفهم ثاقب الفطنة، صانعا للكلام مقتدرا عليه فيما به» الفهرست ص ٢٤٧ طبع التجارية.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٨٤

و ناصر مذاهبهم بما هو القاطع القاصم المحسن الحاكم بن كرامة...» (١).

(٣) و بعد، فإن مذهب الزيدية الكلامي هو الاعتزال، و لا يختلف الزيدية عن المعتزلة في الأصول إلا في مسألة الامامة «٢» - و هي في الأصل مسألة فقهية يشيرون إليها في الأصول لأهميتها - قال الحاكم: «و من أصحابنا البغدادية من يقول: نحن الزيدية، لأنهم كانوا مع أئمة الزيدية و المبايعين لهم و المجاهدين تحت راياتهم، و لاختلاطهم قديما و حديثا، و لاتفاقهم في المذهب» «٣» و قد ارتقى أيضا بسند المعتزلة من شيوخه حتى انتهى به إلى علي بن أبي طالب «٤» و نقل عن أبي علي الجبائي أنه هم أن يجمع (١) نزهة الأنظار ورقة ١٧ و قد أورد يحيى بن حميد تعريفا للعدلية ينطبق على المعتزلة تماما، ثم قال: و كل المعتزلة عدليون إلا من شذ منهم فبشيء لا يخل بالعدل! و قال الحاكم من جهة أخرى: «و اعلم أن اسم الاعتزال و إن كان وقع أولا على من يقول بالوعيد و المنزلة بين المنزلتين، فقد صار في العرف اسما لمن يقول بالتوحيد و العدل و ينفي التشبيه و الجبر سواء وافق في الوعيد أو خالف، و سواء خالف في مسائل الإمامة أو وافق و كذلك في فروع الكلام» شرح عيون المسائل /١ ورقة ٦٧.

(٢) بعد أن تحدث الحاكم عن فرق الزيدية السابقة على عصره - الجارودية و الأبترية - قال: «و الزيدية يومنا هذا فرقان: قاسمية ينتسبون إلى الإمام أبي محمد القاسم بن إبراهيم، و الناصرية ينتسبون إلى الناصر إلى الحق الحسن بن علي عليه السلام» ثم قال: «و لا خلاف بين الفريقين في التوحيد و العدل و النبوت، و إنما خلافهم في فروع الفقه» شرح العيون /١ ٢٣.

(٣) شرح العيون /١ ورقة ٥٠.

(٤) شرح العيون /١ ٥٢.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٨٥

بين المعتزلة و الشيعة بالعسكر، و قال قد وافقونا في التوحيد و العدل و إنما خلافنا في الإمامة «١».

بل إن الحاكم يطلق القول بأن جميع أهل العترة عدليون إلا القليل، و بأنه «لا شبهة أن المعتزلة هم الشيعة لا تباعهم أمير المؤمنين و أهل بيته في كل عصر و حين، و اتفقهم في مذاهبهم» «٢».

و قد جعل أبو الحسين الملطي الفرقة الرابعة من الزيدية (معتزلة بغداد) «٣» و ذكر أن المعتزلة «كانوا من أصحاب علي» و أن هذه التسمية - معتزلة - لزمتهم لاعتزالهم الحسن و معاوية و جميع الناس احتجاجا على مبايعة الحسن لمعاوية «٤» الذي أجمعوا على البراءة منه و من عمرو بن العاص و من كان في شقهما «٥».

و ليس هذا بغريب إذا كان الاعتزال - أو العدل - إنما ظهر على يد «فضلاء العترة»، و أن «وإصلا» أخذه عنهم، كما يقول مصنفنا الحاكم رحمه الله «٦»، و النصوص في ذلك كثيرة، و تاريخ المعتزلة مع (١) المصدر السابق ورقة ١٠٩ و العسكر بإقليم خوزستان، و كان جميع أهله من المعتزلة كما أن أكثر الإقليم كان كذلك أيضا. انظر أحسن التقاسيم للمقدسي ص ٤١٥.

(٢) شرح العيون /١ ٥٠.

(٣) التنبيه و الرد على أهل الأهواء و البدع، صفحة ٣٩.

(٤) المصدر السابق، صفحة ٤١.

(٥) الانتصار للخياط، صفحة ٩٨.

(٦) شرح العيون ١/ ١٣٨ و انظر الورقة ٥٢.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٨٦

الشيعة عموماً شديد التداخل، و ذلك يعود إلى أسباب كثيرة و قديمة لا مجال هنا لاستعراضها (١) مع تلك النصوص.

رأى الزيدية في الإمامة

و الذي نود أن نعرض له هنا: الإشارة إلى رأى الزيدية في الإمامة و بعض المسائل الهامة المتصلة بها، في سبيل توضيح بعض الجوانب في عقيدة الحاكم، و بيان مدى اعتداله في آرائه و أحكامه:

يرى الزيدية أن الإمام بعد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ: علي بن أبي طالب، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم زيد بن علي، ثم من سار بسيرتهم من أولاد فاطمة عليها السلام لا فرق في ذلك بين أولاد الحسن و أولاد الحسين، و لكنهم لم يجوزوا ثبوت إمامة في غيرهم (٢) و الطريق إلى الإمامة عندهم (النص) في الأئمة الثلاثة الأول، و الدعوة و الخروج في الباقي (٣) و لذلك فإنهم لم يعتقدوا إمامة علي زين العابدين لأنه لم يشهر سيفه في منابذة الظلمة. و هم بذلك يختلفون عن الشيعة الامامية الذين نصوا على إمامة علي زين العابدين (١) ليس منها على كل حال قلّة اعتداد المعتزلة بالأخبار المأثورة كما يرى آدم متر (الحضارة الإسلامية ١/ ١٠٦ ط ٣) و لا المصالح المشتركة و المنافع المتبادلة و نحو ذلك كما زعم غيره (المعتزلة لزهدي جار الله صفحة ٢٠٦) و الأمر ليس بمثل هذه البساطة على كل حال. و نرجو أن نفرّد هذا الموضوع ببحث مستقل إن شاء الله تعالى.

(٢) راجع الملل و النحل للشهرستاني ١/ ٢٠٧-٢٠٨ بهامش الفصل، و شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، ص ٧٥٧.

(٣) انظر شرح الأصول الخمسة، صفحة ٧٥٤ و شرح عيون المسائل ١/ ٢٢-٢٣.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٨٧

و جعلوا الامامة بعده في جعفر الصادق إلى اثني عشر إماماً (١) و يختلفون كذلك عن المعتزلة الذين جعلوا الطريق إلى الامامة «العقد و الاختيار» و نصوا على أن الامام بعد رسول الله أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي «ثم من اختارته الأمة و عقدت له ممن تخلّق بأخلاقهم و سار بسيرتهم» قال معلق شرح الأصول: «و لهذا تراهم يعتقدون إمامة عمر بن عبد العزيز لما سلك طريقهم» (٢).

و هناك نقطتان رئيسيتان في موضوع الإمامة عند الزيدية: الأولى: أنهم جوزوا خروج إمامين في قطرين يجمع كل منهما خصال الإمامة و يكون واجب الطاعة.

و الثانية: أنهم جوزوا إمامة المفضول مع وجود الأفضل (٣) و هذا فيما يبدو أثر من آثار إنكارهم وجود النص على الإمام في غير الأئمة الثلاثة، و ورح من الإمام زيد رضى الله عنه في الشيخين، و موقف عملي سبق إليه (١) انظر غاية الاختصار لابن حمزة الحسيني صفحة ٨٣ و يقول الإمام زيد رضى الله عنه: «إن الإمام منا أهل البيت المفترض الطاعة على المسلمين:

الذي شهر سيفه و دعا إلى كتاب ربه و سنه نبيه، و جرت بذلك أحكامه، و عرف بذلك قيامه، فذلك الذي لا تسع جهالته. فأما عبد جالس في بيته مرخى عليه ستره. تجرى عليه أحكام أهل الظلمة لا يأمر بالمعروف و لا ينهى عن منكر فلن يكون إماماً» راجع سيرة الإمام الهادي ورقة ٢٢ مخطوطة الدار.

(٢) شرح الأصول الخمسة ص ٧٥٨ و معلقه أحد تلامذة القاضي، و ممن يذهب مذهب الزيدية.

(٣) انظر الملل و النحل للشهرستاني ١/ ٢٠٧-٢٠٨.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٨٨

جدّه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه؛ فحين سئل الإمام زيد ممن رأيه في أبي بكر و عمر رضى الله عنهما، من قبل الخارجين معه بالكوفة حين اشتد القتال مع عامل هشام بن عبد الملك، أثنى عليهما خيرا و قال:

أثنى عليهما جدّي و قال فيهما حسنا، و إنما خروجي على بني أمية الذين قاتلوا جدّي عليا و قتلوا جدّي حسينا، فانفضوا عنه و رفضوه لهذا القول فسموا رافضة، و قاتل بمن بقي معه منهم، الذين دعوا بالزيدية، حتى أتى القتل عليهم جميعا «١» و بالرغم من أن بعض فرق الزيدية بعد قد ادعت النص، و خاض منهم من خاض في الشيخين رضى الله عنهما، و شوّها آراء الامام زيد- و بقوا مع ذلك ينتسبون إلى الزيدية أو ينسبون إليهم «٢»- فإن (١) راجع التبصير في الدين للاسفراييني صفحة ٣٤. و قال الحاكم إن الإمام زيد لما خرج جاءه قوم و سألوه عما يذهب إليه فكان يقول: أبرأ من المارقة الذين كفروا أمير المؤمنين، و الرافضة الذين رفضوا أبا بكر و عمر، فتبعه بعضهم و تركه بعضهم، فمن تبعه سموا زيدية و من خالفه سميت رافضة.

(شرح العيون ١/ ٢٢). و العجيب بعد ذلك أن يعد الملطي الزيدية إحدى فرق الإمامية (التنبيه و الرد ص: ٢٥، ٣٨) و أن يعدها البغدادي إحدى فرق الروافض (الفرق بين الفرق ص ٢٩) و أن يقول الأسفراييني إن الروافض يجمعهم ثلاث فرق: الزيدية، و الامامية، و الكيسانية. (التبصير ص ٣٢)!!

(٢) راجع الفرق للبغدادي صفحة ٣٠ و فرق الشيعة للنوبختي صفحة ٢١ و قال الشهرستاني: «و مالت أكثر الزيدية بعد ذلك عن القول بإمامة المفضول، و طعنت في الصحابة طعن الامامية»- الملل و النحل بهامش ابن حزم ١/ ٢١١- و في مسألة النص يقول الحاكم رحمه الله: «فأما ادعاء النص فهو أمر حادث لم يقل به أحد من الصحابة و التابعين، و إنما أظهر هشام و جوب الامام علي-

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٨٩

مصنفا الحاكم رحمه الله لم يتجاوز آراء الامام زيد، فأفاض في احترام الشيخين و الثناء عليهما «١» و أنكر أن يعدّ من الزيدية أصلا من يقول بالرجعة - ما تقوله الامامية، و على الصفة التي يقولونها، و كان متهما في دينه، و لا- سلف لهم في ذلك!« شرح عيون المسائل مجلد ١/ ورقة ٥١، و انظر نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام للأستاذ الدكتور على سامي النشار ٢/ ١٧٨- ١٧٩.

(١) انظر تعريفنا القدام بكتابه (جلاء الأبصار) و انظر شرح العيون ١/ ٥١، و قد جرت عادته بالترضى عن الشيخين حيث ورد ذكرهما في تفسيره، و قد أفاض في هذا التفسير في الثناء على الصحابة جميعا رضوان الله عليهم، و بخاصة على الخلفاء الراشدين، في أحكامه التي يستنبطها من الآيات، و بمناسبة الكثير من أسباب النزول.

و قد حكم على الرافضة و المارقة الذين وقعوا في الصحابة و اتهموهم بالنفاق، بأنهم كفره فجرة- انظر ما وقف عليه من الأحكام الكثيرة في تفسيره لقوله تعالى: (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم و أموالهم) في سورة الحشر/ ورقة ٩٢.

و قال في قوله تعالى: (لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ) من سورة الحديد، إنها نزلت في أبي بكر فيما رواه الكلبي، قال الحاكم:

«و ذلك لأنه من السابقين إلى الانفاق فانظم أولا و أظهر الاسلام و دعا إليه و قاتل على الاسلام، و أول من أنفق ماله في سبيل الله، و دامت صحبته، و كثر في باب الدين تأثيره حتى أقر القوم له بالتقديم و السبق، و قدمه رسول الله صلى الله عليه و سلم في الصلاة و صاهره على أم المؤمنين، و قدمه على أصحابه، و جعله وزيره و صاحب سره و أنيسه سفرا و حضرا، و مدحه في مقاماته و شكر له سعيه في الاسلام» التهذيب ورقة ٨٥/ و.

و قال في قوله تعالى: (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ الْحَاكِمِ الْجَشْمِيِّ وَ مِنْهُجِهِ فِي التَّفْسِيرِ، ص: ٩٠

أو بأي رأى ثنوي آخر «١».

و نجد في كتابه «التأثير و المؤثر» يعقد فصلا خاصا لموضوع الامامة، تحت عنوان: «فصل في الامام» يبين فيه عن رأيه في (إنها تدل على أنهم جميعا كانوا من أهل الرضا، لذلك أطلق المدح و الرضا. و تدل على أن ظاهرهم كان كباطنهم بخلاف ما تقوله الرافضة

المارقة إن أكثرهم كانوا منافقين، عن جابر: بايعنا رسول الله على أن لا نفر و عمر آخذ بيده تحت الشجرة، و بايع عثمان بإحدى يديه على الأخرى، و قال الناس: هنيئا لأبي عبد الله- التهذيب في تفسير سورة الفتح ورقة ٥٨/ ظ.

و قال في قوله تعالى: (قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سِتْرٌ مِّنْ أَوْلِيِّ قَوْمٍ أُولَىٰ بِأَسْ شَدِيدٍ تَقَاتُلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ) إن أكثر المفسرين على أن الداعي أبو بكر و عمر، و المدعو إليهم فارس و الروم و هوازن و ثقيف، لأنهم كانوا بهذه الصفة.

ثم قال: «فوجب أن يكون نصا على إمامتهما. قلنا: نص على الوصف لأنه لم يبين من الداعي، فلما اختاروه علمنا بالآية و جوب طاعته، و دل ذلك على صحة الاختيار، و كون الامامة على هذا الترتيب، هكذا ذكره مشايخ أهل العدل. و تدل الآية على و جوب طاعته فيما دعا إليه و وعيد من تخلف عنه» التهذيب ورقة ٥٨/ ظ. و انظر الورقة: ٢٧، ٢٨ في تفسيره لسورة (فصلت) و مواضع أخرى.

(١) راجع شرح العيون ١/ ٢٢، و لا بد- على كل حال- من إعادة النظر في تاريخ الزيدية و آرائهم في الدين و الامامة على ضوء كتب الحاكم الذي عد الجارودية و الأبرية- أصحاب سليمان بن جرير- من فرق الزيدية التاريخية و نص على أن الزيدية في عصره فرقتان: قاسمية ينتسبون إلى الامام أبي محمد القاسم ابن إبراهيم، و ناصرية ينتسبون إلى الامام الناصر للحق الحسن بن علي عليهم السلام. (راجع شرح العيون ١/ ٢٢-٢٣).

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٩١

هذا الموضوع الهام، قال: «الامامة رئاسة عامة. و لا يجب إقامته- أي الامام- عقلا و إنما هو من فروض الكفايات لإجماع الصحابة على ذلك، و لإقامة الحدود التي أوجبها الله تعالى، و لا يقوم بها كل أحد. و قد يجب نصب الرئيس إذا غلب على ظنهم أن الضرر لا يندفع إلا به، و لا يجب نصبه لمعرفة شكر نعمه الله تعالى، و لا يحتاج إليه ليعلم الدين من أصول التوحيد و العدل و الشرائع، و لا حفظها، لأن كل ذلك محفوظ مع عدم الامام، و إنما يحتاج إليه لأمر شرعية، كإقامة الحدود و تنفيذ الأحكام، و جباية الأموال و وضعها في مصارفها، و نصب القضاة و الأمراء و نحو ذلك.

و تجب إقامته إذا أمكن. و لا بد للإمامة من طريق، و لم يوجد نص من الله تعالى و لا من رسوله على أحد فليس النص بطريق لها، و كذلك المعجز ليس طريق الامامة، و كذلك الخروج بالسيف أو الدعاء إلى النفس، و كذلك الوراثة، و إنما طريقها الاختيار. «و لما كانت الامامة أمرا شرعيا كانت شرائطها مأخوذة من الشرع، فمن شرائطه- الإمام- العلم بالشرع حتى يمكنه تنفيذ الأحكام، و العلم بتدبير الحروب و نحوه ليمكنه القيام به و منها الأمانة فيكون عدلا مؤتمنا على الأموال و الفروج. و منها أن يكون أفضل أو كالأفضل، و لا يجوز إمامة المفضول إلا لعذر، و عند الأعذار يجوز. و لا يجب أن يكون معصوما و لا أن يعلم جميع علوم الدين و الدنيا كما لا يجب ذلك في القضاء ...

و لا- يجب أن يكون أعلم أهل زمانه، و يجوز أن يحتاج إلى غيره في العلوم؛ ألا ترى أنه يرجع إلى أهل الصناعات في قيم و أروش الجنائيات! ...

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٩٢

«و الذي لأجله بويع المفضول وجوه: منها أن يكون أعلم بوجوه السياسة، أو يكون في الفاضل علة تقعده عن القيام بالامامة بأن يكون عبدا أو مريضا مرضا ينفر أو بخيلا أو جباناً، أو يكون المفضول أشد اشتهاً في العامة و الخاصة، أو يكون انقياد الناس له أكثر، أو يكون- الفاضل- له عذره في حال العقد كغيبته و حضور المفضول في البلد الذي مات فيه الإمام أو يكون قريبا ...

«و يجب أن يكون الإمام واحداً، فإن بويع لاثنين فالأول هو الإمام، فإن لم نعلم السابق، قال أبو علي: نستعمل القرعة، و قال أبو هاشم: لا يجوز استعمال القرعة، و لكن يبطل العقدان و يستأنف العقد لأحدهما ...» (١)

و لا يذكرنا هذا النص الهام بآراء المعتزلة في الإمامة فحسب، بل يذكرنا كذلك بشيء من فلسفة الحكم في الإسلام، و في أحدث النظم و القوانين الدستورية. (١) التأثير و المؤثر للحاكم ورقة ١٠٥.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٩٣

الفصل الثاني آثاره

إشارة

تبين لنا منزلة الحاكم رحمه الله في الفكر الاسلامي بعامه من خلال آثاره و مصنفاته الكثيرة في التفسير و الحديث و الكلام و الفقه و التاريخ، على قلة ما وصلنا منها، و لهذا فإننا لم نبعد حين عددناه أشهر رجالات المدرسة الجبائية بعد القاضي عبد الجبار، بل إننا نجد فيه الحلقة المفقودة من حلقات الاعتزال بين القاضي و الزمخشري. و سوف نرى من خلال كتبه مدى الدور الهام الذي قام به في حفظ بقية صالحه من تراث المعتزلة، و بخاصه في تفسيره (التهذيب) الذي وضع بين أيدينا- للمرة الأولى- خلاصة تفاسير المعتزلة قبله، و التي نفقدها جميعا على وجه التقريب، هذا إلى جانب ما أضافه من آراء و أفكار في التفسير و علم الكلام. و قد فطن مؤرخو الزيدية- المعتزلة- إلى هذه المكانة التي يحتلها الحاكم فوصفه يحيى بن حميد- كما رأينا- بأنه «رأس العدلية و ناصر مذاهبهم بما هو القاطع القاصم» و وصفه أبو الرجال الصنعاني و إبراهيم بن القاسم بأنه كان «إماما عالما مصنفا صادعا بالحق» «١» و قال فيه يحيى بن الحسين إن (١) مطلع البدور ٤/ ٤١٤ و طبقات الزيدية و رقم ١٧٣.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٩٤

«شهرته ظاهرة، و كتبه شاهدة له بالتبريز» «١» و أثنى صاحب شرح الأزهار على اطلاعه الواسع على علوم كثيرة، فقال إنه «كان علامة في فنون كثيرة» «٢» و خصه يحيى بن الحسين بالتفوق من هذه العلوم في التفسير و علم الكلام، فقال إنه «علامة عصره و فريد دهره في علم التفسير و علم العدل و التوحيد» «٣» و قد بلغت مصنفاته نيفا و أربعين كتابا، ذكرت كتب التراجم و الطبقات من أسمائها ما يقارب الثلاثين، نوردها فيما يلي مرتبة بحسب العلوم، مع التعريف بما وصل إلينا منها، و ذكر بعض الملاحظات الضرورية- إن وجدت- لجلاء هذا التعريف.

أولا: في تفسير القرآن

(١) التهذيب في التفسير

(٢) تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين

ذكرهما يحيى بن حميد، و الجنداري، و أبو الرجال الصنعاني، و يحيى ابن الحسين، و ابن القاسم.

(٣) التفسير المبسوط

(٤) التفسير الموجز

إشارة

ذكرها يحيى بن حميد، و الصنعاني، و ابن الحسين، و ابن القاسم. (١) الطبقات الزهر ورقة ٣٤.

(٢) صفحة ٣٢.

(٣) الطبقات الزهر ورقة ٣٤.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٩٥

وقد وصلنا من هذه الكتب كتابا التهذفب، و تنبفه الغافلبن، و قد نصت كتب التراجم على أن تفسفره: المبسوط و الموجز، باللغه الفارسفة.

و لعلهما مما ألفه بهذه اللغه، لأننى قد وقفت فى بعض الإجازات على أن للحاكم «مصنفات عدة منها موضوع بالفارسفة» «١» و الأرجح أن يكون قد كتبهما بعد (التهذفب) لأنه لم يذكرهما أو يعرض لهما فى محل واحد من هذا الكتاب، و من الراجح أيضا أن يكون قد أفاد فى وضعهما منه سواء كتبهما بالعرففة أو الفارسفة.

١- و (التهذفب)

هو موضوع هذه الرسالة، و يوجد منه بمكتبة الجامع الكبفر بصنعاء الهمن بضعة عشر مجلدا كتب أكثرها بخط قديم يرجع إلى حوالى عصر المؤلف «٢» و تشتمل هذه المجلدات على تفسفر كامل للقرآن، مع وجود أكثر من نسخة من تفسفر بعض السور و الأجزاء، و قد صورت دار الكتب المصرفة من هذه المجلدات سبعا فقط كانت عمادنا فى هذا البعث.

٢- تنبفه الغافلبن عن فضائل الطالبفن:

أما كتابه (تنبفه الغافلبن عن فضائل الطالبفن) فقد خصه بالآفات التى نزلت فى على بن أبى طالب رضى الله عنه و سائر أهل البفب، أورها مرتبة بحسب ترتفبها فى السور، و عقبها بذكر الآثار و الأخبار الدالة على أنها نزلت ففهم، و قد قال فف صاحب شرح الأزهار إنه «لا نظفر له فى (١) طبقات ابن القاسم، ص ٩٣.

(٢) راجع فهرس المكتبة المذكورة صفحة ١٨.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٩٦

الآفات الواردة فى أمفر المؤمنفن و أولاده و فرهما» «١» و قد تحدث الحاكم عن موضوع هذا الكتاب فى المقدمة التى صدره بها فقال: «وقد جمعت فى كتابى هذا ما نزل ففهم- آل البفب- من الآفات مما ذكرها أهل التفسفر و صحت بالروايات الصالحة، و ألحقت بكل آفة ما يؤفدها من الآثار بحذف الأسانفد طلبا للتخفف و إثارا للإفجاز، و بفت فى كل آفة ما تتضمن من الدلالة على الفضفلة و الامامة، من فر تطول: لتكون تذكرة للمهتدى! و تنبفها للمبتدى، و لتكون ذخرة لفر رجاء أن أحشر فى زمرتهم و أعد فى جملة شفعهم، و سمفته: تنبفه الغافلبن عن فضائل الطالبفن» «٢» و قبل أن فشرع فى كتابه على هذا المنهج استهله بالحدف عن (فضل أهل البفب على الجملة عليهم السلام) فى فصل مختصر قال ففه:

«المروى عن ابن عباس أنه قال: ما أنزل الله تعالى فى القرآن (يا أئفها الذفن آمنوا) إلا و على أمرها و شرفها» و قال إن الله تعالى عاتب أصحاب محمد فى فر آفة و ما ذكر علما إلا بخفر، قال الحاكم: «ولا شبهة أن كل ما ورد فى القرآن من آفة تتضمن مدحا و تعظفما و إكراما و تشرفا أن أمفر المؤمنفن معنى بها داخل ففها، و لا وعد برحمة فى العقبى و لا نصرة فى الدنيا إلا و هو مراد بها، نحو قوله: (يؤمنون بالغبفب) (و الصابرفن فى البأساء و الصراء) (و الراسخون فى العلم) (١) صفحة ٣٢.

(٢) تنبفه الغافلبن ورقة ٢ مصور دار الكتب رقم ٢٧٦٢٢ ب، عن مكتبة صنعاء ١٥٩ (علم كلام).

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٩٧

(وَالصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ) (وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ) ... الخ «١».

ثانياً: في علم الكلام

إشارة

- ١) كتاب عيون المسائل: ذكره الجندارى و يحيى بن حميد و أبو الرجال الصنعاني و يحيى ابن الحسين و إبراهيم بن القاسم «٢».
- ٢) شرح عيون المسائل: ذكره الجندارى و يحيى بن حميد و الصنعاني و يحيى بن الحسين و ابن القاسم.
- ٣) رسالة إبليس إلى المجبرة: ذكره ابن شهر آشوب و ابن المطهر الحلّي و الجندارى و ابن حميد و الصنعاني و يحيى بن الحسين و ابن القاسم «٣».
- ٤) الرد على المجبرة: ذكره الجندارى «٤». (١) تنبيه الغافلين ورقة ٤. [و قد طوينا بضع صفحات تضمنت نموذجاً من هذا الكتاب، و ملاحظتنا العامة حوله، طلباً للاختصار، و رجاء العودة للكلام عليه بعد الفراغ من تحقيقه .
- (٢) قال فيه يحيى بن الحسين: «كتاب العيون: مجلد، و هو الذى اختصر منه الإمام المهدي كتاب القلائد».
- (٣) هكذا سمي الرسالة ابن شهر آشوب (معالم العلماء ص ٨٣) و صاحب نضد الإيضاح الذى رتب فيه كتاب شيخه الحلّي، الموسوم بإيضاح الاشتباه فى أسماء الرواة (انظر نضد الإيضاح المطبوع بهامش فهرس الطوسى: ص ٢٦٠) و انفرد الجندارى بتسميتها برسالة الشيخ إبليس إلى إخوانه المناحيس، و سماها الصنعاني برسالة الشيخ أبي مرة فقط، و سماها ابن حميد و يحيى بن الحسين رسالة أبي مرة إلى إخوانه المجبرة، و اكتفى ابن القاسم بتسميتها برسالة الشيخ.
- (٤) لعلها نفس رسالته السابقة الذى وضع لها الجندارى العنوان السابق البعيد عن لفظ المجبرة انظر الهامش السابق.
- الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٩٨
- ٥) كتاب المؤثرات: ذكره الجندارى.
- ٦) كتاب الامامة: ذكره يحيى بن حميد، و الصنعاني و يحيى بن الحسين «١».
- ٧) تنزيه الأنبياء و الأئمة: ذكره ابن حميد و الصنعاني و ابن الحسين و ابن القاسم «٢».
- ٨) تحكيم العقول فى الأصول: ذكره ابن حميد و الصنعاني و ابن الحسين و ابن القاسم «٣».
- ٩) كتاب العقل: ذكره ابن حميد و الصنعاني و ابن القاسم.
- ١٠) التأثير و المؤثر: ذكره ابن حميد و الصنعاني و ابن الحسين «و زاد: فى أصول الدين» و ابن القاسم. و لعل كتاب المؤثرات السابق هو هذا.
- ١١) الأسماء و الصفات: ذكره ابن حميد و الصنعاني و ابن الحسين و ابن القاسم.
- ١٢) الانتصار لسادات المهاجرين و الأنصار: ذكره ابن حميد و الصنعاني و ابن الحسين و ابن القاسم «٤». (١) قال يحيى بن الحسين: الإمامة على مذهب الهدوية، و قال: على مذهب الزيدية.
- (٢) ابن حميد و ابن الحسين لم يضيفا (الأئمة) إلى عنوان الكتاب.
- (٣) انفرد ابن الحسين بتسميته: تحكيم العقول فى علم الأصول. و يبدو أن هذه الإضافة خطأ ظاهر.
- (٤) سماه ابن القاسم: (الانتصار) فقط.
- الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٩٩
- ١٣) الرسالة الباهرة فى الفرقة الخاسرة: ذكره يحيى بن الحسين، قال: «يعنى الباطنية».

١٤) الرسالة الغراء: ذكرها ابن حميد و الصنعاني و يحيى بن الحسين و ابن القاسم.

١٥) الحقائق في الدقائق: كذا ذكره ابن حميد و ابن الحسين، و قال الصنعاني و ابن القاسم: (الحقائق و الوثائق).

و ليس لدينا اليوم من هذه الكتب سوى كتابي (التأثير و المؤثر) و (شرح عيون المسائل).

١- التأثير و المؤثر:

أما التأثير و المؤثر فقد أشار المؤلف فيه- و بهذه التسمية الدقيقة- إلى موضوع الكتاب الرئيسي، و هو البحث في علل الأشياء من الخلق و الإبداع و حدوث الأفعال، و في كيفية الخلق و الإيجاد، و هل كان ذلك لعل أو لمؤثر، و هل العالم قديم أم محدث .. مع الكلام في صفات القديم تعالى، من القدرة و العلم و الحياة، و مدى تأثيره تعالى- الذي أبداع الكون و خلقه من العدم- في الكون، و أنه تعالى هو خالق الأعراض المؤثرة ... الخ، و قد قال المؤلف في خطبة الكتاب: «أما بعد فإنني وجدت مبنى الديانات كلها أصولها و فروعها على معرفة ما يؤثر و ما لا يؤثر، و كيفية التأثير، و صفات المؤثر و ما يؤثر فيه، حتى ضلت بالجهل بذلك أقوام جمه و تحيرت أمم كثيرة، فأنكر بعضهم الاختراع، و أحالوا حدوث شيء لا من شيء، و نفوا الصانع المبدع، و قالوا بقدم العالم، و لما رأوا حوادث تحدث ألجأهم ذلك إلى تعليلها بمؤثر فأضافوها إلى ما لا

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٠٠

يعقل، و طلبوا لكل حادثه لعل، و قطعوا الأحداث عن القديم المبدع الحكيم، و أثبتوا هيولى قديمه، و زعموا أن المركبات منها حصلت، جهلا منهم بالحقائق و قلة تأمل في الدلائل ...».

ثم عرض لمن نفى الأعراض المؤثرة التي هي علل الصفات، و الذين أحالوا بالأحوال على ما لا تأثير له، أو على ما لا يعقل من الطبائع و الجمادات، ثم أشار «لمن ذهب في الفساد كل مذهب» من الذين أضافوا الحوادث إلى الكواكب أو الجمادات، أو الذين زعموا قدم العالم، أو أثبتوا صانعين قديمين، أو أخطئوا في فهم الصفات الإلهية .. ورد جميع أخطائهم إلى عدم فهم التأثير و المؤثر و صفاته .. ثم قال: «و وفق الله تعالى مشايخ التوحيد و العدل الذين هم فرسان الكلام و حراس الاسلام، و علماء الأمة و الذابون عن الملة .. حتى بينوا الصحيح من الفاسد، و الحق من الباطل، و أثبتوا العالم فعلا محدثا، و أثبتوا له صانعا و مبدعا، و أثبتوا له- للصانع- صفات ككونه قادرا عالما حيا، و أحالوا حدوث شيء من الأجسام من شيء، و أبطلوا التأثير إلا من قادر حي، و قالوا إن جميع أجسام العالم و أكثر أعراضها مخترعة، و أثبتوا الأعراض من جهة الحي القادر، و أحالوا تأثير الطباع و الجمادات و ما يزعمه أهل النجوم ..».

و ختم مقدمة الكتاب ببيان ما جمعه من الكلام في موضوع التأثير و المؤثر، و ذكر مشايخه الذين جمع ذلك عن كتبهم، فقال: «فرايت جملا- و جوامع من الكلام فيما يؤثر و ما لا يؤثر و كيفية التأثير و صفات المؤثر، من غير بسط لتكون مجموعا سهل التناول قريب المأخذ» قال:

«و جميع ذلك مما بلغني عن المشايخ المتقدمين و المتأخرين مما رأيناه في

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٠١

كتبهم أو قرأناه في مصنفاتهم و رسائلهم، خصوصا من كتب الشيوخ الأربعة: الشيخ أبي علي محمد بن عبد الوهاب، و الشيخ أبي هاشم عبد السلام بن محمد، و الشيخ أبي عبد الله الحسين بن علي البصري، و قاضي القضاة عماد الدين أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد رضي الله عنهم ...».

ثم بدأ كتابه بالحديث عن القديم تعالى لأن التأثيرات كلها تنتهي إليه، ثم أوجز الكلام في موضوعات كثيرة عقد لها فصولا خاصة: «فصل في التكليف- الثواب- الوعد و الوعيد، الأسماء و الأحكام، أحكام الآخرة، الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، الإمام، الأسماء و الصفات و الأحكام ..» و هو آخر فصول الكتاب، أو الموجود منه، لأن آخر ما لا ندري مقداره قد أصاب نهاية هذه النسخة الوحيدة

«١».

و القسم الموجود يقع فى سبف و مائة ورقة.

و قد نقلنا من الكتاب رأى المؤلف فى موضوع الإمامة، و نجتزئ به عن تكرار مثال آخر. و منهج المؤلف واضح على كل حال، و قد ذكر بنفسه الكتب التى نقل عنها، و هو يؤيد ما رجحناه من نسبته إلى المدرسة الجبائفة، و عنايته بأراء القاضى رحمه الله.

٢- شرح عيون المسائل

أما شرح العيون فهو من أهم كتب الحاكم بإطلاق، و لعله أهم كتبه فى علم الكلام، و قد استجاب فيه المؤلف- كما ذكر فى المقدمة- إلى طلب بعض إخوانه فى الدين شرح كتابه (عيون المسائل) «على طريقة الإيجاز (١) نرجو أن نتمكن من العثور على نسخة أخرى منه فى وقت قريب.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٠٢

و الاختصار» «١» و إن كان قد جاء هذا الشرح وافيا كبيرا فى الواقع، و قد جرت عادته على ذكر (المتن) باسم: الأصل، يورده ثم يقول بعد ذلك: الشرح، و يبدو من نصوص هذا «الأصل» أنه صغير الحجم، كما أنه لا ذكر له فى بعض أقسام الكتاب «٢».

و قد جعل المؤلف هذا الشرح الجامع فى سبعة أقسام: القسم الأول فى ذكر الفرق الخارجة عن الإسلام، و الثانى فى الكلام فى فرق أهل القبلة، و الثالث فى «ذكر المعتزلة و رجالهم و أخبارهم و ما أجمعوا عليه من المذهب و ذكر فرقهم» و القسم الرابع فى الكلام على التوحيد، و الخامس فى التعديل و التجوير، و السادس فى الكلام فى النبوات، و القسم الأخير فى أدلة الشرع. و يبدو اعتماد المؤلف على كتب القاضى عبد الجبار واضحاً فى هذا الكتاب، بل إنه فى القسم الثالث منه، و هو المتصل برجال المعتزلة، يعتمد اعتماداً كاملاً على كتاب القاضى (فضل الاعتزال و طبقات المعتزلة) «٣» الذى تحدث القاضى فيه فى قسمه المتصل بفضل الاعتزال عن أسماء المعتزلة و ألقابهم، و عن فضل الاعتزال و سند المعتزلة، و ناقش فيه من يتهم المعتزلة بأنهم القدريه، و من يحرم الخوض فى الكلام، و أن المعتزلة أبدعوا فى (١) مقدمة شرح العيون ورقة ٢.

(٢) راجع الأقسام الثلاثة الأولى، و هى الخاصة بالمذاهب و الفرق و رجال الاعتزال. و قد وقعنا أخيراً على هذا الأصل عن طريق بعض رجالات اليمن الأفاضل.

(٣) مخطوطة أصلية و حيدة، و وضعها بين أيدينا الأستاذ فؤاد سيد.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٠٣

الإسلام حدثاً جديداً ... إلى أمور كثيرة أخرى عقد لها فصولاً موجزة، و الذى رتب المعتزلة فى قسمه الثانى فى عشر طبقات أولها طبقة الصحابة، كعلى و أبى بكر و عمر و أبى ذر الغفارى، و آخرها طبقة الذين أخذوا عن أبى هاشم و عمن هو فى طبقتهم «مع اختلاف درجاتهم و تفاوت أحوالهم».

و قد ضمنَ الحاكم القسم المذكور من كتابه جميع ما كتبه القاضى فى كتابه (فضل الاعتزال ...) فأخذ الطبقات العشر المذكورة فوضعها فى هذا القسم مع تصرف يسير فى العبارة و عدم الالتزام بالإشارة إلى النقل عن القاضى- بقوله المعهود قال قاضى القضاة- حتى حين يكون الكلام بحروفه من كتاب القاضى رحمه الله، كما أخذ القسم الأول المتصل بفضل الاعتزال فقدم به- فعل القاضى- لهذه الطبقات و إن كان قد اختصر منه بعض الفصول الهامة فى الواقع، و التى تتجاوز ثلث هذه الفصول الفريدة «١».

و الجديد الذى قدمه الحاكم فى هذا القسم، أو فى موضوع طبقات المعتزلة، هو ما أضافه إلى طبقات القاضى العشر السابقة، و هى إضافات هامة فى الواقع بما أكملت من حلقات الاعتزال إلى عصره، و بما أضافت و أوضحت من أعلام الأدب و الشعر و الفقه و القضاء الذين ذهبوا إلى الاعتزال، أضاف الحاكم أولاً طبقتين أخريين: الطبقة الحادية عشرة و الطبقة الثانية عشرة، و قد جعل على

رأس الطبقة الأولى قاضى القضاء عبد الجبار ابن أحمد و من هو في منزلته، و خص الثانية «بأصحاب قاضى القضاء» و هم تلامذته و من أخذ عنه، و منهم بعض شيوخ الحاكم نفسه كما رأينا. (١) و ربما قاربت النصف، و سيتبين ذلك عند ما تنشر طبقات القاضى رحمه الله.

الحاكم الجشمية و منهجه في التفسير، ص: ١٠٤

ثم عقد فصولاً كثيرة فيمن ذهب مذهب العدل من العترة، و ممن بويح له بالخلافه، و ممن كان من الأمراء و الرؤساء، و فصولاً أخرى فيمن ذهب مذهب العدل من الفقهاء و رواة الأخبار و الزهاد (١) أعقبها بذكر من أدركه من أهل العدل، و ذكر من ذهب إلى الاعتزال من الشعراء و أئمة اللغة.

و ختم هذه الفصول بالحديث عن خروج أهل العدل، متى خرجوا و مع من من الأئمة و الدعاء، و يبين هذا الفصل الموجز الهام مدى صلة المعتزلة بالشيعة، و مدى مشاركة المعتزلة في الحياة العامة، و أنهم لم يسموا معتزلة لاعتزالهم الناس كما يرى بعضهم. و يقرب هذا القسم الذى أضافه الحاكم في الطبقات من أربعين ورقة في حين لا تزيد طبقات القاضى خاصة عن ستين.

و مما تجدر الإشارة إليه بعد ذلك أن ابن المرتضى (المتوفى سنة ٨٤٠) قد أخذ طبقات المعتزلة على هذه الصفة التى تركها عليها الحاكم، و جعلها (١) و يعتمد الحاكم في هذه الفصول أيضاً على القاضى، و إن كان لا- أثر لها في كتابه «فضل الاعتزال». و ربما ضمنها بعض كتبه الأخرى، كما يعتمد على مقالات أبى القاسم البلخى و محمد بن يزداد و أبى بكر بن الإخشيد و أبى الحسن ابن فرزويه و أبى عبيد الله المرزبانى و غيرهم، و هؤلاء ممن اعتمد عليهم القاضى نفسه- و كلهم ممن تقدمه- في طبقاته و نقل عنهم، و في مقدمة التحقيق التى كنا بدأنا بإعدادها لطبقات القاضى [مشاركين في تحقيقه الأستاذ فؤاد سيد رحمه الله تفصيل واف لقصة الطبقات، و دور كل من العلماء السابقين فى كتابتها و دور ابن المرتضى فيها بعد ذلك. [و نرجو أن ننشر ذلك الآن فى بعض المقالات و الأبحاث .

الحاكم الجشمية و منهجه في التفسير، ص: ١٠٥

فى صدر كتابه (المنية و الأمل فى شرح كتاب الملل و النحل) و أسقط منها بعض الفصول الأخيرة، و اختصر بعضها الآخر اختصاراً مخلاً، و قدم و آخر فى بعض الفصول و التراجم، كما أضاف إلى بعض التراجم إضافات قليلة لا تكاد تذكر. و قد جرى على سنة الحاكم فى طبقات القاضى حيث لم يلتزم الإشارة إلى الحاكم فيما ينقله عنه، و لو كان الكلام بحروفه من كلام الحاكم رحمه الله، و الراجح أن يكون اطلاعه على جميع الطبقات إنما كان من كتاب الحاكم على الرغم من قوله فى آخر الطبقة العاشرة إنه لما فرغ من الطبقات التى ذكرها القاضى ذكر طبقتين أخريين ذكرهما الحاكم، و ذلك لنقله عنه فى طبقات القاضى بعبارة قال الحاكم، و لأن ما ورد عنده من كلام القاضى- مما تصرف فيه الحاكم فى بعض الأحيان- و صدره بقوله: قال القاضى، موافق لما فى شرح عيون المسائل لا لما فى فضل الاعتزال للقاضى رحمه الله، و لأسباب أخرى لا مجال للحديث عنها فى هذه العجالة (١). (١) نشرت طبقات ابن المرتضى أولاً سنة ١٣١٦ بحيدرآباد الدكن بالهند بتصحيح توما أرندل باسم (باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية و الأمل فى شرح كتاب الملل و النحل) فى سبعين صفحة فقط، ثم نشرت فى بيروت على يد المستشرق سوسنة فلزر سنة ١٣٨٠ باسم طبقات المعتزلة بزيادة من ذهب إلى الاعتزال من أهل العترة و طوائف أخرى آخرهم رواة الأخبار. و لم تكتف المحققة المذكورة بالنقص الذى ألحقه ابن المرتضى فى هذه الفصول و فى سائر الطبقات، حتى أدخلت الحيف الشديد على الطبقات كلها بما وقعت فيه من تخبط عجيب فى قراءة الأسماء و الأعلام، و بالتصحيفات الكثيرة التى تملأ صفحات الكتاب، حتى جعلت العلم علمين، و النسبة نسبتين، و الكتاب كتابين، فابن يزداد يصير مرة و مرات ابن أبى دؤاد، و أبو سلمة الخلال يصير أباً سلمة الحذاء،-

الحاكم الجشمية و منهجه في التفسير، ص: ١٠٦

و قد رجعنا إلى «شرح عيون المسائل» فى مواطن كثيرة من هذا - و الأرجاني إلا رجائي (من الأرجاء)، و كتاب المغنى للقاضى عبد

الجبار فصفب كئابف! المغنى، و المغنى بفر كاته، لأن القاضف فف فرفمه أبف العباس الرامهرمزف، فقالف إن لشفخه الرامهرمزف مسجدا كبفرا كان ففعد ففه القاضف كففرا. و ففه ابفءا إملاء المغنى بفر كاته- أف بفر كات شفخه أو مسجده- فصار «المغنى بفر كاته» كئابا آفرا! عفا الفصفففات الفف لا- ففصفف فف الفصف. «فاللفف» و هو من مباءف المفعزلة الهامء- ففكب «اللطف» و المناظرات «المءونة» ففصب «الممءوءة» و «الأسباط» الأوسط، إلف أمور آفرف سنوفصفها فف مناسبة آفرف إن شاء الله. و إن كان من أطف هفه الأمور أنها جعلت مصففنا الحاكم الجشمل:

الحاكم النفسابورف! و قالت: لعله أضاف الطبقات الأفخرة فف كئابه المفقوء «فارفخ نفسابور» و إذا سلم بأن الحاكم النفسابورف- الففقه المءفء- أهمه شأن المفعزلة ففءة! بل صار واحفا من أشفاعهم و أفباعهم- لأن الذى كفب فرفمه القاضف عبء الجبار لا فمكن أن فكون ففر مفعزلف، و الذى فقول فف آءء رجال الطبقة الفائف عشرة: إنه قء فلقى علفه العءل و الفوففء لا فمكن أن فكون ففر مفعزلف ففضا- فف الذى لا ففوز أن فففل عنه أن الحاكم النفسابورف فوفف سنة ٤٠٥. و أول رجال الطبقة الحاففة عشرة وفاء هو القاضف عبء الجبار الذى فوفف سنة ٤١٥ كما نص كالف هفه الطبقة و الطبقة الفائف ...

و قء لاففط المففقة المءكورة أن الطبقات الفف أضافها الحاكم- أف حاكم- موفزة بعض الشفء، أو أن أسلوبها فففلف إلف حء ما عن طبقات القاضف، و لم فءء ففلفلا- علمفا- لهذا الاففلاف إلا أن أصحاب هفه الطبقات الأفخرة كانوا ففما ففءو مشهورف مفعرفف فف زمان ابن المرطفى الذى فوفف سنة ٨٤٠ و لا نءرف هل فعفءق أو فظن أنهم كانوا مفاعرفف له كءلك فف اسفغنى عن-

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٠٧

البء، و نقلنا منه أكثر من نص بما ففغفنا عن ءكر نموءج منه هنا فى ففام الفرفف به.

ثالف: فى الفءفء

و له فى الفءفء كئاب «جلاء الأبصار فى ففون الأخبار» ءكره ابن شهراشوب و الاسفنفءارف و ابن المطفهر الحلف «١» و الجنفءارف و فففى بن الحسين و إبراهم بن القاسم. و وصفه الجنفءارف بأنه «مسفء» و قال فى الحاكم إنه «لفس بءاك فى الفءفء» و الكئاب بفن أفءفنا الفوم و لفس «مسفءا» كما قال الجنفءارف، كما أن الحاكم لم ففعب ففه الأحاففء بالفقء و الفرففج و ءكر الروافب و فرف الحءفء فف فمكن للجنفءارف أن فحكم علفه ففضا.

و الكئاب موفوعف مرءب بحسب الأبواب و إن كان فرففبا ففصاف لم فراع ففه المؤلّف أبواب الفقه، أو الأبواب الفف ءرف علفها المءءفون. و قء قسمة إلف سفء و عشرين بابا أولها فى الإفمان و فضلها، و آفرها فى ءكر الجنة و النار و ما ففصل بءلك. و قء جعل الباب الفائف فى فضل الفءاء و الففاء علف الله عز و جل و الفزء إلف عفء الفواب. و الباب الفائف فى فضل العلم و العلماء، و الفارب فى القرآن و فضلها و ما ففصل به، و خص الباب السادس - الافاضة فى فرفمافهم!! و مثل هفه الملاحظفة لا ففصب أن ففءفء إلفها أو فومف إلفها من ففءفء إلف الحاكم النفسابورف و فارفخه المفقوء!!!

رافع طبقات المفعزلة نشرة سوزانا فلزر، الفصففات: ١٢٦ / ١٥٠ / ٤٤ / ٦٤ / ١١٩ / ١٢٠ / ١٧٨، و انظر مقءمة المففقة: الفصففات: فء / فف / فو.

(١) انظر معالم العلماء صفحة ٨٣. و الفرفعة إلف ففصائف الشفعة ١٢٢ / ٥، و ففء الاففصاف ص ٢٦٠.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٠٨

بالفءفء عن فضل أمفر المؤمنف علف علفه السلام و سائر أهل البفء. و فءفء فى أبواب آفرف عن الفوبة، و الصلاة، و الصفام، و الفهء، و الففج، و السفر، و الففءاء، و الشعر، و الففب و المواعظ، و أمور آفرف.

و قء صءر الحاكم الباب الأول- و هءا من الأمور الهامء- فأسفناه إلف علف بن موسى الرضا عن آبائه، عن علف علفه السلام، قال:

«سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح» قال الحاكم رضى الله عنه: معنى هذا الخبر أن المؤمن من اجتمعت فيه هذه الخصال. وهذا مذهب أهل العدل ... الخ.

وهو في كتابه هذا كثير الاستطراد، وبخاصة إلى مسائل التفسير والكلام وهو بسبيل الشرح والتعليق على بعض الأحاديث، ففي الباب الثاني مثلاً يتعرض للحديث عن أنواع العلم وفنونه، ويستفيض في الكلام على حديث العرض، وعلى حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، ويشير إلى صحة العمل بالقياس، ويناقش مسألة الرؤية بكلام طويل، يضارعه بحث آخر في القدر والصفات ... إلى أبحاث أخرى كثيرة.

وفي الباب الخامس الذي خصه للكلام على فضل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وذكر أشياء من معجزاته وأخباره، يبدأ الكلام بتفسير قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ مَعَ بَيَانٍ سَبَبَ النُّزُولِ، ثُمَّ يَتَكَلَّمُ عَنْ حَدِيثِ انشِقَاقِ الْقَمَرِ، يَتَّبِعُ ذَلِكَ بِسَرْدِ النَّسَبِ الشَّرِيفِ، وَالْوُقُوفِ عِنْدَ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ بِتَعْرِيفٍ عَابِرٍ، ثُمَّ يَذْكُرُ الْأَحَادِيثَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالسَّيْرَةِ الشَّرِيفَةِ مِنَ الْمَوْلِدِ إِلَى الْوَفَاةِ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٠٩

وقد قال قاضي اليمن العالم المعاصر الشيخ حسين السياغي في هذا الكتاب: «إنه يتضمن فصولاً ثقافية قيمة تشتمل على تفسير كثير من آيات الله من كتابه العزيز، وعلى تفسير جمل من الأحاديث من السنة النبوية، وعلى جمل من أقوال العلماء والزهاد مع الاستشهاد بكثير من أقوال الأدباء والشعراء، ويتعرض مؤلفه في كل مناسبة لمذهب الاعتزال كمثال القدر وخلق القرآن والصفات ونحو ذلك، ويذكر المختار بصورة وجيزة» (١) وقال في موضع آخر: «والمؤلف يؤيد الاعتزال في كل مناسبة، وهو شيعي إلا أنه لا يتعدى مذهب أهل السنة والجماعة في شأن الصحابة رضى الله عنهم، و آخر كلام له في كتابه يدل على ذلك، حيث يقول: وبإسناده إلى أبي سعيد الخدرى، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إن أهل عليين ليأثم من هو أسفل منهم كما ترون الكواكب في أفق السماء، وإن أبا بكر وعمر منهم. وفي رواية أخرى عن أبي سعيد الخدرى، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إن أهل الدرجات العلى ليأثم من هو أسفل منهم كما ترون الكواكب في الدنيا من أفق السماء، وإن أبا بكر وعمر منهم. قال الحاكم الإمام رضى الله عنه: الخبر يدل على فضل أبي بكر وعمر وأنها من أهل الجنة، وهذا مثل، وأراد بعد المنازل في الثواب لا بعد المكان» (١).

ويذكر كتاب الحاكم بكتاب القاضي عبد الجبار في الحديث: (نظام الفوائد وتقريب المراد للرائد) الذي جراه الحاكم في ترتيب أكثر أبوابه فيما يبدو، أو الذى رتب على قريب من كتاب الحاكم، لأن كتاب (١) من تعريف بالكتاب للقاضي السياغي وافانا به - جزاه الله خيراً - فى رسالة خاصة.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١١٠

إمامته ومن اختلف فيه، وفيها فنون أخرى» (١) وقال ابن الحسين إنها القاضي عبد الجبار - الذى وضعه بطريقه الإملاء - إنما رتبته من بعد القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام المتوفى سنة ٥٧٣هـ. وأياما كان الأمر فان عناية الحاكم بالحديث لم تكن بأفضل من عناية القاضي أو غيره من شيوخ الاعتزال.

والنسخة التى بين أيدينا اليوم من «جلاء الأبصار» منسوخة سنة سبع وخمسين وألف هجرية برسم مالكة القاضي العلامة صفى الدين أحمد ابن صالح بن أبى الرجال، وتقع فى خمسين وأربعمائة صفحة.

وفى طبقات الزيدية لابن القاسم، فى ترجمة أحمد بن سعد الدين بن الحسين المسورى المتوفى سنة ١٠٧٩هـ، أن له مختصراً لجلاء الأبصار للحاكم (٢) ولكننا لم نقف عليه.

و له في التاريخ أكثر من مؤلف كما ذكر صاحب شرح الأزهار، و لكن كتب التراجم مجمعة على أن له في التاريخ كتابا كبيرا يبلغ أربعة مجلدات، أسماء: (السفينة) فقد ذكره الجندارى و يحيى بن حميد و أبو الرجال الصنعاني و يحيى بن الحسين و إبراهيم بن القاسم، و وصف أكثرهم هذه (السفينة) بأنها مشهورة.

و قد تحدث كل من الجندارى و ابن الحسين عن مضمون هذا الكتاب، فقال الجندارى: (و ليس مثله في كتب الأصحاب، جمع سيرة الأنبياء و سيرة النبي صلى الله عليه و سلم و سيرة الصحابة و العترة إلى زمانه، و ذكر من اتفق على (١) شرح الأزهار صفحة ٣٢. (٢) انظر الطبقات صفحة ٣٠.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١١١

«جمعت بين الزهد و الفقه و التاريخ للأئمة السابقين إلى عصره، و للأنبياء منذ آدم إلى نبينا صلى الله عليه و سلم، لكنه في التاريخ باختصار و هو من أجل الكتب» (١) و قال كل منهما إنها تقع في أربعة مجلدات (٢).

و يبدو أن أثر هذه السفينة عند الزيدية كان كبيرا، و قد أكثروا من النقل عنها، و بخاصة فيما يتصل بتراجم الأئمة و الدعاء التي عنى فيها الحاكم فيما يبدو عناية كبيرة، و هو ما أشار إليه الجندارى كما رأينا، و في كتاب (المقصد الحسن و المسلك الواضح السنن لأحمد بن يحيى بن حابس الصعدي) أحد مشاهير علماء الزيدية (المتوفى سنة ١٠٦٧) نقول كثيرة عن هذه السفينة، حتى إن ترجمته واحدة من تراجم المشهورين الذين ذكرهم ابن حابس لا- تخلو من النقل عن الحاكم، و إن كان ابن حابس يختلف معه في عد بعضهم في الدعاء أو الأئمة، قال في ترجمته محمد بن القاسم صاحب الطالقان، ينقل عن الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة: إنه معدود في الزيدية الجارودية، و ان له وقعات كثيرة مع جنود المعتصم، و انه قتل بواسط الكوفة، ثم قال: «قال الحاكم: و لم يوقف منه على قتال مشهور كان قتله فيه، و قد قيل انه مات، و قيل هرب» ثم نقل عن المهدي- ابن المرتضى- قوله: و الصحيح أنه دعا (١) الطبقات، ورقة ٣٤.

(٢) [كان وقوفى على نسخة خطية مصورة من هذا الكتاب القيم- في أربع مجلدات- قبل الفراغ من إعداد هذه الرسالة، كما أشرت إلى ذلك في الباب الأخير منها. و أمضى الآن في تحقيقه آمل العثور على مخطوطة أخرى- أو أكثر- في مكنتات اليمن الخاصة].

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١١٢

و قتل. قال ابن حابس: وعده الحاكم في الدعاء، و الصحيح أنه من الأئمة...» (١) و تبين نقوله عن الحاكم مدى وضوح عبارته و دقته في تراجم الأئمة و الدعاء و سائر السير، و مدى اعتداده برأيه و اجتهاده، نقل عنه في ترجمة الامام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين قوله: «و كان جامعا لشروط الامامة، و يضرب به المثل في الشجاعة، و ابتلى بحرب القرامطة، و كان له معهم ثلاث و سبعون وقعة. و مات عليه السلام مسموما بصعدة،- و مشهده في مسجده الجامع فيها مشهور- سنة ثمان و تسعين و مائتين عشية الأحد لعشر بقين من ذى الحجة، و كانت مدة خلافته ثمانى عشرة سنة، و عمره ثلاث و خمسون سنة» (٢)

خامسا: في الفقه

و له في الفقه على المذهب الزيدى كتاب كبير لعل اسمه «المنتخب» أو «المنتخب في الفقه» على طريقته في تسمية كتابه في تفسير القرآن:

التهذيب في التفسير، لأن يحيى بن حميد يقول: «و له كتاب في فقه الزيدية» (٣) و يقول الصنعاني: و من كتبه: «المنتخب في كتب الزيدية» (٤)، و عد يحيى بن الحسين من كتبه «كتابا في فقه الهدوية» (٥) (١) انظر المقصد الحسن ورقة ١٨٣ و. (٢) المصدر السابق.

(٣) نزهة الانظار ورقة ٢١.

(٤) مطلع البدور ٤ / ٤١٤.

(٥) الطبقات ورقة ٣٤.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ١١٣

و قال ابن القاسم: «و له المنتخب» (١) و لعل صواب عبارة الصنعانى:

المنتخب فى فقه الزفدفة، بدلفل التسمفات الأخرى، و لأنه لو كان مجموعا من كتب الزفدفة- أى كتاب من أى لون، لو صح ذلك- لأسماه: المنتخب «من» كتب الزفدفة. فالراجح أن الكتاب اسمه «المنتخب» كما ذكر ابن القاسم، و أنه فى فقه الزفدفة. و أفا ما كان الأمر فإنا لم نقف من هذا الكتاب على شىء!

سادسا: فى العلوم الأخرى

١- ترغفب المهتدى

٢- تذكرة المنتهى

ذكرهما فحى بن حمفد و الصنعانى و ابن الحسين و ابن القاسم.

٣- الشروط و المحاضرة: ذكره هكذا ابن حمفد و ابن الحسين و ابن القاسم، و أسماء الصنعانى: (الشروط و المحاضر)

٤- بستان الشرف: ذكره ابن حمفد و ابن الحسين.

٥- نصفحة العامة: ذكره ابن حمفد و الصنعانى و ابن الحسين.

و ربما كان بعض هذه الكتب فى الفقه أو فى علم الكلام، و لكن من كتب التراجم لم تشر الى موضوع أى كتاب منها، و لم نقف من هذه الكتب على شىء! (١) الطبقات صفحة ٣٤٥.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ١١٤

سابعا: تعقفب عام حول ما وصل لنا من كتب الحاكم رحمه الله

و نختم هذا الفصل بكلمة سريعة حول كفففة وصول بعض كتب الحاكم و سائر كتب الاعترال الفنا عن طرفق حفظها فى الفمن، و هى ففر البفئة التى عاش فىها الحاكم و القاضى عبد الجبار و تلامذته الفذفن وصل الفنا طرف من تراثهم. و لعل من فحقا أن نذكر هذه الكلمة هنا بعد أن بقى الحاكم نفسه- بالاضافة الى كتبه- مجهولا تماما فى مفدان الدراسات القرآنية و الكلامفة، على الرغم من جهوده فى حفظ خلاصة ففمة لتفاسفر المعتزلة فى تفسفره- كما سنرى- و عنايته بطبقات المعتزلة و اكمالها الى عصره: (١)

فعود السبب فى حفظ هذه الكتب كما ألمحنا فى التمهفد عند الكلام على دولتى الزفدفة فى الفمن و الفدلفم، الى الصلات التى كانت بفن هاتفن الدولتفن، و الى تبادل العلماء و هجرتهم بفنهما لدواع كففرة و قد ذكرنا سابقا أن الفمن بعد أن قتل فىها الامام أبو الفتح الفدلفم سنة ٤٤٤، استولى الصلفحى على صنعاء، و خرج الأمر من أفدى الزفدفة للصلفحفن و الهمدانفن حتى سنة ٥٣٢ ففن قام و دعا لنفسه الامام أحمد بن سلفمان و استرد صنعاء، و كان لهذه المدة الطوفلة التى غاب فىها الزفدفة و فكرهم، أثرها الكففر فى سعة انتشار المذاهب الباطنية و المنحرفة التى أدخلها الصلفحى، فلما عاد الزفدفة الى صنعاء بعد خروج الإمام أحمد بن سلفمان و دعوته لنفسه بالإمامة كان لا بد لهم من العمل على إعادة سلطان المذهب (١) و ففن وقع الباحثون على اسمه فى طبقات ابن المرتضى، جعلوه الحاكم النفسابورى رحمهما الله. راجع طبقات المعتزلة فحقق سوزانا فلزر. و مجلة تراث الانسانية- مقال الأستاذ سعد زائند- المجلد الأول ص ٩٨٢.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١١٥

الزیدی و دعمه بالكتب و المصنفات و العلماء الأعلام، و من هنا تبدأ القصة فيما يبدو:

(١) ذكر إبراهيم بن القاسم في طبقاته أن الشريف الزیدی علی بن عیسی السلیمانی استدعی من خراسان الشیخ زید بن الحسن بن علی البیهقی الروقنی - بلد الحاكم - «لما ظهر مذهب البطریق بالیمن» (١) قال:

«فخرج أنفة للشرع و حمیه له و غضبا لله جل و علا» (١) فوصل بعض بلاد الیمن فی جمادی الأولى سنة إحدى و أربعین و خمسمائة، و قدّم الشریف السلیمانی للإمام أحمد بن سلیمان کتابا یخبره فیہ بقدم الشیخ و بالثناء علیه و أن مقدمه من خراسان، فسر به الإمام و تلقاه بالبشر و الاتحاف، قال ابن القاسم: «و كان معه كتب غریبة و علوم عجیبة»، و ذکر أنه لقی فی طریقہ بعض الشدائد و أن «أكثر كتبه قد نهب ما بین مكة و المدينة» (٢).

(٢) كما ذكر في ترجمته أيضا أنه لما قدم الری سنة أربعین و خمسمائة «أخذ عنه القاضي أحمد بن أبي الحسن الكنى» الأردستاني، الذي وصفه بعض الأئمة - فيما ينقله ابن القاسم في محل آخر في الطبقات - بأنه كان «من أساطين الملة، و سلاطين الأدلة، و أنه الغاية في حفظ المذهب، و أن بعض شیوخ الیمن قد لقيه بمكة» (٣). (١) طبقات الزیدیة، صفحة ١٦٤.

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٣) طبقات ابن القاسم، صفحة ١٨ - ١٩.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١١٦

(٣) و نقل ابن القاسم أيضا في ترجمة زید بن الحسن البیهقی عن السيد صارم الدين، قال: «هو شرف الأمة، حافظ الآثار، ناقل علوم الأئمة الأطهار، و هو الذي يذكر في أسناد مجموع الإمام زید بن علی علیه السلام» و نقل عنه أنه كان يجلس للإمام في المشهد المقدس بصعده - قبر الإمام الهادي - و أنه كان يملئ في كل خميس و جمعة مدة سنتين و نصف، قال:

و هو الذي يذكر في التعاليق في صفة صلاة التسايح، و ليس بالبیهقی الشافعی كما توهم بعض الناس (١).

(٤) كان من الذين تلقوا عن زید بن الحسن في الیمن بعد وصوله إليها القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام المتوفى سنة ٥٧٣، و كان القاضي جعفر يرى رأى التطريف - كان من شیوخ المطرفية - حتى قرأ علی الشیخ زید بن الحسن فرجع إلى «مذهب الزیدیة العتريّة» و لما أراد زید الرجوع إلى خراسان رحل معه القاضي جعفر «تمام سماع» فمات زید بن الحسن بتهمه راجعا من الیمن، فرحل القاضي إلى العراق إلى حضرة العلامة أحمد بن أبي الحسن الكنى - الذي تقدمت الإشارة إليه - «فقرأ عليه كتب الأئمة و منصوباتهم، من جملة ذلك «الزيادات» للمؤيد بالله، و مجموع زید بن علی، و نظام الفوائد للقاضي عبد الجبار، و أمالي السيد أبي طالب...» و كتب أخرى كثيرة (٢)، ثم سمع علی الشیخ العدل المحسن بن علی الأسدي کتابا أخرى كثيرة ذكرها ابن القاسم (٣) (١) طبقات ابن القاسم، صفحة ١٦٣.

(٢) نفس المصدر، صفحة ٩٢، و انظر شرح الأزهار ص ٩ - ١٠.

(٣) طبقات ابن القاسم، صفحة ٩٣.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١١٧

قال: «و سمع جلاء الأبصار للحاكم المحسن بن كرامة، و غيره من كتبه علی السيد علی بن الحسن بن وهاس، و أجازة عامة، من جملة ذلك الكشاف لجار الله الزمخشري، و سمع كتاب التهذيب للحاكم بن كرامة أيضا علی أبي جعفر الديلمي عن ولد الحاكم عن أبيه، و أجازة في بقیة كتب الحاكم المذكور، كالفهية، و التهذيب، و تنبيه الغافلين، و مصنفات عدة منها موضوع بالفارسية» (١) ثم سمع علی بعض العلماء الآخرين في العراق و مكة و غيرهما، رجع بعدها إلى الیمن، و وصلها - كما يقول الامام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ت ٦١٤) - «بالعلوم التي لم يصل بها سواه من الأصول و الفروع، و المعقول و المسموع، و علوم القرآن العظيم، و

الأخبار الجمّة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، و عن فضلاء الأئمة من العترة الطاهرة و سائر العلماء» قال ابن القاسم: «ارتحل إلى العراق و هو أعلم من باليمن، ثم انقلب عنه و ليس فيه أعلم منه» فأكمل بذلك المهمة التي بدأها شيخه زيد بن الحسن، حتى عده الزيدية أشهر رجالات اليمن بعد الإمام الهادي يحيى بن الحسين، فقالوا: على أهل اليمن نعمتان في الإسلام و الإرشاد إلى مذهب الأئمة: الأولى للهادي عليه السلام، و الثانية للقاضي جعفر «فإن الهادي استنقذهم من الباطنية و الجبر و التشبيه، و القاضي له العناية العظمى في إبطال مذهب البطريق، و نصرته البيت النبوي الشريف»، و قد وصف بأنه «كان من أعضاء الإمام أحمد بن سليمان و أنصاره» (٢). (١) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٢) راجع طبقات القاسم، ص ٩٣-٩٥.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١١٨

(٥) و هكذا يحمل القاضي جعفر من كتب القاضي عبد الجبار و الحاكم و أبي طالب و غيرهم ما سمعه و أجزى فيه - على الأقل - مما عساه أن يكون فقد من زيد بن الحسن في رحلته إلى اليمن، أو أن يكون لم يحدث به أثناء مقامه الطويل في اليمن، و إن كان الفضل في الحالين للعلامة زيد بن الحسن البيهقي الروقني الذي ترك القاضي جعفر على يديه مذهب التطريف، و للشريف علي السليمانى، و للظروف السياسية و الفكرية التي كانت قائمة في اليمن.

(٦) و يبدو أن القاضي جعفر رحمه الله قد عكف على الكتب التي حملها معه في هذه الرحلة العجيبة - كما وصفت - يرتب بعضها و يعلق على بعضها الآخر - عدا ما صنّفه من الكتب الكثيرة التي كانت عماد الزيدية في وقته كما قال ابن القاسم - فرتب أمالي الإمام أبي طالب على هذا الترتيب المعروف، و سماه تيسير المطالب إلى أمالي أبي طالب «١» و رتب أمالي القاضي عبد الجبار في الحديث - الفوائد - و أسماه: نظم الفوائد و تقريب المراد للرائد «٢» كما أتاح للعلماء و النساخ فرصة الإفادة من هذه الكتب. و قد وقفت على نسخة من كتاب (متشابه القرآن) للقاضي عبد الجبار في إحدى مكتبات اليمن الخاصة - و هي إحدى النسختين التي حققت عنهما هذا الكتاب - عورضت على نسخة فرغ من كتابتها سنة (١) المصدر السابق، و انظر مصورة دار الكتب رقم ٣٥٨٢٧ ب.

(٢) انظر النسخة المصورة منه بدار الكتب، رقم ٢٨٠٨٦ ب.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١١٩

(٤٧٨) قال المقابل: «و هي نسخة القاضي شمس الدين رحمة الله عليه» و لعلها مما احتمله معه من كتب العراق، لأنها نسخت قبل رحلته هذه بنحو خمس و سبعين سنة. و ذكر صاحب نزهة الأنظار في ترجمة الإمام شرف الدين (ت ٩٦٥) الذي كان معاصرا له «١» أنه قد صح له رواية كتب كثيرة، عد منها للحاكم: تفسيره كله، و جلاء الأبصار، و تنزيه الأنبياء، و كتاب السفينة، كما عد منها كتباً أخرى للطوسي و الإمام المرشد بالله يحيى بن الموفق، و المنصور بالله عبد الله بن حمزة، و غيرهم «٢»، ثم قال: قال الامام شرف الدين: «فهذه الكتب صح لي روايتها من الفقيه عفيف الدين عبد الله بن علي الأكوخ من خزانه والده إلا تفسير الحاكم فعينه لي أنه كتاب القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد، تسعة أجزاء، في خزانه الامام المتوكل على الله المطهر بن يحيى، و هو - أي الفقيه عفيف الدين - يرويه عن والده بطريق القراءة و المناولة و غيرها» «٣».

و من الجدير بالذكر أن الامام أحمد بن سليمان، الذي نقلت هذه الكتب و العلوم في عصره، درس الفقه و أصول الاعتقاد على الفقيه زيد بن الحسن البيهقي الوارد إلى اليمن، و له منه إجازة، كما درس على الفقيه عبد الله بن علي العنسي «الواصل من جهة الجبل و الديلم بكتب آل محمد (١) انظر الورقة ٢٠ من نزهة الأنظار، و كتاب أئمة اليمن لابن زبارة ١ / ٣٧٠.

(٢) نزهة الانظار، ورقة ٢٨.

(٣) المصدر السابق، ورقة ٢٨.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٢٠

عليهم السلام سنة إحدى و خمسمائة» (١) و كأن هذا الفقيه أقام باليمن أو أطال فيه المكث، لأن الامام ابن سليمان ولد سنة (٥٠٠) و كانت دعوته سنة ٥٣٢، و وفاته سنة ٥٦٦، و هذا يدل على أن «رحلة» هذه الكتب القيمة بدأت فى أوائل القرن السادس - بحكم الصلات بين زبديه اليمن و زبديه الديلم - و استوت على سوقها فى منتصف هذا القرن، و آتت أكلها على يد القاضى شمس الدين، الذى تذكر رحلته العلمية القيمة بالبعثات العلمية و بعثات دور الكتب فى العالم.

(١) طبقات ابن القاسم ص ٣٣ و انظر ائمة اليمن لابن زبارة ص ٩٥.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسير، ص: ١٢١

الباب الثانى مدخل الى تفسير الحاكم

الفصل الأول تفاسير المعتزلة قبل الحاكم

إشارة

حفل القرنان الثالث و الرابع السابقان لعصر الحاكم بتفاسير اعتزالية كثيرة، و لا سيما القرن الرابع الذى شهد عدة «موسوعات» اعتزالية فى التفسير، و قد عنى المعتزلة بتفسير القرآن فى وقت مبكر نوعا بعد اكمال نشأتهم و أصول مذهبهم، و إن كان المتقدمون منهم إنما عنوا فى المقام الأول بتفسير الآيات المتشابهة بخاصة حتى أفردوها بالتصنيف و قدّموا القول فى تأويلها على القول فى سائر آيات الكتاب الكريم، و يبدو أن الذى حملهم على هذا أن الخلاف فى فهمها و تأويلها هو أساس الخلاف بينهم و بين سائر الفرق الأخرى - التى كانوا يتعرضون لجدالها بصورة دائمة - إلى جانب ما عرفوا به من الدفاع عن الاسلام «إزاء الدهريين و منكرى النبوة و النصرى و اليهود و الصابئة و أصناف الملاحدة» (١) الذين كانوا يرمون الكتاب بالاختلاف، و يتبعون المتشابه طلبا للفتنة و ابتغاء التأويل بالباطل، و من هنا (١) من مقدمة الشيخ زاهد الكوثرى رحمه الله لكتاب تبين كذب المفتري لابن عساكر، فى حديثه عن دفاع متقدمى المعتزلة عن الإسلام إزاء هؤلاء.

انظر مقدمة الكتاب المذكور صفحة ١٨.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسير، ص: ١٢٤

نجد أن مؤلفا اعتزاليا قديما فى تفسير المتشابه - لعله أقدمها كذلك - يحمل فى عنوانه طابع الرد على هؤلاء المنكرين، و هو كتاب: (الرد على الملحدين فى متشابه القرآن) لمحمد بن المستنير النحوى، الشهير بقطرب المتوفى سنة ٢٠٦ «١».

و أيا ما كان دافع المعتزلة إلى الكتابة فى هذا الباب الذى سبقوا إليه فيما يبدو، فقد قدموا التصنيف فيه - و لو لوقت قصير - على التصنيف فى التفاسير الكاملة و المطولة، فكتب فيه بشر بن المعتمر رئيس معتزلة بغداد المتوفى فى حدود سنة ٢١٠ «٢»، و محمود بن حسن الوراق، الذى عده الحاكم فيمن ذهب إلى العدل من الشعراء و أئمة اللغة، و الذى توفى فى حدود سنة ٢٣٠ «٣» و أبو الهذيل العلاف رأس الطبقة السادسة من طبقات المعتزلة المتوفى سنة ٢٣٥ «٤» و جعفر بن حرب المتوفى سنة ٢٣٦ «٥»، (١) انظر الفهرست لابن النديم صفحة ٣٨ الطبعة الأوربية، و إنباه الرواة للقفطى ٣ / ٢١٩ - ٢٢٠ و بغية الوعاة للسيوطى ١ / ٢٤٢، و فيه أنه «كان يرى رأى المعتزلة النظامية». و قد ولد واصل بن عطاء، شيخ المعتزلة الأول و قديمها كما يقول المسعودى سنة ٨١ و توفى سنة ١٣١. مروج الذهب ٣ / ٥٤.

(٢) راجع الفهرست ص ٣٨ و التبصير فى الدين للأسفرايينى ص ٧١ و شرح العيون ١ / ورقة ٩٣.

(٣) انظر شرح عيون المسائل ١ / ورقة ١٦٤ - ١٦٥ و فوات الوفيات ٢ / ٥٦٢.

(٤) انظر شرح العيون ١/ ورقة ٨٧-٩٢ و أمالي المرتضى ١/ ١٧٨.

(٥) انظر شرح العيون ١/ ورقة ١٠٣-١٠٥ و تاريخ بغداد ٧٦/ ١٦٢-١٦٣.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٢٥

كما أفرده بالتصنيف فيما بعد أبو علي الجبائي (ت ٣٠٣) و القاضي أبو بكر ابن الخلال من رجال أواخر القرن الرابع «١» و القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥) و غيرهم. و لكن المعتزلة من متأخري رجال طبقة أبي الهذيل نفسه لم يلبثوا أن أقدموا على وضع المصنفات المطولة في تفسير القرآن، كما فعل أبو بكر الأصم و موسى الأسوارى و عمرو بن فائد، تبعهم بعد ذلك عدد كبير من رجالهم في هذا القرن و القرن الذي يليه.

و نذكر في هذا الفصل أهم مصنفات المعتزلة في التفسير قبل الحاكم، و نعرف بإيجاز بما وصل إلينا منها، و هو عدد خطي لا بأس به، بل لعله على جانب كبير من الأهمية في الواقع، و بخاصة و أنه لما يسبق الحديث عنه. و سوف نذكر من وقفنا على تفاسير أخرى قيمة لم تصل إلينا، مدى قيمة كتاب مصنفنا الحاكم رحمه الله، الذي كان يديم النقل عنها، كما سنفصل ذلك عند الكلام على مصادره في الفصل التالي.

١- تفسير الامام القاسم بن إبراهيم الرمي (١٦٩-٢٤٦)، واضع أسس الدولة الزيدية باليمن كما تقدم، و قد نعته الحاكم بنجم آل رسول الله صلى الله عليه و سلم و المبرز في أصناف العلوم «٢» و ينعته الزيدية بأمير المؤمنين و الامام الأعظم المجدد للدين بعلمه الجم «٣» و له كتاب في تفسير القرآن، و آخر في الناسخ و المنسوخ، و كتب أخرى في الفقه و علم الكلام و رسائل (١) انظر الفهرست ص ٣٦ و ٨٧.

(٢) انظر شرح عيون المسائل ١/ ورقة ١٤٠.

(٣) انظر إتحاف المهتدين بذكر أئمة اليمن المسترشدين للمؤرخ ابن زبارة ص ٤١.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٢٦

كثيرة في الرد على المجبرة و النصارى، و في تفسير العرش و الكرسي، و في الامامة و سياسة النفس و غير ذلك «١» قال الحاكم: «و كتبه مشحونة بالتوحيد و العدل، و كذلك أولاده كلهم قائلون بالعدل و التوحيد، فمنهم محمد بن القاسم، و له كتب في التوحيد ككتاب البساط و كتاب الأصول ...» «٢».

٢- تفسير الإمام محمد بن القاسم المذكور، و سوف نتحدث عنه و عن تفسير أبيه القاسم مع تفاسير ثلاثة من الأئمة الآخرين، نذكرها الآن، لأنه قد وصلنا من هذه التفاسير الخمسة (مجموع) واحد على هيئة ملخص دقيق، قام بعمله بعض العلماء المتقدمين.

٣- تفسير الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (٢٤٥-٢٩٨) أحد أحفاد الإمام القاسم، و يذكر بعض المؤرخين أن الإمام الهادي كتب تفسيرين: «استكمل في أحدهما القرآن، و بدأ فيه بسورة الحمد، ثم بسورة الناس، و الثاني في مجلد ضخماً!» إلى جانب تفسيره كامل لغريب القرآن «٣» و المجموع الذي بين أيدينا اليوم من كلام الإمام الهادي في التفسير، يدل على أن صاحبه ينقل من تفسيره الكامل. و الإمام الهادي في اليمن أشهر من نار على علم كما يقولون، و هو الملقب بصاحب اليمن، قال الحاكم: «و كان موصوفاً من أيام صباه بفضل القوة و الاشتغال بالعلم (١) انظر أفلام دار الكتب رقم ٣٥٧، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٢٤٩، ٣١٣ ب.

(٢) شرح العيون ١/ ١٤١.

(٣) انظر كتاب أئمة اليمن لمحمد بن زبارة ١/ ٦.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٢٧

و التوفر عليه، و كان بمحل عظيم من الزهد «١» و له مصنفات كثيرة بلغت - كما أحصاها الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة - نيفا و أربعين مصنفًا، و كان له مع القرامطة في اليمن أكثر من تسعين وقعة «٢» و قد جمع بعض العلماء سيرته الخاصة من أعيان أصحابه و

أعظم رجاله و قواده، في مجلد كبير «٣» و قد غلب أتباعه على الزيدية- بعد ظهوره- في الأصول و الفروع، قال يحيى بن الحسين: «و الهادى له مذهب مستقل لنفسه ...

و حصل الزيدية على مقتضى مذهبه و نصوصه، و لم يبق لمذهب زيد بن علي الأول في الأصول و الفروع منهم متابع أصلاً» «٤» ثم يقدم لنا يحيى بن الحسين هذا النص الهام فيقول: «و كان شيخ الهادى في الأصول أبا القاسم البلخي المعتزلي، فعليه أخذ الأصول و علم الكلام، فلذلك ترى أقواله في الأصول متابعه لأبي القاسم في الغالب. و أما الفروع فاستقل باجتهاده فخالف زيد بن علي في مذهبه و لم يتقيد لأقواله التي تضمنها مجموع الفقه الكبير لزيد بن علي» «٥».

٤- تفسير الإمام المرتضى لدين الله أبو القاسم محمد بن الإمام الهادى يحيى بن الحسين (٢٧٨- ٣١٠) و يقع في سبعة أجزاء، نقل منها كثيراً (١) شرح العيون ١/ ١٤١.

(٢) انظر إتحاف المهتدين ص ٤٢.

(٣) انظر فيلم دار الكتب رقم ١٢٤ ح.

(٤) الطبقات الزهر لوجه ٤.

(٥) المصدر السابق.

الحاكم الجشمية و منهجه في التفسير، ص: ١٢٨

السيد أبو عبد الله الشرفي - أحد علماء الزيدية- في تفسيره المصابيح «١» و كان الإمام محمد من أزهد أهل زمانه، و له من الكتب: كتاب الرد على الروافض، و كتاب الإرادة و المشيئة، و كتاب الرد على القرامطة «٢» قال الحاكم: و له كتاب الأصول في العدل و التوحيد «٣».

٥- تفسير الإمام الناصر لدين الله أحمد ابن الإمام الهادى أيضا و يبدو أن له في علوم القرآن أكثر من كتاب، و له من الكتب أيضا كتاب النجاة في الأصول، ثلاثة عشر مجلدا، و كتاب الرد على القدرية، و كتاب التوحيد «٤».

حول هذه التفاسير الخمسة:

و لدينا اليوم من هذه التفاسير الخمسة، أو من كلام هؤلاء الأئمة في تفسير القرآن بعامه مجموع هام يقع في حوالى أربعمائة ورقة خطية، قام بعمله أبو العباس منصور بن موسى الخطاب رحمه الله.

و النسخة التي بين أيدينا من هذا المجموع تبدأ هكذا: «... بسم الله الرحمن الرحيم: إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ يُطَهِّرَ كُمْ تَطْهِيراً. ثم أمر العباد بطاعتهم فقال سبحانه:

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ...» إلى آخر (١) انظر أئمة اليمن لابن زبارة، صفحة ٥٢-٥٣.

(٢) المصدر السابق و إتحاف المهتدين صفحة ٤٥.

(٣) شرح العيون ١/ ١٤٢.

(٤) شرح العيون و المصدرين السابقين. و في كتاب الأئمة أن له في علوم القرآن العزيز ما يشهد له بالإصابة و التبريز ص ٦٠.

الحاكم الجشمية و منهجه في التفسير، ص: ١٢٩

الكلام عن فضل أهل البيت، و ما لهم من الحق على عامة المسلمين. و هذه الخطبة التي سقط بعضها بسقوط الورقة الأولى من الكتاب، واحدة من رسائل الإمام الهادى نفسه، قدمها جامع الكتاب بين يدي عمله فيه كما ذكر بعد ذلك. و قد اختارها فيما يبدو لما تحمله من خطوط منهج الإمام الهادى و سائر أهل البيت في تفسير القرآن «١»، فقد جاء فيها بعد الكلام السابق على أهل البيت: «فرأينا عند ما خصنا الله به و أعطانا، و فضلنا على أهل دهرنا و أولانا: أن نشرح فضائل الحكمة التي أوليناها، و أن نبين علامات الإمامة التي

أعطانا الله [إياها] لنخلع حجته من رقابنا، و نثبتها لله على غيرنا، كما نظهر مما أمرنا الله بإظهاره من شرح غامض الكتاب، و تبين تفسيره في كل الأسباب، حتى نبين بذلك الحق المبين، و ثبت فيه الصدق و اليقين، و نفى عنه تأويل الفاسقين، و نميط عنه تفسير الجاهلين، الذين حملوا تأويله على تنزيله، و حكموا على محكمه بمتشابهه.

وردوا معاني الآيات المحكمات البينات، من الآيات اللواتي هن الأمهات، على معاني غيرهن من المتشابهات. و استشهدوا لمتشابهه على المحكم، فأهلكوا بذلك جميع الأمم. و شبهوا تأويلهم و تفسيرهم ربهم بخلقه، فأبطلوا ما نفاه من بعد الشبه بهم عن نفسه. فمثلوه تمثيلا، و نقلوه في الصور تنقيلا.

و جعلوه بذلك صورة مصورة محدودة، عندهم معدودة. فعدوا ما وصفوا، و دانوا لهذه الصورة التي ذكروا. فكانوا بالله غير عارفين و لا مقرين (١) لعلها مقدمة كتاب الهادي في تفسير القرآن.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٣٠

و لا مثبتين، بل كانوا عنه غائبين ربه في كل الأمور جاهلين ... فتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا) «١».

ثم قال أبو العباس: «هذا كتاب جمعته، فيه من تفسير القرآن مما فسره الإمام القاسم بن إبراهيم، و محمد بن القاسم بن إبراهيم، و الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم، و محمد بن الهادي، و أحمد بن الهادي» «٢» تحدث بعد ذلك عن طريقته في جمع هذا التفسير و اختياره بعض الآيات مما يشكل تفسيره و يشبهه على العلماء، و كيف أنه كان يذكر في رأس كل آية أو سورة اسم الإمام الذي تفرد بشرحها و تفسيرها، أو الذي نقلها عنه، ثم قال: «و لقد وجدت في الأصل من هذه الآيات التي ذكروها شيئا مكررا شرحه، فأخذت ما هو المعنى الذي يراد و إليه المعاد، و أسقطت ما ليس لإعادته معنى إليه يؤول، و لا وجه تقبله العقول. و ما كان بإسقاطه يقع خلل، أو يبين هنالك زلل، و يسقط معنى جلئ معلوم، أو تأويل خفي مفهوم، لم أسقطه عن محله و لا أنزعه عن موضعه. و كذلك ما كان من التفسير المكرر أوفى كلاما و أبلغ شرحا اخترته على ضده و أثبتته في مكانه. و ربما أخذت الكلمة أو الكلمتين من الذي أسقطه فأثبتها مع أخواتها في موضعها إذا وجدت لها في التأويل معنى صحيحا، أو كانت مما تزيد الحق وضوحا» ثم قال: «مع أني ما زدت في ذلك شيئا افتريته، و انتحلت تأويله و ادعيته، و لا نقصت من ذلك ما هو معروف (١) ورقة ٣-٤.

(٢) ورقة ٤.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٣١

و جهلته، و لا بدلت ما هو حسن و كرهته. و معاذ الله! و لو فعلت ذلك لكنت من المفترين».

٦- التفسير السادس من تفاسير المعتزلة قبل الحاكم- و هو أحد مصادره الرئيسية كما سنرى- هو تفسير أبي بكر الأصم (عبد الرحمن بن كيسان من رجال الطبقة السادسة التي وضع القاضي على رأسها أبا الهذيل العلاف ت ٢٣٥) و كان الأصم من أفصح الناس و أفقههم و أروعهم، كما وصفه القاضي عبد الجبار، و كان لأبي الهذيل معه مناظرات. و قد وصف القاضي تفسيره بأنه «تفسير عجيب حسن» و ذكر أن أبا علي الجبائي كان لا يذكر غيره و إذا ذكره قال: لو أخذ في فقهه و لغته لكان خيرا له! و نقل الحاكم أنه لما انتهى أبو علي في تفسيره إلى قوله تعالى: (أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ..) قال: ما ترى الأصم قال في ذلك؟ «١» و هذا يدل على مكانه هذا التفسير، و مدى اعتماد أبي علي الجبائي عليه في تفسيره.

٧- تفسير عمرو بن فائد- من رجال الطبقة السادسة أيضا- و قد وصف القاضي هذا التفسير بأنه «تفسير كبير» قال: و منه في قوله تعالى: (وَمَا تَشَاؤُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) قال: هو مشيئة القهر، فأما مشيئة غير القهر فقد فعل، قال الحاكم: و قد تأوله مشايخنا أنه أراد: و ما تشاءون من الاستقامة إلا أن يشاء الله. و ذكر القاضي أن سليمان بن علي بلغه عن عمرو بن فائد أنه لا يقول: لا حول و لا قوة (١) انظر شرح عيون المسائل للحاكم ١/ ورقة ٩٥.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٣٢

إلا بالله فدعاه، فلما دخل عليه كان يرتقى إليه درجة درجة، وهو شيخ، فكلما وضع قدمه على درجة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، و سليمان يسمع، فلما صعد إذا بين يديه سيف مسلول و مصحف منشور، فقال سليمان: اخرج من هذه الآية: (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُوَمِّنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ)! فقال عمرو: قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا فَأَمِنُوا بِاللَّهِ ..) فأى إذن أكبر من هذا؟ فقال له سلمان: أ كانت في كَمَك؟ قال: لا، ولكن بتأييد الله «١».

٨- و آخر تفاسير رجال هذه الطبقة تفسير موسى الاسواري، قال القاضي: فسّر القرآن ثلاثين سنة و لم يتم تفسيره. و يقال: كان في مجلسه العرب و الموالي، فيجعل العرب في ناحية، و الموالي في ناحية و يفسر لكل بلغته، فما يدرى بأى لسان كان أفصح «٢»!

٩- تفسير أبي يعقوب الشحام من معتزلة البصرة المتوفى سنة (٢٦٧) و من الطبقة السابعة، و اسمه يوسف بن عبيد الله بن الشحام، كان من رؤساء أصحاب أبي الهذيل و فقهاءهم، و إليه انتهت رئاسة المعتزلة بالبصرة في وقته و عنه أخذ أبو علي الجبائي، الشيخ الأثير عند صاحبنا الحاكم رحمه الله.

و لا ندرى من أخبار تفسيره غير ما نقله القاضي عبد الجبار، قال:

«و له كتاب في تفسير القرآن» «٣» و لعله كان صغير الحجم، و أحد ما أخذ أبي علي الجبائي. (١) شرح العيون ١/ ٩٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح العيون ١/ ١٠٢ و إنما ذكرنا هذا التفسير لمكانة مؤلفه عند زعيم المدرسة الجبائية و لاحتمال إفادته منه، و قد أفاد من كتب أبي علي فيما بعد أبو هاشم و القاضي و الحاكم جميعا.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٣٣

١٠- تفسير أبي علي الجبائي رأس الطبقة الثامنة (ت ٣٠٣) و من أشهر معتزلة البصرة و سائر المعتزلة في جميع الطبقات، ذكر القاضي أنه هو الذي فتح الكلام و نشره و ذلّه و وضع فيه الكتب الكثيرة الجليّة، و أنه كان فقيها ورعا زاهدا جليلا نبيلًا، قال: و إليه انتهت الرئاسة في المعتزلة حتى صار شيخها و عالمها غير مدافع، و لم يتفق لأحد من إذعان سائر طبقات المعتزلة بالتقدم و الرئاسة بعد أبي الهذيل ما اتفق له «١». قال الملطي الشافعي:

«و وضع أربعين ألف ورقة في الكلام، و وضع تفسير القرآن في مائة جزء، و شيئا لم يسبق أحد بمثله، و سهّل الجدل على الناس» «٢».

و قد تحدث أبو الحسن الأشعري، التلميذ السابق للجبائي، عن تفسير أستاذه، و اشتد في الحملة عليه فقال: «و رأيت الجبائي ألف في تفسير القرآن كتابا أوله على خلاف ما أنزل الله عز و جل، و على لغة أهل قريته المعروفة بجبّي - بين البصرة و الأهواز- و ليس من أهل اللسان الذي نزل به القرآن. و ما روى في كتابه حرفا واحدا عن أحد من المفسرين، و إنما اعتمد على ما وسوس به صدره و شيطانه...» «٣» و قد وضع الأشعري تفسيره الكبير ردا على تفسير شيخه و تصحيحا له و نقضا عليه، على عادته في الرد على من يصفهم بأهل الزيغ و البدع، و أسماء: (تفسير القرآن و الرد على من حالف الإفك و البهتان) ثم اشتهر من بعد باسم «الخان» (١) شرح العيون ١/ ١٠٧.

(٢) التنبيه و الرد على أهل الأهواء و البدع صفحة ٤٤.

(٣) تبين كذب المفتري لابن عساكر، صفحة ١٣٩.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٣٤

أو «المختزن» «١». و لم نقف من تفسير أبي علي الجبائي على شيء، سوى النقول.

١١- تفسير أبي القاسم البلخي الكعبي (عبد الله بن أحمد بن محمود) من رجال الطبقة الثامنة المتوفى سنة ٣١٩. أخذ عن أبي الحسين الخياط و دأب على نصره مذهب البغداديين، و وصفه الحاكم نقلا عن بعضهم بأنه رئيس نبيل عزيز العلم، و أن له في الدب عن الدين و في وصف مذاهب المخالفين و في غير ذلك من صنوف العلم كتبا جليّة كثيرة الفوائد. قال القاضي عبد الجبار: و له كتاب

التفسير و قد أحسن، و هو متقن في علم الكلام و في علم الفقه أيضا، فأما الأدب فناهيك به! «٢» و من كتبه المشهورة التي وصلت إلينا: (المقالات) في علم الكلام، و هو الذي اعتمد عليه الأشعرى في وضع كتابه المعروف بمقالات الإسلاميين. و كتاب (قبول الأخبار و معرفة الروايات) في الحديث «٣». أما تفسيره الهام فيما يبدو، و الذي كان أحد مآخذ أبي يوسف القزويني في تفسيره الكبير، فلم يصلنا منه أى جزء، و تدل نقول مصنفنا الحاكم عنه، أنه كان تفسيرا كاملا شمل جميع القرآن.

١٢- تفسير أبي بكر النقاش (محمد بن الحسن بن محمد) من معتزلة بغداد المتوفى سنة ٣٥١ و لم يذكره القاضى في الطبقات، و كان مقدا في (١) انظر العواصم و القواصم لابن العربي ورقة ٢٦/ب مخطوطة دار الكتب.

(٢) شرح عيون المسائل للحاكم ١/١١٢.

(٣) راجع مخطوطة دار الكتب رقم ٢٤٧٤٣ ب أما مقالاته فقد أطلعنا عليها الأستاذ فؤاد سيد رحمه الله.

الحاكم الجشمية و منهجه في التفسير، ص: ١٣٥

التفسير و القراءات «١»، و من تفسيره جزء كبير بدار الكتب و جزء آخر في المتحف البريطاني «٢» و تذكر بعض المصادر أن تفسيره يقع في اثني عشر ألف ورقة «٣»! في حين أن مجلد دار الكتب، على ضخامته وسعة أوراقه، يقع في خمس و سبعين و مائتي ورقة فقط و يشتمل على تفسير نصف القرآن تقريبا لأنه يبدأ بتفسير قوله تعالى: (وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا) من سورة مريم و ينتهى بسورة الناس، و إن كان به بعض الخروم. و من المؤسف أن كثيرا من أوراقه فسدت بسبب الرطوبة «٤».

و يغلب على هذا التفسير عدم المجاهرة الشديدة بالاعتزال، و قلة العناية بآراء الخصوم، و القصد إلى الشرح على مذهب المصنف بعبارة موجزة، مع عناية ملحوظة باللغة و البلاغة و القراءات.

١٣- تفسير أبي مسلم الأصفهاني محمد بن بحر، من رجال الطبقة الثامنة المتوفى سنة ٣٧٠. و اسم كتابه (جامع التأويل لمحكم التنزيل) و يقع في أربعة عشر مجلدا «٥» و هو من أهم التفاسير الاعتزالية، و لعله أيضا من أخطر التفاسير بإطلاق - أكثر من الاعتماد عليه كل من الشريف المرتضى (١) انظر إرشاد الأريب ٦/٤٩٦ و سير أعلام النبلاء رقم ١٢١٩٥ ح.

(٢) انظر بروكلمان: الملحق ١/٣٣٤.

(٣) راجع الإرشاد لياقوت و الفهرست ص ٣٣ الطبعة الأوربية.

(٤) انظر مخطوطة الدار رقم ١٤٠ تفسير، و قد سمي هذا التفسير:

شفاء الصدور.

(٥) انظر لسان الميزان لابن حجر ٥/٨٩ و شرح العيون ١/١١٣ و الفهرست ص ٥١ طبع التجارية.

الحاكم الجشمية و منهجه في التفسير، ص: ١٣٦

في أماليه و أبي جعفر الطوسي في تفسيره التبيان، و إن كان أخذ عليه الإطالة. كما نقل عنه القاضى و الحاكم، و كان الرازى من بعد كلفا بالرد عليه، على ما في كتاب الرازى من النقل الكثير عنه، و بلغ من شهرة تفسير أبي مسلم أن القاضى عرفه به، فقال: «و منهم - أى رجال الطبقة الثامنة - أبو مسلم محمد بن بحر صاحب التفسير و العلم الكثير» «١» و قد جرد بعضهم ما في تفسير الرازى من النقول الصريحة عن أبي مسلم، و جعلها في كتاب صغير ١٠٣ صفحات، أسماه: ملتقط جامع التأويل لمحكم التنزيل «٢»، و لم نقع على أى قطعة من تفسير أبي مسلم نفسه بالرغم من أننا وجدنا السيوطى في كتابه (معترك الأقران في إعجاز القرآن) «٣» ينقل عنه نصا مطولا هاما في رأى أبي مسلم في وجوه إعجاز القرآن «٤»، فلا ندرى أوقع على شىء منه كما قد توحى بذلك عبارته في النقل (قال الأصفهاني في تفسيره) أم إنه نقل عنه بطريق غير مباشر!

١٤- تفسير أبي الحسن الرماني، على بن عيسى من رجال الطبقة العاشرة المتوفى سنة ٣٨٤. و كان يقال للرماني (على الجامع) لأنه

جمع - كما يقول الحاكم - «بين علوم يدرس فيها الكلام و الفقه و القرآن و النحو و اللغة» «٥» (١) شرح العيون ١/١١٣.

(٢) جمعه و رتبه سعفد الأنصارى فى مءفنة أعظم كده بالهند و طبع بكلكته سنة ١٣٤٠ هـ.

(٣) مصور دار الكتب المصرفة رقم ٢٠٣٤٧ ب.

(٤) المعترك ورقة ٢-٣.

(٥) شرح عفون المسائل ١/ ورقة ١٢٨.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٣٧

و كان مع قلّة ذات فده و شدة فقره فسلك طرفق المروة و كان فقول:

من قلت مؤنفته سهل أمره. و عرّفه القاضى بقوله «صاحب التفسفر و العلم الكثر» (١). و قد أشار إلى تفسفره أفضا القفطى فى إنباء الرواة، مع كتب أخرى له فى علوم القرآن، و ذكر أن اسمه (الجامع فى علم القرآن) (٢) كما أشار فله الرمانى نفسه فى كتابه (النكت فى إعجاز القرآن) فقال فى باب التضمنف: «و قد فبنا ذلك بعد انقضاء كل آفة فى كتاب: الجامع لعلم القرآن» و هذا نص فى اسم الكتاب. و ففدو أن هذا التفسفر على درجة كبفرة من الففمة و الأهمفة، و أنه كان كبفرا و «جامعا» حتى قال فف الرمانى نفسه: تفسفرى بستان ففجتنى [منه ما ففشتهى].

و قد فقل للصاحب بن عباد: هلا تصنف تفسفرى؟ فقال: و هل بقى لنا على بن عفسى شفنا (٣) و قد أثنى عليه أبو جعفر الطوسى (ت ٤٦٠) فى مقدمة كتابه: التففان فى تفسفر القرآن- كما أثنى على أبى مسلم الأصفهانى- و إن كان أخذ علفهما الإطالة (٤). و قال فف ابن قاضى شهبه: (و هو تفسفر كبفر و فف فوائء جلفة) (٥). (١) شرح عفون المسائل ١/ ورقة ١٢٨ و انظر الذرفعة إلى تصانف الشفعة ٢٧٦/٤.

(٢) إنباء الرواة ٢/ ٢٩٤ و ذكر القفطى من كتبه: الممشابه فى علم القرآن و كتبنا أخرى.

(٣) شرح العفون ١/ ١٢٨.

(٤) التففان: ١/ ٢.

(٥) طبقات النحاة و اللغوفن ٢/ ١٧٥ مخطوطة دار الكتب رقم ٢١٤٦ تاريخ ففمور.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٣٨

و لففنا الفوم من تفسفر الرمانى الجزء السابع (١)، و قطعه من الجزء الثانى عشر تقع فى خمسفن و مائه ورقة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعه الدول العربفة عن مكتبه المسجد الأقصى بالقدس رقم (٢٩). و فبدا بالكلام على قوله تعالى: (يَنجِرُّعُهُ وَ لَا فِكَادُ فِسْفِغُهُ) - الآفة ١٧ من سورة إبراهيم- و تنتهى بتفسفر قوله تعالى: (قال له صاحبه و هو ففحاوره أ كَفَرْتِ بِالَّذى خَلَقَكَ مِنْ تُرابٍ) - الآفة ٣٧ من سورة الكهف- أى أنها تشمل على تفسفر جزءفن. بتجزئه القرآن الكرفم (٢)

نموزج من الكتاب: «القول فى قوله عز و جل: (رَبِّ اجْعَلْنى مُقَفم الصلّاةِ وَ مِنْ ذُرَففئى رَبَّنَا وَ تَقَبَّلْ دُعائى) - سورة إبراهيم ٤٠- ففقال: ما الدعاء؟ الجواب: طلب الفعل بدلالة القول، و ما دعا الله ففله فقد أمر به و رغب ففبه، و ما دعا العبد به ربه فالعبد راغب ففبه، و لذلك لا ففوز أن ففدعو بلعنه أو عقابه، و ففوز أن ففدعو [على ففره به. «و ففقال: ما التقبف؟ الجواب أخذ العمل على طرفق ففجاب الحق به، مقابلة علفه، و لذلك لا تتقبف طاعات الفاسق لأنها محبطة لا ففستحق بها الثواب.

(رَبَّنَا اغْفِرْ لى وَ لوالدئى وَ لِلْمُؤْمِنفنَ فَوْمَ فِقُومِ الحِسابِ) - إبراهيم ٤١- ففقال: لم لا ففوز الدعاء بالمغفرة للفاسق؟ الجواب: لأنه لا ففوز أن ففسأل الله عز و جل ما ففلس من حكمه أن ففعله، لما فى ذلك من (١) ذكر برولكمان أنه موجود بفبارفس برقم ٢٦٥٢٣. و انظر برولكمان:

الملحق ١/ ١٧٥.

(٢) راجع ففكروفلم معهد المخطوطات رقم ١٦.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٣٩

التحكم بالدعاء إلى فعل ما قد دل أنه لا يفعله ولا يريد، و ليس كالدعاء بما في معلومه أنه يفعله لا محالة، لما في هذا من موقف الخاضع الراضى بحكمه.

«و يقال لم وجب أن الايمان هو الاسلام؟ الجواب: لقوله جل و عز:

(وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ) - آل عمران ٨٥- فلو كان الايمان غير الاسلام لكان من ابتغى الايمان دينا لا يقبل منه!

«و يقال: لم جاز أن يدعوا لأبيه مع كفره؟ الجواب: لأنه على شرائط الحكمه بأنه إن كان ممن [له لطف يفعل معه التوبة، و قد بين الله تعالى ذلك بقوله: (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِثْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ) - التوبة ١١٤- و قد قال (وَاعْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ) - الشعراء ٨٦- و قد قال أبو علي: إنما دعا لوالديه من المؤمنين، و هذا عدول عن الظاهر لا يسوغ مع ما بينا من قبل.

«و قد تضمنت الآية البيان عما يوجهه طلب المغفرة على شرائط الحكمه من الاجابة و اليأس مع الاقامة على الكبيرة، لتوعد الظالم بما يصير إليه من العذاب الدائم».

و قد جرى في سائر تفسيره، كما يدل عليه هذا الجزء الذي بين أيدينا، على هذه الطريقة من السؤال و الجواب بعبارة فائقة، و لعله لم يسبق في التفسير إلى مثل هذا العدد الكبير الذي لا يحصى من التعاريف اللغوية الدقيقة التي مزجها بفكر المعتزلة و مصطلحاتهم.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٤٠

١٥- تفسير أبي القاسم الأسدي، عبيد الله بن محمد النحوي الموصلي من معتزلة بغداد المتوفى سنة ٣٨٧، أخذ عن الفارسي و الرماني و غيرهما، و كان عارفا بالقراءات و العربية. صنف (تفسير القرآن) و ذكر في «بسم الله الرحمن الرحيم» - كما قيل - مائة و عشرين وجها «١» و لم نقف من تفسيره على شيء.

١٦- تفسير القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، عماد الدين أبي الحسن المتوفى ٤١٥ من معتزلة البصرة و من أصحاب أبي هاشم الجبائي، جعله الحاكم «أول رجال الطبقة الحادية عشرة من المعتزلة و أقدمهم فضلا» و قال فيه: «و ليس تحضرني عبارة تنبئ عن محله في الفضل و علو منزلته في العلم، فإنه الذي فتق الكلام و نشره، و وضع فيه الكتب الكثيرة الجليلة التي سارت بها الركبان و بلغت المشرق و المغرب، و ضمّنها من دقيق الكلام و جليله ما لم يتفق لأحد مثله، و ظلّ عمره مواظبا على التدريس و الاملاء حتى طبق الأرض بكتبه و أصحابه، و بعد صوته و عظم قدره و إليه انتهت الرئاسة في المعتزلة حتى صار شيخها و عالمها غير مدافع، و صار الاعتماد على كتبه و مسائله حتى نسخ كتب من تقدم من المشايخ» «٢» و قد عد الحاكم من كتبه في علوم القرآن: التنزيه، و المتشابهة و المحيط، و الأدلة «٣» و قد وصل إلينا الكتابان الأولان، و ما زلنا نفتقد (١) انظر إرشاد الأريب ٥/٥ طبعة مارغوليوث، و بغية الوعاة للسيوطي ١٢٧/٢.

(٢) شرح العيون ١/١٢٩.

(٣) المصدر السابق ورقة ١٣٠ و قد عد له عشرات الكتب في علم الكلام و الفقه و الأصول و الحديث.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٤١

الآخرين. و حديثنا هنا عن تفسيره الكبير الموسوم بالمحيط الذي أشار إليه كذلك ابن العربي و ابن تيمية و الداودي و غيرهم «١» و قد ذكر ابن العربي أنه يقع في مائة مجلد و أنه قرأه في خزانه المدرسة النظامية ببغداد، و عرّفه ابن تيمية ب «التفسير الكبير». و سنعرض لهذا التفسير عند الكلام على مدى إفادة الحاكم من آراء القاضي عبد الجبار في تفسير القرآن.

١٧- التفسير الكبير لأبي الفتح الديلمي: الامام الشهيد الناصر بن الحسين من أولاد الحسن بن علي بن أبي طالب، آخر أئمة الزيدية باليمن في القرن الخامس، الذي قتله الصليحي سنة ٤٤٤ كما قدمنا. كان خروجه من الديلم سنة ٤٣٠ و دعا بها في اليمن و حارب

الصفلحى فى بلاد مذحج و كان فى الجهاد حتى قتل. و فى الحداف الورففة أن تفسفره فى أرفعة أجزاء «أورد فىها من الغراب المسففسنة و العلوم العجبفة النففسة».

و له كذللك: البرهان فى تفسفر غرب القرآن. و رسالفة فى الرد على المفرففة، و كفب أفرى «٢». (١) انظر العواصف و القواصف لابن العربى ورقة ٢٦ ب مخطوطة دار الكفب و مقفمفة فى أصول التفسفر لابن ففمفة ص ٣٧، و طبقات المففرىن للداووى مخطوطة الءار قال الءاووى: «و له الفصائف السائرة منها التفسفر» و انظر لسان المفران لابن حجر ٣/ ٣٨٧. و ربما خلط بعضهم بفن تفسفره المءفط و كفابه فزفه القرآن عن المفافن: انظر طبقات المففرىن للسفوطى ص ١٦.

(٢) انظر الحداف الورففة فى مناقب أئمة الزفرفة لءمفء بن أءمء المءلى (ت ٦٥٢)، مخطوطة الءار، و إءاف المففءفن لابن زبارة ص ٥١، و أئمة الفمن له أيضا ١/ ٩٠ و لذرفة إلى فصائف الشففة ٤/ ٢٥٥.

الءاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٤٢

و الذى بفن أفءفنا الفوم من فراهه فى التفسفر! جزء واءء ففء فى فمان و فلافن و مافى ورقة، عرض فىه لءمفع سور القرآن، واقفا عند كل سورة أمام ما فرف أنه بءاجة إلى شرح و تفسفر، قال فى سورة المعراج:

«بسم الله الرحمن الرحيم: قوله تعالى: (سَأَلْ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ) فعنى: طلب طالب بعذاب واقف، و هذا الطالب كان الضر بن الحارث، و كان صاحب لواء المشركفن فوم بءر، سأل ذلك فى قوله: «اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ اثْبِتْنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ» و إنما طلب فءفل عذاب الآخرة فى دار الءنفا فقتل فوم بءر أسفرا. (من الله ذى المعارج) فعنى ذى النعم و الفواصل و درجات الخفر. (تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَ الرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ) أى فصءء الملائكة إلى أمره و إلى مواضعهم و مقامفهم المرتبة لهم. و الروح عنى به جبرفل علىه السلام، و خصه بالذكر فشرفا. (فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ) فعنى فوم الففامة لأن طوله خمسون ألف سنة من سنن الءنفا، و هو ضفاء فسفءفم إلى أن فباب الخلق فسففر أهل الجنة فى الجنة، و أهل النار فى النار» (١).

و ففم هذا التفسفر فى آخر سورة الناس، بقوله: «و رفنا عن آباءنا علىهم السلام أن سفءنا رسول الله كان فعوذ الحسن و الحسين علىهما السلام فىقول: أعبذكما بكلمات الله الفامة من كل شيطان و هامة و من كل عفن لامة». و نحن فسفءذ بالله مما عوذ ... و ففنا الله و قارنفة لفءبر ما فىه، (١) البرهان فى تفسفر القرآن ورقة ٢١٥/ و.

الءاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٤٣

و ففهم معاففه، فىه فوفقنا، و علىه فوكلنا، و هو حسبنا و نعم الوكفل، و نعم المولى و نعم النصفر (١).

و قد فم فسف هذه النسفة رابع عشر رمضان سنة ست و أرففن و ألف.

١٨- تفسفر الماوروى: أبى الحسن على بن مءمء بن حبفب الففوفى سنة ٤٥٠ «٢». و قد أسماه (النكت و العفون) و قال فى مقفمفه:

«... و لما كان الظاهر الجلف مفهوما بالفلاوة، و كان الغامض الخفى لا فعلم إلا من وجهفن، نقل أو اجفءاء، جعلت كتابى هذا مقصورا على فأوفل ما خفى علمه، و تفسفر ما غمض فصوره و فهمه، جامعا بفن أفاوفل السلف و الخلف، و مواضفا عن المؤلف و المءفلف، و ذاكرا ما فسف به الخاطر من معنى مءفمل، و عءلت عما ظهر معناه من فءواه اكففاء بفهم قارنفة و فصور فالفه، لفكون أفرب مأفذا و أظهر مطلبا ..» (٣)

و هذا ما حمله فىما ففءو على فسفمفه بالنكت و العفون، لفءل على أنه أفرب إلى تفسفر المشكل و المءشابه، و أنه جمف فىه من عفون أفاوفل السلف و الخلف، و إن كان هذا لم فمفنه فى الواقع من الشرح و الفعلق السرفع على سائر آفاف الكتاب الكرفم ففرفبا.

و الناظر فى هذا التفسفر قد لا فقف فىه سرفعا على أفر واضح لمذهب المصنف الذى كان لا فباهر بالاعتزال فىما ففءو، و لكفه كان فففسر (١) البرهان، ورقة ٢٣٨.

(٢) راجع طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٣٠٤-٣٠٥.

(٣) ورقة ٢ من النكت و العيون (الجزء الأول) مخطوطة المكتبة المتوكلية بصنعاء اليمن.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٤٤

فيه لمذهب المعتزلة على التحقيق، مرة بالإشارة العابرة، و أخرى بوضع القارئ أمام وجوه كثيرة في تفسير الآية الواحدة، يوردها موجزة ملخصة و ليس من بينها ما يناقض مذهب المعتزلة بحال، قال في قوله تعالى: (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) - البقرة ٢- «و في المتقين ثلاثة تأويلات: أحدها: الذين اتقوا ما حرم الله عليهم و أدوا ما افترض عليهم، و هذا قول الحسن البصري. و الثاني: أنهم الذين يحذرون من الله العقوبة و يرجون رحمته، و هذا قول ابن عباس. و الثالث: أنهم الذين اتقوا الشرك و برءوا من النفاق، و هذا فاسد لأنه قد يكون كذلك و هو فاسق. و إنما خص به المتقين و إن كان هدى لجميع الناس لأنهم آمنوا به و صدقوا بما فيه» (١)

و قال في قوله تعالى: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَ عَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَ عَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً) - البقرة ٧- «و الختم: الطبع، و منه ختم الكتاب. و فيه أربع تأويلات: أحدهما- و هو قول مجاهد- أن القلب مثل الكف فإذا أذنب العبد ينضم جميعه ثم يطبع عليه بطابع. و الثاني: أنها سمء تكون علامة فيهم تعرفهم الملائكة بها من بين المؤمنين. و الثالث: أنه إخبار من الله تعالى عن كفرهم و إعراضهم عن سماع ما يدعو إليه من الحق، تشبيها بما قد سدّ و ختم عليه فلا يدخله خير. و الرابع: أنها شهادة من الله على قلوبهم بأنها لا تعي الذكر و لا تقبل الحق، و على أسماعهم بأنها لا تصغى إليه. و الغشاوة: تعامهم عن الحق. و سمى القلب قلبا لتقلبه بالخواطر، قال الشاعر: (١) ورقة: ٩.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٤٥

ما سمى القلب إلا من تقلبه و الرأى يصرف و الإنسان أطوار و الغشاوة: الغطاء الشامل» (١)

و قد عقد السبكي في ترجمته للماوردى فصلا مقتضبا حول تفسيره، نقل فيه عن ابن الصلاح قوله: «هذا الماوردى عفا الله عنه يتهم بالاعتزال، و قد كنت لا أتحقق ذلك عليه و أتأول له و أعتذر عنه، في كونه يورد في تفسيره في الآيات التي يختلف فيها أهل التفسير، تفسير أهل السنة و تفسير المعتزلة غير متعرض لبيان ما هو الحق منها، و أقول: لعل قصيده إيراد كل ما قيل من حق أو باطل، و لهذا يورد من أقوال المشبهة أشياء مثل هذا الإيراد!! حتى وجدته يختار في بعض المواضع قول المعتزلة و ما بنوه على أصولهم الفاسدة و من ذلك مصيره في «الأعراف» إلى أن الله لا- يشاء عبادة الأوثان. و قال في قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ) - الأنعام ١١٢- وجهان في «جعلنا» أحدهما معناه حكمتنا بأنهم أعداء، و الثاني: تركناهم على العداوة فلم نمنعهم منها» (٢)

ثم حمل على تفسيره حملة شديدة فقال: «و تفسيره عظيم الضرر لكونه مشحونا بتأويلات أهل الباطل تليسا و تدسيسا على وجه لا يفظن له غير أهل العلم و التحقيق، مع أنه تأليف رجل لا يتظاهر بالانتساب إلى المعتزلة!! بل يجتهد في كتمان موافقهم فيما هو لهم فيه موافق» (٣) و ختم (١) ورقة: ١٠.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٣٠٤.

(٣) المصدر السابق: ٣/ ٣٠٤-٣٠٥.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٤٦

كلامه بقوله إن الماوردى ليس معتزليا مطلقا! لأنه لا يوافق المعتزلة في جميع أصولهم مثل خلق القرآن، و يوافقهم في القدر، قال: «و هي البلية التي غلبت على البصريين و عيبوا بها قديما».

و أيا ما كان الأمر فإن الماوردى وضع تفسيره على أصول المعتزلة و منهجهم في التفسير، سواء أخالفهم في بعض المسائل أم لا، و سواء أ جاهر فيه بالاعتزال أم لا، و إن كنا لا ندرى ما هو «حد» الجهر عند ابن الصلاح (١)!

و لدينا اليوم من هذا التفسير أكثره: ١- جزء يبدأ من أول القرآن، مع مقدمة المؤلف و فصول أخرى صدر بها الكتاب، منها فصل في

مسألة نزول القرآن على سبعة أحرف، و فصل فى اعجاز القرآن، و ينتهى هذا الجزء بانتهاء سورة الأنعام «٢». ٢- جزء آخر من نسخة أخرى ناقص من أوله، و يبدأ بالكلام على قوله تعالى: (وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ) - البقرة ٣٦- و ينتهى بآخر سورة الكهف «٣» ٣- جزء ثالث من نسخة ثالثة (١) أما اتهام الماوردى بإيراد أقوال المشبهة، فإننا و إن لم نقف منها على شىء فإن كان ابن الصلاح يقصد اعتماد الماوردى لها فهو تقول عجيب غريب قال فى تفسير قوله تعالى: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ) فى تأويلان: أحدهما معناه: إلا أن يأتهم الله بظل من الغمام و الملائكة.

و الثانى: معناه إلا أن يأتهم أمر الله فى ظلل من الغمام. ورقة ٧٤/ و.

(٢) و هو الذى رجعنا إليه، انظر مخطوط صنعاء رقم ١١١ تفسير.

(٣) نسخة دار الكتاب رقم ١٩٦٩٣ ب و به تلويف و أكل الأرضة.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٤٧

أيضا، كتب عليه أنه الجزء الخامس من تفسير القرآن للماوردى، و يبدأ بسورة لقمان و ينتهى بآخر سورة ق «١» ٤- جزء رابع من أول سورة السجدة إلى آخر القرآن من نسخة كتبت سنة ١٠٧٠هـ، و يقع فى واحد و ثمانين و مائتى ورقة، و هذا الجزء من مصورات معهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربفة (فلم رقم ١٥٤ تفسير).

١٩- تفسير أبى يوسف القزوينى: عبد السلام بن محمد بن يوسف المتوفى سنة ٤٨٨ عن ست و تسعين سنة «٢»، و هو يعد فى الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة لأنه ممن قرأ على القاضى عبد الجبار و من هو فى طبقة «٣». و هو أقرب مفسرى المعتزلة وفاة من مصنفنا الحاكم «٤»، و أشهر رءوس المعتزلة فى النصف الثانى من هذا القرن، و كان يدعو إلى الاعتزال و يفتر به و يتظاهر به حتى على باب نظام الملك- كما ذكر السبكى- فىقول لمن يستأذن عليه: قل أبو يوسف القزوينى المعتزلى. «٥» (١) موجود بالبصرة بالعراق: انظر ص ١٦٥ (المجلد الأول ج ٢) من مجلة معهد المخطوطات العربفة، مقال كور كفس عواد.

(٢) راجع النجوم الزاهرة ٥/ ١٥٦ و لسان الميزان ٤/ ١١ و طبقات المفسرين للسيوطى ص ١٨.

(٣) انظر شرح عيون المسائل ١/ ١٣٤.

(٤) و عاش كلاهما أحداث القرن الخامس السياسفة و الاجتماعفة، و كان كلاهما زفدى المذهب فى الفروع كذلك، قال السبكى فى ترجمة أبى يوسف: «وقيل إنه كان زفدى المذهب فى الفروع» و قد وقفت له على ترجمة ضاففة فى طبقات الزفدفة لىحى بن الحسين، ورقة ٣٤- ٣٥.

(٥) طبقات الشاففة ٣/ ٢٣٠.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٤٨

و كان يقول: لم يبق من ينصر هذا المذهب غيرى «١». قال السمعانى:

«و كان أحد المعمرين و الفضلاء المتقدمين، جمع التفسفر الكبفر الذى لم ير فى التفاسفر أكبر منه و لا أجمع للفوائد، لو لا أنه مزجه بكلام المعتزلة و بث فيه معتقده، و هو فى ثلاثمائة مجلد، منها سبع مجلدات فى الفاتحة» «٢» و قال ابن النجار: «كان طويل اللسان، و لم يكن محققا إلا فى التفسفر فإنه لهج بالتفاسفر حتى جمع كتابا بلغ خمسمائة مجلد حشا فيه العجائب حتى رأيت منه مجلدا فى آفة واحدة، و هى قوله تعالى:

(وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَ مَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَ لَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ...) «٣» - الآفة ١٠٢ سورة البقرة- و الذى أخذه عليه ابن النجار عبر السبكى بقوله: «و كان عنده قوة نفس، و ربما نال من بعض أهل العلم بلسانه» «٤».

و يبدو أنه كان كثير الاعتماد على تفاسفر المعتزلة قبله، حتى لكأنه احتواها فى تفسيره الكبفر، كما أشار إلى ذلك ابن النجار فى عبارته عنه «إنه لهج بالتفاسفر» و كما أوضح السبكى فى نقله عن القزوينى نفسه أنه كان يقول: ملكت أشياء نفيسة منها تفسير ابن

جرفر الطبرى فى أربعمن مجلءاء، و تفسفر أبف القاسم البلخف، و أبف على الجبائف، و ابنه أبف هاشم (١) طبقات المفسرفن للءاوءف- مخطوط.

(٢) طبقات المفسرفن للءاوءف.

(٣) المصدر السابق و انظر المنظم لابن الجوزف (أءءاء سنه ٤٨٨) و البءافه لابن كئفر ١٢ / ١٥٠.

(٤) انظر طبقات الشاففة ٣ / ٢٣٠.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٤٩

و أبف مسلم بن بحر و رفرفهم. و قد كان لأبف فوسف القزوفنف عناهف فائقة بكتب العلم بعامه حتى انه ءءل ببءاء بعء أن رفء إليها من مصر- الئف أقام ففها أربعمن سنه- «و مما معه عشره جمال علفها كتب بالخطوط المنسوبه فى فنون العلم» و قد أهءى لنظام الملك بعض هءه النفائس. و قد سمف تفسفره: ءءائف ءاء بهجه. و لم نقف من هءا التفسفر على شىء.

٢٠- فضاف إلى كل هءه التفاسفر: أمالف المرئضى على بن الءسفن المئوفى سنه ٤٣٦. الئف اشئملت على مجالس كئفره فى ءأوبل عءء من الآفء المشكله و المشابهه «١»، و هف الئف فظهر ففها بوضوح أثر اءئلاف المناهج بفن المفسرفن، و قد كان الشرف المرئضى من أصحاب قاضف (١) و هنالك تفاسفر أءرف ءعءفر مجهوله الأهمفه، و ءكاء ءكون مهمله الءكر، مثل تفسفر أبف الءسن الاسفنءفانف من رجال الطبقة الئاسعه، و تفسفر أبف أءمء بن علان من رجال الطبقة الءاءفه عشره، و تفسفر أبف بكر بن الاخشفء (٢) الءف لءص ففه تفسفر الطبرى، و تفسفر ضرار بن عمرو الءف وصفه ابن النءفم بأنه من «بعءفه المعءزله» و ءكره القاضف عرضا عءء الكلام على أبف ففقبوب الشءام، فقد روف القاضف أن بعضهم سأل الشءام عن عءاب القبر، فقال: ما منا أءء ففكره، و إنما فءكى ءلك عن ضرار. و لعل القاضف ءعمء إهماله فى الطبقات. انظر شرح العفون ١ / ورقه ١١٧ و ١٣٤. و انظر الفهرست لابن النءفم ص ٥١ طبع الءجارفه بمصر. و انظر ءول ضرار كتاب «أرمغان علمف طبع لاهور سنه ١٩٥٥، و هو مجموع مقالاء أهءفء لمءمء شففع نشر ففها فصله ءءلق بالمعءزله كانء قد سقطء من كتاب ابن النءفم فى طبعته الأورفه: انظر منه ص ٥٤، و انظر أفضا شرح العفون ١ / ورقه ١٠٢.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٥٠

القضاء ءرس علفه ببءاء، وعءه الحاكم من رجال الطبقة الئافه عشره من المعءزله، و كان إمامف فمفل إلى الإرفاء «١»، و نقل الءهبف أن ابن ءزم جعل الشرف المرئضى ءانف اءنفن من الإمامفه لفس على إفمانهما مطعن، لءهابهما إلى أن القرآن لم فءءله زفاءه أو نقصان أو ءرفف، و قال إنهما وافقا فى ءلك عامه المسلمفن فى ءفن ءكم على باقى الإمامفه بالكفر لهءه البءعه «٢» و للشرف فى التفسفر رفرف أمالفه القفمه: تفسفر سوره الءمء و قطعه من البقره، و ففءو أنه شرع فى تفسفر القرآن و لكننه لم فكمله.

و بعء، فهءا عرض لمصنفاء المعءزله فى التفسفر قبل الحاكم، أئفنا ففه على أهم هءه المصنفاء و أبعءها ءكرا عءء المؤرففن و كتاب الءراجم «٣»، و سوف نءء أثر هءا العرض- الءف ءءءنا ففه ما وصل إلفنا من هءه التفاسفر- عءء الكلام على مصادر الحاكم فى الفصل الئالف.

و الكلمه الئف نءئم بها هءا الفصل هف أن للمعءزله فى علوم القرآن بعامه كءبا أءرف كئفره لم فكن من شأننا الوقوف عءءها، مثل كتب النظم و الإعجاز، و كتب معانى القرآن، و كتب المءاز و المشكل و الرفرف و نحو ءلك. (١) انظر شرح العفون ١ / ١٣٥.

(٢) انظر سفر أعلام النبلاء، مصوره ءار الكئب رقم ١٢١٩٥ ء الجزء الءاءف عشر/ المءلء الئاف.

(٣) هنالك بعض التفاسفر الأءرف الهامه، وقفنا علفها بعء، و نرفو أن نعوء للكلام علفها، مع هءه التفاسفر- الئف اءئصرنا منها بعض الئفاصل و أكثر النماءج- فى الجانب الئارففى من منهج المعءزله فى التفسفر الءف ءضمناه ءلائه جوانب: الئارففى و الموضوعف المنهجه و النقءف. بعء مرافعاء كئفره.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٥١

الفصل الثاني مصادر الحاكم في التفسير

أولاً: الحاكم و تفاسير المتقدمين

أشرنا إلى أن من أهم مزايا كتاب الحاكم نقوله الكثيرة من تفاسير اعتزالية لم تصل إلينا، ولكنه في الواقع لم يقتصر في تفسيره على أقوال شيوخ الاعتزال، بل احتفى فيه - إلى حد كبير - بآراء أئمة التفسير من السلف المتقدمين. وقد جعل لهؤلاء جميعاً «فضل السبق و تأسيس الأمر» كما قال في صدر كتابه. وقال إن «للآخرين حسن الترتيب و جودة التهذيب و زيادة الفوائد» (١) و قد جرى في كتابه على تلخيص آراء السابقين و تقديمها على أحسن وجوه الترتيب، قال: «و قد جمعت في كتابي هذا جملاً و جوامع في علم القرآن، من غير تطويل ممل و إيجاز مخل، أرجو أن تكون تبصرة للمبتدى و تذكرة للمنتهي» و لعل هذا هو ما حمله على تسمية كتابه ب «التهذيب في التفسير».

و نشير في هذا الفصل إلى هؤلاء «المتقدمين» أو «الأولين» الذين (١) الورقة الأولى من التهذيب.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٥٢

كان ينقل عنهم و يلخص آراءهم، سواء أ كانوا من السلف أم من شيوخ الاعتزال، كما نبين كيفية إفادته من كتبهم و عرضه لآرائهم. و سوف نحدد بذلك موقفه من تفاسير المعتزلة التي تحدثنا عنها آنفاً، و من تفاسير أخرى لعله انفرد بذكرها و الإفادة منها. أما أساس ترجيحه بين الآراء و طريقته في النقد و سائر ما يتصل بمنهجه و يكشف عن شخصيته في التفسير، فندعه لمحله من هذا البحث و كل ما نود الإشارة إليه هنا: هو أنه درج في شرح الآية أو الآيات على أن يفصل فيها القول على الترتيب التالي: القراءة، اللغوة، الإعراب، النزول، المعنى، الأحكام. مع زيادة بعض الفقرات في بعض المواطن. و تظهر لنا «مصادره في التفسير» في حديثه عن «المعنى» في المقام الأول، ثم عن «الأحكام» في مواطن كثيرة، و يكشف لنا كلامه على «المعنى» أيضاً عن طريقته في التهذيب و العرض.

ثانياً: مصادره السلفية

إشارة

تطالعنا في مجال نقوله الكثير عن السلف الأسماء التالية: ابن عباس، و ابن مسعود، و علي بن أبي طالب، و زيد بن أسلم، و عطاء بن أبي رباح، و مجاهد، و قتادة، و الحسن البصري، و سعيد بن جبير، و الكلبي، و سعيد بن المسيب، و عطية العوفي، و الضحاك، و السدي، و الشعبي، و ابن زيد، و الربيع، و ابن كيسان، و المؤرج، و مقاتل. كما ينقل في مجال الشرح و التفسير أيضاً عن الزجاج، و الفراء، و أبي عبيدة، و ابن قتيبة. و هو بذلك ينقل عن جميع أئمة التفسير من الصحابة و السلف و رجال القرون الأولى.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٥٣

و لعل من غير المبالغ فيه أن نقول إنه يكاد يكون قد احتوى خلاصة وافية لتفسير الطبري، الذي عنى كما نعلم، بلم شعث التفسير بالمأثور من جميع الروايات و الطرق، و أثبتة بإسناده إلى أصحابه، و إن كان صاحبنا الحاكم لم يسند من الآراء - فيما وراء أسباب النزول غالباً - إلا ما لا يذكر، كما أنه لم يعرض لذكر الطبري، فيما ينقله الطبري أو يراه، إلا في مواضع قليلة من الكتاب يقع أكثرها في سور القرآن الأولى (١).

١- عمده من هذه المصادر:

و جل نقله في مجال التفسير بالمأثور عن أربعة، هم: ابن عباس، و مجاهد، و قتادة، و الحسن البصرى، و تكاد نقوله عنهم تضارع نقوله عن شيوخ الاعتزال، و إن كان الحاكم و القاضى و غيرهما من المعتزلة يذهبون إلى عد هؤلاء المفسرين الأربعة مع القائلين بالعدل و التوحيد، و يسلكونهم في طبقات المعتزلة:

أ- أما ابن عباس فتفسيره مشهور، و مكانته في التأويل و التفسير معروفة، و قد عدّه القاضى فى الطبقة الأولى من طبقات المعتزلة، و قال فيه إنه «كان يذهب إلى التوحيد و العدل» و إن مناظراته مع مجبرة الشام مشهورة «٢» و يكاد الحاكم ألا يصحح من رواياته إلا ما يوافق مذهب أهل العدل، فقد ذكر أنه روى عنه و عن محمد بن كعب القرظى فى قوله تعالى: (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَ نَذِيرًا وَ لَا تُسْئَلُ عَنْ (١) انظر الجزء الأول من التهذيب ورقة ١٩٣. و الأوراق التالية.

(٢) انظر شرح عيون المسائل ١/ ورقة ٧٠.

الحاكم الجشمية و منهجه فى التفسير، ص: ١٥٤

أصحاب الجحيم) «١» أنها نزلت فى أبوى الرسول صلى الله عليه و سلم حين قال: ليت شعرى ما فعل أبواى؟! قال: فنزلت الآية، قال الحاكم: و هذا الخبر من أخبار الآحاد، و يبعد أن يصح ذلك عن ابن عباس! «٢»

ب- و مجاهد بن جبر عدّه الحاكم ممن ذهب إلى العدل من رواة أهل مكة «٣»، و تفسيره مشهور «٤» و هو أحد مآخذ الطبرى الرئيسية.

ح- و قتادة بن دعامة السدوسى، عدّه القاضى من رجال الطبقة الرابعة من طبقات المعتزلة، و قال: «لم يختلف فيه أنه من أهل العدل» أخذ عن الحسن البصرى و كان له مناظرات بالبصرة و الكوفة، قال بعضهم: قتادة كان قدريا، قال القاضى: «و هكذا المخالفون يسمون أصحابنا بالقدري و هم أولى بهذا الاسم» «٥»

د- أما الحسن بن أبى الحسن البصرى فهو من رجال الطبقة الثالثة، و له رسالة فى العدل و التوحيد بعث بها إلى عبد الملك بن مروان حين كتب إليه عبد الملك يقول: بلغنا عنك فى القدر شىء فاكتب إلينا بقولك، و قد أورد القاضى طرفا من هذه الرسالة فى الطبقات، و وصف الحسن بأنه سيد التابعين، و أن محله فى الفضل و العلم و الزهد و دعاء (١) الآية ١١٩ سورة البقرة.

(٢) انظر التهذيب المجلد الأول، ورقة ١٥٠.

(٣) شرح العيون ١/ ورقة ١٦٠.

(٤) انظر مخطوطة دار الكتب رقم ١٠٧٥ تفسير، و منه أيضا نسخة أخرى بالدار مصورة من اليمن و رقمها ٢٨٦٧٢ ب.

(٥) انظر شرح العيون ١/ ورقة ٨٦.

الحاكم الجشمية و منهجه فى التفسير، ص: ١٥٥

الناس إلى الدين مشهور «١» و قال بعض المجبرة: لا- نعلم أحدا ممن ينسب إلى القدر أجل من الحسن و مكحول «٢» و ذكر ابن النديم فى ترجمته أن له «كتاب تفسير القرآن» قال رواه عنه جماعة «٣» و ذكر فى ترجمة عمرو بن عبيد أن له من الكتب «كتاب التفسير عن الحسن» «٤» و هذا يدل على أن عمروا كان من رواة هذا التفسير، و أنه لم يكتب لنفسه تفسيراً خاصاً.

هؤلاء هم المقدمون من مفسرى السلف عند الحاكم، الذين يديم النقل عنهم و قد عدّهم القاضى جميعاً من رجال الاعتزال كما رأينا، و طبقات الاعتزال الأولى و «رجالات» المعتزلة قبل واصل بن عطاء موضع نظر، و يقول القاضى نفسه فى صدر الطبقات «و اعلم أن اسم الاعتزال و إن كان وقع أولاً على من يقول بالوعيد و المنزلة بين المنزلتين، فقد صار فى العرف اسماً لمن يقول بالتوحيد و العدل و ينفى التشبيه و الجبر، سواء وافق فى الوعيد أو خالف، و سواء خالف فى مسائل الإمامة أو وافق و كذلك فى فروع الكلام...» «٥» و

قد لا يكون لهؤلاء المفسرين من (١) انظر شرح العيون ١/ ورقة ٧١-٧٥.

(٢) انظر طبقات المعتزلة صفحة ٤١.

(٣) انظر الفصله من كتاب الفهرست المطبوعه مع كتاب «أرمغان علمي» ص ٥٤.

(٤) الطبقات صفحة ٥٦.

(٥) شرح العيون ١/ ورقة ٦٧.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٥٦

الاعتزال إلا القول بقدره العبد و أنها هي التي توجد الفعل، أو بعبارة أخرى: ليس لهم إلا رفض مذهب الجبر و النقض على المجبره- و لذلك وسم بعضهم بالقدرى- و هو الاسم الذي أطلق على المعتزلة أولا- و لهذا تغاضينا عن عد تفاسيرهم مع تفاسير المعتزلة في الفصل السابق.

و الذي يفسر اعتماد الحاكم لآراء هؤلاء المفسرين الاربعة، فيما نرى، ولعه الشديد بالرد على المجبره، و محاولته الدائبة استنباط الأحكام الدالة على فساد مذهبهم من آيات جد كثيرة، كما سنرى عند الكلام على منهجه في التفسير.

٢- أمثلة و شواهد:

و نورد فيما يلي فقرة واحدة من تفسيره توضح عنايته بآراء السلف، و تمهد للحديث عن مصادره الأخرى، و طريقته في الإفاده منها. قال في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) «١»:

«المعنى: لما بين تعالى دين الحق «٢» حث على إظهاره و نهى عن كتمانها فقال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ): قيل أهل الكتاب من اليهود و النصرى عن ابن عباس و قتادة و مجاهد و الحسن و الربيع و السدى و الأصم و أبى على، و قيل إنه كلام مستأنف في كل من كتم ما أنزل الله، عن أبى القاسم و أبى مسلم و القاضى، قال: و نزوله على سبب لا يوجب قصره عليه، و لا (١) الآية ١٥٩ من سورة البقرة.

(٢) راجع الآيات السابقة.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٥٧

مانع من حمله على العموم، و روى عن عائشة و أبى هريرة ما يدل على أنهما حملاه على العموم قال أبو هريرة: لو لا آيتان من كتاب الله تعالى ما حدثتكم، و تلا: إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ ...

(ما أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ قِيلَ: من الحجج المنزلة في الكتب، و الهدى: الدلائل و الأول علوم الشرع، و الثانى أدلة العقل، فعم الوعيد في كتمان جميعها.

(مَنْ بَعْدَ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ) قيل: في التوراه و الانجيل من صفته صلى الله عليه و سلم من الأحكام، و قيل: في كل كتاب أنزله الله. و قيل:

أراد بالمنزل الأول ما في كتب المتقدمين، و بالثانى ما في القرآن.

(أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ) يعنى يبعدهم من رحمته (وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) قيل: الملائكة و المؤمنون، عن قتادة و الربيع و أبى على، و قيل: دواب الأرض و هوامها يقولون: منعنا القطر لمعاصى ابن آدم، عن مجاهد و عكرمة و إنما عبر عنهم بعبارة ما يعقل لأنه أضيف اليهم فعل ما يعقل فعبر عنهم بعبارتهم، كقوله: (رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ). و قيل: كل شىء سوى الثقلين الجن و الإنس، عن ابن عباس. و قيل: من آمن به، عن الأصم و أبى مسلم. و قيل إن أهل النار يلعونهم أيضا حيث كتموهم الدين، فهو على العموم. و عن ابن مسعود: إذا

تلاعن المتلاعنان وقعت اللعنة على المستحق، فإن لم يكن مستحق حقت على اليهود الذين كنتموا ما أنزل الله. و روى عن ابن عباس أن لهم لعنتين لعنة الله و لعنة الخلائق، قال: و ذلك إذا وضع الرجل في قبره فيسأل: ما دينك و من ربك؟ فيقول ما أدري! الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٥٨

فيضرب ضربةً فيصيح صيحةً يسمعها كل شيء إلا الثقلين، و لا يسمع شيء إلا لعنه، و يقول له الملك: لا دريت! كذلك كنت في الدنيا.

و متى قيل: كيف يصح هذا و ما روى عن مجاهد و عكرمة؟ قلنا: لا وجه له إلا أن يحمل على وجهين: أحدهما أنه يكون في الآخرة فيكمل عقولهم حتى يلعنوهم. و الثاني: أن يحمل على أنه يلهمهم اللعنة، عن القاضي، و فيه تعسف. و الصحيح الوجه الأول «١».

ثالثاً: مصادره الاعتزالية

إشارة

أما مصادره الاعتزالية- التي ذكر قسم كبير منها في هذا النص- فما تزال ترد في سائر الكتاب، و نقف في كتابه من أسماء شيوخ الاعتزال على الأسماء التالية: أبو علي الجبائي، أبو هاشم الجبائي، علي بن عيسى الرمانى، أبو بكر الزبيرى، محمد بن المستنير، أبو بكر الأصم، أبو مسلم الأصفهاني، أبو بكر أحمد بن علي، الجاحظ، أبو القاسم البلخي، القاضي عبد الجبار، أبو حامد النجاري، أبو بكر الأخشيد، أبو جعفر بن مبشر، كما ينقل عن عمرو بن عبيد، و غالباً ما يذكره مع الحسن البصرى، و لعل هذا يرجح ما ذكره ابن النديم أن لعمرو بن عبيد «كتاب التفسير عن الحسن» فقد رواه عنه و ذهب إلى موافقته فيما يبدو.

(١) بين هذه التفاسير و التفاسير السابقة:

و بمقارنته هذه الأسماء بأسماء أصحاب التفاسير الاعتزالية التي ذكرناها (١) ورقة ١٨٩.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٥٩

في الفصل السابق، تتضح عناية الحاكم بالنقل عن أهم تفاسير المعتزلة، من جهة، كما تتضح لنا- من جهة أخرى- الملاحظات الهامة التالية:

أ- ينقل الحاكم عن تفسيرين يبدو أنهما من أهم تفاسير المعتزلة و إن لم يرد لهما ذكر في الطبقات و في كتب التراجم، و هما تفسير أبي بكر الرازى، و تفسير أبي بكر الزبيرى: أما الرازى فهو أحمد بن علي ترجم له الحاكم فيمن ذهب إلى الاعتزال من الفقهاء، و قال فيه «إنه لم يكن قبله و لا- بعده من الفقهاء مثله علماً و ورعاً و تصنيفاً و زهداً» «١» و الزبيرى هو محمد بن إبراهيم من ولد الزبير بن العوام، عده القاضي في الطبقة الثامنة، و ذكر أن له ثلاثة و ثلاثين كتاباً في الدقيق و الجليل، و أنه أخذ المذاهب عن يحيى بن بشير الأرجاني، و إن كان يميل دائماً إلى آراء أبي الهذيل العلاف بخاصة «٢».

و نقول الحاكم الكثيرة عنهما ترجح أن كلا منها كان له كتاب في التفسير، و إن لم يصرح الحاكم بالنقل عنه، لأنه جرى على عدم الإشارة إلى اسم أى تفسير، و إنما كان يكتفى بذكر الرأى و بذكر قائله فقط، على أن نقوله عن أبي بكر الزبيرى أكثر، و قد نسب الحاكم إليه في تفسير فواتح السور قوله إن الله تعالى علم أن أناساً من هذه الأمة (١) شرح عيون المسائل ١/ ورقة ١٥٧ و قد ذكره الحاكم أيضاً في رجال الطبقة الثانية عشرة، و قال إنه توفى في حياة قاضى القضاة (شرح العيون ١/ ١٣٨).

(٢) شرح العيون ١/ ١١٣.

- الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٦٠
- سيقولون بقدّم القرآن، أو سوف لا يقرون بحدوثه فأنزل هذه الفواتح ليعلمهم أن القرآن مؤلف من هذه الحروف التي تواضع عليها العرب، و ليدل بذلك على حدثه! و ليس وراء هذه الحدة مغالاة متعصب!!
- ب- نقول الحاكم الكثير عن محمد بن المستنير (الشهير بقطرب) ترجح أنه كان ينقل عنه بطريق مباشر، و أنه كان ينقل عنه من كتابه (معاني القرآن) الذي ذكره ابن النديم (١).
- ح- نقوله القليلة و النادرة عن شيخه أبي حامد و عن الجاحظ، تدل على سماعه تفسير بعض الآيات من شيخه، أو الوقوف على تفسيرها في بعض كتبه و كتب الجاحظ، و جلّ نقله عن الجاحظ في مسائل البلاغة و الكلام. و ليس هناك ما يدل على أن أحدهما ألّف في تفسير القرآن.
- د- نقوله الكثير عن أبي هاشم الجبائي ترجح أن له كتابا كبيرا في التفسير و إن لم يذكره القاضي في ترجمته في الطبقات، و قد مرت الإشارة إلى تفسير أبي هاشم فيما نقله السبكي عن أبي يوسف القزويني أنه ملك أشياء نفسية عد منها «تفسير أبي علي الجبائي و ابنه أبي هاشم» (٢) حتى ليمكننا إضافته إلى التفاسير الاعتزالية السابقة، و إن كان من المؤكد أنه كان في وضعه يديم النظر في كتاب أبيه.
- ه- لم يرد في كتاب الحاكم ما يدل على أنه اطلع على أي من تفاسير الأئمة السالفة أو أفاد منه، و إن كان ينقل كثيرا عن الإمام (١) انظر الفهرست صفحة ٥٢ طبع التجارية.
- (٢) طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٢٣٠.
- الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٦١
- الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين في مسائل الفقه.
- و- إذا اعتبرنا القاضي عبد الجبار المتوفى سنة ٤١٥- و الذي عمّر حتى جاوز التسعين- من أعلام القرن الرابع، فإن الحاكم لم يحفل بتفسير أحد من أعلام الاعتزال في القرن الخامس، و ليس في كنانة ذكر لأبي الفتح الديلمي أو الماوردي أو القزويني، و لعل طريقة هؤلاء في التفسير طريقة الحاكم نفسه، و إن كان كتاب الحاكم أغنى من كتابي الديلمي و الماوردي، و أقرب ما يكون- من حيث القدر و من حيث الجمع و التهذيب- إلى تفسير القزويني، و قد مرّ ما ذكره ابن النجار أنه رأى من تفسير القزويني مجلدا- من خمسمائة- في آية واحدة (١) و هي من قوله تعالى: (وَ اتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ و مَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ و لَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا) (٢) و يبدو أن موافقة الحاكم له في المنهج- الاعتزالي- و الطريقة جعلته أيضا يطيل الوقوف أمام هذه الآية، و يتبع الكلام عليها ب «الكلام في أحكام السحر» الذي اشتمل على ستة فصول (٣).

٢- عمده الرئيسية من هذه التفاسير، و موقفه من تفسير القاضي:

- أ- و يعتمد الحاكم من هذه التفاسير بالدرجة الأولى، على تفاسير أبي علي الجبائي، و أبي مسلم الاصفهاني، و أبي القاسم البلخي (٤)، و أبي (١) انظره الفقرة ١٩ من الفصل السابق. و المجلدات التي يشار إليها عادة في مثل هذه العبارات: مجلدات حديثه، كالملازم و الكرايس.
- (٢) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.
- (٣) انظر الورقات: ١٣٠-١٣٦ من التهذيب: المجلد الأول.
- (٤) غالب نقل الحاكم عنه بعبارة: أبي القاسم.
- الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٦٢

بكر الأصم، بحيث يمكن عد هذه التفاسير الأربعة عمده الأساسية و مصادره التي لم يغفل عن النقل عنها في الأعم الأغلب. وقد تحدثنا عن كلف الجبائي بتفسير الأصم و عنايته بالوقوف على آرائه في التفسير، و لكن يبدو أن الجبائي كان كثير المخالفة له كما تدل نقول الحاكم عنهما، بحيث يصبح الاعتماد عليهما اعتمادا على مصدرين كبيرين غنيين، لا على مصدر واحد مكرر كما هي الحال في كتب بعض المعتمدين على المتقدمين و المعاصرين، و قد كان بين الرجلين مناظرات طويلة، على كل حال، كما ذكر القاضي عبد الجبار. و كما أشرنا إلى ذلك عند الكلام على تفسير الأصم.

أما أبو مسلم الأصفهاني فقد كانت عناية الحاكم بالنقل عنه تفوق عناية الشريف المرتضى و أبي جعفر الطوسي و القاضي عبد الجبار، و إن كانت شهرة أبي مسلم عند القاضي تحمله دائما عند النقل عنه على الاكتفاء بقوله:

قال أبو مسلم، أو قال أبو مسلم في تفسيره «١» و لعلنا لا نغالي إذا قلنا إن تفسير أبي مسلم كان أبعد التفاسير أثرا عند الحاكم و عند كثير من المفسرين، و إن جوه التأويل الكثيرة التي كان يذكرها أبو مسلم لقيت أوسع الصدى عندهم. و يلمح المتتبع لآرائه في تفسير الحاكم بعض الخطوط الخاصة لمنهجه في التفسير- الذي كان متفقا مع منهج المعتزلة في خطوطه العامة بالطبع- و لعل هذا، إلى جانب ما ذكرناه، هو ما جعله من أهم مصادر الحاكم. (١) انظر متشابه القرآن للقاضي بتحقيق المؤلف، ص ١٠٢ و ٥٦٨.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٦٣

ب- و يعترضنا هنا إشكال لا يسعنا التغاضي عنه، هو قلة نقول الحاكم عن تفسير القاضي عبد الجبار إذا قيست بنقوله عن التفاسير الثلاثة السابقة، في حين كان من المتوقع أو المفروض أن يكون دائم النقل عنه كثير الاستشهاد بآراء القاضي فيه و تأويلاته، نظرا لمكانة القاضي عنده، و أخذه عن تلامذته، و اعتداده بآرائه في كثير من مسائل الفقه و الكلام.

و الجواب عن ذلك: أن القاضي نفسه إنما اعتمد في تفسيره على تفسير شيخه أبي علي الجبائي، و لم يخالفه فيما يبدو مخالفة تذكر، يدل على ذلك- بعد أن افتقدنا تفسير القاضي- ما نجده في كتابه «اعجاز القرآن»- أحد أجزاء المغني- من النقول عن مقدمة تفسير أبي علي، و إحالته فيه على كتب شيخه في علوم القرآن، منها كتابه: نقض الدماغ «١»، الذي رد فيه أبو علي ابن الراوندي طعنه على القرآن بالتناقض، قال القاضي: «و قد تقيصي شيخنا أبو علي القول في ذلك- أي في بيان فساد ما يتعلقون به من التناقض في القرآن- في نقض كتاب الدماغ، و شفى الصدر رحمه الله بما أورده، و قد نبهنا على الأصل في ذلك، و لو لا أن الكلام يطول لذكرنا بعضه...» ثم قال: «و نحن نورد اليسير مما أورده ابن الراوندي و ادعى به المناقضة، ليعرف به (١) جاء اسم كتاب ابن الراوندي في مقدمته التحقيق القيمة التي صدر بها المحقق الفاضل الأستاذ السيد أحمد صقر كتاب «إعجاز القرآن للباقلاني»:

«الدافع» و لم ينبه الأستاذ المحقق إلى هذا السهو في جدول التصويب، تاركا لبعضهم فيما يبدو مجالا «للبحث» ...

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٦٤

سخفه فيما ادعاه، و تمرده و تجرؤه، فالقليل يدل على الكثير. و نحيل في الباقي على ما نقض به شيخنا أبو علي رحمه الله كلامه...»

«١»

هذا إلى جانب نقول القاضي الكثيرة عن تفسير شيخه أبي علي في كتابه المتشابه «٢»، و عنايته الفائقة و المعروفة بكتب شيخه- كما يجب أن يدعوهما- أبي علي و أبي هاشم رحمهما الله.

و أوضح من هذا في الدلالة على إفادة القاضي من كتاب أبي علي و اعتماده له- حتى إن الحاكم لم يجد في تفسير القاضي ما يركن إليه من آرائه الخاصة إلا- القليل- اتهام أبي بكر بن العربي القاضي عبد الجبار أنه أخذ كتابه في التفسير من تفسير أبي الحسن الأشعري!! قال ابن العربي: «و انتدب أبو الحسن الأشعري إلى كتاب الله فشرحه في خمسمائة مجلد، و سماه بالمختزن، فمنه أخذ الناس كتبهم، و منه أخذ عبد الجبار الهمداني كتابه في تفسير القرآن، الذي أسماه «المحيط» في مائة سفر، قرأته في خزانه المدرسه النظامية بمدينة السلام» «٣»

و هذا اتهام باطل سبق لنا أن ناقشناه مطولا في دراستنا السابقة لكتاب القاضي عبد الجبار «متشابه القرآن» و لكن دلالة على اعتماد القاضي لتفسير شيخه أبي علي صحيح فيما نرجح، لأن الأشعري إنما وضع تفسيره (١) إعجاز القرآن- الجزء ١٦ من المغنى- ص ٣٩٠.

(٢) نقل عنه في أكثر من أربعين موضعا، انظر الكتاب، و راجع إعجاز القرآن أيضا ص ١٥٨ و صفحة ٣٩٧.

(٣) العواصم و القواصم لابن العربي ورقة ٢٦ مخطوطة دار الكتب.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٦٥

- أصلا- للرد على تفسير شيخه أبي علي و النقض عليه، و ذلك بعد أن اعتزل الاعتزال- و كما أشرنا إلى ذلك عند الكلام على تفسير الجبائي.

و يبدو أن الأشعري قد تتبع تفسير شيخه في المواضع التي اعتقد أنه أولها على رأيه أو على ما وسوس له به شيطانه- على حد قوله- قال ابن عساكر: «ثم ذكر- أي الأشعري- بعض المواضع التي أخطأ فيها الجبائي في تفسيره و بين ما أخطأ فيه من تأويل القرآن» (١) و لا بد أن هذه المواضع هي الآيات المشككة و المتشابهة التي أقامها الأشعري على مذهبه الجديد، في حين ترك القول في سائر الآيات إلى ما ينقله أبو علي فيها من وجوه اللغة و الإعراب و النزول و القراءة .. أو لما يقارب كلامه في تفسيرها، حتى إن بعض المؤرخين يذكر أن الأشعري قد ألف تفسيره على طريقة المعتزلة!! و بهذا فإن تفسير الأشعري يقارب- على وجه- تفسير شيخه أبي علي، فإذا صح ما ذكره ابن العربي من تشابه تفسير القاضي لتفسير الأشعري- و هو صحيح و إن لم يكن القاضي فيه عالمة على أبي الحسن- صح لنا القول إن القاضي اعتمد في تفسيره على كتاب شيخه أبي علي- فعل الأشعري، و إن كان اعتماد كل منهما كان على وجه مغاير للآخر-

و نستطيع بعد ذلك أن «نتهم» الحاكم بأنه لم يعرض لذكر القاضي أو للنقل عنه إلا حين وجده ينفرد بوجه من وجوه التأويل أو الترجيح، أو حين يرغب الحاكم نفسه في «مظاهرة» رأى ذهب هو إلى (١) تبين كذب المفترى صفحة ١٣٩.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٦٦

ترجيحه، فتجده يقرن القاضي بأبي علي في أغلب المواطن، فيقول:

«عن أبي علي و القاضي» أو «عن أبي علي، و اختاره القاضي»، أو «و هو قول الحسن و أبي علي و اختيار القاضي» ... الخ «١»

رابعا: نقوله العامة أو المبهمة

و الحاكم، بعد، يورد كثيرا من الأقوال دون أن ينسبها إلى أحد، و إنما يكتفي بذكرها مسبوقة بكلمة «قيل»، كما اعتاد أن ينسب بعض الأقوال إلى «أهل التفسير» أو إلى «علماء التفسير». و أن يقول في بعض الأحيان: «قال علماؤنا» أو قال علماؤنا و علماء التفسير، و هؤلاء (١) قال في تفسيره لقوله تعالى: (سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ...) الآيات من سورة الفتح: «و الصحيح أن هذه الآيات كلها في تبوك و المخلفين فيه- يرد على من ذهب إلى غير ذلك- ثم قال: «و هو قول الحسن و أبي علي و اختيار القاضي». و قال في الأقسام الواردة في القرآن: إن المقسم به هو الله تعالى رب هذه الأشياء و المخلوقات- و الآراء في هذه الأقسام كثيرة- قال «عن أبي علي و القاضي»- انظر مثلا سورة الصافات ورقة ١٥٦/ و.

و قال في تزيين الشهوات- من جملة آراء- إن المعنى أن الله تعالى زين منها ما يحسن، و زين الشيطان ما يقبح، ثم قال: «عن أبي علي، و اختاره القاضي» سورة آل عمران الآية ١٤/ ورقة ١٠.

هذا عدا عن الأمور الكلامية الكثيرة التي تملا تفسير الحاكم، و التي لا يخلو أن يكون فيها رأى للقاضي، يرجح به قولاً لأبي هاشم أو لأبي علي في الأعم الأغلب، كما سنرى ذلك في الفصول القادمة.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٦٧

هم الذين ينسب إليهم أيضا كثيرا من الأقوال و يسميهم «أهل العدل» أو مشايخه أو «مشايخ العدلين»- كما سنجد كل ذلك في شواهد التي نقلها عنه- و غالبا ما تكون المواطن التي ينقل فيها عن أهل التفسير أو أهل العدل- جملة- موطن اتفاق بين أولئك، أو بين هؤلاء.

خامسا: حول طريقته في الافادة من المصادر

و طريقته الحاكم التي جرى عليها في وضع كتابه، و التي ألمح إليها في مقدمته حين قال إن للأولين فضل سبق، و للآخرين جودة التهذيب و زيادة الفوائد، و إنه قد جمع في كتابه جملا و جوامع من علوم القرآن قد أعفى معها- إلى حد بعيد- من ذكر أدلة الأقوال التي يوردها، و بخاصة أقوال مفسري المعتزلة الذين يأتي على رأسهم: الثلاثة الذين تحدثنا عنهم، و في مقدمتهم أبو مسلم الذي انفرد بكثير من الآراء و وجوه التأويل، و بعض الأدلة الموجزة العارضة التي كان يذكرها لبعض الأقوال لا- يمكنها أن تثبت للمناقشة و الجدل، سواء أ كان ذلك من الحاكم نفسه- كما كان يفعل في بعض الأحيان- أم من غيره. و بالرغم من أننا خسرنا بذلك الكثير، إلا أن حشد مثل هذا العدد الكبير من «التفاسير» على صعيد واحد، و الموازنة بين آراء أصحابها و الترجيح بين أدلتهم، لم يكن من هم الحاكم في شيء، بل لعله لو فعل ذلك ل زاد حجم تفسيره على حجم كتاب الرازي، و لصعب علينا الوقوف على معالم شخصيته في التفسير و التأويل من وراء ركام الردود و المناقشات. و نورد فيما يلي- في سبيل إيضاح مدى طريقته في التهذيب و الاختصار- بعض الشواهد، مقارنة بنقول بعض المفسرين الآخرين في نفس الآيات:

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٦٨

قال الحاكم في تفسير قوله تعالى: (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَ كُلَا مِنْهَا رَغَدًا ...) «١»: «قيل: هي جنه الخلد، عن جماعة من المفسرين، و هو قول الحسن و واصل و عمرو و أبي علي. و قيل هي جنه من جنان السماء غير جنه الخلد لأن جنه الخلد أكلها دائم و لا تكليف فيها، عن أبي هاشم. و قيل: جنه من جنان الدنيا في الأرض، و قوله (اهبطوا) لا يقتضى أن تكون في السماء، كقوله (اهبطوا مصرا) عن أبي مسلم، و ليس بالوجه لظهور الأمر أنه كان في السماء، و لقوله (اهبطوا)، و ما ذكر مجاز فلا يقاس عليه غيره» «٢»

فلم يزد في النقل عن أبي مسلم على ذكر قوله إن الجنة كانت في الأرض، و إن قوله (اهبطوا) لا يقتضى نقيضه، ثم رد عليه ذلك، في حين أن الرازي ينقل أبي مسلم في التذليل على ما ذهب إليه كلاما طويلا نثبته فيما يلي:

قال: «تأويل الآية: هذه الجنة كانت في الأرض، و الإهباط:

الانتقال من بقعة إلى بقعة كما في قوله تعالى (اهبطوا مضرًا) و احتج عليه بوجه: أحدها: أن هذه الجنة لو كانت هي دار الثواب لكانت جنه الخلد، و لو كان آدم في جنه الخلد لما لحقه الغرور من إبليس بقوله:

(هل أدلك على شجرة الخلد و ملك لا يبلى) و لما صح قوله: (١) الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٢) التهذيب، المجلد الأول، ورقة ٦٠/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٦٩

(ما نَهَاكُمْ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ). و ثانيهما: أن من دخل هذه الجنة لا يخرج منها لقوله تعالى: (وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ). و ثالثها: أن إبليس لما امتنع من السجود لعن، فما كان يقدر مع غضب الله على أن يصل إلى جنه الخلد! و رابعها: أن الجنة التي هي دار الثواب لا يفنى نعيمها لقوله تعالى: (أَكُلْهَا دَائِمًا وَ ظِلُّهَا) و لقوله تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ سِجِّدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) إلى أن قال (عَطَاءٌ غَيْرٌ مَحْجُودٍ) أي غير مقطوع، فهذه الجنة لو كانت هي التي دخلها آدم عليه السلام لما فنت

لكنها تفنى لقوله تعالى: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) و لما خرج منها آدم عليه السلام، لكنه خرج منها، وانقطعت تلك الراحة. و خامسها: أنه لا يجوز في حكمته تعالى أن يبتدئ الخلق في جنه يخلدهم فيها و لا تكليف، لأنه تعالى لا يعطي جزاء العاملين من ليس بعامل، و لأنه لا يهمل عباده، بل لا بد من ترغيب و تهيب و وعد و وعيد. و سادسها:

لا نزاع في أن الله تعالى خلق آدم عليه السلام في الأرض، و لم يذكر في هذه القصة أنه نقله إلى السماء، و لو كان تعالى قد نقله إلى السماء لكان ذلك أولى بالذكر، لأن نقله من الأرض إلى السماء من أعظم النعم، فدل ذلك على أنه لم يحصل. و ذلك يوجب أن المراد من الجنة التي قال الله تعالى (اشْكُرْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ) جنه أخرى غير جنه الخلد» (١).

و بالرغم من أن الحاكم قد يجزئ النقل عن المفسرين و الاستشهاد (١) ملتقط جامع التأويل، ص ٢-٣ (التفسير الكبير ٣/٣).

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٧٠

بتأويلاتهم في الآية الواحدة- أو الآيات- تبعا لتقسيمه لها إلى جمل و مقاطع «تفسيرية» حتى يظن أنه أسرف في الاختصار و التلخيص، أو أنه- على العكس من ذلك- لم يصل في اختصاره إلى الحد الذي أُلْمِحنا إليه، فإنه في الواقع لم يخالف طريقته المعهودة في «التهذيب» في جميع الأحوال، و لنا أن نضرب على ذلك مثلا آخر من نقوله عن أبي مسلم أيضا، و هو تفسيره لآية (وَ اتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَ مَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَ لَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَ مَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكِينَ بِبَابِلَ ...) (١) التي أُلْمِحنا إلى اطالته القول فيها فيما تقدم، فنقله المبعثرة فيها عن أبي مسلم قد تتجاوز ما نقله الرازي عنه في نفس الآية، و لكن الحاكم لم يزد في النقل عنه في تفسير قوله تعالى: (وَ مَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكِينَ) على القول: قال أبو مسلم:

«أى لم ينزل السحر على الملكين- و كان الحاكم قد قدم في إعراب الآية أن أبا مسلم يذهب إلى أن «ما» نافية- لأن ما ينزل عليهما ينزله الله تعالى، و السحر لا يضاف إليه، و لهذا أضافه إليهم و كفرهم به، و يعلمون الشياطين دون الملكين» (٢).

في حين أن الرازي ينقل عن أبي مسلم في إنكاره أن يكون السحر نازلا عليهما الوجوه الآتية: «الأول: أن السحر لو كان نازلا عليهما لكان منزله هو الله، و ذلك غير جائز لأن السحر كفر و عبث، و لا يليق بالله (١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة. (٢) التهذيب ورقة ١٣٢.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٧١

تعالى إنزال ذلك. الثاني: أن قوله: (وَ لَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ) يدل على أن تعليم السحر كفر، فلو ثبت في الملائكة أنهم يعلمون السحر لزمهم الكفر، و ذلك باطل. الثالث: كما لا يجوز في الأنبياء أن يبعثوا لتعليم السحر فكذلك في الملائكة بطريق الأولى. الرابع:

أن السحر لا يضاف إلا إلى الكفرة و الفسقة و الشياطين المردة، فكيف يضاف إلى الله ما ينهى عنه و يتوعد عليه بالعقاب؟ و هل السحر إلا الباطل الممؤه؟! و قد جرت عادة الله تعالى بإبطاله كما قال في قصة موسى عليه السلام: (مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ إِنَّ اللَّهَ سَبِيطٌ) (١).

و بعد، فإن في نقول الحاكم و الرازي عن أبي القاسم و أبي مسلم و القاضي مزيدا من الأمثلة «٢»، و في نقول الشريف المرتضى عنهما و عن الجبائين و الرماني و أبي القاسم، ما يصلح لمزيد من المقارنات و الشواهد، و إن كانت طريقته الشريف المرتضى في الأعم هل طريقته الحاكم نفسه. (١) ملتقط جامع التأويل، ص ٨ و الآية ٨١ من سورة يونس.

(٢) أورد الحاكم رأى أبي مسلم في تفسير قوله تعالى: (قُلْ لَا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ) ثم أوردته أدلته الكثيرة على رأيه، و يبدو أنه رأى أنها ما تزال مطولة بالرغم مما أوردته، فحتمها بقوله: (ذكر جميع ذلك أبو مسلم و طول الكلام فيه) التهذيب ورقة ٣٢.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٧٣

الباب الثالث منهج الحاكم في تفسير القرآن

الفصل الأول قاعدة الحاكم الفكرية و محوره في تفسيره

أولا: قاعدته الفكرية العامة

إشارة

يتصل منهج الحاكم في تفسير القرآن بمذهبه في التوحيد و العدل، بل إنه في أسسه و قواعده ينبني على هذا المذهب و ينطلق منه، و هذه هي حال جميع المعتزلة على حد سواء، و لو جاز لأحد غيرهم أن يهمل النظر في أصوله الفكرية و هو يشرع في تفسير كتاب الله تعالى، لما قدر واحد من المعتزلة على ذلك، لأن تقديم القول بالعدل و التوحيد عندهم ليس ضروريا للتفسير فحسب، بل لا بد منه لمعرفة النبوات و الشرائع جميعا، قال الحاكم: «يجب أولا- أن يعرف الله تعالى بصفاته و عدله، ثم تعلم النبوات، ثم يعلم الفقه و الشرائع و الحديث و التفسير، لأن معرفة الشرع لا تتم إلا بمعرفة الكتاب و السنن. فعلى هذا الترتيب تجب هذه العلوم» (١). و هذا معنى قوله أيضا: «و شئ من العلوم لا يصح إلا بعد معرفة الله و توحيدة و عدله» (٢) و إلى ذلك أشار القاضي عبد الجبار من قبل، و هو يتحدث عن (١) شرح عيون المسائل، المجلد الأول، ورقة ٥٧/ ظ.

(٢) المصدر السابق، ورقة ٥٦/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٧٦

ضرورة علم المفسر لكتاب الله باللغة و النحو و أصول الفقه، فقال: «و لن يكون- أى المفسر- عالما بهذه الأحوال إلا- و هو عالم بتوحيد الله و عدله و ما يجب له من الصفات و ما يصح و ما يستحيل، و ما يحسن منه فعله و ما لا يحسن» (١).

و من هنا جاء نعي الحاكم على الذين يقدمون على تفسير كتاب الله تعالى من غير معرفة عندهم بصفاته و عدله، و من غير تحصيلهم علم الكلام الذى عده بمثابة الأصل، فقال فيهم «إنهم اشتغلوا بالفرع من غير إحكام الأصل فكانوا كالقابضين على الماء» و إنهم «قنعوا بالاسم و طلبوا الرئاسة و رضوا بأن يكونوا متبوعين» و قد حكم على عملهم هذا بأنه ضرب من المحال! فى حين جعل المرجع فى التفسير إلى قومه من المعتزلة، و وصفهم بأنهم «فى الحقيقة الفقهاء المفسرون» (٢) و أشار إليهم ببراعة فى آخر صفحة فى تفسيره فقال: «و أسأل كل من نظر فى كتابى هذا من إخوانى من أهل العدل و التوحيد إصلاح ما يجدونه فيه من غلط، فالعبد لا يخلو منه، و أوصيهم بالدعاء و الاستغفار لمصنفيه و تقديم ما ينفعه، فالأخوة فى الدين فوق الأخوة فى النسب» (٣) فكانه بذلك لم يعتد بتخطئه من يخطئه من غيرهم ممن يتهمه بأنه يضع الأصل و يصرف عنايته إلى الفرع!

بل إن الحاكم ليرى فى هذا المنهج الذى يقدم فيه القول بالتوحيد (١) شرح الأصول الخمسة، صفحة ٦٠٦.

(٢) شرح العيون ١/ ٥٧.

(٣) التهذيب، المجلد الأخير، ورقة ١٦١/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٧٧

و العدل على أى شئ آخر أنه منهج الأنبياء فى دعوتهم إلى الله، كما استدل على ذلك بآيات كثيرة من كتاب الله الكريم، قال فى قوله تعالى: (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَ اتَّقَوْهُ وَ أَطِيعُوا مَنْ يَفْعَلُ لَكُمْ مِنْ دُنُوبِكُمْ وَ يُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى) (١):

إن الآية تدل على أن القوم كانوا كفارا، فلذلك بدأ بالتوحيد و الدعاء إليه. ثم قال: «و هذا دأب الرسل يدعون إلى أهم الأمور، و هو التوحيد الذى لا يصح شئ من العلوم إلا بعده، ثم بعد قبوله يبينون الشرائع».

وقال في قوله تعالى: (مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا، وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا). إنها تدل على وجوب تعظيم الله وإثبات توحيده وعدله، ثم عبادته.

وقال في قوله تعالى: (كَذَّبَتْ عَادُ الثَّمُودِ لَيْلِينَ، إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا- تَتَّقُونَ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا، وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ) (٢) «إن دعوة الأنبياء- عليهم السلام- على نسق واحد، تبدأ بالتوحيد والعدل والنبوت، ثم يأمر بالتقوى وينهى عن المنكرات، ثم يبين الشرائع»، ولهذا استدلل الحاكم بهذه الآيات على «أن الأهم الذي يبدأ به: الدعاء إلى التوحيد والعدل». (١) الآيات ١-٤ سورة نوح، التهذيب ورقة ١١٥/١ و.

(٢) الآيات ١٢٣-١٢٧ سورة الشعراء، التهذيب ورقة ١٧.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٧٨

و فسر تصديق القرآن للذي بين يديه، في قوله تعالى: (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) «١» بأنه موافق لما تقدمه من الكتب المنزلة في التوحيد والعدل، وإن خالفها في الشرائع.

وقد عد الحاكم المنع من إظهار التوحيد والعدل من أعظم الذنب، فقال في قوله تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَّعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَمِعَ فِي خَرَابِهَا ...) «٢»: «و إذا كان المنع من المساجد ظلما عظيما، فالمنع من إظهار التوحيد والعدل و دين الحق أعظم!».

ولا ينازع الحاكم في أن العدل و التوحيد منهج الأنبياء، ولكنه هو و قومه قد فلسفوا هذا الأصل فلسفة خاصة امتازوا بها من سائر الفرق.

و نكتفي هنا في بيان هذا الأصل بالوقوف على المعنى الاجمالي لكل من «التوحيد» و «العدل» و ما يندرج تحتها من سائر الأصول الاعتزالية التي تحكم تفسير الحاكم! كل ذلك بالقدر الذي يمهد لنا السبيل لفهم أهم المسائل التي أثارها في تفسيره، و لنقف- بالدرجة الأولى- على الأساس الذي يركن اليه باستمرار في «التأويل» و الحمل على المجاز، و في التفريق بين المحكم و المتشابه، كما سنرى ذلك في الفصول القادمة.

١- التوحيد: قال الحاكم: إن المعتزلة أجمعوا في مقدمات التوحيد على أن العالم و كل موجود سواه تعالى محدث، و أنه تعالى يعرف بالنظر و الدليل، و أن دليل إثباته فعله الذي لا يدخل تحت مقدور العباد ... و أن (١) الآية ٩٧ من سورة البقرة، التهذيب ورقة ١٢٧.

(٢) الآية ١١٤ من سورة البقرة، التهذيب ورقة ١٤٦.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٧٩

صنع العالم لا يجوز كونه بالطباع، و لا من تأثير النجوم، و لا من تأثير شيء من الأشياء.

كما أجمعوا في «التوحيد»- كما ينص الحاكم- على أنه تعالى «واحد في صفاته التي لا يشاركه فيها غيره، نحو كونه قديما قادرا عالما حيا غنيا» قال: و بالقدم باين المحدثات من الأجسام و الأعراض، و بكونه قادرا لذاته، باين سائر القادرين العالمين الأحياء- و أجمعوا على أنه تعالى «لا- نظير له و لا شبيهه، و ليس بجسم و لا عرض، و لا يجوز عليه المكان و الحركة و السكون و الجوارح و الأعضاء»- قال: و بهذه الجملة باينوا الثنوية و النصارية و المشبهة و الصفاتية «١».

وقد عرّف القاضي «التوحيد» بقوله: «العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيا و إثباتا، على الحد الذي يستحقه، و الإقرار به» «٢».

و ذهب الحاكم في دعواه إجماع المعتزلة على تفسيره السابق للتوحيد- الذي يمكن اعتباره شرحا لتعريف القاضي- إلى نفى أن يكون رأى ثمامة في المتولد، و معمر في الطباع، و قول البغدادية- في الصفات- «إنه ليس بسميع و لا بصير» ينقضه أو ينقصه، على الرغم من رده الدائب- في تفسيره- على البغدادية في مسألة السمع و البصر، قال في قوله تعالى:

(أ) لَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى «٣» إنه يدل على أنه تعالى «يرى الأشياء»، (١) انظر شرح عيون المسائل، المجلد ١/ ورقة ٦٧-٦٨.

(٢) شرح الأصول الخمسة ص ١٢٨.

(٣) الآية ١٤ سورة العلق، التهذفب ورقة ١٥١/ و.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٨٠

و حقفته جائز فلا معنى للعدول عن الظاهر، خلاف ما تقوله البغداففة بأن معناه يعلم».

وقال فى قوله تعالى: (وَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) «١» إنه يدل على «أن السمع صفة زائدة على العلم، خلاف ما تقوله البغداففة».

وقال فى قوله تعالى: (الَّذِى يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ، وَ تَقْلُبُكَ فِى السَّاجِدِينَ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) «٢» إن قوله «يراك» يدل على أنه تعالى

يرى الأشياء، و يدل قوله «السمفب العلمف» على أنه سمفب، إذ لو أن السمع معناه العالم لكان تكراراً، و ذلك فبطل قول البغداففة.

٢- العدل: و فعنى المعترلة بقولهم إن الله عدل- كما فذكر القاضف- أن أفعاله تعالى كلها حسنة، و أنه لا ففعل القفبب، و لا ففعل بما

أوجه على نفسه «٣». و ذكر الحاكم أن قومه أجمعوا فى باب العدل على أنه تعالى منزه من كل قفبب، و أن كل قفبب فهو من فعل

غفره من العباد، (١) الآية ١ سورة الحجرات، التهذفب ورقة ٦٠/ ظ.

(٢) الآفات ٢١٨- ٢٢٠ سورة الشعراء، ورقة ٢١/ ظ.

(٣) شرح الأصول الخمسة صفحة ١٣٢، و عبارة القاضف: «و لا ففعل بما هو واجب ففعل» و قد عدلنا عنها إلى ما ذكرنا لأنهم فقولون-

كما ففعل الشرفب المرتضى ففعل القاضف- «إنه لا ففعل على الله تعالى شفة ابتداء، و إنما ففعل على ما أوجه على نفسه، فالثواب

مما كان أوجه على نفسه ففعل، و كذلك التمكفب و الأطفاب ... و لو لا- ففعل له على نفسه ففعل لما ففعل» و لا ففعل

قولهم بالفوجب على الله فل ثناؤه، بأى عبارة كان، من سوء الأدب. و أستاذنا أبو زهرة يرى أن ففعل: «بما هو واجب له ففعل».

راجع أمالى المرتضى ١/ ٣٤٤.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٨١

و أنه لا ففعل القفبب و لا ففعل، و أن أفعال العباد حادثة من جهتهم، و أنه ففعل العباد لففعل لأنه عرّفهم للثواب، و أنه أزاح علمهم

فأعطاء الآلة و القدرة قبل الفعل، و أنه لا ففعل العباد ما لا ففعل، و أنه ففعل من أفعاله و ففعل من عصاه- و لا ففعل من ففعل

ذنب- و أن القرآن كلامه، و هو المفلو السور و الآفات بلغفة العرب، و أنه ففعل ففعل «١».

و لقد ففعل على هذفن الأصلفن الكفبرفن اللذفن أصبحا عنوانا على مذهب المعترلة- أو على أحدهما- سائر أصولهم الخمس

المعروفة، و هى:

«الوعد و الوعفد» و «المنترلة ففعل المنترلفن» و «الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر»، و قد قال ففعل إن الذى حملهم على هذا

الففعل، على الرغم من ففعل هذه الأصول الثلاثة فى باب «العدل»، هو «ظهور الخلاف ففعل الناس فى كل واحد من هذه الأصول»

«٢» و إن كانت مسألة «المنترلة ففعل المنترلفن» فى الواقع هى أول المسائل ففعل، و من أكثرها أهمية كذلك.

و فعرض ففعل لرى الحاكم فى هذه الأصول الثلاثة، ففعل ببعض الأمثلة و الشواهد القرآنففة التى استدل بها على صحة مذهبه

فى هذه الأصول، أما شواهدة التى لا ففعل ففعل على صحة مذهبه فى «العدل و الففعل» فسوف فعرض عند الكلام على ففعل فى

ففسفره فى الفقرة الففعل، لأن العدل و الففعل- بحددهما السابق- و إن كانا ففعل القاعدة الففعل. (١) انظر شرح العفون ١/ ٦٧ و

راجع شرح الأصول ص ١٣٣.

(٢) انظر شرح الأصول، ص ١٢٣.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ١٨٢

العامة للحاكم، إلا أنه أقام من خصومته مع الففعل- كما ففعل- اللذفن ناقضوا العدل و الففعل، ففعل ففسفره الكفبب، و الآفات الففعل

عنده على العدل و التوحيد هي بعينها الدالة على نقض الجبر و التشبيه، و لهذا آثرنا عرض هذه الآيات بالتفصيل من الوجهة الأخرى من خلال الكلام على نقضه على المجبرة، و من خلال أمور أخرى رأينا أنها تشكل محور تفسيره، و ربما تفكيره كذلك. على أنه كان يستدل على هذين الأصلين في مواطن أخرى ظاهرة، و إن كان لا يزيد في استدلاله هذا على كلماته السابقة التي قدمها في شرحهما، قال في قوله تعالى: (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ. وَ فِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّهِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ. وَ اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَ تَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) «١» إن هذه الآيات تدل على صانع حكيم، قال: «و وجه الدلالة من وجهين: أحدهما:

ما يختلف من الأحوال و يتجدد و لا يقدر عليها الواحد منا، فلا بد من صانع حكيم، و الثاني: أن هذه الأشياء محدثة لأنه لا تخلو من المحدثات و ما يتقدمها، و إذا كان محدثا فلا بد له من محدث قادر عالم حتى سميع بصير قديم، ليس بجسم و لا عرض، و لا يشبهه شيء، و لا- يجوز عليه ما يختص الجسم كالجوارح و الأعضاء، و لا- يدرك بشيء من الحواس، و أنه واحد ليس معه قديم. و أنه حكيم لا يفعل إلا الحسن، و لا يفعل القبيح، (١) الآيات ٣- ٥ سورة الجاثية ورقة ٤٦/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٨٣

فيعلم أن القبيح فعل غيره، و إذا كلف فلا بد أن يجازي، و إذا علم أن الشريعة لطف فلا بد أن يبين. فأفعاله بما ذكر تدل على جميع صفاته إما بنفسه أو بواسطة، و تفصيل ذلك يطول، و هو مذكور في كتب المشايخ.

خلق القرآن:

و لعل المسألة الوحيدة من مسائل العدل التي نأى بها عن جو المناقشة و الجدل- و لم يكثر من الوقوف عندها- و التي يحسن تقديمها هنا قبل أن نورد آراءه في الأصول الثلاثة الأخرى السابقة، هي مسألة خلق القرآن: قال في قوله تعالى: (حم، تَنْزِيلِ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ) «١»: يدل قوله «تنزيل» على حدوث القرآن من وجهين: أحدهما: أن الإنزال على القديم لا- يجوز. و الثاني: أن قوله «من الله» يقتضى الفعلية، كقولهم: الإحسان و النعم منه.

و قال في قوله تعالى: (حم، تَنْزِيلِ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابٍ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ، بَشِيرًا وَ نَذِيرًا) «٢» إنه يدل على حدوث القرآن من حيث وصفه بأنه «فصلت» و بالآيات، و بالقرآن، و بأنه عربي، و بأنه بشير و نذير، قال: «و كل ذلك دلالة على حدوثه».

و استدل على ذلك أيضا بقوله تعالى: (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ (١) الْآيَاتِ ١- ٢ سورة الأحقاف، ورقة ٤٨/ ظ.

(٢) الآيات ١- ٤ سورة فصلت، ورقة ٢٤/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٨٤

مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ) «١» «لأن كل هذا لا يليق بالقديم لا حقيقة و لا مجازا».

و ذكر في قوله تعالى: (فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ..) «٢» أن الآية تدل على حدوث النداء «لأن ظاهره يقتضى أن النداء بعد المجيء، فإذا كان النداء كلامه و هو محدث بطل قول من قال إنه قديم.

و لعل الحاكم لم يقف أمام الآيات الدالة على مذهبه في خلق القرآن بأكثر مما فعل شيخه القاضي عبد الجبار الذي صنّف هذه الآيات في بعض القواعد الجامعة، منها قوله: «و كل ما ورد في كتاب الله عز و جل مما يدل على أن الله تعالى يغيّر القرآن أو بعضه، أو يقدر عليه، أو يبدله بغيره، أو يقدر على مثله، أو يأتي بمثله، أو يجتري منه، يدل على حدوثه...» «٣».

٣- الوعد و الوعيد: الوعد هو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير أو دفع ضرر عنه في المستقبل. و الوعيد هو كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل. و قد وعد الله تعالى المطيعين بالثواب، و توعد العصاة بالعقاب، فلا بد أن يفعل ما وعد به و توعد عليه لا محالة، و لا يجوز عليه الخلف «٤». (١) الآيات ٧٧-٧٩ سورة الواقعة، ورقة ٨٤/ و. (٢) الآية ٨ سورة النمل، ورقة ٢٤/ و.

(٣) انظر تفصيل ذلك مع قواعد أخرى هامة، في المغني ٧/ ٨٩ فما بعدها.

(٤) انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار صفحہ ١٣٤-١٣٦.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٨٥

و لهذا ذهب جمهور المعتزلة إلى أن مرتكب الكبيرة من أهل النار أبدا، و نقض الحاكم على جماعة منهم ذهبوا إلى الرجاء لأنه- كما يقول الحاكم- لا يجوز أن يكون في عمومات الوعيد شرط و استثناء لم يبينه الله تعالى، لأن الحكيم لا يجوز أن يخاطبنا بخطاب لا يريد به ظاهره، تم لا يبين مراده «١» قال الحاكم في تفسيره قوله تعالى: (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ، يَصَلُّونَهَا يَوْمَ الدِّينِ، وَ مَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ) «٢»: إن الفجار العصاة المرتكبين للكبائر في النار، و الفجور اسم للعصيان، و لهذا يقال للزاني: فاجر و معنى «يصلونها» أي يلازمونها للتعذيب، و قال أبو مسلم: يصيرون صلاءها، أي حطبها. قال الحاكم: «و تدل الآية على قولنا في الوعيد من جهات: أحدها أنه فصل بين البر و الفاجر، فدل على أن الفجار ليسوا من الأبرار، بخلاف قول المرجئة.

و منها: أنه عم جميع الفجار و لم يخص، فلا فاجر إلا و يدخل تحت الآية، خلاف قولهم. و منها قوله (لَفِي جَحِيمٍ) فلم يثبت لهم مكانا غيره. و منها قوله (وَ مَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ) فدل على الدوام» ثم قال: «و متى قيل: أراد بالفجار الكفار! قلنا: عنه أجوبة، أحدها: أنه لو صح لدخل بعض الفجار الجنة و لكانوا من الأبرار، و هذا خلاف الآية. و ثانيها: أن الآية عامة. و ثالثها: أن أهل القبلة مخاطبون بالانفاق، و لو تناول الكفار لما كانوا مخاطبين لأن الفجور اسم لجميع المعاصي». و ذكر أبو مسلم أن (١) انظر شرح العيون ١/ ٦٨.

(٢) الآيات ١٣-١٦ سورة الانفطار، التهذيب ورقة ١٣٧/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٨٦

من يدعى التخصيص في مثل هذا لا يبعد قوله، لأن ما تقدم كلام في المكذبين، و إن كان الأصل هو العموم، قال الحاكم: «و جوابنا أن المعتبر عموم اللفظ لا ما تقدم».

و قال في قوله تعالى: (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ، لَا يُفْتَرُ عَنْهُمْ وَ هُمْ فِيهِ مُتَلِسُونَ) «١» أنه يدل على أن كل مجرم في عذاب جهنم، و الفاسق مجرم، و يدل على أن الفاسق يكونون في النار.

قال: «و متى قيل: أراد به الكفار، لذلك قال: (وَ لَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ) و قال: (أَمْ أُبْرِمُوا أَمْراً) قلنا: اللفظ عام، و الفاسق يكره الحق عند الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و الفاسق يكد المؤمن أيضاً، فلا مانع من حمل الآية على عمومها».

و ذكر في تفسير قوله تعالى: (قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَ قَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ، مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَ مَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) «٢» أن وعده و وعيده لا يتبدل، و أنه تعالى لا يعاقب بغير ذنب و لا يجازى بالحسنه سيئه، و لا يمنع الثواب من استحققه. ثم قال: «و يدل قوله (مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ) أن وعيده لا خلف فيه، خلاف قول بعض المرجئة. و بهذه الآية احتج عمرو بن عبيد على أبي عمرو بن العلاء بمكة لما ناظره في الوعيد» قال الحاكم: «و متى قيل: من أوعده غيره ثم خالف يعد إحسانا، قلنا: فينا ذلك، لأننا نعلم العواقب فنخبر عن عزمنا، و الله تعالى عالم (١) الآيتان ٧٤-٧٥ سورة الزخرف، ورقة ٤٢/ و.

(٢) الآيتان ٢٨-٢٩ سورة ق، ورقة ٦٤/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٨٧

بالعواقب فيخبر عنه كما يكون، و إلا كان كاذبا! تعالى الله عن ذلك».

و قال في قوله تعالى: (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا) «١» إنها تدل على أن العصاة يخلدون في النار خلاف قول المرجئة.

و لا يستثنى من عمومات الوعيد عند الحاكم إلا التائب و صاحب الصغيرة، لأن القديم تعالى إذا توعده العصاة فإنما يتوعدهم بالعقاب الحسن، و لا يحسن معاقبة التائب و مرتكب الصغيرة، و قد قال تعالى في شأن التائب: (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَاُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) «٢» قال الحاكم إن الآية تدل على أمور، منها: زوال الوعيد و العقاب بالتوبة. و منها: أن التوبة لا- تتكامل في نيل الثواب إلا بانضمام فعل الواجبات إليها و اتقاء المعاصي ... و منها: دلالة قوله (أتوب) على أنه تعالى يقبل التوبة.

قال الحاكم: «و متى قيل: هل يجب قبولها أم لا؟ قلنا: عندنا واجب!! و عند بعضهم تفضل. و الأول الوجه لأنه بمنزلة العذر، و لأنه أتى بما في وسعه، و لأنه لو لا ذلك لما كان له طريق إلى إزالة العقوبة عن نفسه مع بقاء التكليف، و هذا لا يجوز!!
أما انقسام الذنوب إلى صغائر و كبائر، فقد أشير إليه بقوله تعالى:

(إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ) «٣» قال الحاكم: (١) الآية ٢٣ سورة الجن، ورقة ١١٨.

(٢) الآية ١٦٠ سورة البقرة، ورقة ١٩٠.

(٣) من الآيتين ٣١-٣٢ سورة النساء، ورقة ١٤٥.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٨٨

«تدل الآية أن في الذنوب صغائر و كبائر، و لو لا السمع لجوزنا أن تكون كلها كبائر إلا ذنوب الأنبياء، فالكبائر لا تجوز عليهم. و تدل على أن الصغائر تصير مكفرة عند اجتناب الكبائر. و تدل على أنه إذا لم يجتنب الكبائر يعاقب عليها، فلهذا قلنا: الكافر و الفاسق يعاقب على جميع ذنوبهم».

و قال في قوله تعالى: (وَيَجْزَى الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى، الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَ الْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ) «١»:
«و الصحيح عندنا أن الكبير ما يزيد عقابه على ثواب صاحبه، كالقتل و الزنا و نحو ذلك. و قيل: ما لا يكفره إلا التوبة. و الفواحش: كل قبيح فاحش، و هو الوجه» و عرف الصغير بأنه ما يصغر عقابه عن ثواب صاحبه، و قال إن الذي عليه مشايخه في تفسير «اللمم» إنه الصغائر من الذنوب عمدا أو سهوا، و ان هذه الآية نظير الآية السابقة، قال: و هو قول أبي على و أبي مسلم و القاضي.

و ذكر أن قوله تعالى: (وَكُلُّ صَغِيرٍ وَ كَبِيرٍ مُسْتَطْرٌ) «٢» يدل على أن في الذنوب صغيرا و كبيرا، و أن جميع ذلك مكتوب محفوظ للجزاء، خلاف ما قاله قوم إن الصغائر لا تثبت. قال الحاكم: «و متى قيل: أليس الصغائر مغفورة؟ قلنا: لا صغير للكافر و الفاسق- لأن استحقاق الثواب مرهون باجتناب الكبائر «٣»- و انما الصغائر للمؤمن، فتثبت للموازنة». (١) من الآيتين ٣١-٣٢ سورة النجم، ورقة ٧٣/ و.

(٢) الآية ٥٣ سورة القمر، ورقة ٧٨/ و.

(٣) انظر ورقة ٣٥/ و من التهذيب الجزء السابق.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٨٩

و لعل هذا لا ينافي عند الحاكم أن يحط عن الكافر و الفاسق من سيئاته بمقدار ما له من الحسنات، فتثبت فيه نوع من الموازنة، و إن كان ذلك لا يجعله من أهل الثواب، أو يسقط عنه العقوبة. و إلا فان مذهبه في الموازنة- التي تابع فيها أبا هاشم و خالف أبا على- لا يخلو من اضطراب، قال في قوله تعالى: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) «١» قال ابن عباس: ليس مؤمن

و لا كافر إلا أراه الله عمله، فأما المؤمن فيريه حسناته و سيئاته فيغفر له سيئاته و يثيبه على حسناته، و أما الكافر فيحبط حسناته و يعذبه بسيئاته. و نقل عن بعض المعتزلة أن معنى قوله: «خَيْرًا يَرَهُ» أنه يجد جزء ما عمل من الخير و إن قلّ على الرؤية لا على الجزاء، لأن المحبط و المكفر لا يجازى عليه، فأما «المؤمن و التائب فيرى السيئات مكفرة، و يثاب على الحسنات من غير بخس!» و أما الكافر فيرى حسناته محبطة، و ذنوبه يعاقب عليها أجمع! قال الحاكم: «فأما عند مشايخنا فيجازى على جميع أفعاله لا يضيع شيء، فإن كان مؤمناً يجازى على حسناته، و ما كان من سيئاته فيحبط بقدره من ثوابه. و إن كان كافراً يعاقب على ذنوبه، و ما كان من سيئاته فيحبط بقدره من عقابه بقدره، فيكون قد وجد جزء جميع أفعاله» ثم قال: «و هذه هي الموازنة التي ذهب إليها شيخنا أبو هاشم و أصحابه، و عليه يدل الظاهر».

و قال في قوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ تَقَلَّتْ مَوَازِينُهُ... الآية، إنها تدل على صحة الموازنة كما يقوله أبو هاشم «٢»). (١) الآيتان ٧-٨ سورة الزلزلة، ورقة ١٥٣/و.

(٢) التهذيب، ورقة ١٥٤/ و انظر شرح الأصول للقاضي صفحته ٦٢٨-٦٢٩.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٩٠

و لعل أهم مسألة تتصل بباب الوعيد هي الشفاعة التي طعن بها المرجئة على المعتزلة قولهم بدوام عقاب الفاسق، و قد عرّف الحاكم الشفاعة بأنها «مسألة الطالب الحاجة لغيره» قال: «و هي على وجهين: عفو عن ذنب، و تبليغ منزلة أجل من منزلته» و لا خلاف عند المعتزلة أن النبي صلى الله عليه و سلم يسفح لأمته على هذين الوجهين، و لكنهم إنما يشتونها للتائبين من المؤمنين و أصحاب الصغائر، و عند المرجئة أنها للفساق من أهل الصلاة. قال القاضي:

إن المشفوع إليه إذا أجاب الشفيع يكون مكرماً له، فكما تقبح الشفاعة لمن قتل ولد الغير و ترصد للآخر حتى يقتله، تقبح الشفاعة للفسق الذي مات على الفسق و لم يتب «١». قال الحاكم في قوله تعالى:

(أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ؟) «٢» إن الآية تدل على أنه صلى الله عليه و سلم لا يشفع لمن في النار، فيبطل قول المرجئة في الشفاعة. و تدل على أنه تعالى لا يخلف الوعد و الوعيد.

و قال في قوله تعالى: (يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً، وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ) «٣» إن الآية تدل على أن أهل النار لا ناصر لهم، فلو كان يشفع النبي صلى الله عليه و سلم لكان ذلك أعظم نصرة. قال: «فيبطل قول المرجئة في الشفاعة لأهل الكبائر».

و لمح الحاكم هذا المعنى أيضاً في قوله تعالى: «وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ (١) انظر شرح الأصول للقاضي، ص ٦٨٨.

(٢) الآية ١٩ سورة الزمر، ورقة ١٠/ظ.

(٣) الآية ٤١ سورة الدخان، ورقة ٤٥/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٩١

أَوْلِيَاءٍ بَعْضٍ) «١» فذكر أنه يدل على أنه لا ناصر لهم و لا شفيع. و قال في قوله تعالى: (فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ) «٢» إن من يستحق العذاب في ذلك اليوم لا شفيع له و لا ناصر، ثم قال: «و لا يمكن دفعه بوجه!».

٤- المنزلة بين المنزلتين: أما المنزلة بين المنزلتين فتعرف بمسألة الأسماء و الأحكام، لأن معناها أن لصاحب الكبيرة- الفاسق- اسماً بين الاسمين، و حكماً بين الحكمين «٣» فهو ليس بمؤمن و لا- كافر، و لا تجرى عليه أحكام المؤمنين و لا أحكام الكفار، و إذا خرج من الدنيا على كبريته من غير توبة فهو من أهل النار أبداً، كما تقدم في الوعيد، و إن كان عقابه دون عقاب الكافر، و هذا لأن «الإيمان»- و الإسلام- عند المعتزلة اسم لجميع الطاعات كما يقول الحاكم «٤» و قد قال الشيخان- أبو علي و أبو هاشم- إن الإيمان عبارة عن أداء الطاعات، الفرائض دون النوافل، و اجتناب المقبّحات «٥» قال الحاكم: و يدل قوله تعالى:

(لِيُزَادُوا إِيمَانًا) «٦» أن الإيمان يصح فيه الزيادة و النقصان، و لا يكون كذلك إلا و الطاعات من الإيمان، و الإيمان اسم مدح فلا

يستحقه الفاسق. (١) الآية ١٩ سورة الجاثية، ورقة ٤٧/ و.

(٢) الآية ١٠ سورة الطارق، ورقة ١٤١/ ظ.

(٣) راجع شرح الأصول الخمسة للقاضي صفحة ١٣٧.

(٤) انظر شرح عيون المسائل ١/ ورقة ٦٨.

(٥) انظر شرح الأصول، ص ٧٠٧.

(٦) الآية ٤ سورة الفتح، ورقة ٥٦/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٩٢

وقد ذهب الخوارج إلى عدّ مرتكب الكبيرة كافراً، واعتبره الأشاعرة و سائر أهل السنة من المؤمنين الفاسقين.

وقد انطلق الحاكم في تفسيره لهذه الكلمات و الأسماء- الإيمان، الإسلام، الكفر، الفسق، النفاق- التي أثار جدلاً طويلاً في تاريخ الإسلام، من مصطلحه الاعتزالي السابق، و استدلل له بكثير من الآيات، رادا على من زعم غير ذلك، قال في قوله تعالى: (بِئْسَ الْأَسْمَاءُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ) «١» إنه يدل على «أن الفسق اسم ذم، و الإيمان اسم مدح، و أنهما لا يجتمعان» قال: «فيدل على قولنا في انهما من أسماء الشرع، و على قولنا في المنزلة بين المنزلتين». و قال في قوله تعالى:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ لَتَنْظُرَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ. وَ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. لَا يَشْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ، أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ) «٢» إن الآيات تدل على أن اسم الفسق اسم ذم و لا- يجمع مع اسم الإيمان. قال: «فيصح قولنا في المنزلة بين المنزلتين». و تدل أن الفوز للمتقين، و أن الفاسق ليس بفائز، فيبطل قول المرجئة.

وقوله تعالى: (وَ لَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَ زَيَّنَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَ كَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَ الْفُسُوقَ وَ الْعِصْيَانَ) «٣» يدل عند الحاكم على

(١) الآية ١١ سورة الحجرات، ورقة ٦٢/ و.

(٢) الآيات ١٨- ٢٠ سورة الحشر، ورقة ٩٢/ ظ.

(٣) الآية ٧ سورة الحجرات، ورقة ٦١/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٩٣

أمر كثيرة، منها أن المعاصي التي هي مخالفة للإيمان ثلاث، و أن لها رتبا، فالكفر أعظمها، و الفسق: هو الكبائر الذي ليس بكفر، و العصيان: الصغائر قال: «فيبطل قول الخوارج إن جميعها كفر، و قول بعضهم إن الفسق هو الكفر و كل ذنب فسق. و لو لا أن الأمر كما قلنا لم يكن للتمييز على هذا الترتيب معنى!»

و كذلك قوله تعالى: (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٍ النَّعِيمِ، أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ؟) «١» يدل عنده على أمور كثيرة منها «أن الجنة تنال بالتقوى، خلاف قول المرجئة.

و منها أن المسلم و المجرم اسمان شرعيان يمدح بأحدهما و يذم بالآخر.

و منها أن هذين الوصفين كالمتنافيين. و منها أنهما لا يستويان خلاف قول المرجئة .. و منها أن الوعيد يتناول المجرم، و هو الفاسق خلاف قول بعضهم. و منها أن عذابه دائم، إذ لو انقطع لصار في بعض الأوقات كالمتقي!

٥- الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر: أجمعت المعتزلة- إلا- الأصم- على وجوب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر «٢» قال الحاكم: «و هو واجب بحسب الإمكان» «٣» باللسان و اليد و السيف. و اختلفوا في طريق (١) الآيات ٣٤- ٣٦ سورة القلم، ورقة ١١٠/ و.

(٢) انظر مقالات الإسلاميين ١/ ٢٧٨. و يقول القاضي: إنه لا خلاف بين الأمة في وجوبه إلا ما يحكى عن شردمة من الإمامية لا يقع بهم و لا بكلامهم اعتداد. انظر شرح الأصول الخمسة، صفحة ٧٤١.

(٣) شرح العيون ١/ ورقة ٦٨/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٩٤

وجوب هذا الأصل، فذهب أبو علي إلى أنه العقل و السمع جميعا، وقصيره أبو هاشم على السمع، و ليس في استدلال الحاكم على وجوبه ببعض الآيات الكريمة، ما يدل على ترجيحه لأحد الرأيين، لاتفاق الشيخين على وجوبه بطريق السمع. و لم يطل الحاكم الوقوف أمام هذا الأصل في تفسيره، كما أن أثره فيه مما لا- يمتاز به عن سائر المفسرين، نظرا لاتفاق أغلب الطوائف و الفرق الإسلامية على هذا الأصل العملي الهام. و قد استدل على وجوبه بقوله تعالى في سورة العصر: (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، وَ تَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَ تَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) (١)، و قوله تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاصْرَبْنَاهُمْ فَأَصْرَبُوا فَاسْتَلَامَا لَهُمَا) (٢) و قوله: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) (٣)- الذي أعاد فيه الكلام على الخلاف بين الشيخين.

و قال في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) (٤):

«إن الآية تدل على عظيم حال من يأمر بالمعروف و عظيم ذنب من قتله، و أنه بمنزلة من قتل نبيا، و لذلك قرنه به. و تدل على أن الأمر (١) الآية ٣ التهذيب ورقة ١٥٤/ ظ.

(٢) الآية ٩ سورة الحجرات، ورقة ٦١/ ظ.

(٣) الآية ١٠٤ سورة آل عمران، ورقة ٢١٦.

(٤) الآية ٢١ سورة آل عمران، ورقة ١٤/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٩٥

بالمعروف يحسن و إن خاف القتل لأنه أطلق، فتدل على صحته ما يقوله مشايخنا إنه إذا خاف على نفسه فالأولى أن يقوم بذلك لما فيه من إعزاز الدين، و قد روى الحسن عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال: (أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر يقتل عليه)، و قال عمرو بن عبيد: لا نعلم عملا من أعمال البر أفضل من القيام بالقسط يقتل عليه!.

المنهج و هذه الأصول

و قد مضى الحاكم في تفسيره معتمدا على هذه الأصول فلم ينقضها في تفسير آية أو تأويلها، و سوف يظهر ذلك جليا عند الكلام على حدوده في التأويل - بصورة عامة-. و لعل مما تجدر الإشارة إليه أنه فسر الاستقامة في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا) (١).

بما يوضح فهمه الدقيق للمنهج، و التزامه به في صورة دائمة، فنقل عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه تفسيرها بعدم الشرك بالله، ثم قال- أي الحاكم- «و معنى هذا: أن يستقيم على الدين و لا- ينقض أصله بفرع، فإذا قالوا لا شبيه له لم يثبتوا له مكانا وجهة، و لم يصفوه بالأعضاء الحسية.

و إذا قالوا إنه واحد لم يثبتوا معه قديما آخر. و إذا قالوا إنه عدل حكيم لم يضيفوا إليه القبائح. و إذا قالوا إنه صادق لم يجوزوا عليه الخلف في الوعد و الوعيد!.

و أشار إلى هذا المعنى أيضا في تفسيره لقوله تعالى: (وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ) (٢) قال: لئن سألتهم الملائكة (١) الآية ٣٠ سورة فصلت، ورقة ٢٧/ و.

(٢) الآية ٨٧ سورة الزخرف، ورقة ٤٢/ ظ.

التقليد، و أنه تعالى يعرف بأفعاله.

ب- فساد التقليد: و لما قال الحاكم بوجود النظر، حكم بفساد التقليد لأنه قد يؤدي إلى جحد الضرورة، لأن تقليد من يقول بقدم العالم مثلا ليس بأولى من تقليد من يقول بحدوثه- و القول بهما أو بغيرهما محال- إلا أن الحاكم هنا يشتد على الذين يذهبون إلى التقليد و يحمل عليهم حملة شعواء لا يزيد عليها إلا حملته على المجبرة، و يقف في كلا الحالتين أمام آيات كثيرة قد لا يجد غيره من المفسرين فيها ما يجده هو من الرد على هؤلاء.

و نبدأ معه بتفسيره لقوله تعالى- في مطلع سورة الجن- (وَ أَنَّا ظَنَّنَا أَنَّ لَنْ تَقُولَ الْبَإْسُ وَ الْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا)، فبعد أن شرح (١) الآيات ٩-١٢ سورة فصلت، ورقة ٢٥/ و.

(٢) الآية ٢٠ سورة الذاريات، ورقة ٦٧/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ١٩٩

معنى «الظن» و أجمل معنى الآية: قال: و الآية تدل على أنهم كانوا مقلد قلدوا على ظن حتى سمعوا القرآن و الحجّة، و انكشف لهم الحق و صحة ما قالوا، فرجعوا متعجبين مما كانوا عليه. ثم قال: «و هذا كرجل يرى شيخا على كرسى متطيلسا متعمما متحنكا! و حوله القيام من الناس و هو يبكى و يتضرع و يعلم الناس الجبر و التشبيه، فظن أنه على شيء و أنه لا يكذب على الله، فإذا ظهر له بالدليل كذبه و بهته يتعجب و يقول: ما ظننت أن مثل هذا يكذب على الله! كذلك هؤلاء» ثم قال: «و في هذا إشارة إلى بطلان التقليد، و وجوب اتباع الحجّة» (١).

و قال في قوله تعالى: (وَ أَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا)- و هي الآية التي تلى الآية السابقة بآية واحدة- «إنها تدل على أن اعتقادات المبطلين تبنى على الظنون دون العلم اليقين».

ثم إنه يرى في جميع الآيات التي تنعى على الكفار و أهل الجاهلية تقليد آبائهم و اتباع ما وجدوهم عليه، ما يدل على ذم التقليد و تحريمه، و أنه مفزع الجهال من الحجّة، و أنه- على الدوام- عادة الكفار و أهل البدع، قال في قوله تعالى: (بَلْ قَالُوا إِنَّا وَحَدِّثْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ وَ كَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَوْمِهِ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ قَالَ أَوْ لَوْ جِئْتُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ) (٢) «إن الآيات تدل «على (١) التهذيب، ورقة ١١٧/ و.

(٢) الآيات ٢٢-٢٤ سورة الزخرف، التهذيب، ورقة ٣٨/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٠٠

ذم التقليد و بطلانه، و أن الواجب اتباع الدليل، لأن التقليد لا يميز الحق من الباطل. و تدل على أن الواجب التفكير ليعلم الهدى فيتبعه». و قال في قوله تعالى: (وَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَحَدِّثْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا، أَوْ لَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ)؟! (١) «إن الآية تدل على فساد التقليد، لأنه تعالى بين أن اتباع الآباء بمنزلة اتباع الشيطان. قال الحاكم: «و هذا الذي يقوله المتكلمون:

لو كان التقليد صحيحا لم يكن تقليد واحد أولى من تقليد آخر!».

و قال في قوله تعالى: (وَ إِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يَصِيدَ دُكْمَ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤَكُمْ وَ قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا إِنْكَافُوتٌ) (٢) «إنهم لما أعجزتهم الحجّة فزعوا إلى تقليد الآباء. قال: «و تدل الآية على ذم التقليد و أن ذلك عادة الكفار و أهل البدع. و تدل على صحة الحجاج في الدين، و التحاكم إلى ما في العقول، و طريق معرفة الحق في الأدلة».

ج- ضرورة البرهان و صحة الحجاج في الدين: و قوله بضرورة البرهان هو الوجه الآخر لتحريم التقليد، حتى إنه قد استدل عليه بكثير من الآيات التي استدل بها على تحريم التقليد، كما في بعض الشواهد السابقة.

و لكنه ذكره في مناسبات أخرى كثيرة أيضا، و ذكر أن قبول المخاريق ليس من عادة العلماء، و لكنه عادة العوام؛ قال في قوله تعالى:

(١) الآية ٢١ سورة لقمان، ورقة ٨٧/ و.

(٢) الآية ٤٣ سورة سبأ، ورقة ١٣٣/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٠١

(قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) «١» إنه يدل على أن كل مذهب لا- دليل عليه فهو باطل. و فسر قوله تعالى: (فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَاطَاعُوهُ) «٢» بأنهم قبلوا من فرعون مخاريقه، و لم يقبلوا من موسى حقائقه، ثم قال:

«و هكذا حال العوام و الجهال في كل زمان».

و قال في قوله تعالى: (فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ. وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا، وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ، وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ) «٣» إن الآية تدل على جواز المحاجة في الدين- و بطلان التقليد- لأن الله تعالى أمر عند محاجة القوم بالجواب. و شرح وجه دلالتها على ذلك بقوله:

«و وجه الاحتجاج في (أسلمت) من وجهين: أحدهما: ذكر الأصل الذي يلزم الكل الإقرار به من حيث دلت الحجج عليه. و الثاني: إلزامهم ما أقروا به من أن الله تعالى خالقهم فيلزمهم اتباع أمره، فلذلك قال: أسلمت و انقدت لأمره في إخلاص التوحيد له».

و يقف الباحث على الضيق الذي كان يستبد بالحاكم بسبب تلبس أهل الباطل و البدع و تمويههم على العوام، حين يعوزهم الدليل و البرهان، ففي قصة موسى مع فرعون- في سورة الشعراء- حين دعى موسى إلى منازل السحرة: (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ. يَا تَأُتُوكَ (١) الآية ٦٤ سورة النمل، ورقة ٣٤/ و.

(٢) الآية ٥٤ سورة الزخرف، ورقة ٤٠/ ظ.

(٣) الآية ٢٠ سورة آل عمران، ورقة ١٢/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٠٢

بِكُلِّ سِحْرٍ عَلِيمٍ. فَجَمَعَ السَّحْرَةَ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ ...) «١» يقول الحاكم: و قيل إن فرعون انقطع عن الحجّة فمؤه على قومه بأنه- موسى- ساحر يريد الملك و المال و إخراجهم فأغرى العامة به، ثم قال: «و هكذا فعل كل مبطل، إذا أعيتهم الشبه عدلوا إلى اغراء العامة بأهل الحق».

و قال في قوله تعالى: (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ) «٢»- في قصة إبراهيم عليه السلام- إنهم لما أعجزتهم الحجّة عدلوا الى الوعيد بالقتل و الحريق. ثم قال: «و هكذا حال الجاهلية و المبتدعة إذا أعيتهم الحجّة عدلوا إلى السفاهة و الوعيد». و من هنا تراه يقول في تفسير الموقف في قوله تعالى: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَقَالَ إِنِّي رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ) «٣» إن موسى لما أظهر معجزاته، و هي اليد و العصا ضحكوا استهزاء و استخفافا، ثم يقول: «و هذا فعلوه بعد غيبة موسى تلبسوا على العوام و إلفى حال ما رأوا لحقهم من الخوف و الدهش ما لم يمكنهم معه الاستهزاء!».

د- اكتساب المعارف: و قد جعل الحاكم قوله باكتساب المعارف مبنيا على وجوب النظر و تحريم التقليد و ضرورة البرهان، و لعل من فضول القول أن يذكر أنه أكثر من الحديث عن هذه المسألة في أكثر هذه المواضع و في مواضع أخرى من كتابه، و لم يعف نفسه من الإشارة (١) الآيات ٣٦-٣٨، و انظر الآيات التالية، التهذيب، ورقة ٦/ ظ.

(٢) الآية ٢٤ سورة العنكبوت، التهذيب ورقة ٤٩/ و.

(٣) الآية ٤٧، سورة الزخرف.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٠٣

إليها في المواضع المتماثلة و المتشابهة على الرغم من قلة المخالفين لرأى الحاكم- أو الموافقين لرأى الجاحظ- فيما نعلم. و لولع

الجاحظ بالحديث عن ضرورة المعارف وجه معقول إذا ثبت أنه أول من ذهب الى هذا القول، في حين أن الذين ذهبوا الى نقض «نظرية» الجاحظ قبل الحاكم كثيرون، إلا أن يقال: إن الحاكم أخذ على نفسه «استقصاء» الردود عليها حيثما وجد الى ذلك سبيلا من كتاب الله تعالى. انظر مثلا الى تعقيبه على الآيات الأولى من سورة القمر: (اقتربت الساعةُ وانشق القمرُ وإن يروا آيةً يعرضوا ويقولوا سحرٌ مُسْتَمِرٌّ، وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكل أمر مُستقرٌّ، ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مُزدَجَرٌ، حكيمه بالغة فما تغن النذر) بعد أن ذكر أن الآيات تدل على ذم المعرض عن الأدلة، ووجوب التفكير، حيث قال: «و تدل أن اتباع الهوى في الدين مذموم، وليس بعده الا اتباع الأدلة، و ذلك يدل أن المعارف مكتسبة!» (١) فقد وصل إلى تحقيق رأيه في كسب المعارف من وجوب اتباع الأدلة- وهذا من رأيه على الدوام- و وصل إلى وجوب اتباع الأدلة من دلالة الآية على أن اتباع الهوى مذموم!

أما النصوص القرآنية الدالة على الله تعالى و على حكمته، و التي نصبت أدلة ليتفكر بها، فدلالته عنده على أن المعارف غير ضرورية كدلالته على وجوب النظر، كلاهما لا يقبل الجدل «٢»، «لأنها لو كانت (١) ورقة ٧٥/ و من التهذيب. (٢) انظر تفسيره لقوله تعالى: (هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنزِلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا) - الآية ١٣ سورة غافر- في التهذيب ورقة ١٩/ و و انظر في هذا الجزء الأوراق ٨٣/ ظ، ٤٦/ و، ٢٢/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٠٤

ضرورة لكان نصب الدليل عبثاً! كما عقب على الآيات الخمس الأولى من سورة الجاثية.

وقبل أن نمضى معه في بعض «النماذج» القرآنية الأخرى التي «يحقق» فيها مذهبه في اكتساب المعارف، نودر فيما يلي نصين هامين يوضحان مذهب الجاحظ في ضرورتها، أحدهما أورده الشريف المرتضى نقلا عن مقالات الكعبي. و الثاني أورده الحاكم نفسه و هو بسبيل التفريق بين «أصحاب المعارف و أهل التجاهل». قال البلخي: «تفرد الجاحظ بالقول بأن المعرفة طباع، و هي مع ذلك فعل للعباد على الحقيقة. و كان يقول في سائر الأفعال إنها تنسب إلى العباد على أنها وقعت منهم طباعا و إنها وجبت بإرادتهم. و ليس بجائر أن يبلغ أحد فلا يعرف الله تعالى.

و الكفار عنده بين معاند و بين عارف قد استغرقه حبه لمذهبه و شغفه به و إلفه و عصبيته، فهو لا يشعر بما عنده من المعرفة بخلافه» (١).

وقال الحاكم: «فأما من يقول: جميع المعارف ضرورة مع إقرارهم بالتوحيد و النبوات و الشرائع، كالجاحظ و أصحابه، فإنهم يثبتون النظر في الأدلة، و يزعمون أن المكلف لا يكلف المعرفة، و لكن يكلف النظر، ثم تقع المعارف عند النظر طباعا، فهذا و إن كان فاسدا فليس بداخل في حد التجاهل، و إنما هو بمنزلة سائر المسائل المختلف فيها، كاختلافهم في التولدات و نحوها ..» (٢). (١) أمالي المرتضى ١/ ١٩٥.

(٢) شرح العيون ١/ ورقة ٣.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٠٥

و الذي يعيننا هنا من هذين النصين: أن القول بأن المعرفة طباع لا يناقض القول بحرية الإرادة عند المكلف، و هو الأمر الذي لا يتصور الحاكم خلافة. كما يعيننا أيضا أن نظرية الجاحظ لا تناقض النظر، أو تمنعه، بل توجه كما يقرر ذلك الحاكم نفسه، و لهذا كان اعتماد الحاكم على الآيات التي توجب النظر و تنهى عن التقليد، في الدلالة على مذهبه في المعارف و في الزرارية برأى الجاحظ، أمرا يحتاج إلى المراجعة، بغض النظر عن «طريق» حصول المعرفة بعد ذلك!

و لهذا ترى أن الآيات القرآنية الكثيرة التي أسندت إلى العباد الشك و الجهل و الظن و عدم الفهم هي التي «حققت» للحاكم رأيه الذي دأب عليه في اكتساب المعارف، و لو كان الأمر على ما يقول الجاحظ لما جاز نسبتهم إلى غير الانكار و التكذيب و المعاندة و اللجاجة. و لم يفد الحاكم بالطبع الوقوف عند هذا النوع من الآيات و التعليق عليها بإيجاز، قال في قوله تعالى: (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ

الْكَرِيمِ إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ» (١) إن قوله «تمترون» يدل على بطلان قول من يقول إن لمعارف ضرورية. وقال فى قوله تعالى: (وَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ) «٢» إن أبا على قال إن قوله «اشمأزت» يدل على أن المعارف مكتسبة. (١) الآيتان ٤٩-٥٠ سورة الدخان و انظر التهذيب ورقة ٤٥/ و. (٢) الآية ٤٥ سورة الزمر. و انظر التهذيب ورقة ١٣/ و.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسير، ص: ٢٠٦
و حقق الحاكم ذلك فى موضعين من قوله تعالى: (وَ قَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَ نَحْيَا وَ مَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ، وَ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) «١» فى قوله: «وَ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ» و قوله: «إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ».

و قال فى قوله تعالى: (فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا، بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا) «٢» إن قوله «يَفْقَهُونَ» يدل على المعارف مكتسبة، و قال ذلك أيضا فى قوله تعالى: (وَ لَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) «٣» و قوله: (بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ) «٤» و قوله (إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ) «٥». و قد قال فى قوله تعالى:

(وَ مِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا- يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) «٦» إن الآية تدل على بطلان قول أصحاب المعارف «لأنه بين أنهم لا يعلمون الكتاب إلا قراءة و تلاوة! ثم حقق؟؟؟ ذلك بقوله (يظنون)، و لو عرفوا الحق ضرورة لما صح و صنفهم بذلك».

و يبدو أن وقوفه الدائب أمام الآيات التى ورد فيها نسبة الظن إلى المكلفين هو الذى أوحى له بمثل التعقيب التالى على هذه الآيات:

(١) الآية ٢٤ سورة الجاثية. و انظر التهذيب ورقة ٤٧/ ظ.

(٢) الآية ١٥ سورة الفتح. و انظر التهذيب ورقة ٥٧/ ظ.

(٣) من الآية ٤٧ سورة الطور. و انظر التهذيب ورقة ٧١/ و. و راجعه أيضا ورقة ٢٢/ ظ.

(٤) الآية ٦٦ سورة النمل. التهذيب ورقة.

(٥) من الآية ٢٣ سورة النجم. التهذيب ورقة ٧٢/ ظ.

(٦) الآية ٧٨ سورة البقرة. التهذيب ورقة ١٠٥.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسير، ص: ٢٠٧

(وَ يَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ، حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَ أَبْصَارُهُمْ...) إلى قوله: (وَ لَكِنَّ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ) «١» قال: «و تدل الآيات أن القوم كانوا جاهلين بالله و صفاته، و لو لا ذلك لما ظنوا به هذا الظن، فتدل على أن المعارف مكتسبة».

ثم قال: «و متى قيل: أليس قد روى فى حسن الظن بالله؟ قلنا: ذلك ينبى على العلم، فإن من علمه رحيمًا كريما ظن لعله يرحمه».

٢- الرد على المجبرة

أما المحور الآخر لتفسير الحاكم- و هو المحور الأهم- فهو نقضه على المجبرة، و رده الدائب عليهم، و تصديه لخصومتهم فى كل ما يذهبون اليه فى «المخلوق و الاستطاعة و الإرادة» و سائر آرائهم، حتى ليخيل للقارئ أن هذا التفسير يكاد يكون وقفا على إثبات فساد مذهب لجبر و مناقضته للقرآن! فى الوقت الذى لم ينس فيه مؤلفه الرد على الفرق الأخرى، لكن موقفه من هذه الفرق ليس فيه ما يستحق الإشارة الخاصة أو الوقوف الطويل.

و لعل هذا هو ما تنبه اليه من قبل يحيى بن حميد- من أعلام الزيدية فى القرن السادس- حين قال فى تفسير الحاكم: «و قد أودع فيه الحجج الواضحة الباهرة فى الرد على الفئة المجبرة و غيرها من سائر الفرق الكفرية!» «٢».

و نستطيع أن ندرك مدى أهمية هذا المحور و خطورته بالنسبة للحاكم، إذا لاحظنا أنه يرى أن مذهب الجبر هو المذهب المقابل لمذهب العدل على (١) أنظر الآيات ١٩-٢٣ سورة فصلت. التهذيب ورقة ٢٦.

(٢) نزهة الأنظار- مخطوط- ورقة ٢١.

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٢٠٨

الدوام في فلسفته و فكرته العامة، و في فروعه و جزئياته الكثيرة. فمذهب الحاكم و إن كان يقابله في أصوله و فروعه آراء و مذاهب متعددة إلا أن الذي لا يغيب عن ذهن الحاكم بحال- و كما يبدو ذلك جليا في تفسيره- أن المناقض الأكبر للعدل و التوحيد إنما هو مذهب الجبر، و لهذا تجد مقابله الرئيسية في كتابه بين هذين المذهبين- و يذكرنا هذا في الواقع بما قيل من أسباب قتله رحمه الله- و ربما حفل بالرد على المرجئة و الخوارج و سائر الفرق الأخرى- كما قدمنا- في بعض الآيات، و لكنه لا ينتقل عن ذلك إلى المقابلة بينها و بين المعتزلة، و قد تكون هذه الآيات مما كثرت الإشارة إليه من علماء العدل السابقين، و لكن الحال ليست كذلك في الآيات الدالة على فساد مذهب الجبر إن لم نقل: على التحقيق، فعلى الرأي الأرجح.

لأن الإسراف الذي وقع فيه الحاكم في هذا الباب، قلما يقع من غير دارس متبرم بمذهب الخصم، حائق عليه، ساع إلى ابطاله بكل ما يستطيع، شاعر فوق ذلك أن هذا المذهب المشوه المناقض لآيات الكتاب هو الخطر الذي يتهدد مذهبه الصحيح في العدل و التوحيد، إن لم يكن- في نظره و في الواقع- هو المذهب الذي يهدد حياة المسلمين و حركتهم في الجهاد و الحضارة بالشلل و الموت. و لهذا فإن الحاكم كان، فيما نرى، يستقري النصوص- كل النصوص- أن تنطق برد مذهب الجبر!

و إذا كان من التجنى على الحاكم أن ندعى أنه لم يجد في المئات من هذه النصوص ما ينقض هذا المذهب، و ما يدل في بعضها على مذهبه في العدل و التوحيد- على بعض وجوه التأويل- فإن من التجنى على الحقيقة:

الحكم بصحة الطريقة التي سلكها إلى هذا الغرض، و إن كان لا يصعب

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٢٠٩

علينا فهم نوازهة النفس إلى سلوك هذه الطريق يوم هاله انتصار مذهب المجبرة في عصره، كما أشرنا إلى ذلك في التمهيد لهذه الرسالة. و معلوم أن الحاكم و القاضي عبد الجبار لا يرون في كسب الأشعري غير صورة من صور الجبر، و قد أفاض القاضي في بيان أن هذه الصورة شديدة التشويه و أنها لا يصح لها معنى من الأصل!! «١» قال الحاكم: «و ما تقوله المجبرة في الكسب لا يعقل، لأن عندهم أنه تعالى أحدث أفعالهم و أوجدها بجميع صفاتها، فما الكسب و ما تأثير العبد؟!» «٢».

و بهذا نستطيع أن نؤيد ما ذهبنا إلى ترجيحه من انفراده من بين سائر المعتزلة الذين سبقوه، بظاهرة منازلة المجبرة بعنف، و محاولة «استقصاء» الردود عليهم في جميع القرآن الكريم.

أما نوازهة النفس إلى ذلك فنستطيع تأكيدها- فوق ما ذكرنا- ببعض مواقف و تعليقاته العابرة في عدة مواضع من تفسيره: قال في قوله تعالى: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا...) «٣» إن الآية تدل على أن الواجب على المرء، بعد إصلاح نفسه، النصيحة في الدين، و الدعاء إلى الله، و أن يبدأ بأقاربه و أهاليه. و ذكر أن ذلك يتضمن تعليم أصول الدين و فروعه، و الأمر بالطاعة و النهي عن المعصية. ثم قال:

«و متى قيل: إذا كان في زمان الجبر و التشبيه، فلا يمكنه أن يعلمهم (١) انظر شرح الأصول الخمسة، ص ٣٦٣ فما بعدها.

(٢) التهذيب، المجلد الأول، ورقة ١٦٨.

(٣) الآية ٦ سورة التحريم، التهذيب ورقة ١٠٦/ و.

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٢١٠

العدل و التوحيد، و لا يأمن النشوء على الجبر، فما الواجب؟ قلنا: الانتقال من تلك الديار!.

و بعد أن شرح قوله تعالى: (وَأَنَا ظَنْنَا أَنْ لَنْ نَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا) «١» و بين أن هؤلاء كانوا مقلدًا قلدوا على ظن حتى سمعوا القرآن و الحجة فرجعوا متعجبين مما كانوا عليه؛ ذكر هذه الصورة التي نقلناها في الفقرة السابقة، و هي صورة شاخصه موحية، قال: «و هذا كرجل يرى شيخا على كرسى، متطيلسا متعمما متحنكا و حوله القيام من الناس و هو يبكي و يتضرع و يعلم الناس التشبيه و الجبر!! فظن أنه على شيء، و أنه لا يكذب على الله!».

و قال في قوله تعالى: (قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) «٢» إن الآية تدل على عظيم موقع العلم في زمان يكثر فيه الجهال! ثم قال: «و متى قيل: لما ذا يعظم موقعه عند كثرة الجهال؟ قلنا: لقله الدواعي إلى العلم، و مشقة العلم، و صرف الجهال إياه عنه».

و هو في تفسيره دائم الحملة على «علماء السوء و رؤساء الضلالة» إذ لا ضرر أعظم من ضررهم «٣» و كما أكفر المشبهه، فقد حكم أيضا بأن الجبر و الإرجاء من دين اليهود كما ذكر ذلك في تفسيره لقوله تعالى: (١) الآية ٥ سورة الجن. ورقة ١١٧/ و.

(٢) الآية ٦٣ سورة العنكبوت. ورقة ٧٠/ ظ.

(٣) راجع التهذيب، المجلد الأخير: الأوراق ٣٩/ و، ٥٥/ و، ٦٤/ ظ، ١٦١/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢١١

(وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً) «١».

يضاف إلى كل هذا، إلزامه المجبره كثيرا من الامور الشنيعة بناء على مذهبهم و آرائهم، و إعلاؤه شأن أهل العدل و التوحيد- في كثير من الاستطرادات- و بيان أنهم المقصودون بالثناء في بعض الآيات، فمن تشنيعاته على المجبره ما عقب به على أحكام سورة الناس من وجوب الانقطاع إليه تعالى و الاستعاذه به من كل شر، حيث قال: «و هذا إنما يصح على مذهب أهل العدل و التوحيد حيث اعتقدوا أن كل خير منه، و أن الشر من غيره، و به يندفع. فأما على مذهب الجبر فكل شر منه، فكان يجب التعوذ منه!!» «٢».

أما استطراده للثناء على أهل العدل، و الزايمه بالمجبره، فنكتفى منه بهذين المثالين: الأول: ما ذكره عند الكلام على قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً) «٣» بعد أن أورد في شرح معنى «المطمئنة» و جوها عدة، حيث قال: «و إنما تظمن قلوب علماء أهل التوحيد و العدل حيث عرفوا الله بصفاته و حكمته و عدله، و أنه أمرهم و نهاهم و وعدهم بالثواب، فرضوا بقضائه، و شكروا نعمه، و اتقوا معاصيه، و علموا أنه لا يجوز عليه فعل الظلم فسكنت أنفسهم إلى وعده الثواب و الأعواض، و أمنوا العذاب، و أنه ينتصف لهم ان ظلمهم غيرهم، و أنه في تحميلة المشاق لا- يضيع سعيه البتة» ثم قال: «فأما المجبره فقط (١) الآية ٨٠ سورة البقرة: ورقة ١٠٦/ ظ.

(٢) التهذيب ورقة ١٦١/ و.

(٣) الآيتان ٢٧- ٢٨ سورة الفجر، انظر التهذيب ورقة ١٤٥/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢١٢

لا تظمن قلوبهم لأنهم ان أطاعوه لا يأمنوا عقابه لأنهم يجوزون أنهم خلقوا للنار، و أنه يعذبهم و ان أطاعوا، و لا يرجون على أعمالهم ثوابا و لا على ما نالهم من المحن و البلاء أعواضا ... تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا».

و الثاني: قوله تعالى (قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَ سِلاَمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ) «١» فقد قال في العباد الذين اصطفاهم الله إنهم الذين يقولون: الله خير، ثم قال: و منهم أهل العل و التوحيد دون أهل الجبر لوجوه: منها أن الله تعالى عندهم خير للخلق من كل وجه لأنه مأمول خيره مأمون شره، لا يفعل إلا ما فيه صلاحهم، و عند المجبره: الأصنام خير!! لأنها عندهم مأمونه الشر و الله جل و علا لا يؤمن شره- عندهم- لأنه يفعل جميع القبائح و يخلق الكفر و يعذب بغير ذنب.

و منها: أن عند أهل العدل: من عبد الله استحق الجنة و لا يعاقبه الله، و عند المجبره يجوز أن يدخلهم النار و يعذبهم أبدا، و يدخل الفراعة الجنة!!

و أيا ما كان الرأي في سبب إسراف الحاكم على نفسه في الرد على المجبرة، فإن من المسلم به فيما نرى أنه قد أقام من خصومته معهم المحور الأول لتفسيره الكبير، أو المحور الرئيسي في الواقع إذا ما قيس بمسألة اكتساب المعارف التي كانت تطرق ذهنه باستمرار، إلا أن مواطن التعرض لها دون مواطن الرد على المجبرة، كما أن الدليل على صحتها، وإثبات فساد أنها ضرورة، لا يشغل مساحة كبيرة، ولا يثير مناقشات طويلة. (١) الآية ٥٩ سورة النمل، انظر التهذيب ورقة ٣٢/ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢١٣

نعود من هذا إلى الحديث عن الآيات التي نقض فيها على المجبرة، أو أوضح تفسيرها على الوجه الذي حملوه على خلافه، و يبدو لنا أن محاولة جمع هذه الآيات و تصنيفها على وجه الدقة كالمعتذر، و بحسبنا هنا الإشارة إلى بعض المبادئ العامة التي يمكن أن تندرج تحتها أهم «النماذج» المكررة أو المتشابهة:

١- الآيات الدالة على أن الله تعالى لا يريد الظلم، و أنه إنما يأخذ كل إنسان بذنبه، قال الحاكم في قوله تعالى: (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) «١» إنها تدل على أشياء منها: أن العقاب مستحق على أفعالهم، و منها: أن الكفر و الظلم فعلهم ليس بخلق الله و لا بإرادته، و منها: أنهم قادرون على تركه إذ لو عاقبهم على ما لا يقدرون على تركه لكان ظلماً، و منها: أنه قادر على الظلم لأنه تمدح بأنه لا يظلم، و ما لا يقدر عليه لا يصح التمدح بتركه. قال الحاكم: «و كل ذلك يبطل مذهب المجبرة في المخلوق و الاستطاعة و الإرادة».

و استدل بقوله تعالى: (وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) «٢» على بعض هذه الأمور، و على أنه تعالى لا يعاقب المحسن، و لا يعاقب بغير ذنب، و لا يعاقب أطفال المشركين، و كذلك على عدم جواز أن يأمر بشيء لا يقدر عليه ثم يعاقب، لأنه ظلم، قال الحاكم: «فيبطل قول المجبرة في هذه المسائل». (١) الآية ١١٨ سورة النحل: التهذيب ورقة ٤٢/و.

(٢) الآية ٢٩ سورة ق: التهذيب ورقة ٦٤/ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢١٤

و من هذه الشواهد قوله تعالى: (فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا...) «١» قال الحاكم: يدل قوله: (فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ) أن أحدا لا يؤخذ بذنب أحد، و أن أخذهم جزاء على أعمالهم لا على جهة الابتداء، و أنهم أتوا من جهتهم لا من جهة الله تعالى. و يدل على أنه لم يخلق الكفر، و لا خلق القدرة الموجبة للكفر، و لا أراد منهم الكفر، و لا خلقهم للكفر، فيبطل قول المجبرة في هذه الوجوه.

و جميع الآيات الدالة على أن الثواب و العقاب جزاء على الأعمال، نحو قوله تعالى: (وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ) «٢» تدل عنده على أن أفعال العباد حادثه من جهتهم «ليصح الجزاء».

و يكاد الحاكم يبطل أهم آراء المجبرة بقوله تعالى: (أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَ أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) «٣» فقد قال إن دلالتها على أنه لا يؤخذ أحد بذنب غيره و لا ينتفع أحد بعمل غيره يبطل قول المجبرة- من وجوه- في هذه المسائل:

قولهم إن أطفال المشركين يعذبون بذنوب آبائهم.

قولهم إنه يعذب العباد على فعل خلقه فيهم و اضطرهم إليه.

قولهم إنه يثيب المطيع بطاعة هو الخالق لها و الفاعل لها. (١) الآية ٤٠ سورة العنكبوت: التهذيب ورقة ٦٥/و.

(٢) الآية ٢٢ الجاثية: ورقة ٤٧/ظ.

(٣) الآيات ٣٦-٣٩ سورة النجم: التهذيب ورقة ٧٤/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢١٥

قولهم إنه يحمل ذنوب بعض العباد على بعض فيعذب الكفار بذنوب المسلمين، و يثيب المؤمنين بأعمال الملائكة!

قول بعضهم إنه يجوز أن يعذب الأنبياء و يثيب الفراعنة!

قولهم إن طاعات الظلمة تدفع الى خصومهم، فإن بقي شيء حمل عليهم من ذنوب خصومهم.

ب- الآيات الدالة على أن الكفار و العصاة يتمنون الرجوع إلى دار الدنيا، و أن أعذارهم يوم القيامة لا تقبل، قال تعالى: (هذا يؤم لا يَنْطِقُونَ وَ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) «١» قال الحاكم: أي لا يسمع لهم عذر حتى يعتذروا إذ ليس لهم عذر صحيح، أو: لا يؤذن لهم في الاعتذار لما علم من حالهم أنه لا عذر لهم، و لو أتوا بعذر صحيح لقبول منهم، و المعنى أنه ليس لهم عذر، قال الشاعر:

فلو أن قومي أنطقتنى رماحهم نطقت و لكن الرماح أجرت «٢»

و تدل الآية أنه لا عذر لأحد في معصية الله و لا حجة، قال الحاكم:

«و ذلك يبطل مذهب المجبرة إذ لا عذر أوضح على مذهبهم من قولهم:

خلقت فينا العصيان و القدرة الموجبة له، و لم تعطنا قدرة الإيمان و لا مشيئته، بل منعتنا منه بكل منع فكيف تؤاخذنا بعد ذلك. فأما على مذهب العدل فالعبد مزاح العلة أتى في استحقاق العقاب من جهته فلا عذر له (١) الآية ٣٥ سورة المرسلات: التهذيب ورقة ١٢٩/ظ.

(٢) البيت لعمر بن معديكرب. انظر الأصمعيات ص ١٢٢. دار المعارف بمصر ١٩٦٤.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢١٦

و لا حجة» أما على مذهب المجبرة فله أعظم الحجة «١».

و قال تعالى: (و تَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَيْلًا إِلَى مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ) «٢» فدللت الآية على أنهم يتمنون الرجوع الى الدنيا وقت معابنة العذاب ليطيعوا، قال الحاكم: «و لو كانت أفعال العباد من خلق الله تعالى لما صح هذا التمني، و كذلك لو لم يقدروا عليه. فيبطل قول المجبرة في المخلوق و الاستطاعة».

و قال تعالى: (وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَ أَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) «٣» قال الحاكم: «و يدل قوله (فأصدق) على أشياء منها أن الفعل فعلهم لأنه لو كان خلقا لله تعالى لما كان لسؤالهم الرجوع ليتصدقوا معنى. و منها: أنهم يقدرون على ذلك، و لو لا ذلك لتمنوا القدرة، و كيف يسألون الرجعة ليفعلوا ما فرطوا و ليس اليهم شيء من ذلك، و لا قدروا عليه؟».

و قريب من هذه الآيات: تلك التي تنعى على الكفار إعراضهم عن التذكر، و تعجب من عدم إيمانهم مع ارتفاع الموانع، فقولته تعالى: (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ) «٤» يدل- مما يدل عليه- على أن الإعراض فعلهم و لذلك ذمهم عليه، و على أنهم قادرون على التدبر، قال (١) التهذيب ورقة ٣٦/ظ.

(٢) الآية ٤٤ سورة الشورى: التهذيب ورقة ٣٥/ظ.

(٣) الآية ١٠ سورة المنافقين: التهذيب ورقة ١٠١/ظ.

(٤) الآية ٤٩ سورة المدثر: التهذيب ورقة ١٢١/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢١٧

الحاكم: «و لو كان الأمر كما تزعمه المجبرة في خلق الإعراض فيهم و سلبهم قدرة التدبر، و خلق القدرة الموجبة للإعراض لما صح قوله «فما لهم» لأن معناه: ما الذي منعهم؟! و العجب أنه تعالى يقول متعجبا: ما الذي منعهم من الإيمان، و إنما أراد نفيًا للمنع، و المجبرة تزعم أن هناك موانع كثيرة منها: خلق الكفر و الإعراض فيه، و منها: القدرة الموجبة له، و منها:

الإرادة الموجبة له، و منها: عدم القدرة على التدبر، و عدم خلق التدبر، و عدم إرادة التدبر، و منها: كراهية التدبر منهم، و كل واحد

منها مانع! فقد خالفوا كتاب الله في هذا مع مخالفتهم لكتاب الله و أوامره و نواهيه».

و الآيات في هذا الباب كثيرة، نحو قوله تعالى: (فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) «١»؟ و قوله: (أَإِنَّمَا تُكْفِرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَ تَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ ...) «٢» فلو كان هو الذي خلق الكفر لم يكن للتعجب معنى!!

ج- جميع الآيات التي تضيف الفعل إلى الناس، و التي تأمرهم بفعل و تنهاهم عن فعل، و تعدهم الثواب و تتوعدهم بالعقاب، لأن كل ذلك لا يصح إلا و الأفعال حادثة من جهتهم. و الآيات من هذا النوع كثيرة جدا و لكن الحاكم لم يعف نفسه من الاستدلال بها و الوقوف عند أكثرها للنقض على المجبرة، فقوله تعالى: (قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَ اتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالَهُ وَ وُلْدَهُ إِلَّا خَسَارًا وَ مَكَرُوا مَكْرًا) (١) الآية ٢٠ سورة الانشقاق، ورقه ١٤٠/و.

(٢) الآية ٩ سورة فصلت، ورقه ٢٥/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢١٨

كَبَارًا ...) «١» يدل عنده على بطلان مذهب المجبرة من وجوه:

«أحدها: قوله (عصوني). و ثانيها قوله (و اتبعوا). و ثالثها قوله (و مكروا) ... الخ».

و كذلك قوله تعالى: (وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوْا الْأَذْبَارَ ..) «٢»

يبطل مذهب المجبرة لأنه دل على أن القتال فعلهم، و كذلك التولي، «اذ لو كان من خلقه تعالى لكان تقدير الكلام: لو خلقت فيهم القتال لخلقت الهزيمة!!» و يدل على ذلك أيضا قوله تعالى: (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) «٣» لأن ذلك لو كان خلقا له لم يكن للأمر و النهي معنى، لأن الأمر موقوف على خلقه!

و ربما شعر الحاكم بأن الاستدلال بهذا النوع من الآيات قد يطول- مع تكراره- في بعض الأحيان، فيدعه للقارئ المتأمل، كما ذكر ذلك في التعقيب على قصة قارون: (إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ)- الآيات ٧٦-٨٣ من سورة القصص- فقال إنها تدل على أن أفعال العباد حادثة من جهتهم «من وجوه كثيرة، و هي ظاهرة إن تأملتها» «٤». (١) الآيات ٢١-٢٢ سورة نوح: التهذيب ورقه ١١٦/و.

(٢) الآية ٢٢ سورة الفتح: التهذيب ورقه ٥٩/و.

(٣) الآية ١٨ سورة الجاثية، ورقه ٤٧/و.

(٤) التهذيب ورقه ٦٠/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢١٩

و قال أيضا في قوله تعالى: (وَ وَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسَيْنًا وَ إِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ...) - الآيات ٨- ١١ من سورة العنكبوت- إنها تدل على بطلان قول المخالف في المخلوق، و تدل على أن أفعال العباد حادثة من جهتهم «من وجوه كثيرة ظاهرة لمن تأملها» «١».

هذا عدا آيات أخرى كثيرة يجد فيها الحاكم ما ينقض أقوال المجبرة و بخاصة مما هو معروف كآيات المشيئة، و الآيات التي تنتهي بنحو قوله تعالى «لعلكم تعقلون» و «لعلهم يهتدون»، و الآيات التي تضيف القبائح إلى النفس و إلى الشيطان ... الخ.

و نختم هذه الفقرة بهذه الدلالات الكثيرة- و الدقيقة- التي حشدها الحاكم في التعقيب على الآيات التالية- و التي تتصل بالنوع الأخير و بالأنواع الأخرى السابقة- قال تعالى: (قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ، وَ أَنْبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَ أَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ، أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْبَ رَبِّي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِن كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ، أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ، أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ، بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَ اسْتَكْبَرْتَ وَ كُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ، وَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَ وُجُوهُهُمْ

مُسَوِّدَةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ، (١) التهذيب ورقة ٦٣/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٢٠

وَيَجِيَّ اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) الآيات ٥٣-٦١ من سورة الزمر. قال الحاكم: «... فأما دلالات الآيات على المجبرة في المخلوق والاستطاعة والإرادة، فمن وجوه كثيرة، و تفصيلها يطول، و جملتها: دلالة قوله «لا تسرفوا» و لا يقال: أسرف، إلا و له فعل و هو يقدر على تركه!

و منها: أنه من على عباده بغفران ذنوبهم، و لو كان هو الخالق لجميع القبائح فما معنى الامتنان؟!

و منها قوله: «و أنبيوا» فكيف ينيبوا و قد خلق فيهم الإصرار، و قدرته، و منعهم قدرة التوبة، و أراد الإصرار و لم يرد التوبة؟!

و منها قوله: «و أسلموا» و كيف يأمر به و بالمسابقة مع عدم القدرة، و خلق ضده فيه؟

و منها قوله: «و اتبعوا» و دلالة كدلالة قوله: أنبيوا، و أسلموا.

و منها قوله: «يا حسرتا على ما فرطت» و كيف يتحسر و ليس اليه شيء و لا له قدرة؟ و إنما يصح التحسر على التفريط إذا كان التفريط منه، و هو يقدر على تركه.

و منها قوله: «لو أن لي كرة» و لو رد ألف مرة و لم يخلق فيه الإيمان و قدرة الإيمان، لما أمكنه أن يؤمن، فما معنى سؤال الرجعة؟

و منها قوله: «فرطت» و أى تفريط من جهته، و التفريط من قبل من خلق فيه الكفر و قدرته، و منع قدرة الإيمان، و خلق فيه التفريط!

و منها قوله: «و إن كنت لمن الساخرين» فكيف و السخرية خلق فيه؟

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٢١

و منها قوله: «لكنك من المتقين» فكيف و لو لم يخلق فيه لما صح منه؟

و منها قوله: «بلى قد جاءتك آياتي» تنبيها على إزاحة العلة. و لو كان الأمر على ما زعموا لم يكن للآيات معنى، و لا كان التكذيب من جهتهم، بل جميع ذلك من خلقه، فما بال هذا التوبيخ.

و منها قوله: «كذبوا على الله» و كيف و نجهم و عندهم أنه الخالق لذلك الكذب و المرید له؟

قال الحاكم: «و كل ذلك يزيد صحة مذهب التوحيد و العدل» «١». (١) التهذيب ورقة ١٤/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٢٢

الفصل الثاني قواعده الأساسية في التفسير

تمهيد: بين التفسير و التأويل

نبدأ أولاً بكلمة موجزة نوضح فيها الفرق بين التفسير و التأويل، أو الفرق الذي جرينا على اعتماده و نحن نفصل في حديثنا عن منهج الحاكم في تفسير القرآن بين منهجه في التفسير و منهجه في التأويل، أو بين قواعده التي يعتمد عليها أساساً لتناوله جميع الآيات بالشرح، و حدوده التي رسمها لنفسه لا يتجاوزها و هو يأبى الأخذ بالظاهر في بعض الآيات، و إن كان «المنهج» في الحالين متفقاً غير مختلف كما سنتبين ذلك من خلال هذا الفصل و الفصل الذي يليه، و لم يحملنا على الأخذ بهذا التقسيم، أو الفصل بين التفسير و التأويل، إلا الرغبة في زيادة إيضاح هذا المنهج، و إظهار مدى تأثير الحاكم فيه بنزعه الكلامية المعروفة.

(١) التفسير في اللغة: الاستبانة و الكشف «١»، و فسر الشيء يفسره، (١) قال ابن دريد: و منه يقال للماء الذي ينظر فيه الطيب «تفسره» و كأنه تسمية بالمصدر، لأن مصدر «فعل» جاء أيضاً على «تفعله» نحو جرب تجرته، و إن كان القياس من «فعل»: التفعيل، كما جاء في الآية التالية. انظر البحر المحيط لأبي حيان ١/ ١٣.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٢٣

و فسره: أبانه، قال تعالى: (وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا) «١» أى بئانا. و لم ترد لفظة «تفسفر» فى القرآن فى غير هذا الموضوع. و لم يختلف المفسرون أن المراد من «تفسفر القرآن»- على تعدد تعريفاتهم للتفسفر اصطلاحا- بئان معانيه على أى وجه من وجوه البئان، قال الحاكم: «و التفسفر هو علم بمعانى القرآن، و ناسخه و منسوخه، و مجمله و مبينه، و متشابهه و محكمه!» «٢».

(٢) و التأويل فى اللغة: مصدر: أول يؤول تأويلا، و هو من آل الشئء إلى كذا، أى رجع إليه، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى:

«التأويل: التفسفر و المرجع و المصير» «٣» و قال أبو جعفر الطبرى:

«و أما معنى التأويل فى كلام العرب فإنه التفسفر و المرجع و المصير ...

و قد قيل إن قوله تعالى (وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) أى جزاء، و ذلك أن الجزاء هو الذى آل إليه أمر القوم و صار إليه» «٤». فالتأويل فى اللغة يراد به- إذن- «التفسفر» كما يراد به «الرجوع و المصير»- لأن أحدهما مغاير للآخر- و إن كان اشتقاق الكلمة يرجح أن يراد من التفسفر ما يحتاج منه إلى النظر و الفكر ليصح معنى الرجوع، و لهذا ورد لفظ التأويل فى القرآن الكريم فى مواطن دقيقة يحتاج فيها المعنى إلى مثل ذلك، كما فى آية المتشابه، و كما فى الآيات الواردة فى «تأويل الأحاديث» فى سورة (١) الآية ٣٣ من سورة الفرقان. (٢) شرح عيون المسائل ١/ ورقة ٥٦.

(٣) مجاز القرآن ١/ ٨٧ طبع الخانجى بمصر.

(٤) تفسفر الطبرى ٣/ ١٨٤ و انظر الاتقان للسيوطى ٢/ ٢٩٤.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٢٤

يوسف «١»، و كقوله تعالى فى نفس السورة على لسان الملاء: (وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ) «٢» و كقوله حاكيا عن يوسف عليه السلام: (يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ) «٣» و كقوله فى سورة الكهف: (سَأْتِبُكَ بِتَأْوِيلٍ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا) «٤»- سواء فى ذلك استعملت فى تأويل الكلام و المعنى كما فى آية المتشابه، أم فى تأويل الرؤى و الأحلام كما فى قصة يوسف عليه السلام، أو تأويل الأعمال كما فى قصة موسى عليه السلام مع الرجل الصالح.

و على هذا المعنى اللغوى جرى استعمال العلماء الأولين للتأويل، فالإمام الشافعى رحمه الله سَمى حمل اللفظ على معنى من المعانى التى يحتملها تأويلا، فالتأويل فى هذه الحالة إرجاع اللفظ و تصفيره إلى واحد من هذه المعانى المحتملة «٥».

و النظر و الفكر هنا فى صرف اللفظ إلى أحد المعانى التى يحتملها دون سائر المعانى، لقيام دليل على ذلك.

أما التأويل فى الاصطلاح فهو «إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب فى التجوز، من تسمية الشئء بشبيهه أو بسببه أو حقه أو مقارنه .. أو غير ذلك من (١) انظر الآيات رقم ٦، ٢١، ١٠١.

(٢) الآية ٤٤.

(٣) الآية ١٠٠.

(٤) الآية ٧٨.

(٥) انظر تفسفر النصوص فى الفقه الإسلامى للدكتور أديب صالح ص ٢٥٢.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٢٥

الأشياء الى تعورفت فى أصناف الكلام المجازى» «١». و يقرب من هذا التعريف الذى ذكره ابن رشد ما قاله الغزالى رحمه الله من أن التأويل «عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذى يدل عليه الطاهر» «٢».

و هذا التأويل الاصطلاحى هو ما قصدنا اليه حين فصلنا بين التفسفر و التأويل فى دراسة منهج الحاكم، و هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر- أو الحقيقى- إلى معنى مجازى، لأن الغزالى يقول بعد أن أورد تعريفه السابق:

«و يشبه أن يكون كل تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز» (٣).

(٣) و كأن الحاجة إلى التأويل تظهر بعد «تفسير» الألفاظ الواردة في النص لمعرفة ما يدل عليه ظاهره، فيحمل دليل ما، كدليل العقل أو الإجماع أو غير ذلك- و هنا يبدو أثر اختلاف المناهج- على التأويل، و بذلك يكون التأويل خطوة تالية لخطوة التفسير كما عبر بعضهم «(٤)»، و قد جعل الراغب الأصفهاني التفسير أعم من التأويل لأن أكثر ما يستعمل التفسير في الألفاظ، و التأويل في المعاني «(٥)». و قد أوضح أبو طالب الثعلبي هذا الفرق بين التفسير و التأويل، فقال: «التفسير: بيان وضع اللفظ إما حقيقة (١) فصل المقال لابن رشد صفحة ١٤.

(٢) المستصفى ١/١٥٧.

(٣) المستصفى ١/١٥٧.

(٤) انظر نشأة التفسير للدكتور السيد أحمد خليل ص ٣٠.

(٥) مقدمة التفسير ص ٤٠٣ المطبعة الجمالية.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٢٦

أو مجازاً، كتفسير الصراط بالطريق، و الصيب بالمطر. و التأويل: تفسير باطن اللفظ، مأخوذ من الأول، و هو الرجوع لعاقبه الأمر، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد، و التفسير إخبار عن دليل المراد، لأن اللفظ يكشف عن المراد، و الكاشف دليل. و مثاله قوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكَ لِلْمُؤَصِّدِ) تفسيره: أنه من الرصد، يقال: رصدته: رقبته، و المرصاد مفعال منه، و تأويله: التحذير من التهاون بأمر الله و الغفلة عن الأهبة، و الاستعداد للعرض عليه. ثم قال: «و قواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة» (١).

(١) الاتقان للسيوطي ٢/٢٩٤، و انظر فيه فروقا أخرى كثيرة بين التفسير و التأويل معظمها لا يستند إلى أساس.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٢٧

أولاً: الأصل الجامع لقواعده في التفسير

أما القواعد الأساسية للتفسير عند الحاكم فيمكن إرجاعها إلى أصل واحد جامع، دافع عنه الحاكم، و أشار إليه في مواضع و مناسبات كثيرة في تفسيره، و هو أن القرآن مأخذ تفسيره من اللغة، أو أن اللغة طريق معرفة القرآن، و لم يجعل الحاكم لطالب فهم الكتاب من شرط سوى «أن يعلم الله تعالى، و أنه صادق لا يجوز عليه الكذب و القبيح»- و هذا من قاعدته الفكرية العامة كما أشرنا إلى ذلك- «و أن يقف على اللغة»، فكان اللغة هنا هي الشرط الأساسي أو الكافي لفهم خطاب الله تعالى، قال الله تعالى: (حم، تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) (١) قال الحاكم: «تدل الآيات على أن العالم باللغة محجوج به، و يدل قوله (لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) أن التفسير لمن عرف اللغة جائز، و لا يحتاج إلى سماع معناه من غيره، بخلاف قول من يقول لا بد فيه من سماع. و يدل على أنه مستقل بنفسه في باب الدلالة. و يدل على وجوب التفكير فيه و ذم المعرض عنه».

و قال في قوله تعالى في سورة الجن (إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ) (٢) «إن القرآن مستقل بنفسه في الدلالة. (١) الآيات ١-٣ سورة فصلت: التهذيب ورقة ٢٤/ظ.

(٢) التهذيب ورقة ١١٦/ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٢٨

و قال في قوله تعالى: (وَ كَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَ تُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ) (١) انه يدل على أن القرآن يمكن معرفة المراد به بظاهره أو بقرينه ليصح أن يقع به الإنذار.

وقال نحو من ذلك فى قوله تعالى: (أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ) «٢»، وقوله: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا) «٣» فالبرهان ما دل على غيره به، والنور ما يبصر به سواه، ولا يكون القرآن كذلك الا وهو دال بنفسه، معروف بلفظه، وقد علم أن القرآن انما نزل بلغة العرب، فلا بد أن يعرف تفسيره من عرف هذه اللغة، والا لما صح وصفه بأنه نور و برهان!

ثم إن دلالة الكلام إنما تعتبر بأمرين: المواضعه، و حال المتكلم، فبالمواضعه يصير للكلام معنى و إلا كان فى حكم الحركات و سائر الأفعال، و فى حكم الكلام المهمل. و لا بد كذلك من اعتبار حال المتكلم لأنه لو تكلم به و هو لا يعرف المواضعه، أو عرفها و نطق بها على سبيل ما يؤديه الحافظ، أو يحكيه الحاكي، أو يتلقنه المتلقن، أو تكلم به من غير مقصد، لم يدل. فإذا تكلم به و قصد وجه المواضعه فلا بد من كونه دالا «إذا علم من حاله أنه يبين مقصده، و لا يريد القبيح و لا يفعل» «٤» (١) الآية ٧ سورة الشورى: التهذيب ورقة ٣٠/ و.

(٢) الآية ٥١ سورة العنكبوت.

(٣) الآية ١٧٤ سورة النساء.

(٤) المغنى للقاضى عبد الجبار ١٦ / ٣٤٧.

الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسير، ص: ٢٢٩

و هذه هى حال القرآن فى دلالاته على المراد، لنزوله بلغة العرب و ما تواضعوا عليه من الكلام، و لصدوره من حكيم عليم بهذه المواضعه.

و لا- يقال: إن الكلام قد يقع منه تعالى و يعلم بدليل العقل أن مراده غير ظاهره، لأن دليل العقل كالقرين، كما لو قارنه كلام متصل يدل على الوجه الذى يقتضيه مجموعه.

فإن قيل: إذا جاز فى أحدنا أن يبتدىء بالمواضعه على مثل كلام قد تقدم، فهلا جاز مثله فى القديم تعالى؟ فالجواب أن ذلك قد وقع فى الأسماء الشرعية لما دل عليها، فأما مع فقد الدلالة و كونه مخاطبا باللغة المخصوصه فلا بد من أن يريد ما وضع له، و إلا حل المخاطب للعربى بالزنجية و معرفه المراد به متعذر عليه.

١- ليس فى القرآن ما هو غير عربى: و لا يصح أن يقال إن فى القرآن ما ليس بعربى لأن الله تعالى يقول فيه (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ) «١» و يقول: (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا) «٢» إلى آيات أخرى كثيرة تؤكد عربيه القرآن، و لأنه صلى الله عليه و سلم كان يتلو عليهم هذه الآيات فلو كان فيه لغة غريبه لردوا عليه. قال الحاكم: «و ما يروون فى قوله (القسطاس) أنه رومى، و (سجّل) عجمى، فالمراد أنه وافق لغة العرب لغة الروم، أو كان فى الاصل روميا فأدخلته العرب فى لغتها فصارت لغة لهم، يبين ذلك أن «سجّل» ليس فى لغة العجم و إنما فى لغتهم «سك و كل» و هذا (١) الآية ١٩٥ سورة الشعراء.

(٢) الآية ٣ سورة الزخرف.

الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسير، ص: ٢٣٠

غير سجّل، فكأن تلك لغة معربه، و لا فرق بين الموضوعين فى أنها لغة عربيه» «١»

وقد وصف الحاكم الذين يزعمون أن فى القرآن ما ليس بعربى بأنهم من أهل الحشو «٢» و غالبا ما يرد رأيهم عند شرحه اللغوى للكلمات التى زعموا أنها ليست بعربيه، فقد قال فى شرح «الإستبرق» بأنه:

الديباج، قيل له الإستبرق لشده بريقه. قال: «و قيل اسم معرب.

و لا- يقال إنه فارسى لأنه ليس فى القرآن غير العربى» «٣» و علّق على كلمة «غساق» بقوله: «و من زعم أن «غساق» ليس بعربى فقد أخطأ، لان القرآن نزل بلغة العرب، و لهذه اللفظة تصرّف و اشتقاق، و وردت به الأشعار» «٤»

٢- مكانة اللغة فى تفسير الحاكم: و قد جرت عادة الحاكم - كما سنفضل القول فى ذلك عند الكلام على طرفة فى تفسيره - على إفراد الكلام على «اللغة» فى الآفة أو الآفات موضع الشرح، فى فقرة خاصة يظهر فىها أثر اطلاعه الواسع على اللغة العربفة و قواعدها و آدابها، مما ساعده على إحكام ووجه القول فى شرح الآفة عند الكلام فىها على (١) شرح العفون ورقة ٢٦٥، و انظر التهذفب المجلد الأول ورقة ٢ و المجلد السادس ورقة ١٦١.

(٢) التهذفب ورقة ٣٠ و.

(٣) انظر تفسير الآفة ٥٣ من سورة الدخان: ورقة ٤٥ و.

(٤) التهذفب ورقة ٧ و فى تفسير قوله تعالى: (هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَ عَسَاقٌ) و انظر التفسفر أيضا ورقة ٣٠ و.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٣١

«المعنى»، و حتى عند ما كان فدع الأخذ بالظاهر فى بعض الأحيان، و فلبجأ إلى التأففل - على أسسه الخاصة - فإن اعتماده على اللغة لا ففخلف كذلك، بل ربما بدا هنا أكثر دقة و وضوحا لكثرة ما ففطر إلى إفراده من اللغة و الشعر و أصول الاشتقاق فى الكلمات فى سفل تأففل رأفه و مذهبه، و ففمخ إلى ذلك هنا فبعض الأمثلة و الشواهد لفؤكد أن قاعده فى أن مأخذ تفسير القرآن من اللغة - كقاعدة عامة - لم فده على أى اعتبار، و فدع الحدفث عن طرفة الحاكم فى إفراد اللغوفات فى تفسيره، و عن أسسه فى التأففل إلى محله من هذا البحث.

قال فى «اللغة» فى شرح قوله تعالى: (يا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ) (١) «إن الملاقة: مصادفه الشفء للشفء، قال «و كل شفء صادف شفئا أو استقبله فقد لقه، تقول: لقت فلانا لقا و لقاانا. و الملاقة: المرة الواحدة، و اللقية مثله. و ففس اللقاء من الرؤفة فى شفء، و ففما ففستعمل فىه مجازا، تقول: لقت جهدا، و لاقف شدة.

و هاهنا الخطاب للمؤمنفن و الكفار، و الكافر لا فرى ربه بالاتفاق!» ثم قال فى «المعنى» فى شرح «إنك كادح إلى ربك» قفل: عامل لله من ففر أو شر، و «إلى» بمعنى اللام. و قفل معناه: إنك فعمل عملا فى مشقة لفحملة إلى الله و فوصله فله للجزاء. و قفل صائر بكسبك إلى ربك. و شرح الملاقة هنا بأنك صائر إلى حكمه ففث لا حكم الاله.

أو بمعنى ملاقة جزائه، فذكر السعى و أراد الجزاء. (١) الآفة ٦ سورة الانشقاق: ورقة ١٣٩ و.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٣٢

و قال فى قوله تعالى: (سَيَنْفِرُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ) (١) «إن الفراغ فى اللغة على و جهفن: أحدهما الفراغ من شغل. و الثانف القصد إلى شفء، و أصل الفراغ منه أن ففقطع عنه فملاسته، و الفراغ له هو الفوفر فله، ثم قال - و هو فعد فى شرحه اللغوى - «و الفراغ و الشغل لا ففجوز ففققتهما على الله تعالى لأن ذلك من صفات الأجسام الفف فحلها الأضداد، فهو فى صفته تعالى فوسع بمعنى القصد أو التهذفب على ما فذكره ..».

و ذكر أن «الفعل» فى اللغة ففستعمل على أربعة أوجه، قبل أن بشرح «معنى» قوله تعالى (وَ جَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً فِدْعُونَ إِلَى النَّارِ ...) (٢) منها: إحداف الشفء كقوله تعالى: (وَ جَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَ النُّورَ) و ثانفهما: فففره من حال إلى حال كما جعل النطفة علقفة، و جعل الطفن خزفا، و ثالثها:

الحكم به، كما فقال: جعله عدلا و جعله فاسقا، و جعلهم رؤساء الضلالة - و هذا هو معنى الآفة عنده كما شرحها فعد - و رابعها: جعله باعقاده أنه كذلك، كقولهم: جعله مرفا. (١) الآفة ٣١ سورة الرحمن: ورقة ٧٩ ظ.

(٢) الآفة ٤١ سورة القصص: ورقة ٤٧ و.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٣٣

إشارة

أما قواعد الأساسفة التى فمكن إرجاعها إلى أصله اللغوى السابق، فهى:

القاعدة الأولى: لفس فى القرآن ما لا معنى له، أو ما لا يفهم معناه

إشارة

و نقل الحاكم أن هذا هو قول أصحابه المعتزلة، و نسب إلى «الحشوية» قولهم إن فيه «ما لا معنى له و إنما أنزل لبتلى» (١) و رد الحاكم هذا القول بأن الغرض بالخطاب الإفادة و معرفة المعانى، فلا فجوز أن فخطب و لا ففرد الإفادة! و لأنه لو فجاز أن فخطب تعالى بمثل ذلك لم فكن بأن فخطب العرب بلغتهم أولى من العجمى، و لا بالعربفة أولى من الزنجفة أو أى لغة أخرى! و لو فجاز على الله تعالى ألا ففرد بكلامه الفائدة لكان لا فرق بینه و بفن التصوف، و ففرد ما لم تقع عليه المواضعة البتة، و كان لا ووجه لانقسامه إلى كونه أمرا و خبرا و وعدا و وعيدا.

و قد ذكر أبو هاشم أنه لا فمكن الادعاء أن ووجه حسنه التعبد بالتلاوة، لأنه كان لا ففصل- لو كان هذا هو الغرض- حاله و هو عربى من حاله و هو بالزنجفة (٢) و قال الحاكم فى قوله تعالى: (١) شرح عيون المسائل ورقة ٢٦٤/ و.

(٢) انظر المغنى للقاضى عبد الجبار ١٦/ ٣٥٦.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٣٤

(وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلمُونَ الْكِتابَ إِلَّا أمانىً) (١) إنها تدل على أن الاعتماد فجب أن فكون على معرفة معانى الكتاب لا تلاوته. و قال فى قوله تعالى: (وَقَالَتِ الْفَهُودُ لَفَسَتِ النَّصارى على شئىء، و قالتِ النَّصارى لَفَسَتِ الْفَهُودُ على شئىء، و هم فتلون الكتاب، كذلك قال اللدفن لا فعلمون مثل قولهم) (٢) إن الآفة تدل على ذنب من لا فعمل بكتاب الله مع تلاوته.

ثم قال: «و هذا سببل علماء السوء من هذه الأمة، و بفن أن حالهم كحال الجهال فى أن كل واحد لا فتنفع بذلك».

و ذكر الحاكم كذلك أن من مذهبه صحفة معرفة معانى القرآن خلافا «لبعضهم» ممن فقولون إن فى القرآن أشياء «لا فطرق لنا إلى معرفتها» (٣) أو إن فى القرآن ما لا- ففهم معناه. و ردّ هذا أيضا بأن المقصود من الخطاب معرفة مراد المخاطب، فوجب أن فكون له فطرق إلى معرفة مراده و إلا كان عبثا! و لأنه إذا كان له فائدة بالمواضعة فإذا فخطب به فلا فخلو إما أن ففرد به ما وضع له فلنا فطرق إلى معرفته، أو ففر ما وضع له فلا بد أن فدل عليه، و إلا كان ملتبسا أو معمفا أو ملغزا، و هذا لا فجوز! و لأنه قد ثبت عن الصحابة و التابعفن و من بعدهم أنهم كانوا فستدلون بالقرآن و فرجعون إليه و ففسرونه من ففر انكار لتفسفر بعض الآفات، فدل على أن ففمعه مما فعرف (٤). (١) الآفة ٧٨ سورة البقرة: ورقة ١٠٥.

(٢) الآفة ١١٣ سورة البقرة: ورقة ١٤٥.

(٣) شرح العيون ورقة ٢٦٤.

(٤) المصدر السابق، نفس الورقة.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٣٥

و الذى نحسبه أن محل الخلاف بفن الحاكم- و سائر المعتزلة- و بفن الحشوفة أو بعض المفسرفن: إنما هو فى هذا الشق من المسألة، و هو فواز أن فكون فى القرآن ما لا- سببل إلى معرفته، أما الزعم بأن فى القرآن ما لفس له معنى فهو كلام فاسد لا فلتفت إليه، و لا

يصح تصوير المسألة على أساسه، سواء وجد من حشوية المسلمين و سخفائهم من يقول بهذا- كما ينقل القاضى و الحاكم و غيرهما- أم لم يوجد، لأن الفرق شاسع بين عدم إدراك المعنى من المخاطب، و نفى المعنى عن كلام المتكلم! و لا يصح الالتفات إلى ما نقله الحاكم من زعم هؤلاء أنه لو أراد الإفادة لما جعل فيه متشابهًا!! لأنه سواء قيل إن المتشابه مما يعلم المراد به أو مما لا يعلم؛ فإن الخلاف فيه فرع على الخلاف بأن فى القرآن ما لا يفهم معناه، و ليس فرعا عن الزعم بأن فى القرآن ما ليس له معنى، فهذه مسألة لا تصح و لا يتفرع عنها شئ!.

يرى الحاكم، إذن، أنه ليس فى القرآن شئ لا يعرف معناه- لأن المقصود من الكلام إفهام المعنى- فإن كان للفظ معنى واحد فلا بد أن يحمل عليه، كما يقول الحاكم، و إن كان يحتمل أكثر من معنى و كله مما يجوز؛ حمل على الكل على وجه يصح «١» قال الحاكم: «و يقال: إذا كان للفظ معان و لا دليل، و كله مما يجوز، كيف تقطعون؟ قلنا: نقطع بأن الجميع مراد» «٢».

و هذا يفسر كثرة التفسير بالمأثور عند الحاكم، و عدم ترجيحه بين (١) مقدمة التهذيب ورقة ٢.

(٢) التهذيب، المجلد الأخير ورقة ١٦١.

الحاكم الجشئى و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٣٦

رواياته المختلفة- اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد- فى أغلب الأحيان، لأن جميعه مما يحتمله اللفظ. فإن احتمل اللفظ عدة معان و دل دليل على أن بعضه مراد و بعضه ليس بمراد عمل بمقتضى الدليل، و الدليل عنده تابع لأصوله فى التأويل كما سنراه فيما بعد «١». و من الألفاظ كذلك ما له معنى فى اللغة و معنى فى الشرع، و حمله على الشرعى أولى لأنه منقول، قال الحاكم فى قوله تعالى: (إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ) «٢» إن الآية تدل على أن البغى اسم ذم فى الشرع، و لذلك يقال للخارج على الإمام: باغ، و لقومه أهل البغى، و لذلك قال تعالى (فَإِنْ بَعَثَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَىٰ وَ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ الطَّلَبِ، فكأنه منقول فى الشرع إلى من طلب شيئًا ليس له!

و قال فى قوله تعالى: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَ لَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَ لَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ) «٣»- فى شرحه اللغوى للإيمان و الإسلام:- الإيمان فى اللغة: التصديق، و منه: (وَ مَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا) و ليس باسم مدح، و لذلك يصح أن يقال لليهودى: مؤمن (١) و كذلك الحال عنده فى الحمل على المجاز، لأن من الألفاظ ما هو حقيقة و منها ما هو مجاز، و الأصل عنده: الحمل على الظاهر إلا أن يدل الدليل على أن حمله على المجاز أولى فيحمل عليه (التهذيب ورقة ٢ من المقدمة) و قد أفردنا لرأيه فى إثبات المجاز فى القرآن فقرة خاصة؛ لأهميته وصلته الوثيقة بمبحث التأويل.

(٢) الآية ٧٦ سورة القصص ورقة ٥٩/ و.

(٣) الآية ١٤ سورة الحجرات ورقة ٦٢/ ظ.

الحاكم الجشئى و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٣٧

بموسى، أى مصدق له، و يقال لقوم فرعون: آمنوا بفرعون، أى صدقوه.

ثم قال: «و نقل فى الشرع فجعل قولنا «مؤمن» اسم مدح، و قولنا «إيمان» اسم أداء الطاعات المفروضة و اجتناب القبائح من الكبائر، و لذلك لا- يطلق على الكفار و الفساق، و لذلك قال تعالى: (أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا) بعد ذكر الطاعات، و قال تعالى: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) ثم بين صفاتهم». فأما الإسلام ففى اللغة الانقياد و الاستسلام، و فى الشرع هو و الإيمان سواء، و لذلك يقال: رجل مسلم، و يراد به المدح، كما يقال رجل مؤمن و دين، و قال تعالى: (وَ مَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ) و قال سبحانه: (فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) فذكر مرة بالإسلام، و مرة بالإيمان».

و أهم ما يتفرع على هذه القاعدة الأولى، و هي أن جميع القرآن معلوم المعنى، موقف الحاكم من المحكم و المتشابه، و موقفه من فواتح السور:

١- المحكم و المتشابه: عرّف الحاكم المحكم بأنه ما أحكم المراد به فيستغنى عن البيان لوضوحه، و المتشابه ما يحتاج إلى بيان لاشتباه المراد.

و هذا أول التعريفات التي ذكرها في تفسير آية آل عمران، ثم قال في الترجيح بين هذه التعاريف: «و أقرب الأقاويل ما ذكرناه أولاً، و هو الذي اختاره القاضى أن المحكم ما يدل على المراد بنفسه، و المتشابه ما يحتمل الوجهين» (١). و عنده أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه، و قد (١) التهذيب- المجلد الثاني ورقة ٥.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٣٨

فسر الراسخين في العلم بأنهم الثابتون فيه الضابطون له المتفنون فيه، و قال إن الواو في قوله تعالى: (وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرّٰسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) واو العطف، يعنى لا- يعلم تأويله إلا- الله- فإنه يعلمه- و الراسخون في العلم يعلمونه، و مع ذلك يقولون آمنا به، يعنى يعلمونه و يقولون آمنا، فأضمر «يقولون». «و قيل تقديره:

و الراسخون في العلم يعلمونه قائلين آمنا به، عن ابن عباس و مجاهد و الربيع و محمد بن جعفر بن الزبير و أبى مسلم، و قوله «يقولون» يكون حالاً..» (١)

ثم قال: «و لو لا ذلك لم يكن لذكره الراسخين معنى! و يدل على صحة هذا أن الصحابة و التابعين أجمعوا على تفسير جميع آى القرآن، و عن ابن عباس أنه قال: أنا من الراسخين في العلم، و عن مجاهد نحوه.

و لأن الغرض بالخطاب الإفهام» (١).

أما الذين ذهبوا إلى أن الواو في الآية واو الاستئناف، و أن الكلام ثم عند قوله (وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) ثم ابتداء: (وَ الرّٰسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ)- و هو القول الذى نسبه إلى عائشة و مالك و الكسائى و الفراء و أبى على الجبائى- فلا يصح عنده إلا إذا فسر المتشابه بأنه ما استأثر الله بعلمه من المغيبات، نحو وقت قيام الساعة و خروج الدجال و داية الأرض، و يكون معنى تأويل هذه الأمور: العلم بوقت وقوعها، و ذلك إلى الله تعالى لا يمارى في ذلك أحد (٢)! (١) المصدر السابق.

(٢) انظر كتاب: متشابه القرآن: دراسة موضوعية للمؤلف ص ١٤٠ فما بعدها. طبع دمشق ١٣٨٩.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٣٩

أما طريق بيان المتشابه عند الحاكم فهى بأن «يرد إلى المحكم و يرتب عليه و على أدلة العقول» (١) و قد أكد هذا المعنى في آخر تفسيره فقال:

إن المراد بالمحكم يعرف بظاهره «و المتشابه يحمل على أدلة العقول و المحكم» (٢) و يعنى بذلك بالطبع أنه يؤول ليطابق المحكم و أدلة العقل- و سوف نشرح ذلك عند الكلام على التأويل- و الذى يجدر تأكيده هنا هو: أن الحاكم لا يرى في وجود المتشابه في القرآن ما ينقض قاعدته في أن جميع القرآن معلوم المعنى، لأن المتشابه- بحسب حدّه المختار- مما يعلم معناه بحمله على المحكم- كما لا يرى فيه كذلك ما يخل بمسألة أن القرآن هدى و بيان بنفسه، و أنه يجب أن يتدبر و يعلم و لا يكتفى فيه بالتلاوة بحجة أن المتشابه ليس ببيان بل يحتاج إلى بيان كما زعم بعضهم، و ذلك لأن البيان قد وقع بحمله على المحكم، و ليس البيان في اللغة مقصوراً على الظاهر، بل هو كذلك في المجاز.

و قد أوضح القاضى عبد الجبار من قبل أن الخطاب بالمتشابه يخالف خطاب العرب بالفارسية- فى زعم من زعم- لأن هذا الخطاب ليس فى العقل ما يعلم معه المراد فيكون عبثاً، و ليس كذلك حال المتشابه لأنه لا- بدّ من أن يدل على المراد به إما العقل و إما

المحكم، قال القاضي: (١) من تفسيره لقوله تعالى: (رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مَبِينَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ) الآية ١١ سورة الطلاق ورقة ١٠٤/و.
(٢) ورقة: ١٦١.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٤٠

«و كلاهما ثابت لمن ينظر في المتشابه» (١).

بل إن مجيء القرآن مشتتلا على المحكم و المتشابه يقتضى من الناظر فيه و المتأمل له إذا وقف على ما يدل بظاهرة على الجبر و التشبيه، و ما يدل على العدل و التوحيد أن ينظر في أدلة العقول و فى سائر ما نبه عليه تعالى فى كتابه، ليعلم به أن ما يدل ظاهره على العدل فهو المحكم دون الآخر، فلا تهمل بذلك أدلة العقول، و لهذا كان كون القرآن كذلك ملجئا إلى العدول عن طريقه التقليد إلى طريقه النظر- و هو ما يجب الحاكم تأكيده على الدوام- لأنه إذا وجد القرآن مختلفا- بظاهرة- لم يكن بأن يقلد المحكم أولى من المتشابه، فيضطر إلى الرجوع إلى الأدلة و تأملها، و لو كان جميع القرآن محكما لكان أقرب إلى الاتكال على ظاهره و طريقه التقليد فيه!

ثم انه لا يجب فى القرآن أن يبلغ فى «البيان» أعلى الرتب! لأن ذلك لو وجب لوجب فى المعارف أن تكون ضرورية، لأن ذلك أبلغ من تكليف النظر و المعارف، لامتناع السيفه فيها و تأتية فى المكتسب! فإذا لم يجب ذلك فغير واجب فى البيان أن يبلغ نهايته فى الوضوح.

بل لا- يمتنع فى المتشابه أن يكون أولى فى البيان لأن أحدنا إذا خاطب غيره على عهد تقدم لا يكون ملبسا و إن كان ظاهر الكلام منه، لو تجرد عن العهد، لم يدل على المراد، لكنه مع العهد دل على المراد لمكان التقييد و الاتصال. و ما مهده الله تعالى فى العقول من المعارف و الأدلة أوكد من العهد فى هذا الباب، فيجب خروج الخطاب لأجله من أن (١) المغنى الجزء ١٦ صفحة ٣٧٦.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٤١

يكون تعميها و تليسا و عدولا عن البيان (١).

٢- فواتح السور: أما فواتح السور فليست داخله فى حد المتشابه عند الحاكم و إن كانت كذلك عند غيره، و هى عنده مما يصح أن يوقف على معناها، و قد أورد فى كتابه أهم الآراء التى قيلت فى تفسيرها، و عقب على بعضها بالنقد، و ذهب إلى ترجيح رأى الحسن البصرى و زيد ابن أسلم و القاضى عبد الجبار و أبى على الجبائى- فى أحد روايته عنه- أنها أسماء للسور، لأنه قال فى التعقيب على هذا الرأى و على رأى قتادة أنها أسماء للقرآن: «و هذا جائز لأن أسماء الأعلام منقولة للفرقة بين المسميات، فمتى لم يرد بها معنى الأصل فهى على جهة النقل، و قد جاء فى أسمائهم حارثة بن أوس بن لام» ثم قال: «و لا خلاف بين النحويين أن كل كلمة لم تكن على معنى الأصل فهى منقولة، كقولك «زيد» إذا لم ترد به الزيادة كان منقولا إلى العلم. و لا يقال: لو أريد به التسمية لم يسم بها سورا كثيرة، لأن هذا موجود فى أسماء الألقاب فيسمى خلق زيدا ثم يتميز بشىء آخر يتصل به، كذلك هذا يتميز بما ينضم إليه فيقال: «الم ذلك» و «الم الله» قال الحسن: سمعت السلف يقولون إنها أسماء السور و مفاتيحها» (٢) و قال فى تفسيره لمطلع سورة «ق»: «و الصحيح أنها اسم للسورة» (٣). (١) راجع المغنى ١٦/٣٧٣-٣٧٤.

(٢) التهذيب من تفسيره للآية الأولى من سورة البقرة، ورقة ١١.

(٣) التهذيب، ورقة ٦٣/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٤٢

أما الرأى القائل بأن هذه الفواتح سر لا- يعلم المراد منه، فقد رده بقوله: «و هذا لا- يصح لأن الغرض من الخطاب الإفهام، و لأن الصحابة و التابعين، و العلماء بعدهم تكلموا فى معنى هذه الحروف، فقوله يخالف إجماعهم» و علق على الرأى القائل بأنها حروف

مقطعة و لو وصلت صارت اسما من أسماء الله تعالى كقولك: الرحمن، فهو: «الر» «حم» «ن»، بأن هذا إنما يتأتى فى بعض الحروف دون جميعها.

أما أهم الآراء الأخرى التى ذكرها و لم يعقب عليها، فهى: ١- رأى المبرد و أبى مسلم الأصفهانى و جماعة أنها إشارة إلى حروف المعجم، و تنبىه على أنه تعالى أنزل كتابه من هذه الحروف و أنتم تتكلمون بها، فإذا عجزتم عن الاتيان بمثله دل على أنه كلام الله تعالى و أنه معجز.

٢- رأى أبى بكر الزبىرى- الذى سبقت الإشارة إليه عند الكلام على مصادر الحاكم فى التفسفر- أنه تعالى علم أن طائفة من هذه الأمة سوف تقول بقدم القرآن، فأشار تعالى بهذه الحروف إلى أن كلامه من جنسها، ليدل بذلك على أنه مسموع محدث غير قديم! .. ٣- رأى الأخفش أنها قسم أقسم الله بها لشرفها و لأنها مبانى الكتب المنزلة و الألسن المختلفة و أسمائه الحسنى، و أصول كلام الأمم بها يتعارفون. ٤- و أخيرا رأى قطرب و أبى على- فى روايته الأخرى عنه- أن الكفار لما تواطئوا على عدم سماع القرآن، و على أن يلغوا فيه، أحدث الله تعالى هذه الحروف التى لم يكن لهم بها عهد ليستمعوا ثم يأتى الكلام بعدها فىكون حجة عليهم، فكأنها مرادة لإثارة الدهشة و الاستغراب، و ما يلازم ذلك من السماع و الإصغاء،

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٤٣

فىكون ذلك طريقا لسكوت اللغو و إقبالهم على سماع القرآن «١».

القاعدة الثانية: لا يختص بتفسفر القرآن الرسول أو السلف

إشارة

قال الحاكم: قال أصحابنا: لا يختص الرسول بمعرفة معانى القرآن، بل غيره يمكنه ذلك خلافا لبعضهم. ثم قال: «لنا فى ذلك وجوه: منها: أن الكلام هو الدال على المراد إذا تكاملت شرائطه، فمن عرف المواضع يمكنه أن يعرف المراد، كمن له عقل يمكنه أن يستدل بالعقليات. و لأن الرسول لا بد أن يبين المراد بكلام، فإذا صح أن يعرف المراد بكلامه فكلام الله تعالى كذلك. و لأن الأمة أجمعت على الرجوع إلى القرآن فى الأحكام و لو كان كما قالوا لما حسن. و لأنه تعالى قال:

(أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ) و وصفه بأنه بيان «٢».

و الوجه الأول هو الذى ذكره القاضى عبد الجبار- و هو أول المقصودين عند حديث الحاكم عن أصحابه- و بناه على أن الكلام نفسه هو الدال على المراد به إذا تكاملت شرائطه من المواضع و اعتبار حال المتكلم، قال القاضى: «فإذا كان غير الرسول قد عرفه على شرائطه، فىجب أن يمكنه أن يستدل بذلك على مراده تعالى كما يمكنه صلى الله عليه، و إلّا لزم من ذلك أن يصح اختصاصه- صلى الله عليه- بأن يستدل (١) راجع التهذيب فى مطلع سورة البقرة و فى مطلع سورة الشعراء (طسم) ورقة ٢/ و مطلع الشورى (حم عسق) ورقة ٢٩/ ظ.

(٢) شرح العيون ورقة ٢٦٤.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٤٤

بالعقليات دون سائر المكلفين! «١».

و هذا الوجه هو الذى يوجب كذلك أن يكون حكم أهل سائر الأعصار كحكم الصحابة و التابعين، إذا عرفوا اللغة و وجه دلالة الكلام، و أن لا- يكون لابن عباس و مجاهد و الحسن و غيرهم مزية الاختصاص فى صحة الاستدلال، و فى جواز تفسفر القرآن و

تأويله، وقد يكون لهم مزية أخرى بالطبع، قال القاضي: «وإنما يتقدم البعض على البعض من حيث يتقدم في معرفة اللغة و يبرز فيها، فيكون بهذه الطريقة أعرف. وهذا إنما يتفاوت حال العلماء فيه إذا كان الكلام في المتشابه و ما يلتبس، فأما مثل قوله تعالى: (وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)، و (الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) و قوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) و قوله: (وَ لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ) فلا يجوز أن تتفاوت أحوال أهل اللغة و العلماء بها في معرفته «(٢)».

و ما روى عن أبي بكر رضى الله عنه أنه قال: «أى أرض تقلني و أى سماء تظلني إذا قلت في كتاب الله برأى»، لا ينقض ذلك بل يدل عليه، لأنه نبه بذلك على أن الواجب أن يقال في كتاب الله بما يدل ظاهره عليه و لا يرجع فيه إلى الرأى؛ لأن هذه اللفظة- الرأى- إذا أطلقت فالمراد بها ما يرجع إلى الاجتهاد و غالب الظن، فإن صح الخبر فهذا مراده؛ لأنه قد ثبت أنه استدل بالقرآن في أشياء كثيرة، و إلا فإن ذلك ينقض القول بأن لأهل التفسير من السلف أن يفسروا القرآن، (١) المغنى ١٦ / ٣٦١.

(٢) المصدر السابق.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٤٥

كابن عباس و غيره، و لكان الواجب عليه أن ينكر على ابن عباس و غيره التفسير و الاستدلال بكتاب الله تعالى، و أن يوجب الاقتصار في ذلك على المأثور عن الرسول صلى الله عليه و سلم، و المعلوم عنه خلافه.

و السؤال الآن: ما الذى يقبله الحاكم من الأخبار و الأحاديث في التفسير و أسباب النزول؟ و إلى أى حد كان اعتماده على تفسير الصحابة و التابعين و «أهل التفسير» كما يسميهم في بعض الأحيان؟

١- موقفه من تفسير السلف

أما موقفه من تفسير السلف فقد قدمنا القول عند الكلام على مصادره في التفسير: أن تفسيره قائم على تفسير الصحابة و التابعين، و على تفاسير المعتزلة قبله، و أنه أكثر من إيراد آراء السلف حتى كاد كتابه أن يكون تلخيصاً لروايات الطبرى، و الأمثلة على ذلك- التى استشهدنا ببعضها- تملأ الكتاب، و لم يكن من عادة الحاكم أن يريخج بين هذه الآراء حيشما كان اللفظ محتملاً لها جميعاً، على مذهبه في حمل المعنى على الجميع على وجه يصح، و إلا فهى عنده على حد سواء؛ لأن الاختلاف بينها في معظم الأحيان إنما هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، باعتبار أن مأخذها من ظاهر اللغة. و عند ما كان يرجح بين هذه الآراء «المتنوعة» فإن ترجيحاته تعود إلى أمور لا- صلة لها بالمنهج، سوف نعرض لها عند الكلام على طريقته في ترتيب كتابه، و معالجة كل فقرة من فقرات التفسير فى الآيه عنده.

و لكن موقفه من تفسير السلف يتحدد بصورة أوضح فيما فسروه- أو تأولوه- على وجه لا يدل الظاهر عليه، دون أن يحملهم على ذلك حمل على المحكم أو دليل العقل، و هنا نجده يفرق بين رأى قال به

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٤٦

بعضهم: واحد أو اثنان منهم، و رأى ذهب إليه أكثرهم أو جماعتهم، فإن كان تفسيراً للبعض تركه و قدم الظاهر، أو التمس له وجهاً من الوجوه المحتملة أو المقبولة، قال فى قوله تعالى: (وَ التِّينِ وَ الزَّيْتُونِ وَ طُورِ سِينِينَ ..) «١» إنهم اختلفوا فى تفسير التين و الزيتون فقيل: و التين الذى يؤكل، و الزيتون الذى يعصر؛ عن الحسن و مجاهد و عطاء بن أبى رباح و عكرمة و قتادة و أبى على و أبى مسلم. و قيل: التين مسجد نوح، و الزيتون مسجد بيت المقدس، عن ابن عباس. و قيل هما مسجدان بالشام؛ عن الضحاك. و قيل: التين مسجد أصحاب الكهف، و الزيتون مسجد إيليا، عن محمد بن كعب. ثم قال إن الصحيح «هو الأول لأنه الظاهر فلا يترك ذلك من غير دليل» و حمل الروايات الأخرى على أن التقدير فيها: منابت التين و الزيتون!

وقال في قوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ) «٢»: في الميزان قولان: قيل هو على جهة المثل، أى قبلت حسناته و كثرت، عن مجاهد. وقيل: ميزان له كفتان كموازين أهل الدنيا، عن الحسن و أكثر أهل العلم. ثم قال: إن الآية تدل على إثبات الميزان لأجل الظاهر، و لا مانع منه. و إن كان ذكر اختلاف القائنين بهذا الرأي فى الموزون، و أنه لا يصح أن يكون هو الأعمال لأنها انقضت و لأنها أعراض، و لم يرجح واحدا من آرائهم. (١) الآيتان ١- ٢ سورة التين: التهذيب ورقة ١٥٠/ و.

(٢) الآية ٦ سورة القارعة: التهذيب ورقة ١٥٤/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٢٤٧

و بالرغم من أن موقفه من آراء بعض السلف هذه و رواياتهم المنفردة يحدد بصورة أوضح موقفه من تفسير السلف بعامة، إلا أنه مع هذا يكاد يكون جزءا من منهجه الفكرى العام، و من موقفه من تقديم الظاهر على المجاز الذى سنتولى بيانه فى القاعدة الرابعة من قواعده فى التفسير.

و لعل موقفه الحقيقى من السلف أو أهل التفسير إنما يظهر فيما ذهب اليه أكثرهم أو جماعتهم مخالفين فيه الظاهر، فقد ذهب الحاكم إلى الاخذ برأيهم و ترك الظاهر، و لم يسمح لنفسه أن يخالف ما أجمع عليه أهل التفسير، كما فعل بعض مفسرى المعتزلة قبله، مثل أبى مسلم، قال فى قوله تعالى: (و وَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ، إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ، رُدُّوهَا عَلَيَّ فَلَطِفَكَ مَسِيحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) «١» إن سليمان صلى صلاة الأولى ثم قعد على كرسيه تعرض عليه ألف فرس صارت إليه حتى غابت الشمس و فاتته صلاة العصر؛ عن أمير المؤمنين و قتادة و السدى، قال الحسن: لا زال يعرض عليه حتى فاتته صلاة العصر، قال أبو على: كانت صلاة العصر لم تكن مفروضة اشتغل عنها بالخيل و النظر إليها، قال القاضى: و يحتمل أن تكون صلاة العصر لم تكن مفروضة فى شريعته، فقال سليمان (ردوها على) أى الشمس، يعنى سأل الله أن يردّها عليه فردت عليه حتى صلى العصر. (فطلق مسحا) أى أخذ يمسح و ما زال يمسح (بالسوق) (١) الآيات ٣٠- ٣٣ سورة ص: التهذيب ورقة ٥/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٢٤٨

(و الأعناق)، قال الحاكم: قيل أخذ يمسح سوقها و أعناقها بالسيف، و قال لا تشغلنى عن عبادة ربي مرة أخرى، عن الحسن. و قيل: جعل يمسح أعناق الأفراس و عراقيبها حبا لها، عن ابن عباس و الزهرى و ابن كيسان.

وقيل: أخذ يمسح ليعلم حالها كما يفعل أرباب الخيل، عن أبى مسلم.

وقيل: مسح أعناقها و شرفها و جعلها مسبله فى سبيل الله. قال الحاكم: و سئل ثعلب عن هذا التفسير الأخير و قيل له إن قطرب يقول يمسحها و يبارك عليها؟ فأنكر أبو العباس قوله، و قال: القول ما قال الفراء يضرب أعناقها و سوقها. و قيل: المسح لا يفيد القطع و ضرب العنق و لا قطع العراقيب إلا أن أكثر المفسرين عليه!

قال الحاكم: تدل الآية على مدح سليمان، و أنه فعل فعلا يستحق به المدح، لذلك قال: نعم العبد، ثم وصفه بما ذكر. و هذا ضد ما تقوله الحشوية انه اشتغل بالخيل حتى فاتته صلاة العصر و هو فرض، ثم أمر بقتل الأفراس من غير ذنب! «و لو لا أن أكثر المفسرين و أصحاب النقل و أكثر العلماء على أنه ضرب أعناقها و سوقها لكان الأليق بالظاهر ما يقوله أبو مسلم أنه عرض عليه الخيل فما زالت تعرض عليه حتى غابت عن عينه، ثم أمر بردها فمسح سوقها و أعناقها كما هو العادة من أرباب الخيل» «١» و يكون معنى قوله تعالى (إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي) - كما ذكره أبو مسلم و جرى فيه على الظاهر الذى لم يذهب الحاكم إلى ترجيحه- إنى أحببت الخيل عن كتاب الله، التوراة (١) التهذيب ورقة ٥/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٢٤٩

أو غيره، فإن ذكر الله كتابه، و كما أن ارتباط الخيل فى كتابنا ممدوح، كذلك كان فى كتابهم.

و اتخذ الحاكم كذلك نفس الموقف من قصة داود نفسه مع الخصم الذين تسوروا المحراب، قال تعالى: (وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَغِي بَغْضًا نَا عَلَى بَعْضٍ فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ، إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعِيجَةً وَ لِي نَعِيجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ، قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعِيجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لِيَبْغِيَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ، وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ، فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ) «١» فظاهر الآيات أن خصمين من البشر دخلوا على داود عليه السلام من سور محرابه - مجلسه أو مصلاه - على هذه الصورة الغريبة المفزعة من دون استئذان و تحاكموا اليه في نعاج و أغنام، و لم يراعوا في طلب الحكم حق الأدب أو حق النبوة في الخطاب، فسألوه الحكم بالحق و عدم الجور و اتباع الهوى! فلما سمع داود الدعوى من أحدهما استعجل بالحكم على صاحبه - صاحب النعاج الكثيرة - بأنه ظالم لأخيه، في النسب أو الدين، من قبل أن يسمع من الخصم الآخر المدعى عليه، فكان ذلك من جملة الصغائر التي تقع من الأنبياء، فتاب و رجع إلى مرضاه الله، فغفر الله (١) الآيات ٢١-٢٥ سورة ص: التهذيب ورقة ٤.

الحاكم الجشمية و منهجه في التفسير، ص: ٢٥٠

تعالى له، و للأنبياء سؤال المغفرة من الصغائر و إن كانت إنما تقع مكفرة، كما قال تعالى: (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ) «١»

هذا الظاهر هو ما أخذ به و فسره أبو مسلم، و قد ود الحاكم أن يأخذ بهذا الظاهر لو لم يجمع أهل التفسير على خلافه، و أن الخصمين إنما كانا ملكين على صورة الإنس بعثهما الله تعالى إلى داود امتحانا لما سلف منه، و إلا فلو كانوا بشرًا لم يتجاسروا على الدخول عليه تسورا للمحراب و لما قالوا له: لا تخف! و اهدنا، و لا تشطط!، و أما قولهم: (خصمان بغى بعضنا ..) فمعناه: نحن كخصمين لأنهما لم يكونا خصمين! و النعاج على هذا التفسير كناية عن النساء، و المعنى: عنده تسع و تسعون امرأة و عندي امرأة واحدة - أو: طلبت امرأة فمنعني عنها و تزوجها مع كثرة نسائه، كما قال أبو علي - (فقال أكفلنيها) قيل: أنزلني عليها، عن ابن عباس و ابن مسعود و مجاهد، يعني: تحول عنها حتى تصير في نصيبي.

و قيل: ضمها إلى جنبي أكفلها، عن أبي العلية. و قيل اجعلها كفلى أى نصيبي، عن ابن كيسان ... و روى السدي أنه لما قال هذا قال داود للآخر: ما تقول؟ قال هو كذلك، فقال إذن لقد ظلمك، إلا أنه حذف الاعتراف لدلالة الكلام عليه، فقال: يا داود أنت أحق بهذا! لك تسع و تسعون امرأة، و لأوريا امرأة فرمتها! و نظر داود فلم ير شيئا، فعلم أنهما ملكان. (١) الآية ٨٢ سورة الشعراء.

الحاكم الجشمية و منهجه في التفسير، ص: ٢٥١

ثم ذكر الحاكم عدة و جوه قالها «مشايخ العدلين» في مسأله داود مع أوريا و خطبته لخطيبته أو زوجته بعد وفاته، و رد رواية بل روايات إسرائيلية قال إنها من دسيس الملحده، و لا تصح على بعض الفساق فضلا عن الأنبياء! و لكنه قال إن ظاهر الآيات يدل على مواقعه ذنب، و أن الروايات تؤيد ذلك، و قال إن الصحيح في ذلك ما ذكره شيخه أبو علي:

أن داود خطب على خطبة أوريا بعد أن أظهر أهل المرأة لأوريا رغبتهم فيه و إرادتهم أن يزوجها منه، فبلغ داود عنها ما رغبه فيها فخطبها فزوجها من داود و لم يزوجها من أوريا، فعاتبه الله على ذلك.

ثم قال الحاكم أخيرا: «و لو لا النقل المستفيض و إجماع أهل التفسير لكان الأليق بالظاهر ما حكيناه عن أبي مسلم، و هو الظاهر و لا مانع منه، و لأنه يجوز أن يقال للحاكم اقض بيننا بالحق - و الصحيح أنهما قالوا ذلك لكونهما ملكين كما ذكر المفسرون - و قد يجوز مثله في الحكام، فأما في الأنبياء فلا يجوز لأحد من أمتهم أن يخاطبهم بمثل ذلك».

و يكاد هذا الموقف الذي اتخذه الحاكم مما ذهب إليه أكثر السلف أو أجمعوا عليه، لا يختلف عن موقف شيخه القاضي عبد الجبار في ذلك فبعد أن أنكر القاضي اختصاص السلف بمعرفة القرآن، أورد هذا الاعتراض فقال: «أفليس في التفسير يرجع اليهم في هذا

الباب؟» ثم أجاب بقوله: «لا يمتنع فيما تألوله على وجه مما لا يدل الظاهر عليه أن يجعل اجماعهم حجة فيه. وهذا انما يكون فيما لا يعرف بظاهر التنزيل، و يصير كالمذاهب المأخوذة من الإجماع» (١) «(١) المغنى ١٦ / ٣٦٢.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٥٢

٢- موقفه من الأحاديث و الأخبار المرفوعة:

إشارة

الأخبار المرفوعة الى النبي صلى الله عليه و سلم في التفسير تعتبر قليلة إلى جانب المأثور عن الصحابة و التابعين، و ربما تفاوت المفسرون في الحكم على بعض الروايات المأثورة بأنها موقوفة أو مرفوعة، أو في النص على ذلك في كتبهم، و قد جرت عادة الحاكم في تفسيره على الإشارة الى الأحاديث المروية و الأخبار المرفوعة بعبارات متعددة، كقوله: روى عن رسول الله صلى الله عليه، أو قال رسول الله صلى الله عليه، و كقوله: ذكره فلان في خبر مرفوع.

أو روى مرفوعا .. الخ، و نحاول من خلال هذه الروايات أن نقف على مدى اعتماد الحاكم على الحديث في تفسير القرآن و احتفائه به، و على قاعدته الأساسية في رفض الخبر أو قبوله. و يمكن تلخيص موقفه من الحديث في النقاط الآتية:

(أ) أكثر الحاكم من الاستشهاد بالحديث في الشرح، و من التدليل به على الأحكام التي يقف عليها في الآية أو النص القرآني:

قال تعالى: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ، وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ. يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَ جَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (١) قال الحاكم في شرح معنى الغيبة: «أن تذكر أخاك بما يكره- رواه أبو هريرة مرفوعا- فإن كان فيه فقد اغتبه، و إن لم يكن فقد بهته». (١) الآيتان ١٢-١٣ سورة الحجرات: التهذيب ورقة ٦٢/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٥٣

و قال في شرح معنى قوله تعالى: (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ):

«أى: أكرمكم على الله أتقاكم لا أعظمكم، عن ابن عباس و عطاء، و روى ذلك في خبر مرفوع، و عن النبي صلى الله عليه: من سره أن يكون أكرم الناس فليتق الله».

و قال في أحكام هذه الآيات: إنها تدل على قبح الظن بالمؤمنين، ثم قال: «و متى قيل: ما الذي يجب أن يجتنب من الظنون؟ قلنا: أن يظن المرء بأخيه في الأمر المحتمل لوجه يحسن وجه القبح، بل يجب أن يظن ما يليق بستره و صلاحه.

«و متى قيل: أ في الجميع يجب ذلك، أم فيمن ظاهره الصلاح؟ قلنا في الكل ما دام طالبا لطريق الستر، فإذا أعلن بالفسق فقد خرج من أن يكون له حرمة، و لذلك قال النبي صلى الله عليه: لا غيبة لفاسق ...

و معنى التجسس قريب من الظن الشرّ فهو عن ذلك، و بين أن الواجب أن يجرى على ظاهر السلامة، و المروى عن النبي صلى الله عليه و سلم: (إياكم و الظن فإن الظن أكذب الحديث، و لا تجسسوا و لا تحاسدوا و لا تناجشوا و لا تباغضوا و لا تدابروا، و كونوا عباد الله إخوانا)

و قال في قوله تعالى: (يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ ...) الآية إنها تدل على أمور منها: «أن الفضل بالتقوى لا بالأنساب، و في الخبر أن مناديا ينادى يوم القيامة إني جعلت لكم نسبا، و جعلتكم لأنفسكم نسبا إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ليقم المتقون، فلا يقوم إلا من كان كذلك!»

و لهذا كان الحاكم كثيرا ما يصرح بترجيح أحد وجوه التفسير

الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسير، ص: ٢٥٤

الكثيرة التى ينقلها فى الآية منسوبة إلى أهل التفسير، بخبر مرفوع يؤيد أحد هذه الوجوه، قال فى تفسير قوله تعالى: (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ) «١»: أى اتقى معاصيه و تمسك بطاعته (يجعل له مخرجا) قال الحاكم: «قيل فرجا. و قيل:

من يطلق للسنة يجعل له مخرجا إلى الرجعة، و يرزقه من حيث لا يحتسب، عن عكرمة و الشعبى و الضحاك. و قيل: هو عام: من يتق الله يطف له فيوسع فى رزقه و يخلصه من محن الدنيا. و قيل: من يتق الله يجعل له مخرجا من عذاب الآخرة و هموم الدنيا، و يرزقه فى الجنة من حيث لا يحتسب.

و قيل: من يتق الله يجعل له مخرجا من الأمور التى يشتد فى الدنيا على العاقل الخروج منها و يشتهب فى أمور الديانات، و يكون ذلك بألطافه».

ثم قال الحاكم: «و الأولى حملة على ثواب الجنة و عذاب الآخرة؛ لأن ذلك جزاء من الله تعالى، دون أرزاق الدنيا لأنها لا تختص بالمتقين و ليس بجزاء، يدل عليه ما روى عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه و سلم: «يجعل له مخرجا من شبهات الدنيا و من غمرات الموت و شدائد يوم القيامة...»

أما شواهد استدلاله بالحديث فى «أحكامه» التى يراها فى الآيات، فلا تقل عن شواهد فى المعنى و الشرح، و قد أشرنا إلى بعضها فى هذه الفقرة، و نضيف إليها بعض الشواهد الأخرى الموجزة: قال فى قوله تعالى:

(فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ) «٢» إنه يدل (١) من الآيتين ٢-٣ سورة الطلاق، ورقة ١٠٣/١. ظ.

(٢) الآيتان ٢٠-٢١ سورة الانشقاق، ورقة ١٤٠/١. و.

الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسير، ص: ٢٥٥

أن هاهنا سجدة واجبة، قال: و روى أبو هريرة عن النبى صلى الله عليه و سلم أنه قرأ هذه السورة و سجد.

و مما تدل عليه سورة التكاثر عنده أن كل إنسان يسأل عن عمله، و ان ذلك لطف للمكلف، قال: «و روى عن النبى عليه السلام: لا تزول قدما العبد حتى يسأل عن أربع، عن عمره فيما أفناه، و شبابه فيما أبلاه، و ماله من أين اكتسبه و فىم أنفقه، و عن عمله ما ذا عمل به» قال الحاكم «فإذا تصور العبد ذلك صرفه عن المعاصى» «١».

و قال فى قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يُعْوَدُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَيَتَنَاجَوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعَيْدِ وَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى كِرَاهَةِ النَّجْوَى فِيمَا يُؤْذَى مُسْلِمًا، و قد روى فى خبر مرفوع: إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون صاحبهما فإن ذلك يحزنه. قال الحاكم: فكيف بمن ساءه و تقول عليه!؟

ب) اعتمد الحاكم على الحديث فى بيان المجملات و الأمور الإخبارية و فى تفصيلات الأمور الغيبية.

و قد نص هو فى تفسيره على أن المجمل فى كتاب الله يعرف ببيان الرسول عليه السلام، و نص فى موضع آخر على أن فى القرآن مجملا- يحتاج إلى بيان، ثم قال: «فإذا بينه الله تعالى فى مواضع أخرى و بينه الرسول كفى» «٣» و الشواهد و الأمثلة هنا كثيرة أيضا، نورد منها ما يلى: (١) التهذيب ورقة ١٥٤/١. ظ.

(٢) الآية ٨ سورة المجادلة، ورقة ٨٩/١. و.

(٣) التهذيب، ورقة ١٠٤/١. ظ من الجزء الأخير.

الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسير، ص: ٢٥٦

قال في قوله تعالى: (وَنَفَخَ فِي الصُّورِ فَصِيَحاَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ) (١) إنهم اختلفوا في المستثنى - بعد أن فسر الصور بأنه قرن ينفخ فيه إسرافيل كما دل على ذلك بخبر مرفوع عن السدي - فقيل: صاحب الصور اسرافيل. وقيل: جبريل و ميكائيل و اسرافيل و ملك الموت، عن السدي في خبر مرفوع. وقيل هم الشهداء مقلدون أسياهم حول العرش، روى مرفوعا. و في قصة سليمان في تفسير قوله تعالى: (وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ) (٢) لم يلتفت الحاكم الى روايات كثيرة وصفها بأنها فاسدة، و بأن فيها ما لا يجوز على أنبياء الله، و بأن فيها ما لا يجوز على الله، بل إن فيها ما يقرب من الكفر! و بعد أن أوجز القول في هذه الروايات الفاسدة حكم بتنزيه سليمان عليه السلام بخبر مرفوع إلى النبي صلى الله عليه و سلم في تفسير الآية، قال الحاكم: «فأما ما يقوله علماؤنا و علماء التفسير فرووا عن النبي صلى الله عليه و سلم أن سليمان قال: أطوف الليلة على مائة امرأة فتلد كل امرأة غلاما يقاتل في سبيل الله، و لم يقل إن شاء الله، فطاف فلم تلد إلا واحدة ولدت نصف غلام فجاءت به القابلة فألقته على كرسيه بين يديه، و لو قال إن شاء الله لكان كما قال» و الجسد هو نصف الولد، أو الولد المشوه الميت كما في رواية أخرى. و فسر الروح في قوله تعالى (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا) (٣) - في (١) الآية ٦٨ سورة الزمر، ورقة ١٥/٥ ظ. (٢) الآية ٣٤ سورة ص، التهذيب ورقة ٥/٥ ظ. (٣) الآية ٤ سورة القدر، ورقة ١٥١/٥ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٥٧

سورة القدر - بأنه جبريل، قال: «و عليه أكثر المفسرين، و ذكر مرفوعا، و هو قول أبي علي» و في كلامه على شرف ليلة القدر - التي هي خير من ألف شهر - و وقتها، أورد طائفة كبيرة من الأحاديث، و رجح ما صرحت به، و هو قول جمهور المفسرين، قال في حديثه عن وقت هذه الليلة:

«قيل: كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم ثم رفعت» لأن الفضل كان لنزول القرآن فيها و قد انقطع. و قيل بل هو ثابت بعده، و هو قول جمهور العلماء، ثم اختلفوا على قولين - و روى عن أبي الدرداء قلت: يا رسول الله ليلة القدر تكون على عهد الأنبياء؟ قال لا، بل هي إلى يوم القيامة - و قال بعضهم هي في السنة كلها، عن ابن مسعود، و روى نحوه عن أبي حنيفة. و قيل بل هي في شهر رمضان، و عليه الأكثر و المروى عن النبي صلى الله عليه و سلم، و هو قول ابن عمر و الحسن و جماعة من العلماء، ثم اختلف هؤلاء أي ليلة هي على ثلاثة أقوال، فقيل أول ليلة، عن أبي رزين، و قيل ليلة سبعة عشر و هي التي صبحتها كانت وقعة بدر، عن الحسن. و قيل هي في العشر الأواخر من شهر رمضان، و عليه الأكثر، و المروى عن النبي صلى الله عليه و سلم التمسوها في العشر الأواخر ..».

ثم أورد بضعة أحاديث في تحديد بعض أيام هذا العشر، ذهب إلى القول به بعض العلماء، فقال: روى بلال عن النبي صلى الله عليه و سلم أنها ليلة أربع و عشرين، و روى عن أنس عن النبي أنه قال: التمسوها في التاسعة و السابعة و الخامسة، و عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم: من كان متحريرا فليتحرها في ليلة سبع و عشرين. و روى أبي عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال ليلة القدر ليلة سبع و عشرين. قال الحاكم: «و لعله أخفى ذلك في العشر الأواخر و لم

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٥٨

يطلع عليها أحدا بعينها ليتعبد الناس في جميعها ليستدر كوا فضلها ... و ربما أخفاها لنوع من المصلحة كما أخفى الصلاة الوسطى بين الصلوات، و اسمه الأعظم في الأسماء، و ساعة الإجابة في ساعات الجمعة، و قيام الساعة؛ حكمه منه و رحمة ..».

و الدخان في قوله تعالى: (فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ) (١) معروف المعنى، و لكن ترجيح كونه من علامات الساعة إنما يكون بالخبر، و قد قال بعض المفسرين في الآية: إن الدخان هو الظلمة التي كانت تغشى المشركين لشدة الجوع حين دعا عليهم النبي و قال: اللهم سنين كسني يوسف! ذكر ذلك عن ابن مسعود و الضحاك، و قال ابن عباس و ابن عمر و الحسن و زيد بن علي: إنه الدخان المعروف، و هو من أشرط الساعة يدخل في مسامع الكفار و المنافقين. قال الحاكم: «و الوجه أن يكون يوم القيامة أو يكون

من علامات الساعة لقوله صلى الله عليه وآله:

(أول الآيات الدخان و نزول عيسى) و لأنه تعالى أخبر أن دخانا يأتيهم و هو عذاب، و في سنين القحط ما كان هناك دخان في الحقيقة و لا غشيمهم، و إنما كان يتراءى لهم الغبار دخانا لشدة الجوع. و بدل عليه قوله تعالى: (رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ) «٢» و اليقين يحصل يوم القيامة لا في الدنيا.

(ج) و أخطر مواقف الحاكم من الحديث يتجلى في تفرقه بين الآحاد و المتواتر فيما يتصل بموضوعات العدل و التوحيد، فما كان في هذا الباب (١) الآية ١٠ سورة الدخان، التهذيب ورقة ٤٣/ظ.
(٢) الآية ١٢ سورة الدخان.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٥٩

متواترا قبله، و ما كان آحادا رفضه أو أوله ليطابق ظاهر الآية أو دليل العقل. و يذكرنا تشدد الحاكم هنا بحدته في الرد على المجبرة و المشبهة؛ قال في قوله تعالى: (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَ وَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ) «١» إنها تدل- فيما تدل عليه- على أنه لا يجوز قبول كل روايه، بل يجب التمييز بين الحق و الباطل، فتدل من هذا الوجه على أنه لا يجوز قبول أخبار الآحاد التي يرويها المبتدعه و المشبهة لرئاسه أو جر نفع.

و قال في قوله تعالى: (أَمْ لَمْ يَنْبَأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَ أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) «٢» إن الآيات تدل على أحكام عقلية و شرعية، أما العقليات فتدل على أنه لا يؤخذ أحد بذنب غيره و لا ينتفع أحد بعمل غيره.

قال: فيبطل قول المجبرة في مسائل: أولها قولهم إن أطفال المشركين يعذبون بذنوب آبائهم ... و عد بعد ذلك ست مسائل تبطلها هذه الآية، ثم قال: «و متى قيل: أليس روى عن ابن عباس أن الآية منسوخة، و أن الأبناء يدخلون الجنة بصلاح آبائهم؟ و عن عكرمة أن ذلك في مله إبراهيم و موسى، و أما في ملتنا فلهم ما سعوا و ما سعى لهم غيرهم، أو ليس النبي عليه السلام أمر الخثعمية أن تحج عن أبيها، و حديث سعد قال:

هل لأمي إن تطوعت عنها؟ قال نعم! (١) الآية ٧٩ سورة البقرة، ورقة ١٠٦/و.

(٢) الآيات ٣٦-٣٩ سورة النجم، ورقة ٧٤/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٦٠

«قلنا: ظاهر القرآن لا- يترك لخبر واحد لا- تعلم صحته، خصوصا إذا دل العقل على ما دل عليه القرآن، و ذلك أن الثواب نعم مع التعظيم، و التعظيم لا- يجوز إلا- للاستحقاق، و الاستحقاق بفعله، و العقاب آلام تقبح إذا فعل به لفعل غيره، و كما لا يقطع أحد إلا السارق و لا يجلد إلا الزاني، كذلك لا يعاقب إلا من أذنب!».

و قال في قوله تعالى: (عُتِلُّ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْمٌ) «١» بعد أن أورد في معنى الزنيم آراء كثيرة: «فأما الزنيم فالأكثر على أنه الدعوى، و لا شبهة أنه و ان كان عيبا فيه فلا عقوبة له بذلك. ثم قال: «و متى قيل:

أليس روى في الخبر: لا يدخل الجنة ولد زنا و لا ولد ولده، و روى:

لا تزال أمتي بخير ما لم يفش فيهم ولد الزنا. و روى أنه قال في ولد الزنا:

هو شر البلية؟ قلنا: هذه أخبار آحاد لا يعترض بها على ما ثبت بالعقل و القرآن، و قد ثبت أن الأخذ بذنب الغير يقبح، و قد قال تعالى: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى فَهَذَا نَصٌّ. و إن ثبت الخبر الأول فمحمول على ولد بعينه، و كذلك الثالث، فأما الثاني فمعناه أن ولد الزنا يكثر لكثرة الفساد!»

و ذكر الحاكم أن عبد الله بن عمر روى عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه قال لما نزل قوله تعالى: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) «٢»: «إذا لا أرضى و واحد من أمتي في النار» قال الحاكم: و هذا من أخبار الآحاد، و قد (١) الآية ١٣ سورة القلم، ورقة ١٠٩/

و.

(٢) الآية ٥ سورة الضحى، ورقة ١٤٩/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٦١

قال تعالى: (وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَ قَالَ: (مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ).

و من شواهد الحاكم البارزة في باب التوحيد- و هي شواهد ليست بالقليلة- هذان الشاهدان:

قال في قوله تعالى: (يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَ تَقُولُ هَلِ مِنْ مَزِيدٍ) «١» إن في قوله «هل امتلأت» ثلاثة تفاسير: قيل: خطاب

لأصحاب النار فإنه أخبرهم بأنه يملؤها بقوله: (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ) بحيث لا مزيد، فيقول يومئذ (هل امتلأت) ليقرؤوا بصدق رسوله، و قيل:

بل خطاب لخزنة جهنم بأنها هل امتلأت، فيقولون بلى لم يبق موضع لمزيد ليعلم الخلق صدق وعده- و هو قول الحسن- و قيل بل هو

إخبار عن امتلاء جهنم بحيث لا مزيد عليه لا أن هناك خطابا. أما قوله تعالى:

(وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) فقد أورد فيه الحاكم أيضا بضعة تفاسير، منها أن معناه: لا مزيد، قال الحاكم: «و هو قول أكثر المفسرين، و

قول أبي علي، و هو الوجه لقوله تعالى: (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ) ثم قال: «فأما ما ترويه الحشوية و المشبهة أنه لا تمتلئ حتى يضع الجبار قدمه

فيها فتقول قط قط!- و يروى رجله- فلا يصح من وجوه: منها أن فيه إثبات عضو لله تعالى. و منها أنه تعالى وعد أن يملأ جهنم من

الجنة و الناس لا من رجله!! و منها أنه يوجب كون رجله في النار أبدا» ثم قال:

«و قد تأوله بعضهم و قال: المراد قدمه يعنى: من قدمه الله تعالى (١) الآية ٣٠ سورة ق، التهذيب ورقة ٦٥/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٦٢

إلى النار، قال، و المراد برجله جماعة من الناس. و فيه نوع تعسف!». «١»

و قال في قوله تعالى: (لِلَّذِينَ أَحْسَبُوا أَنَّهُم مُّحْسِنُونَ زِيَادَةً) «٢» إن المراد بالزيادة ما كان من جنس الحسنى المتقدمة، و هو النعيم لأن

إطلاق هذه الكلمة بعد تقدم ذكر بعض الأمور يقتضى أن الزيادة من ذلك الباب بالتعارف، قال: «و أما من حمل الزيادة على الرؤية

فقد اخطأ لوجوه: منها: أن حجج العقل و السمع دلت على أنه تعالى لا يجوز عليه الرؤية. و منها: أنه ليس في الآية من ذكر الرؤية

شيء. و منها: أنه لو كان المراد بالزيادة الرؤية لكانت هي الأصل لا الزيادة! و ما يروونه من أحاديث الرؤية من أخبار الآحاد فلا يصح

قبول ذلك فيما طريقه العلم، و خبر تفسير الزيادة بالرؤية لا يثبت عند الرواة، و قد روى عن علي عليه السلام في تفسير الزيادة انها

تضعيف الحسنات» «٣».

و هكذا يمضى الحاكم في سائر السور و الآيات في موقفه من أحاديث الرؤية، و سائر الأحاديث التي تخل بمبدأ العدل و التوحيد،

سواء سلكها المحدثون في الأحاديث الصحاح أم الحسان أم غير ذلك، لأن جميع (١) ليس كل من روى الحديث- و هو في

الصحاح- مشبه أو حشوى، و في تأويله- و لم يوصد الحاكم فيه هذا الباب- وجوه أخرى ليس فيها تعسف.

راجع فتح الباري ٨/ ٤٨٣.

(٢) الآية ٢٦ سورة يونس.

(٣) التهذيب ورقة ٦٥.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٦٣

أخبار الآحاد عنده لا توجب العلم و لا يقضى بها على ما ثبت بالقرآن و العقل.

(د) خبر الواحد و أسباب النزول: و قد اتخذ الحاكم هذا الموقف من خبر الواحد في «أسباب النزول» فلم يقبل منها ما يخالف أصلا من

أصول العدل و التوحيد. و قد سبقت الإشارة في الأمثلة السابقة إلى بعض أسباب النزول، إلا أننا نقف هنا على بعض المسائل الهامة

التي آثارها الحاكم في تفسيره، و التي لا يخلو نظره فيها من الفائدة و الاعتبار:

حول سحر الرسول: قيل في سبب نزول المعوذتين إن لبيد بن أعصم اليهودي سحر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى مرض فجاءه ملك و هو بين النائم و اليقظان فأخبره بذلك و أنه في بئر، و بعث عليا و الزبير و عمارا فنزحوا ماء البئر فوجدوا صخرة فرفعوها و أخرجوا منها شيئا عقدوا عليها و غرزوا بالإبرة- فأنزل الله تعالى السورتين- فقريء عليه فوجد خفة كأنما نشط من عقال، و جعل جبريل يعوده. قال الحاكم:

و رووا ذلك عن عائشة و ابن عباس. و رووا أن بنات لبيد بن أعصم سحرنه ... و قد عقب الحاكم على هذه الروايات بقوله: «و نحن لا ننكر أن يكونوا سحروه و عقدوا له تلك العقد و اعتقدوا أنهم يؤثرون فيه كما يعتقد كثير من جهال الناس الآن!! و لكن الذي ننكره أن يكون المرض منهم و من تأثيرهم، و لو قدروا على ذلك لقتلوه و قتلوا كثيرا من المؤمنين لشدة عداوتهم لهم، و لأن القادر بقدره لا يصح أن يفعل إلا بما ساءه و لم توجد! و لأن المرض على ما يصفونه ليس بمقدور للبشر.» قال الحاكم: «و يجوز أنهم فعلوا ذلك على حسب اعتقادهم، و أخبر به رسول

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٢٦٤

الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأمر من يخرج فكانت معجزا له، و قد قال تعالى: (وَ اللَّهُ يَعَصِمُكَ مِنَ النَّاسِ): (وَ لَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ، فكيف تنفذ حيلهم مع هذا؟) «١»

و هذا آخر ما انتهى إليه رأى الحاكم في مسألة سحر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو في رواية لبيد هذه. و قد عرض للموضوع عند كلامه على السحر في قصة هاروت و ماروت، فقال: و ما روى أن النبي سحر حتى كان لا يدري ما يقول فغلط عظيم! ... و هذا القول يشبه قول الكفار حيث قالوا: (إن تبعون إلا رجلا مسحورا) و نعوذ بالله من الخذلان. و قال أيضا: «و رووا أكثر من هذا، قالوا: سحر النبي فمرض، و قال: إني ليخيل إلى أني أقول الشيء و أفعله و لم أقل و لم أفعله! و هذا كله أباطيل و ترهات لا يجوز على الله و لا على رسوله لأنه يبطل المعجزات ..» «٢».

إيمان أبي طالب: قال الحاكم في قوله تعالى: (إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَ لَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) «٣»: قيل نزلت في أبي طالب، و ذلك أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحب إسلامه و إسلام أهل بيته، و كان يغمه كفرهم، ففي ذلك نزلت الآية. و روى عن ابن عباس و الحسن و قتادة و مجاهد أنه كان يحب إسلام أبي طالب فنزلت هذه الآية، و كان يكره إسلام وحشي قاتل حمزة فنزلت هذه: (قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ) (١) التهذيب ورقة ١٦٠.

(٢) التهذيب ورقة ١٣٣.

(٣) الآية ٥٦ سورة القصص ورقة ٥٤/ و.

الحاكم الجشمة و منهجه في التفسير، ص: ٢٦٥

و ذكروا أن أبا طالب لم يسلم و أسلم وحشي، قال الحاكم:

«و هذه رواية غير صحيحة لأن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يحب إيمانه، و الله تعالى كان يحب إيمانه، لأن رسول الله لا يخالف في إرادة الله كما لا يخالف في أوامر الله، و كان لأبي طالب عند النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أيادي مشكورة عند الله تعالى، و قد روى أنه أسلم، و في إسلامه إجماع أهل البيت عليهم السلام، و هم أعلم بأحواله، و من حديث الاستسقاء أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لله درّ أبي طالب لو كان حيا لقرت عيناه) و لا يجوز لكافر: لله دره! و كيف تقر عيننا كافر بمعجز رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ و آله؟. و قد روى أن النبي دعاه فأسلم.

و ما يروون أن عليا قال: إن عمك الضال قد مات، و قال النبي: فواره! فإنه لا يليق بكلام النبي فيه، و لا بكلام علي في أبيه! فهو من روايات النواصب.»

قال الحاكم: «فالقوم يقولون إنه لم يرد إيمان أبي طالب و أراد كفره، و النبي عليه السلام أراد إيمانه- و هذا مخالفة بين الرسول و

المرسل - فنزلت الآفة، فعلى روايتهم و اعتقادهم الفاسد كأنه تعالى يقول: إنه يحيل إيمانه ... مع محبته لك و عظم نعمته عليك، و تكره إيمان وحشى لقتله عمك حمزة، و لكن خلقت فيه الإيمان! و هذا نوع مغالطة و استخفاف لا يليق بالرسول» فإذا بطل أن يكون هذا سببا لنزول هذه الآفة فالصحيح أنها نزلت فى جميع المكلفين، «كأنه صلى الله عليه و سلم كان يحب هدايتهم جميعا، و كان حريصا على إيمانهم، و يغمه كفرهم، فنزلت الآفة».

حول تأخر نزول الوحى: ذكر الحاكم فى سبب نزول سورة الضحى عدة روايات جواز بعضها و منع بعضها الآخر، قال ابن عباس الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٦٦

و قتادة و الضحاك و جماعة من المفسرين: إن الوحى تأخر عن رسول الله صلى الله عليه و سلم مدة فاغتم لذلك و قال قوم من المشركين إن رب محمد قد قلاه، فأنزل الله تعالى هذه السورة. و ذكر الأصم أن المشركين تجمعوا عليه عند تأخر الوحى و هو فى الكعبة فتناولوه فأكب أبو بكر عليه و قال:

(أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ ..) فأنزل الله تعالى هذه السورة، قال الحاكم فى التعقيب على هاتين الروايتين: «و هذا و إن كان من أخبار الآحاد فلا مانع منه لأن الوحى إنما ينزل للمصلحة فقد تكون المصلحة فى تأخيره». و ذكر بعد ذلك روايتين أخريين كذبهما و نسبهما إلى المشركين و الملاحدة، قال: «و روى أنه لما تأخر الوحى شكا إلى خديجة و قال:

وَدَعْنِي رَبِّي وَ قِلَانِي، فنزلت السورة» قال: «و هذا لا يصح لأنه صلى الله عليه و سلم أعلم بالله و بنفسه من أن يظن هذا الظن، لأنه خصه بالنبوة فلا يجوز أن يودعه و يقلبه، و لأنه يعلم أن الوحى قد يتقدم و يتأخر» قال الحاكم: «و ما روى أيضا أنه قال لخديجة: خشيت أن أكون كاهنا! فهذا من دسيس الملحدة حيث رروا أنه كان فى شك من أمره ليشككوا الناس، فلا ينبغي أن يقبل ذلك». أما سبب تأخير الوحى فقد ذكر فيه الحاكم أيضا عدة روايات، ثم عقب عليها، قال: «و اختلفوا فى سبب تأخير الوحى، فقيل: لتركه الاستثناء لما سئل عن حديث أصحاب الكهف و ذى القرنين و الروح، فقال: سأخبركم غدا و لم يقل إن شاء الله - و هذا هو معنى الاستثناء - عن جماعة. و قيل: قال ليلة المعراج: سخرت الحديد لداود، و النار لإبراهيم، فأنزل الله تعالى: (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ..) إلى آخر السورة. و روى عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه و سلم قال:

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٢٦٧

سألت ربى منزلة و ددت أنى لم أكن سألته! قلت يا رب آتيت سليمان ملكا عظيما، و فلانا كذا، و فلانا كذا، فأنزل الله تعالى: (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى فَقَلْتُ بلى يا رب، فقال (وَ وَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى فَقَلْتُ بلى يا رب. فقال: (وَ وَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى فَقَلْتُ بلى يا رب.

و بعد أن ذكر الحاكم اختلافهم فى مدة التأخير، و أنها وصلت إلى أربعين يوما فى بعض الروايات، قال: «و الصحيح إن ثبت التأخير، أن يقال: إنه تأخر للمصلحة، فأما ترك الاستثناء و إن كان تأديبا من الله و تعليما لعباده؛ فلا يجوز أن تتأخر مصالح العباد لتركه الاستثناء. و أما ما ذكره من سؤاله ليلة المعراج و بعده فغير صحيح، لأنه صلى الله عليه و سلم لا يسأل إلا باذن، و إذا سأل باذن لا بد أن يجاب، لأنه لو سأل بغير إذن و هو لا يعرف المصالح فلعل ما سأل يكون مفسدة، فإذا لم يفعل يكون فيه نكرة! و هذا لا يجوز».

القاعدة الثالثة: رفض «التفسفر الباطنى» و أن الإمام طريق معرفة القرآن.

و هذه القاعدة أيضا تنفر على قاعدته الأساسية أن القرآن مأخذ تفسيره من اللغة، و الرد على من زعم غير ذلك، و منهم الباطنية الذين زعموا أن للقرآن ظاهرا و باطنا، و أن معرفة الباطن إلى الإمام. و من هنا جاء رد الحاكم فى تفسيره - فى بعض المواطن - لمزاعم الباطنية و أباطيلهم فى «التنزيل» و «التأويل» و الظاهر و الباطن، و إنكاره أن يكون الإمام طريق معرفة القرآن. و قد اعتمد الحاكم فى ذلك على ما ذكرناه عند

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٦٨

الكلام على قاعدته الأساسية من أن الكلام إنما يدل بالمواضعة، و أن المتكلم إذا كان حكيما فلا بد- متى تجرد الكلام- من أن يريد ما يقتضيه ظاهره، و إلا كان ملتبسا و معميا أو فاعلا للقيح!

و قد بينا أن هذه الطريقة تقتضى في جميع الكلام أن يدل على حد واحد، و أن الأصل في التفسير أن يجرى على ظاهر اللغة، و أن يستوى في معرفة القرآن جميع الذين يعرفون طريقة اللغة، فيبطل قول من قال إن له ظاهرا و باطنا، أو أن يختص بتفسيره بعضهم، سواء أ كان إماما أو حجة، أم لم يكن كذلك! قال الحاكم: «معاني القرآن ما يدل عليه لفظه إن كان مبينا، و بيانه إن كان مجملا. و قالت الباطنية له تأويل باطن غير الظاهر، لنا: أن الكلام يدل على المراد بالمواضعة، فإن أراد ما وضع له فهو ظاهر، و يستحيل أن يقال: يدل على ما لم يوضع له!! لأنه لو أراد غير ما يقتضيه ظاهره لكان ملغزا و معميا، و لأنه إذا قالوا له باطن، فليس باطنهم أولى من باطن غيرهم، فيتسع الخرق!!» (١)

١- و النقطة الهامة التي ينطلق منها الحاكم في الرد على مزاعم الباطنية في التفسير، هي سؤالهم عن هذا الباطن الذي هو الواجب عندهم: هل يدل الظاهر عليه أو لا يدل؟ فإن قالوا: لا يدل عليه، جعلوا القرآن عبثا!! و إن قالوا يدل، قيل لهم: فهل يمكن لأهل اللغة أن يعرفوا هذه الدلالة أم لا؟ فإن قالوا يمكن ذلك، جعلوا الباطن ظاهرا،- لأن كل أهل اللغة يمكنهم معرفته- و إن قالوا لا يمكن ذلك، نقضوا قولهم (١) شرح عيون المسائل، ورقة ٢٦٤/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٦٩

إن الظاهر يدل عليه! لأنه إذا دل عليه فلا بد لأهل اللغة معرفته.

فإن زعموا أنه لا يمكنهم مع المعرفة باللغة و بحكمة الحكيم أن يستدلوا بذلك، فقد ناقضوا. (١)

٢- و النقطة الثانية في رد الحاكم عليهم هي في الإمام أو الحجة الذي جعلوا إليه علم الباطن، أو علم التأويل!!، يقول الحاكم- متابعا للقاضي عبد الجبار- إن طريق الإمام إلى معرفة الباطن لا- تكون إلا- بواحد من هذه الأمور: آ- أن يعرفه بالظاهر. ب- أو من قبل الرسول ج- أو بوحي و إلهام. فإن قالوا يعلمه بظاهر الكتاب فلا طريق يصح أن يعرف به ذلك إلا و يصح من العلماء معرفته، و لا بد! و إن قالوا يعرفه من قبل الرسول، و قد ثبت أن الرسول يبلغ الجميع؛ فيجب أن تمكن الجميع معرفته، و متى خصوا الحجة أو الإمام بذلك، فكأنهم أخرجوا الرسول من أن يكون مبعوثا و مبينا لسائر الناس، و قد علم ضرورة بطلان ذلك! و إن قالوا يعرفه بالإلهام و الوحي فقد جعلوه رسولا، و أوجبوا أنه أعظم حالا من محمد صلى الله عليه و سلم! لأنه عرف الباطن دونه، و لأنه- أي الباطن- هو المعتمد في الدين دون الظاهر!

و من وجه آخر، فإن قول الإمام في التفسير كلام!- كما يقول الحاكم- «فإن صح أن يعرف مراده بكلامه، فكلام الله أولى!» ثم ما ذا تكون الحال في أيام غيبة الإمام؟ (٢) (١) المصدر السابق، و انظر المغنى للقاضي عبد الجبار ١٦ / ٣٦٥.

(٢) انظر المصدرين السابقين.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٧٠

٣- و تلح طريقة اللغة على الحاكم في نقطة ثالثة ناقش فيها الباطنية طويلا، و هي أن القرآن- الذي ثبت أنه بلغة العرب- إن أريد به الباطن الذي لا يعقل منه، فما الفرق بين أن يكون عربيا و بين أن يكون بلغة الزنج؟ و لم صار بأن يدل على شيء أولى من أن يدل على غيره، ما دامت المواضعة لا- تشهد لباطن دون باطن؟ و بم ينفصل الباطنية ممن جعل باطنهم «ظاهرا» لباطن آخر! فما معنى أن يكون القرآن- إذن- «تبييناً لكل شيء» و أن يقول تعالى فيه: (ما فرطنا في الكتاب من شيء)؟

قال الحاكم في قوله تعالى: (طسم، تلك آيات الكتاب المبين) (١) «ان الآية تدل على أن القرآن بنفسه بيان خلاف ما تقوله الحشوية و الإمامية». و قال في قوله تعالى: (و ما على الرسول إلا البلاغ المبين) (٢) «يجب أن يكون البيان ظاهرا، فيبطل قول

الرافضة و الباطنىة انه يختص بالتأويل بعضهم».

قال الحاكم: «و بعد، فان غرض هؤلاء الباطنىة إبطال النبوات و هدم الإسلام، إلا أنهم جعلوا هذه المسائل سببا الى ذلك و شبهة للعوام» قال القاضى رحمه الله: «و لو أنهم بنوا الأمر على طرىقة النظر لما أقدموا على هذا القول مع وضوح فساده، و لكنهم توصلوا بذلك الى الاحتيال على الناس فقالوا ان القرآن له ظاهر و باطن، و تنزىل و تأويل، و ان (١) الآيتان ١-٢ سورة القصص، التهذىب ورقة ٢/ ظ.

(٢) الآىة ١٨ سورة العنكبوت، التهذىب ورقة ٦٤/ ظ.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسىر، ص: ٢٧١

الأثر قد ورد بأن تنزىله مفوض الى النبى صلى الله عليه و سلم، و تأويله الى على رضى الله عنه، ثم الى سائر الحجج، و أنه لا بد من معرفتهم لىصح أن يعرف مراد الله تعالى، فجعلوا ذلك طرىقا الى القدح فى الإسلام و الدين لأنه مبنى على القرآن و السنة، و جعلوهما ظاهرين، و جعلوا المرجع الى الباطن الذى لا يعلم إلا من جهة الحجة... فسدّوا باب معرفة الإسلام، و طعنوا فيه أعظم ما يمكن، عظمت مضرّتهم لأنهم يتسترون بالإسلام و يظهرّون الانقياد له، فاذا أوردوا على الضعفاء هذه الطرىقة كان الضرر بقولهم أعظم من الضرر بالملحدة و سائر أعداء الدين، الذين ظاهر أحوالهم ينفرّ عن قولهم». (١)

القاعدة الرابعة: إنبات المجاز فى القرآن، و منع الحمل عليه إلا إذا تعدرت الحقيقة

و أخيرا فان من أهم ما يتفرع على الأصل اللغوى فى التفسىر عند الحاكم، إنباته المجاز و التوسع فى القرآن، قال فى قوله تعالى: (بِيَدِهِ الْمُلْكُ) (٢) إنه «يدل على أن اليد تذكر و لا يراد بها الجارحة. و يدل على أن فى القرآن توسعا و مجازا». و قال فى قوله تعالى: (و كَمْ قَصَبٍ مِّنَّا مِنْ قَرْيَةٍ) (٣) إنه - كذلك - يدل على إنبات المجاز فى القرآن، لأن القرىة لا تكون ظالمة و لا مقصومة، و المراد أهلها. قال «و هذا هو المجاز لأنه على ضروب، إما أن يقيد بزيادة أو بنقصان أو بشبيه» (١) المغنى ١٦/٣٦٣-٣٦٤.

(٢) الآىة ١ سورة الملك، ورقة ١٠٧/ و.

(٣) الآىة ١١ سورة الأنبياء، ورقة ١٥.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسىر، ص: ٢٧٢

و قد أثبت الحاكم أولا أن فى اللغة مجازا، ثم أثبت وجوده فى القرآن «خلاف ما يقوله أهل الظاهر» (١)، قال: إن أهل اللغة نصوا على أن الكلام على ضربين، منه ما قد استعمل فيما وضع له، و منه ما استعمل فى غير ما وضع له، و أنهم سموه الأول: حقيقة لا مجاز لها، و لا يجوز أن يكون مجاز لا حقيقة له. ثم إن استعمال المجاز إنما يكون بنقل أو زيادة أو نقصان.

أما أهم الوجوه التى تفصل بين الحقيقة و المجاز، كما قدمها الحاكم بين يدي حديثه عن المجاز فى القرآن، فهى:

(١) نص أهل اللغة أن هذه اللفظة حقيقة فى شىء، مجاز فى آخر، فكما أننا نعرف بنقلهم اللغة، كذلك الحقيقة و المجاز (٢)

(٢) الاطراد، و هو أن يطرد اللفظ فى معنى و لا يطرد فى معنى آخر، إلا أن يكون هناك مانع، فبذلك يعلم أن اطرادها لكونها حقيقة، و اذا لم يطرد من غير مانع علمنا أنه مجاز إذ لو كان حقيقة لا طرد، فالأول كالدار و الرأس و الفرس و نحوه، و الثانى كالحمار للبليد، و الأسد للشجاع، و كقوله: (و اسأل القرىة)، و يدل عليه أنه يصح نفيه مع بقاء اللغة، بخلاف الحقيقة، فتقول: هذا رجل و ليس بحمار!

(٣) أن يكون للفظ اشتقاق و تصرّف، ثم يحصل ذلك فى أحد المعنيين دون الآخر، فيحكم بأنه فى الأول حقيقة، و فى الثانى مجاز،

(١) شرح العيون، ورقة ٢٤٧.

(٢) المصدر السابق.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسىر، ص: ٢٧٣

لأن تصرفه يدل على تمكنه من ذلك المعنى، قال الحاكم: «و هذا نحو ما قاله مشايخنا أن الأمر حقيقة في القول، مجاز في الفعل، لأن لهذا اللفظ تصرفا، ثم تصرفه اختص بالقول، حتى قالوا: أمر يأمر أمرا فهو أمر، و ذلك مأمور، و أمر يؤمر، فتصرف فيه دون الفعل. و لا- يقال: فمن الحقائق ما لا تصرف له أصلا، كالرئحة و نحوها، لأننا لم نقل: كل ما لا تصرف له فهو مجاز، بل قلنا: إذا كان اللفظ تصرف ثم وجد ذلك التصرف في موضع و معنى، و لم يوجد في موضع آخر، علم أنه حقيقة في الأول، مجاز في الثاني، فأما عدم التصرف فقد تكون ألفاظ لا تصرف لها و إن كانت حقيقة» (١).

(٤) أن يعلم أن معنى اللفظ لا- يصح فيما علق به فيعلم أنه مجاز، و ذلك نحو قوله: (جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ) و (وَسَيَلِ الْقَرْيَةَ) لأن الإرادة و السؤال لا تصح على الجماد، فعلمنا أن استعماله فيه مجاز.

(أ) أما إثبات المجاز في القرآن، فدليله عند الحاكم «أنه تعالى خاطب بلغه العرب فجاز أن يخاطب بضروب كلامهم، يبين ذلك أنه خاطب بالعموم و الخصوص، و المجل و المبين، ثم من كلامهم الحقيقة و المجاز فجاز أن يخاطبهم بكل واحد منهما .. و لأنه تعالى قال: (جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ) و الإرادة لا يصح تعلقها بالجدار، و لأنه تعالى قال:

(يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءِكِ) (فَقَالَ لَهَا وَ لِلْأَرْضِ انْتَبِيا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً) و كل ذلك اتساع في الكلام». (١) المصدر السابق.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٧٤

و لا- يصح الالتفات إلى ما احتج به أهل الظاهر من أن استعمال المجاز إنما يكون للحاجة، أو يوقع في اللبس، لأن المجاز باب من أبواب البلاغة و التصرف في الكلام «و كل ما كان للاتساع أكثر كان أفصح و أحسن، و ربما يكون أبلغ في المعنى»، و لأن اللبس المزعوم يزول بالقرائن المتصلة به الدالة على المراد.

كما لا يصح أيضا الالتفات إلى قولهم إن القرآن كله حق فوجب أن يكون كله حقيقة! و إنه لا يحسن العدول عن الحقيقة مع القدرة عليها، و ذلك لأن استعمال المجاز حق و صدق و إن كان استعمالا للكلام في غير ما وضع له في الأصل، و قد استعمله على ذلك أهل اللغة، و لا يمتنع أن يكون حقا و دلالة مع كونه مجازا! يدل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال: يا أنجشة رفقا بالقوارير، قال الحاكم: فهذا من أفصح الكلام و أدله على المراد، و هو حق و إن لم يكن حقيقة!

كما أن العدول عن الحقيقة إلى المجاز يحسن إذا كان فيه غرض صحيح من اختصار، أو رشاقة لفظ و عدوثة، أو مبالغة في الوصف و نحوها، قال الحاكم: «و إنما لا- يوصف تعالى بأنه «متجاوز»- من المجاز- لما فيه من إيهاام الخطأ، كما لا يسمى معلما، و لا يسمى بأسماء كثيرة للإيهاام، و إن كان صحيحا». (١)

(ب) و الواجب عند الحاكم- في الوقوف على معاني الكلام- أن يحمل الكلام على ظاهره و حقيقته في أصل اللغة، إلا إذا قامت الدلالة على نقله (١) شرح العيون، ورقة ٢٦٧.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٧٥

عن الحقيقة إلى المجاز، و يجب في هذه الحالة أن تكون الدلالة ظاهرة غير خفية لأن الكلام لا يحتمل الحذف و الزيادة و النقل لدلالة غامضة، كما سنفصل ذلك عند الكلام على التأويل في الفصل التالي. و نكتفي هنا بذكر عدد من الأمثلة و الشواهد التي توضح مدى حرص الحاكم على الحقيقة و الظاهر، و أنه كان لا يرى معنى للعدول عنهما إلى المجاز «١»- و هنا قد يخالف كثيرا من مفسري المعتزلة قبله- إلا في نطاق محدود سنتولى الحديث عنه و الإفاضة في شواهد في مبحث التأويل.

قال في قوله تعالى: (وَ إِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَ أَعْرَفْنَا (١) أما إرادة الحقيقة و المجاز معا بلفظ واحد فقد أجازها فيما يبدو، و إن كان شيوخه قد اختلفوا في ذلك، قال في قوله تعالى: (سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَا فِي الْأَرْضِ وَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) قيل: سبح لله أي نزه إما قولاً و اعتقاداً، و إما دلالة. (ما في السَّمَاوَاتِ وَ مَا فِي الْأَرْضِ) يدل جميع ذلك على وحدانيته و كونه قادرا عالما سميعا بصيرا حكيما عدلا فلا شيء ينظر إليه إلا و يعرف به، عن أبي علي و أبي مسلم. و قيل: التسبيح عند المكلفين.

بتنزيهه عما لا يليق به، و من الجماد على وجهين: أحدهما: الدلالة على تنزيهه.

و الثاني: إذعانها لما يريد إنفاذه فيها، و خضوع كل شيء لقدرته. ثم قال الحاكم: «و متى قيل: التسييح الأول حقيقة، و الثاني مجاز، فكيف يراد بلفظ واحد؟ قلنا: أما عند شيخنا أبي على و القاضي فيجوز لأنه لا تنافي بينهما و بين إرادتهما، و أما عند أبي هاشم و أبي عبد الله فلا- يجوز أن يريدهما بلفظ واحد، و لكن إذا ثبت أن كل واحد منهما مراد فلا- بد أنه تكلم به مرتين أراد في كل مرة واحدا!». ٩٥/ ظ سورة الصف.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٧٦

آل فِرْعَوْنَ وَ أَنْتُمْ تُنظَرُونَ) «١» قيل: تنظرون أي ترونه و تعابونه، عن أكثر المفسرين. و قيل: ليس هو الرؤية، و إنما هو كقولك: ضربت و أهلك ينظرون فما أتوك، عن الفراء. قال الحاكم: «و ليس بالوجه لأنهم عابوا فرق البحر و التظام الماء، و غرق آل فرعون، و إذا صح حمله على ظاهره فلا معنى للعدول عنه...».

و قال في قوله تعالى: (وَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَ قَوْمِهِ إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ) «٢» إن الآية تدل أن أبا إبراهيم، و هو آزر، كان كافرا، قال الحاكم: «و لا مانع منه فلا يصلح العدول عنه إلى أنه كان عمه، و قد نطق القرآن بذكر الأب في مواضع، و لا يحمل على المجاز إلا بدليل».

و قال في قوله تعالى: (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَ مَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَ يَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ...) «٣» إن الكلام على الملائكة، قيل هم صنفان: صنف حملة العرش، و صنف يطوفون به ... و قيل:

أراد بحملة العرش: الذين يعبدون الله حوله، كما يقال: حملة القرآن، لمن تعبد الله به، لا أنه حمله على الحقيقة قال الحاكم: «و الأول الوجه لأنه الحقيقة، و يجوز أن يكونوا متعبدين بحمله و بالتسييح...».

و أورد في تفسير قوله تعالى: (وَ ثِيَابَكَ فَطَهِّرْ) «٤» هذه الأقوال: (١) الآية ٥٠ سورة البقرة، ورقة ٧٧/ ظ.

(٢) الآية ٢٦ سورة الزخرف، ورقة ٣٨/ ظ.

(٣) الآية ٧ سورة غافر، ورقة ١٨/ و.

(٤) الآية ٤ سورة المدثر، ورقة ١٢١/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٧٧

قيل طهرها للصلاة، عن أبي على. و قيل: طهرها من لبسها على معصية أو عذرة، يعني طهر الأعمال، عن ابن عباس، و أنشد:

فإني بحمد الله لا ثوب فاجر لبست و لا من عذرة أتقنع

و العرب تقول لمن صدق و وفى: طاهر الثياب، و لمن غدر و مكر:

دنس الثياب، و قال أبي بن كعب: لا- تلبسها على غدر و لا- ظلم و لا- على إثم، و لكن البسها و أنت طاهر. و قيل: ثيابك فطهر من

الذنوب، عن ابن عباس و إبراهيم و قتادة و الضحاک و الشعبي و الزهري. و قيل: أراد طهر نفسك عن المعاصي، فكفى عن النفس

بالثياب لأنها تشتمل عليه، و قيل «عملك فأصلح، عن مجاهد و الضحاک. و قيل: قلبك فطهر. و قيل: خلقتك فحسن، عن الحسن و

محمد بن كعب

قال الحاكم: «و كل ذلك خلاف الظاهر، و الظاهر ما ذهب إليه شيخنا أبو على» و قال في الأحكام: إن الآية تدل على وجوب تطهير

الثياب عند الصلاة «و إذا أمكن حمله على حقيقته فلا معنى للعدول عنه إلا بتوسع أو تعسف!».

و ذكر في تفسير قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصَلِّيهِمْ نَارًا، كُلَّمَا نَفِخَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ)

«١»- في مسألة تبديل الجلود- أربعة أقوال: الأول: أنه يجدد لهم جلودا غير الجلود التي احترقت- على ظاهر التلاوة- عن قتادة و

جماعة من المفسرين، قال الحاكم: «و هو الوجه» و دافع عن هذا التفسير بقوله: «و لا يقال (١) الآية ٥٦ سورة النساء، ورقة ١٦٦».

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٧٨

إن الجلد المجدد لم يذنب فكيف يعذب؟ لأن المعذب هو الحي فلا اعتبار بالأطراف و الجلود!». الثاني: أنها تجدد بأن يزيل ما بها من الاحتراق و يعيدها إلى ما كان، و قد يقال مثله: غير و بدل، عن الحسن و أبي علي و أبي مسلم، قال القاضي: و هذا أقرب الوجوه، و قوى أبو علي ذلك بأنه لو أعاد جلدا آخر لعظم جسم المعاقب على مرور الأوقات! قال الحاكم: «و هذا لا يلزم لجواز أن يزيد شيئا و ينقص مثله، فلا يؤدي إلى ما قال». الثالث: أن الجلود تبدل من لحم الكافر، فيخرج من لحمه جلد آخر، عن السدي. الرابع: أن التبدل إنما هو للسرويل، و سميت بذلك للزومها جلودهم على المجاورة! قال الحاكم: «و هذا ترك للظاهر من غير دليل».

و نختم هذا الفصل بموقف آخر للحاكم من مسألة تمسكه بعدم العدول عن الظاهر، ردّ فيه على أبي مسلم أيضا، و على الأصم و أبي القاسم من مفسري المعتزلة، قال تعالى: (أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَ انشَقَّ الْقَمَرُ) «١» أي قربت القيامة بخروج خاتم الأنبياء و آخر الأمم، قال الحاكم: «و هذا هو الوجه و عليه جماعة المفسرين» و قيل: اقتربت ساعتهم يوم بدر فإنهم يهلكون بالسيف! (وَ انشَقَّ الْقَمَرُ) قيل: انشق القمر بمكة فلقته فوق الجبل، و الأخرى أسفل من الجبال، فقال صلى الله عليه: اللهم فاشهد! و قال أيضا: اشهدوا، عن ابن مسعود، قال الحاكم: «و روى انشقاق القمر ابن مسعود و ابن عمر و أنس و حذيفة و ابن عباس، و جبير بن مطعم، (١) الآية الأولى من سورة القمر، التهذيب ورقة ٧٥/ و».

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٧٩

و مجاهد، و إبراهيم. و هو قول أبي علي و جماعة». و قيل: إنه ماض بمعنى المستقبل أي سينشق عند قرب الساعة، قالوا: و لو انشق لرآه كل أحد و لاشتهر، عن الحسن و عطاء و الأصم و أبي القاسم. قال الحاكم: «و هذا لا يصح لأنه خلاف الظاهر، و لأنه اشتهرت الرواية فيه».

قال: «و متى قيل: فهلا- رآه أهل البلدان؟ قلنا: القمر قد يستره الغيم و يرى في موضع دون موضع، و لأنه كان بالليل وقت نوم و غفلة فلم يشتهر و لم يره كل أحد، و لأنه لم يلبث وقت الانشقاق، بل كانت ساعة؛ لذلك لم يشتهر، على أنه كان مشهورا بينهم لأنه صلى الله عليه كان يقرأ عليهم هذه السورة و لا ينكره منكر و لا يكذبه أحد مع كثرة الأعداء و حرصهم على تكذيبه!». و قال أبو مسلم في قوله تعالى: (انشَقَّ الْقَمَرُ) أي اتضح الأمر، قال: و هكذا عادة العرب إذا وصفوا الأمر بالظهور قالوا: هو كالشمس، و لأنه تعالى قال: (وَ إِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ ..) «١» و لم يقل: رأوا! قال الحاكم: «و هذا لا يصح لأن ما ذكره مجاز فلا يعدل عن الحقيقة، و لا مانع من حمله عليهم».

و بعد، فإن الحاكم قد صرح في كتابه في مواطن لا تحصى برفض التفسير المجازي لعدم وجود ما يمنع من الحمل على الحقيقة. و السؤال الآن: ما الذي يمنع من الحمل على الحقيقة و الظاهر، و يحمل على العدول إلى المجاز؟ و أين يقف الحاكم من المعتزلة و سائر المفسرين، في هذا الباب؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل التالي. (١) الآية الثانية من السورة: (وَ إِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَ يَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ).

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٨٠

الفصل الثالث حدوده في التأويل

إشارة

أشرنا في التفريق بين التفسير و التأويل إلى أن التأويل يشبه أن يكون دائما صرفا للفظ عن الحقيقة إلى المجاز، كما عبر الإمام الغزالي

رحمه الله، و انتهينا من الفصل السابق ببيان رأى الحاكم أن الأصل فى التفسير هو وجوب الحمل على الحقيقة إلا إذا تعذرت فيصار حينئذ إلى المجاز، و تعذر الحقيقة و الظاهر عند الحاكم مرتبط بنظرته إلى المعارف «الاكتسابية»، ما يعلم منها بأدلة العقل، و ما يعلم منها من جهة الشرع، لأنه قد بنى على هذه النظرة رأيه فى الآيات التى يدخلها التأويل، و ما حكم به على بعض التأويلات بالصحة أو الفساد. و لا بد أولاً من الوقوف على نظرتة هذه إلى المعارف.

أولاً: أقسام المعارف

المعارف عند الحاكم على ثلاثة أضرب: ضرب يعلم بأدلة العقل و لا يعلم من جهة الشرع. و ضرب يعلم من جهة الشرع و لا يعلم بأدلة العقل - و ضرب يصح أن يعلم بكل منهما.

الحاكم الجشـمى و منهجه فى التفسـير، ص: ٢٨١

فأما ما لا يعلم إلا من جهة العقل فهو كل علم لو لم يحصل للمكلف لما أمكنه معرفة الشرائع من جهة الرسول عليه السلام، و ما لا يتم هذا العلم إلا - به، و ذلك نحو العلم بحدوث الأجسام، و أن لها محدثاً قادراً عالماً حياً قديماً غير مشبه للأجسام و الأعراض، غنياً لا يجوز عليه الحاجة، و أنه لا يحتاج فى كونه على هذه الصفات إلى من جعله عليها، و لا إلى معنى سوى ذاته، و أنه لا يفعل إلا الحسن و لا يجوز أن يفعل القبيح.

فإذا علم المكلف هذه الجملة صح أن يعلم أنه تعالى لم يظهر المعجزة على من يدعى النبوة إلا قصداً إلى تصديقه، و أنه بعثه ليعرف الناس مصالحهم فحينئذ يمكن معرفة الشرائع، و متى لم يحصل عالماً بذلك لم يأمن أنه - تعالى - أظهر المعجزة على كذاب، و أن ما يأمر به من الشرائع استفساد، و أن أخباره كذب، و أوامره أوامر باطل! فلا يوثق بشيء من أمر الدين!!

و أما ما لا يعلم إلا من جهة الشرع فنوعان: أوامر و أخبار، فالأوامر هى الأمور الشرعية من العبادات و الأحكام التى لا مجال للعقل فيها. و الأخبار: ما ورد فى القرآن من الحديث عن الأمور الماضية، و الأمور المستقبلية التى لا طريق إلى معرفتها بالعقل أيضاً.

و أما ما يصح أن يعلم بكل من العقل و الشرع، فنحو قبح الظلم و حسن رد الوديعة - و ما جرى هذا المجرى - و أن الله تعالى لا يجوز أن يدرك و يرى، و أشباه ذلك، مما يمكن لنا تعريفه بأنه الذى يدركه العقل و لكن لا تتوقف عليه صحة السمع «١». (١) راجع التهذيب، الجزء الأول، ورقة ١٧٤ و شرح الأصول الخمسة للقاضى، ص ٤٠١.

الحاكم الجشـمى و منهجه فى التفسـير، ص: ٢٨٢

ثانياً: ميزان التأويل

و القاعدة الأساسية فى التأويل - بعد هذا - عند الحاكم: أن كل ما يعلم بالعقل لا يجوز أن يرد الكتاب بخلافه و إن أوهم فى «الظاهر» أنه خلافه، و أنه لا بد له من تأويل موافق للعقل، جار على سنن اللغة، لأن العقل و أدلته لا يتداخلها الاحتمال، و الألفاظ و الجمل و التراكيب يتداخلها ذلك.

و السؤال الذى لا بد منه هنا: و الآيات التى جاءت فى القرآن دالة على التوحيد - و سائر الأمور التى يستقل بإدراكها العقل - ما دورها إذن؟

يجيب الحاكم بأنها وردت «مؤكد» لما فى العقول، و باعثة على النظر فى الكتاب - و قد صرح فى أول تفسيره بأن فى القرآن ما ورد «مؤكد» كأدلة التوحيد، و منه ما ورد «مبيناً» كأدلة الشرائع «١» - أما إن دل ظاهرها على خلاف ما يحكم به العقل أولت. و هذا - فيما نقدر - هو الذى حمل الحاكم على اعتبار جميع الآيات التى دلت - فى باب التوحيد - على ما دل عليه العقل، هى المحكمات، و اعتبار ما يوهم «ظاهرها» خلاف ذلك هى المتشابهات، و الحكم عليها بالتأويل لتطابق «المحكم و أدلة العقل» أو بتعبير أوجز و أصرح:

لتطابق أدلة العقل!

و لا بد هنا من أن نعطف الحاكم فى حديثه عن المعارف- الذى بثه فى تفسيره و أوجزنا القول فيه- على قاعدته الفكرية التى بدأنا بها الكلام على منهجه فى التفسير، فالذى ثبت عنده بالعقل، أو الذى لا يعلم إلا من (١) مقدمة التهذيب ١/ ورقة ٢/ و.

الحاكم الجشـمى و منهجه فى التفسـير، ص: ٢٨٣

أدلته، إنما هو باختصار قضايا العدل و التوحيد، و لا بد أن كلام الحاكم هنا فى تقسيم المعارف يعيد إلى الذهن ما عرضنا له من كلامه فى التوحيد و العدل، و ضرورتهما لمعرفة الشرائع و الأحكام، حتى ليمكننا القول:

إن ميدان التأويل الحقيقى فى تفسير الحاكم إنما هو الآيات التى تدل بظاهرها على خلاف العدل و التوحيد و ما يتفرع عنهما من قواعد و أصول. على أن الحاكم لم يهمل النظر فى آيات التشريع و الأحكام فى تفسيره- كما سنبين عند الكلام على فقهه و طريقته فى كتابه- بل وقف أمام دلالات الآيات على الأحكام، و ما يراه فى ذلك أصحاب المذاهب الفقهية، غير أن وقوفه من مسائل حمل العام على الخاص، و حمل المطلق على المقتيد، و حمل المشترك على أحد معنيه أو معانيه ... و سائر مسائل التأويل فى أصول الفقه «١»، كان عابرا و بعيدا عما رسمه لنفسه من حدود التأويل، كما أنه لا يعطى صورة ما عن أى منهج مستقل أو متميز فى هذا الباب، و ما يزال الطابع الكلامى الواضح هو الذى يميز تفسير الحاكم و يحدد منهجه فى التفسير و التأويل.

ثالثا: التأويل و اللغة و أنواع المجاز

و قد قدمنا الكلام على عناية الحاكم الكبيرة باللغة فى التفسير و التأويل، و أشرنا إلى أن هذه العناية ربما كانت ألزم له فى باب التأويل منها فى باب التفسير، لأن التفسير بظاهر اللفظ لا يحتاج إلى الكثير من الأدلة و الشواهد اللغوية- اللهم إلا حين ينازع الخصم بهذا الظاهر- فى حين أن العدول (١) انظر تفسير النصوص فى الفقه الإسلامى للدكتور محمد أديب صالح، ص ٢٦٦.

الحاكم الجشـمى و منهجه فى التفسـير، ص: ٢٨٤

عن الحقيقة إلى المجاز قد يحتاج إلى ذلك، لأن من شرطه ألا يخل بعادة العرب فى التجوز كما يقول ابن رشد، و لهذا كان نقل الكلام على جهة العبارة بطريقة لا تشهد لها المواضع و لا عادة العرب فى المجاز- على طريقة الباطنية مثلا- لا يحتاج إلى شىء من تلك العناية، كما أنه لا- يمكن عده من التأويل فى شىء لأنه مردود بظاهر اللفظ، و لهذا آثرنا بحثه فى الفصل السابق دون هذا الفصل.

و أنواع المجاز التى ركن إليها الحاكم فى التأويل، هى الأقسام الثلاث المشهورة: مجاز الزيادة، و مجاز الحذف، و مجاز التشبيه و التمثيل و الوضع فى غير موضعه «١»، و اختلافه مع خصومه فى الآيات التى يدخلها التأويل يعود إلى هذه الأقسام الثلاثة، حيث يذهب هو مثلا إلى أن فى الآية مجاز حذف أو زيادة أو تمثيل .. و يذهب الخصم إلى التمسك بالظاهر.

و لهذا اشتد حرص الحاكم فى مناقشته للخصوم على إبطال دعوى تمسكهم بالظاهر فى كثير من الأحيان، و إثبات أن ما يفسرون به الآية إنما هو ضرب من ضروب التأويل، تمهيدا لإثبات أن تأويلهم ليس بأولى من تأوله الذى يجرى فيه- كما أسلفنا- على قاعدته فى التوحيد و العدل.

و نورد فيما يلى- من تفسير الحاكم- بعض الشواهد الدالة على ذلك، و المبينة لضرور المجاز فى تأويله، و لعنايته الفائقة باللغة، و ذلك قبل أن نستعرض طرفا من تأويلاته الهامة فى باب العدل و التوحيد، التى تؤثر عرضها بحسب أبوابها الكلامية- دون أنواع المجاز فيها- و التى ستؤكد كلامنا عن الطريقة اللغوية عند الحاكم رحمه الله. (١) راجع الفقرة الأخيرة من الفصل السابق.

الحاكم الجشـمى و منهجه فى التفسـير، ص: ٢٨٥

(آ) استدلال المجبرة- خصوم الحاكم- بقوله تعالى: (ثُمَّ أَنْصَرَفُوا سَرَفًا لِّلَّهِ قُلُوبُهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ) «١» على مذهبه فى أنه تعالى

يصرف عن الإيمان، نقل الحاكم عن شيخه القاضي عبد الجبار أن تأويلهم هذا باطل لا يلتفت إليه، لأن «الظاهر» يقتضى أنه صرف قلوبهم! وليس في الآية أنه صرفهم عن إيمان أو عن غيره من الأفعال، فإذا ادعوا «أن في الكلام أمراً محذوفاً فقد تعدوا الظاهر و دخلوا تحت التأويل» وليس أدل على فساد تأويلهم من أن الله تعالى لو أراد بذلك - كما زعموا - الكفر و المنع من الإيمان، لما جاز أن يجعله كالجزاء على انصرفهم!

ثم إن من مذهبه أنه تعالى هو المبتدئ بالكفر، و أنه صرف قلوبهم عن الإيمان سواء أعرضوا عن سماع القرآن أم لم يعرضوا ... الخ. و وجه التأويل عند الحاكم أنهم لما انصرفوا «عاقبهم الله على انصرفهم» فسمى العقوبة على الانصراف باسمه، من باب تسمية الشيء بسببه أو مقارنه، كما قال تعالى: (وَ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) و كما جاء في أقوال العرب: الجزاء بالجزاء، و ليس الأول بجزاء .. إلى غير ذلك من الشواهد.

و قال الحاكم في قوله تعالى: (وَ يَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَ الْإِكْرَامِ) إن فيه مجاز الزيادة، و معناه: و يبقى ربك، فذكر الوجه تأكيداً، كما يقال: وجه الرأى، و ليس ثمه جارحاً، و أراد: حقيقته و صوابه.

و تمسك المشبهة بظاهر الآية لا يصح، لأن معناه: يبقى الوجه دونه!! (١) الآية ١٢٧ سورة التوبة.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٨٦

و ذلك ليس بقول لأحد! «١».

(ب) و من مجاز التشبيه و التمثيل عند الحاكم: أخذ الميثاق في قوله تعالى: (وَ مَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ الرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) «٢»، قال الحاكم: أخذ ميثاقكم بما ركب في العقول، و أقام من الحجج الداعية إلى الإيمان «فكانه أخذ العهد و الميثاق». و قيل: الفطرة الدالة على الصانع كالميثاق الموثق. و المعنى: ما لكم لا تؤمنون و الرسول يدعوكم إلى ما ركب الله في عقولكم من معرفة الصانع و صفاته؟

(إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) أى: إن كنتم ممن يرغب في الإيمان، أو إن كنتم بحيث لو اتضحت الأدلة آمنتكم. و قيل: إن كنتم تؤمنون يوماً من الأيام فآمنوا اليوم مع ظهور المعجز!

و نقل الحاكم، في تفسير قوله تعالى: (وَ وَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ) «٣»، وجوها كثيرة، ثم ذكر رأى أبي مسلم أن معناه: أزلنا عنك همومك التي ثقلت عليك من أذى الكفار بأن نصرناك عليهم، فشبه الهموم بالحمل، و العرب تجعل الهم ثقلاً، قال الحاكم: «و هذا أحسن ما قيل فيه».

(ج) و قال في قوله تعالى: (مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) «٤» (١) الآيتان ٢٦-٢٧ سورة الرحمن، ورقة ٧٩/ ظ.

(٢) الآية ٨ سورة الحديد، ورقة ٨٥/ و.

(٣) الآية ٢ سورة الشرح، ورقة ١٤٩/ ظ.

(٤) الآية ١١ سورة التغابن، التهذيب ورقة ١٠٢/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٨٧

إن معناه أن ما يصيب المرء من الآلام و الأمراض و القحط و الموت و نحوها مما هو من جهته تعالى، إنما هو (بِإِذْنِ اللَّهِ) أى بأمره، قال: «و هذا توسع، و المراد: أنه بفعله و خلقه» ليعلم الإنسان أن ما يصيبه من جهته تعالى يجب عليه الرضا بقضائه.

(د) و في قوله تعالى: (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ الْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَ أشفقن منها وَ حملها الإنسان إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) «١» رفض الحاكم الأخذ بالظاهر - فعل أكثر المفسرين - و ذكر فيها عدة أنواع من المجاز قال بها بعض المفسرين، و رجح هو مجاز الحذف - الذي رفضه في مثالنا الأول السابق - قال الحاكم:

«و اختلفوا في معنى الآية، قيل: إنا عرضنا الأمانة، أى العبادات و التكاليف بما فى أدائها من الثواب و فى تضييعها من العقاب. على

السموات:

أى أهل السموات و الأرض و الجبال، كقوله: (وَ سئَلِ الْقَرْيَةَ) أى أهل القرية. و أهل السماء: الملائكة. و أهل الأرض و الجبال: الانس و الجن.

(فَأَيِّنَ أَنْ يَحْمِلُنَهَا): أى امتنعوا أن يخونوا فيها، و المراد: يحملن تضييع الأمانة، و أشفقن من ذلك، و حملها الإنسان بالتضييع فتركها و خانها. و قال الأزهرى: يقال حمل الأمانة أى خانها، و حملها:

خيانتها، و كأن من أثم فى شىء فقد «حمل» الإثم فيه». قال الحاكم:

وقيل - فى تفسير: و حملها الإنسان - أى حمل المأثم فيها، كقوله:

(وَ لِيَحْمِلَنَّ أَثْقَالَهُمْ وَ أَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ) أى: خطاياهم. (١) الآية ٧٢ سورة الأحزاب، التهذيب ورقة ١١٧-١١٨.

الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٢٨٨

و قال أبو مسلم الاصفهاني رحمه الله: إن معنا (عرضنا) قابلنا و وازنا، فإن عرض الشىء على الشىء و معارضته سواء، و المعارضة و الموازنة و المقابلة سواء. و (الأمانة): جميع ما عهد الله إلى عباده من أمره و نهيه و ما بعث به الرسل و أنزلت فيه الكتب و أخذ عليه الميثاق.

قال أبو مسلم: فأخبر تعالى أن هذه الأمانة مع جلالة من بينها و عظم شأنها إذا قيست بالسموات و الأرض و الجبال و وزنت بها و عرضت عليها، كانت هذه أثقل و أزرح. و معنى (فأبين) أى ضعفن، يقال: أبى أن يحمل، أى: ضعف عن حمله. (و أشفقن منها) لأن الشفقة ضعف، و ذلك يعتره من الخوف. فهذه الأمانة التى من شأنها أنها أعظم من السموات و الأرض، تقلدها الإنسان ثم لم يحفظها، بل خان فيها لجهله بمواقع الثواب و العقاب، و من عادته الظلم على نفسه!

و قال بعضهم: الكلام فى الآية على التقدير، أى: لو كانت السموات و الأرض و الجبال مع عظمها حية قادرة عالمة، ثم عرضت عليها هذه الأمانة بما قبلها من الوعد و الوعيد، عرض تخيير، لخافت حملها لما فيه من الوعيد، و حملها الإنسان و لم يخف الوعيد لجهله و ظلمه، قال: و نظيره: (لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خاشِعًا مَتَصِدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)، «و أخرجه مخرج الواقع لأنه أبلغ فى التقدير».

قال الحاكم: و عندنا أن عرض الأمانة إنما كان على أهل السموات و الأرض، و أن المراد بالعرض التكليف و بيان الحال، أى أنه بين الحسن و القبيح، و كلف بالفعل و الترك. و ليس المراد به التخيير؛ لأنه تعالى إذا رأى أنه مصلحة تلزم العبد لا- يخيره. و أما قوله تعالى:

الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٢٨٩

(فَأَيِّنَ أَنْ يَحْمِلُنَهَا) فلا يجوز أن يحمل على ما ذكره بعضهم أنه عدم القبول «لأن رد أمر الله كفر فلا يمدح عليه!» و المراد به ما بيناه: أنهم خافوا فيها إذا حملوا وزرها. «و قد قال بعضهم إنه عرض تخيير و أنهم سألوا التخفيف خوفا من الوعيد! و ما قدمناه أولى لأن المصالح لا تقف على اختيارهم!».

ه) و أخيرا فإن الحاكم قد يعتمد على اللغة فى بعض الصيغ الخاصة لتسعه فى التأويل، مثل اعتماده على بناء الفعل للمجهول فى التدليل على أن الذهاب الى أن الفاعل هو الله، تحكّم، و على أن الواجب ان ينسب إلى الله تعالى منه ما يصح عليه تعالى دون ما لا يصح - بحسب قواعده فى العدل -، قال الحاكم فى تفسير قوله تعالى: (وَ أَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ. قُلْ بِئْسَ مَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيْمَانُكُمْ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ) «١» إن معناه أنهم اشربوا حب العجل، كما ذكر ذلك قتادة و أكثر أهل العلم. قال: «فإن قيل: من أشرب ذلك قلوبهم؟ قلنا:

لم يرد أن غيرهم فعل ذلك بهم، لكن لفرط ولوعهم به و إلفهم لعبادته أشربوا قلوبهم محبته، فألزموا ذلك، فذكر على ما لم يسم

فاعله، كما يقال: فلان معجب بنفسه! وقيل: أشرب من زينه عندهم ودعا اليه، كالسامري وإبليس وشياطين الإنس والجن» ثم رد على من زعم أن هذا العمل من بنى إسرائيل كان بتزيين الله تعالى، فقال: «و لا يجوز ان يقال إن الله تعالى فعل ذلك، لأنه ذمهم (١) الآية ٩٣ سورة البقرة، الورقة ٩٣/٩٣ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٩٠

به و و نجهم، و لو كان ذلك فعله لما صح ذلك، و لأن تزيين عبادة الصنم قبيح قد نهى عنه و أوعد عليه فلا يجوز ان يفعله، و لأنه لو جاز أن يفعل ذلك بنفسه جاز أن يبعث رسولا يدعو اليه! و هذا فاسد».

و فسّر قوله تعالى: (بِكْفَرِهِمْ): بأنهم «لاعتقادهم التشبيه و جهلهم بالله و تجويزهم العبادة لغيره، أشربوا في قلوبهم حب العجل؛ لأنهم صاروا إلى ذلك، لهذه المعاني التي هي كفر. فأما من قال: فعل الله بهم ذلك بكفرهم مجازاة لهم فذلك غلط عظيم، لأن حب العجل ليس من العقوبة في شيء و لا ضرر فيه، و لا يجوز أن يخلق حب العجل لأنه قبيح يتعالى الله عن ذلك!».

و عنده في مسألة تزيين الاعمال أن المزين للأعمال القبيحة هو النفس و الشيطان، و أن قول من يقول إنه تعالى زين لكل إنسان عمله من خير أو شر، باطل، يدل على ذلك أن أكثر ما ورد التزيين في القرآن منسوبا إلى الشيطان او مبني للمجهول، فلا يجوز إضافته إلى الله تعالى، قال الحاكم في قوله تعالى: (أَفَمَنْ زَيَّنْ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا...) (١) «١»

إن معناه: مؤه عليه فرأى سوء عمله حسنا. ثم قال: «فإن قيل:

من زين له؟ قلنا: نفسه و الشيطان و أقرانه، لأنه ليس في الظاهر أن المزين هو الله تعالى، أما نفسه فتميله إلى الشهوات و الشبهات و اتباع المألوف و الإعراض عن النظر. و أما الشيطان فبإغرائه و وسوسته، و أما أقرانه فبالدعاء إلى اللذات و الشهوات» (١) الآية ٨ سورة فاطر، ورقة ١٣٨/١٣٨ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٩١

و أكد ذلك أيضا بدم مثل هذا التزيين في قوله تعالى: (بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَ الْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا، وَ زَيَّنَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ) (١) قال الحاكم: «إن قوله (وَ زَيَّنَ) يدل على أنه تعالى لم يزين ذلك، لذلك ذم من زينه».

كما أكد بقوله تعالى: (وَ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ) (٢) «٢» خلاف قول المجبرة إن المزين هو الله تعالى.

و قال في قوله تعالى: (زَيَّنَ لِلنَّاسِ حُبَّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَ النَّبِيِّينَ وَ الْقُنَاظِيرِ الْمُفَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ ...) (٣) «٣» الآية. إن المراد بالشهوات: الشيء المشتبه «فالله تعالى زين منه ما يحسن، و زين الشيطان ما يقبح، على ما ذكره أبو علي و اختاره القاضي».

رابعاً: من تأويلاته في باب التوحيد و العدل

إشارة

و نضيف من شواهد الدالة على منهجه العقلي في التأويل، بعض الأمثلة و الشواهد الأخرى من آيات الصفات، و الآيات التي قد تدل بظاهرها على خلاف مذهب الحاكم في «العدل» كل ذلك بالقدر الموجز الذي يومي إلى منهج الحاكم في سائر آيات هذا الباب.

١- في التوحيد و آيات الصفات

(أ) الآيات التي توهم على الله تعالى المكان: قال تعالى: (١) الآية ١٢ سورة الفتح، ورقة ٥٧/٥٧ ظ.

(٢) الآية ٢٤ سورة النمل، ورقة ٢٦/٢٦ ظ.

(٣) الآية ١٤ سورة آل عمران، ورقة ٩.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٩٢

(أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ...) «١» قال الحاكم: أي أأمنتكم عذاب من في السماء، عن جماعة ثم اختلفوا فقيل: كانت العرب تزعم أن الإله في السماء فقال:

أأمنتكم من في السماء، على زعمكم!. وقيل: أأمنتكم من في السماء سلطانه و تدبيره، فإن تدبيره تكون في السماء ثم تنزل الى الأرض. وقيل: أأمنتكم من في السماء عذابه، عن أبي علي. و إليه ذهب الحاكم.

وقال في قوله تعالى (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ) «٢» إن معناه «تعبده الملائكة في السموات، و يعبده في الأرض المؤمنون..»

و انه كرر «إله» تأكيداً، او لاختلاف العبادة و العباد في السماء و الأرض.

قال: «و تدل الآية على نفى المكان!!».

و فسر «العندية» في قوله تعالى: (فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ) «٣» بالكرامة و المنزلة. و قال في قوله تعالى: (فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ) «٤» أي: موضع قعود صدق، قيل: مجلس حق لا لغو فيه، و هو الجنة.

وقيل: وصف المكان بالصدق لكونه يدوم و غيره يزول. و معنى (عند ملك) أي في علم الله صائرون إلى ذلك الموضع، كما قال أبو علي. و قيل:

ذلك المقعد مقعد صدق عنده لما هو عليه من دوام النعم.

قال الحاكم: «و قد فسرت المشبهة الكاذبة على الله هذه الآية بتفسير لا يشهد له ظاهرها و لا لهم عليه دليل في العقل و الشرع، فذكروا

(١) الآية ١٦ سورة الملك ورقة ١٠٧ / ظ.

(٢) الآية ٨٤ سورة الزخرف، ورقة ٤٢ / ظ.

(٣) الآية ٣٨ سورة فصلت، ورقة ٢٧ / ظ.

(٤) الآية ٥٥ سورة القمر، ورقة ٧٨ / و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٩٣

في قوله (عند ملك مقتدر) أنهم يحيون مع الجبار، و أنه يقعدهم معه على سيره، و روى أن أهل الجنة يدخلون عليه كل يوم مرتين يقرءون عليه القرآن ثم ينصرفوا إلى رحالهم ناعمين .. إلى غير ذلك من الصورة و الأعضاء و الذهاب و المجيء، و أنه يحتجب أحيانا و يظهر أحيانا بصورة ملك، تعالى الله عن ذلك. و قد بينا أنه ليس بجسم، و أنه لا يجوز عليه المكان و لا شيء من صفات الأجسام!،

(ب) الآيات التي توهم عليه تعالى الجارحة «و الجسمية»: قال الحاكم في قوله تعالى: (أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ) «١» «أي: لئلا تقول يوم القيامة يا حسرتا على ما فرطت في طاعة الله، أو في حقه و أمره. و قال أبو مسلم: في الجانب الذي يؤدي إلى رضی الله و ثوابه، المجانب للسبيل المضلّة، قال: و العرب تسمى الجانب جنبا، قال الشاعر:

الناس جنب و الأمير جنب أي: الناس في جانب و الأمير في جانب.»

و قال في قوله تعالى: (قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي) «٢» قيل: خلقت من غير واسطة، عن أبي علي، قال الحاكم: نحو قوله تعالى: (مِمَّا عَمَلْتَ أَيْدِينَا). و قيل خلقت بقدرتي، عن أبي مسلم.

قال مجاهد: اليد هاهنا بمعنى التأكيد و الصلّة كقوله: (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ). (١) الآية ٥٦ سورة الزمر، ورقة ١٤ / ظ.

(٢) الآية ٧٥ سورة ص، ورقة ٨ / و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٩٤

وقال الحاكم: «ومتى قيل: هلا حملتموه على الجارحة كما تزعمه المشبهة؟ قلنا: الله تعالى ليس بجسم ولا يجوز عليه النقص، ولو أوجبت هذه الآية إثبات يدين، لوجب بقوله (أَيَّدِينَا) إثبات أيدا! ومتى قيل: يده لا تشبه أيدينا! قلنا: فذلك ليس بيد معقولة!».

و ذكر فى قوله تعالى: (اللَّهُ الصَّمَدُ) «١» تفسير ابن عباس أنه تعالى السيد المعظم، أو الذى ليس فوقه أحد. و ذكر أيضا تفسير أبى على و أبى مسلم أنه «الذى يقصد إليه فى الحوائج والرغائب، والمستعان به عند المصائب» و قال: «فأما ما قال بعضهم: الذى لا جوف له، فإن أراد أنه يستحيل ذلك عليه فهو صحيح، و إن أراد أنه جسم مصمت فيتعالى الله عن ذلك».

ج) الآيات التى تدل بظاهاها على المجىء و الاستقرار و سائر صفات الأجسام: قال فى قوله تعالى: (وَجَاءَ رَبُّكَ) «٢» قيل: أمره و قضاؤه و محاسبته، عن الحسن و أبى على، و قيل: جلائل آياته، فجعل مجيئها مجيئه تفخيما لها، و قيل: جاء أمره الذى لا أمر لغيره معه، قال أبو مسلم: و ذلك يكون يوم القيامة بخلاف حال الدنيا. قال الحاكم:

«و لا يجوز حمله على مجىء ذاته لأنه ليس بجسم فلا يجوز عليه المجىء و الذهاب».

و قال فى قوله تعالى: (ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ) «٣» قيل: العرش (١) الآية ٢ سورة الإخلاص، ورقة ١٦٠/و.

(٢) الآية ٢٢ سورة الفجر، ورقة ١٤٥/ظ.

(٣) الآية ٤ سورة السجدة، ورقة ٨٤/ظ.

الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسير، ص: ٢٩٥

هو العرش المعروف فى السماء. و قيل العرش: الملك. و قيل العرش البناء.

قال الحاكم: «فمن قال العرش هو المعروف جماعة منهم أبو على:

اختلفوا فى معنى الآية، قيل معنى الاستواء عليه: كونه قادرا عليه و على خلقه و إفئائه و تصريفه، قال البغيث:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف أو دم مهراق

و قال آخر:

فلما علونا و استوينا عليهم تركناهم صرعى ... و كاسر!

أى: استولى، و المعنى: ثم رفع العرش إلى السماء و هو مستول عليه، أى قادر مالك، عن أبى على، و قيل: «على» بمعنى «إلى» يعنى:

لما خلق السموات و الأرض استوى إلى العرش فخلقها، و الاستواء بمعنى القصد كقوله: (ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَ هِيَ دُخَانٌ).

و أما من قال: العرش الملك، قال: يقال عرشه أى ملكه، و المعنى أنه بعد خلق الأشياء قادر عليها يصرفها كما شاء، مالك لجميعها

خلاف قول المجوس، عن أبى القاسم البلخى. و أما من قال: العرش البناء، قال:

و منه (وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ) أى يبنون، و المعنى: ثم قدر على بناء ما خلق كما أراد، عن أبى مسلم. قال الحاكم: «و لا يجوز حمله على

أنه استقر على العرش لأن ذلك من صفات الأجسام».

٢- فى العدل

أما تأويلاته فى باب العدل فكثيرة جدا تبعا لكثرة آياته و موضوعاته، و إن كانت المبادئ و القواعد التى تخرج عليها تكاد تكون ثابتة معروفة.

الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسير، ص: ٢٩٦

و قد اخترنا الحديث عن تأويلاته فى هذه الموضوعات الثلاثة: المشيئة، الختم و الطبع، الهداية و الضلال- التى تتصل بمسألة حرية الإرادة عند الإنسان و نفى القبيح عن الله تعالى- إلى جانب بعض مسائل الوعيد.

و نقدم لذلك أولا ببعض تأويلاته العامة الموجزة في هذا الباب:

قال في قوله تعالى: (وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِيضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ) «١»: إن من أعرض عن ذكر الله تعالى يخلى الله تعالى بينه وبين الشيطان، فيصير قرينه عوضا عن ذكر الله. «و إنما جاز التخليه لما علم أنه لا يفلح، و إن لم يكن الشيطان له قرينا. و قيل:

يقرنه في الآخرة ليذهب به إلى النار؛ عن قتاده، كما أن المؤمن يصير قرينه ملك يذهب به إلى الجنة».

و قال في قوله تعالى: (قَالَ أَ تَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ، وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) «٢» إنهم بعد أن أقدموا على إبراهيم عليه السلام منكرين: (فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزْفُونَ) حملوه إلى بيت أصنامهم وقالوا أنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم؟! فأجابهم على وجه الحجاج: أ تعبدون ما تنحتون؟

يعنى كيف ترضون لأنفسكم أن تنحتوا أصناما من خشب ثم تعبدونها و تتركون عبادة خالق الأشياء، و الله خلقكم أيها القوم و ما تعلمون؟ أى:

ما تعملون فيه و هى الأصنام. قال الحاكم: «و لم يرد أعمالهم لأن المعبود هو الخشب دون عملهم، و لأنه احتج عليهم فلا يجوز أن يورد الحجة لهم!! (١) الآية ٣٦ سورة الزخرف، ورقة ٣٩/ و.

(٢) الآيتان ٩٥-٩٦ سورة الصافات، ورقة ١٦٣/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٩٧

و لأنه أضاف إليهم عملا، و يقال: فلان يعمل بابا و المراد يعمل فيه، و على هذا (تَلَفَّفَ مَا صَنَعُوا) و إنما تلقف المصنوع!.

(أ) المشيئة: تابع الحاكم شيخه أبا هاشم في حمل الآيات الدالة على أن الله تعالى لو شاء لآمن جميع من فى الأرض أو لاهدوا و ذكروا، و تأويلها على أن المراد بها مشيئة الجبر و الإلجاء، قال فى قوله تعالى:

(وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا) «١» إنه تعالى لو شاء لآتاهم الهدى جبرا و إلجاء «إلا أن فيه إبطال التكليف و فساد التدبير، فاختار أن يخيرهم و يخلى بينهم و بين أفعالهم ليدخل المؤمن الجنة، و تمتلئ النار من المستحقين للعذاب».

و قال فى قوله تعالى: (فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ، وَمَا يَذُكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ) «٢» بأن من شاء ذكره و اتعظ به، و لكن لا- يتدبرون فيه إلا- أن يشاء الله! قال الحاكم: «و هذه المشيئة غير الأولى إذ لو كانتا واحدة لتناقض! فالأولى مشيئة اختيار، و

الثانية مشيئة إكراه و إجبار، يعنى: هؤلاء الكفار لا يجبرون إلا أن يجبرهم الله تعالى على ذلك. و قيل: لا يذكرون الله ذكرا يستحقون به الثواب، و الله تعالى لا- يشاء الثواب للكافر إذا لم يشأ الكافر لنفسه، إذ لو شاء لأطاع، فإن الثواب بنفس المشيئة لا يحصل، و إنما

يكون بالطاعة، فإذا لم يطيعوا لم يشأ الله ثوابهم». (١) الآية ١٣ سورة السجدة، ورقة ٩٢/ و.

(٢) الآيتان ٥٥-٥٦ سورة المدثر، ورقة ١٢١/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٢٩٨

(ب) الختم و الطبع: و قال فى الختم و الطبع على القلب بأنه سمة و علامة جعلها الله فى قلوب الكفار، و أنه- أى الختم- لا يمنع من الأيمان، أو يسلب القدرة عليه التى أعطها الله تعالى لجميع المكلفين، قال فى قوله تعالى: (فَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ) «١» بأنه

وسم عليها سمة الكفر بأنهم لا يؤمنون أبدا لتعرف الملائكة حالهم عقوبة لهم، كما قال أبو على.

و قيل: لما ألقوا الكفر و العناد و اعتادوا التكذيب و لم يصغوا إلى الحق و لم يفكروا فى العواقب، خلاهم و اختيارهم و خذلهم، فصار ذلك طبعا على قلوبهم، قال أبو مسلم: و هو إلفهم ما اعتادوه من الكفر.

و قال الحاكم فى قوله تعالى: (كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ) «٢» إنه يدل على أنه تعالى جعل فى قلوب الكفار سمة و علامة.

قال: «و لا- يقال إنه يمنع من الإيمان لأنه بمنزلة الخبر أنه لا يؤمن، و لأنه- أى المكلف- قادر على الإيمان، و لأنه جعل الطبع عقوبة على الكفر، فدل على أنه غير الكفر!».

و حمل «الغشاوة» فى قوله تعالى: (وَ جَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً) «٣» على التشبيه، و فسر الغشاء بالغطاء، قال «يعنى: يصير كأنه كذلك من حيث لا يبصر الخير، تشبيها، على ما ذكره أبو على». (١) الآية ٣ سورة المنافقين، ورقة ١٠٠.

(٢) الآية ٣٥ سورة غافر، ورقة ٢٠ / ظ.

(٣) الآية ٢٣ سورة الجاثية، ورقة ٤٧ / و.

الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٢٩٩

و قال فى قوله تعالى: «أ فَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْىَ» «١» إن معناه أن من لا يبصر الحق بمنزلة الأعمى و الأصم، فكما يتعذر إدراك الأعمى و إسماع الأصم، كذلك يتعذر عليك إهداء هؤلاء لأنهم لا يتفكرون و لا ينظرون و لا يسمعون».

ج) الهداية و الضلال: أما موضوع الهداية فمن أخطر مسائل العدل، و قد اختلف حوله المفسرون و المتكلمون كثيرا، و اشتد تعصب بعضهم لتأويله هذا النوع من الآيات فى القرآن على نحو واحد، حتى زعم أبو الحسن الأشعري- مثلا- أن قوله تعالى: (وَ أَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى) إنما يقصد به المؤمنين من ثمود و حدهم، و أنه لم يهد ثمود أجمعين «٢»!

و الحاكم- رحمه الله- يميز فى القرآن بين أنواع عدة من «الهداية» تمهيدا لمذهبه فى تأويل طائفة معينة من هذه الآيات.

(١) فهناك هداية التقدير و الدلالة، و هى عامة، قال تعالى: (الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى، وَ الَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى) «٣». أى قدر الخلق على ما خلقهم من الصور و الهيئات، و أجرى لهم من أسباب المعاش، و هدى بذلك إلى معرفة توحيده. و قيل: قدر الآجال و الأرزاق و هدى إلى التوحيد بإظهار الآيات.

(٢) و هداية التكليف، قال تعالى: (١) الآية ٤٠ سورة الزخرف، ورقة ٣٩ / ظ.

(٢) راجع الإبانة عن أصول الديانة للأشعري، ص ٥٧.

(٣) الآية ٣ سورة الأعلى، ورقة ١٤٢ / ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٣٠٠

(إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَ إِمَّا كَفُورًا) «١» أى بينا له الطريق بنصب الأدلة و إزاحة العلة، حتى يتمكن من معرفة الحق و الباطل و يصح الابتلاء. قال الحاكم: «و متى قيل: ما هذه الهداية؟ قلنا: أدلة العقل و الشرع عم بها جميع المكلفين، و «السبيل» هو طريق معرفة الدين، الذى يتوصل به إلى ثواب الأبد، و يلزم كل مكلف سلوكه».

(٣) و تأتى الهداية بمعنى الثواب و الأخذ بالبعد إلى طريق الجنة، قال تعالى: (وَ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ سَيَهْدِيهِمْ وَ يُضِلُّهُمُ بِالْهَمِّ) «٢» لأن بعد القتل لا تكون الهداية إلا كذلك.

(٤) و ربما جاءت الهداية بمعنى الجزاء على اهتدائهم بأنفسهم، قال تعالى:

(وَ الَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَ آتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ) «٣» و المعنى: أنه يزيدهم تعالى أدلة يشرح بها صدورهم، و يقوى بصيرتهم، و يثبتهم على الدين.

فاذا كانت الهداية فى القرآن تنصرف إلى هذه الوجوه، و كان معناها فى اللغة: الدلالة و البيان لا خلق الإيمان فى قلب المؤمن كما زعم بعضهم، فالحاكم يجد فى ذلك مجالا لتأويل الآيات التى تدل بظاها على أن الله تعالى هو الخالق للإيمان فى قلب المؤمن، و الخالق للضلال فى قلب الكافر، أو التى تدل على أنه اختص بهذه الهداية مكلفا دون آخر، قال فى قوله تعالى: (وَ مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ، وَ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ) «١» الآية ٣ سورة الإنسان، ورقة ١٢٦ / ظ.

(٢) الآيتان ٤- ٥ سورة محمد، ورقة ٥٣ / و.

(٣) الآية ١٧ سورة محمد ورقة ٥٣/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٠١

اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ) «١»: إن من يجده ضالاً فما له من هاد ما لم يهتد بنفسه. وقيل: من يضل الله عن طريق الجنة و الثواب لا يهديه إليها أحد.

وقيل: من يحكم بضلاله و يصفه بأنه ضال لا يصفه أحد بأنه هاد. و كذلك من اهتدى بهدى الله تعالى لا يضل أحد. أو من حكم تعالى بهداه أو الأخذ به إلى طريق الجنة و الثواب، لا يضل عن ذلك أحد. قال الحاكم:

«و لا- يجوز حمله على أنه يضل عن الدين لأنه يقبح و لا يجوز عليه تعالى، و قد أضاف الله تعالى الضلال إلى الكفار و الشياطين، فقال: (وَ أَضَلَّ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ وَ مَا هَدَى وَ قَالَ: (وَ أَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ) وَ قَالَ: (وَ لَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا) فأضاف الضلال إلى هؤلاء».

و التأويلات التي ذكرها الحاكم في آيات الهدى لا تخرج عن الحمل على:

اللطف و الهداية إلى الجنة، و الحكم بها على طريق المدح، أو أنهم لما انتفعوا بالهداية صارت الهداية كأنها لهم دون غيرهم، نحو قوله تعالى:

(هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) و (أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ)، كما أنه حمل مسألة الضلال على: التخليه و سوء الاختيار، و المنع من الألفاف، و وصفهم بالضلال على طريق الحكم، أو الأخذ بهم عن طريق الجنة و نيل الثواب. و ذكر في الهداية- في قوله تعالى (إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَ لَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) «٢» و جها آخر: هو أن النبي لا يقدر على أن يجبرهم على الهداية، و أن ذلك ليس في وسعه أو مما كلف به. و لا يمكن أن تكون الهداية (١) من الآيتين ٣٦-٣٧ سورة الزمر، ورقة ١٢/ ظ.

(٢) الآية ٥٦ سورة القصص، ورقة ٥٤/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٠٢

عين الإيمان و الله تعالى يقول: (أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ). «١»

على أن أكثر هذه التأويلات دورانا في تفسير الحاكم- و لعله ما يرجحه- إنما هو الحمل على الألفاف و التوفيق، و قد قال في غير موضع إن إضافة الهدى إليه تعالى «من حيث كان بتوفيقه و أطفاه و آلائه و أمره» جل و علا. قال: «و ذلك يدل على صحة مذهب العدل، و بطلان الجبر!!» «٢».

(د) في الوعيد: و من تأويلاته الهامة في الوعيد- أحد مسائل العدل التي سلكت في الأصول كما قدمنا- ما ذكره في قوله تعالى:

(فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى) «٣» قال: قيل:

لا يدخلها و لا يعذب بها، عن أبي علي. و قيل: لا يصير صلاها أي وقودها؛ عن أبي مسلم. (إِلَّا الْأَشْقَى) أي: هو موضعه و المعذب فيه. أما المراد بالاشقى فقد قيل: الشقى، قال الشاعر:

تمنى رجال أن أموت فان أمت فتلك سبيل لست فيها بأوحد

أي بواحد. و قيل: المراد أشقى العصاة، و هو الكافر الذي كذب بالله و رسوله و تولى و أعرض عن طاعة الله و طاعة رسوله. قال الحاكم:

«و متى قيل: يجب أن تكون النار موضع الكفار دون غيرهم من الفساق لأنه إثبات و نفى، فلو دخلها غيرهم لم يكن للإثبات و النفي معنى! قلنا:

عن هذا أجوبة: (١) الآية ١٧ سورة الحجرات، ورقة ٦٢/ ظ.

(٢) التهذيب، ورقة ١٣٥/ ظ.

(٣) الآيات ١٤-١٥ سورة الليل، ورقة ١٤٨/ظ وانظر الآيات التالية من السورة.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٠٣

أولها: أن قوله (ناراً) نكرة في الإثبات، والنيران دركات فيجوز أن يكون أراد ناراً يختص بعذابها الكفار، عن أبي علي، وقد قال تعالى: (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ) وقال: (لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ). و ثانيها: أن النار أضيفت إليهم لأنهم أكثر أهلها و أولاهم بها، و هم المقصودون بها، كقوله تعالى: (وَ اتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ).

و ثالثها: أن فيه بيان أن الأشقي يدخلها، أما غيره فموقوف على الدليل، و لا- يمتنع دخول غيره كقوله: (وَ سَيُجِزُّهَا اللَّهُ الَّذِي)، ثم إن الفاسق ليس بأتقى و يتجنبها عنده! و لأنه لو كان استثناء حقيقة- على ما يزعمه- لوجب القطع على أن الفاسق لا يدخل النار، و فيه خلاف الإجماع، و إغراء بالمعاصي، بل بإحتمالها، و ذلك لا يصح، و لأن البخيل و العاصي يخوف بالنار، فإما أن يقال هم كفار، و ذلك لا يصح، أو يقال: غير مخوفين، و ذلك خلاف الإجماع...».

قال الحاكم: «و أحسن الوجوه هو الأول».

و قال في قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ) «١» إنه لا يدل على نفى ثالث، و هو الفاسق، بل هو مسكوت عنه، و إنما الغرض بالآية ذكر الطرفين على ما ذكره أبو علي. و قيل: أراد: فمنكم جاحد و منكم مقرر، عن الأصم. و حكى عن الحسين: و منكم منافق إلا أنه داخل في قوله: (فَمِنْكُمْ كَافِرٌ) قال الحاكم: و الوجه ما قاله أبو علي. (١) الآية ٢ سورة التغابن، ورقة ١٠١/ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٠٤

و قال في قوله تعالى: (يَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) «١» انه تعالى يغفر بشرط التوبة و الإيمان- على ما علم من آيات أخرى- و يعذب من يشاء بترك الإيمان و الطاعة و الإصرار على الكبائر. و قيل: أراد بهذا بيان قدرته، أي هو قادر على أن يغفر لمن يشاء و يعذب من يشاء، و لكن لا يفعل إلا الحكمة، فيغفر للمؤمنين و يعذب الكافرين.

خامساً: منهج الحاكم في التأويل بين اللغة و العقل

هذا طرف من شواهد الحاكم في التأويل في ميدانه الحقيقي عنده، و تلك هي عنايته الكبيرة باللغة و اعتماده عليها في التأويل و التفسير جميعاً- كما أوضحنا ذلك في هذا الفصل و الفصل السابق- و لا بد لنا هنا من كلمة نصف بها هذا المنهج قبل أن نقف على آثاره في كتاب الحاكم:

يلتقى الحاكم مع أسلافه من مفسري المعتزلة في أصوله الفكرية التي يصدر عنها في التأويل، و ربما لا يختلف معهم في ذلك إلا في بعض النقاط و الأمور الفرعية، أو في تشدده في بعض المسائل. كما يلتقى معهم أيضاً في عنايته الكبيرة بموضوع اللغة في تفسير القرآن. و الوصف الجامع الذي ينطبق على منهجه في التفسير و التأويل- و إن شئت قلت: التأويل، حيث يبدو أثر المناهج أكثر وضوحاً- ينطبق عليهم كذلك.

و نستطيع أن نصف هذا المنهج الذي يتخذ فيه العقل و المقدمات العقلية- كما رأينا- أساساً للتأويل بأنه «المنهج العقلي في التفسير». و ربما وصف بعضهم هذا المنهج بأنه: المنهج اللغوي في التفسير، لما يجده من عناية المعتزلة الفائقة باللغة في التفسير و التأويل. (١) الآية ١٤ سورة الفتح، ورقة ٥٧/ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٠٥

و الذي نراه أن «اللغة» لا تعدو أن تكون «الأداة» التي أعانت المعتزلة على تأويلاتهم، كما رأينا ذلك في تفسير الحاكم، و لكنها لم تكن- على أي تقدير- الحامل لهم على هذا التأويل أو الباعث عليه، و هم في عنايتهم هذه باللغة يلتقون مع كثير من مفسري الأشاعرة

و أهل السنة، كالأغـب الأصفهاني و أبى منصور الماتريدى، و مع ذلك فإن اختلاف المناهج يبقـى ظاهرا بينهم و بين هؤلاء، على تفاوتهم فى سلوك التقادير البعيدة و المجازات المعقدة فى كثير من الأحيان.

و عندنا أن اختلاف المناهج و تمييز منهج الحاكم و سائر المعتزلة لا يمكن الوقوف عليه من خلال ثقافة المعتزلة اللغوية الكبيرة، و حسن إفادتهم من هذه الثقافة فى التفسير و التأويل، سواء فى ذلك إحاطتهم بفقـه اللغـة، و قواعد النحو و الأعراب، و وقوفهم على شواهد لا تحصى من شعر العرب «١» .. و إنما يمكن الوقوف عليه من خلال مجموعة الأصول و القواعد التى يسير عليها المفسر، و التى كشفنا عنها عند الحاكم.

و لعل منهج المعتزلة فى التفسير - بعامه - تفسره و تبين مدى اختلافه (١) قال المبرد: «ما رأيت أفصح من أبى الهذيل و الجاحظ، و كان أبو الهذيل أحسن مناظرة، شهدته فى مجلس و قد استشهد فى جملة كلامه بثلاثمائة بيت» شرح العيون للحاكم. و قد عقد الحاكم فى هذا الكتاب - كما قدمنا - فصلا ذكر فيه «من ذهب إلى العدل من الشعراء و أئمة اللغة» قال فى أوله: «أكثر نحاء البصرة و كثير من أهل اللغة و جملة من الشعراء و أئمة الأدب يذهبون مذهب العدل» انظر الأوراق ١٦٣ - ١٦٦.

الحاكم الجشـمى و منهجه فى التفسـير، ص: ٣٠٦

عن مناهج كثيرة أخرى، مثل هذه الكلمة العابرة التى نقلها الحاكم فى ترجمته لجعفر بن مبشر من رجال الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة، «قال الخياط: سألت جعفر بن مبشر عن قوله تعالى: (يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ)، و عن الختم و الطبع، فقال: أنا الآن مبادر إلى حاجة! و لكننى ألقى إليك جملة تعمل عليها: اعلم أنه لا يجوز على أحكم الحاكمين أن يأمر بمكرمه ثم يحول دونها، و لا أن ينهى عن قاذورة ثم يدخل فيها! ثم تأول الآيات بعد هذا كيف شئت!» «١».

و لهذا يمكننا القول: إن الخلاف فى التأويل بين المعتزلة، كما رأينا صورة ذلك فى كتاب الحاكم، إنما كان اختلاف تنوع، كل يحمل الآية على وجه أو مبدأ يوافق أصولهم المشتركة، بعد أن يخرج بها من الظاهر إلى المجاز، و ربما اكتنف الغموض هنا شخصية الحاكم المفسر حين نراه يذهب فى هذه الوجوه العديدة - فى مواطن كثيرة - إلى القول بأن الكل محتمل!

على أن ما أسعفت به اللغة الحاكم و شيوخ الاعتزال من قبله، فى التفسير و التأويل - كما نطالع ذلك جليا فى كتاب الحاكم و كتب شيخه القاضى عبد الجبار - بدون تعسف أو شطط فى أكثر الأحيان، يمكن أن يسهم فى الحكم على منهجهم بأنه لم يكن قولاً بالهوى، أو تأويلاً بالباطل، كما يحاول خصومهم أن يزعموا ذلك. و أقرب ما يمكن أن نصف به هذا المنهج بأنه منهج متكامل لا ينقض فيه أصل بفرع. أما الحكم عليه بالصحة (١) شرح العيون ١ / ٧٦.

الحاكم الجشـمى و منهجه فى التفسـير، ص: ٣٠٧

أو الفساد فذلك فرع عن الحكم على آرائهم فى أمور كثيرة، أهمها نظرهم الخاصة - المتقدمة - إلى معرفة الله تعالى و صفاته، أو نظريتهم فى «المعارف» بعامه، و إن كنا نشك فى سلامة «استقلال» العقل بمعرفة الله تعالى و صفاته على النحو الذى لا بد منه ابتداء عند المعتزلة! - و الموضوع جدير بأن يفرد بالبحث «١» - كما أن هذا المنهج لا يخلو من بعض الثغرات الكبيرة، كالأفراط فى قياس الغائب على الشاهد، و تطبيق الاعتبارات الإنسانية فى الأمور الإلهية - مما يؤخذ على المعتزلة فى الغالب - إلى جانب عدم تفريق كثير من أصحاب هذا المنهج بين ما يقضى العقل بطلانه، و لو بحسب قوانين عالم الشهادة، مثل مسألة الرؤية، و بين ما لا سبيل له إلى الحكم عليه، لأنه مما لا يدخل تحت الحواس، و تتوقف معرفته على الخبر، مثل عذاب القبر و المعراج و نزول عيسى، مما أنكره بعضهم! حتى أنكروا عليهم ذلك مفسرنا الحاكم الذى كان فيما يبدو شديد التفريق بين هذين الأمرين.

و بعد، فإن هذا المنهج العقلى، و ما يلازمه من ثقافة كلامية واسعة قد تركا فى تفسير الحاكم أثرا واضحا، كما سنتحدث عن ذلك فى الفصل التالى. (١) تعرضنا لهذا الموضوع بالتفصيل فى دراستنا لمنهج المعتزلة فى تفسير القرآن، التى أشرنا إليها فى صفحة سابقة.

الحاكم الجشـمى و منهجه فى التفسـير، ص: ٣٠٨

الفصل الرابع أثر منهجه العقلى و ثقافته الكلامية فى تفسيره

أشارة

و لقد ترك هذا المنهج الكلامى العقلى أثره البارز فى تفسير الحاكم، لا من حيث العناية الخاصة بآيات العدل و التوحيد- دلالة و تأويلا- فحسب، بل من حيث العناية بكثير من المصطلحات الفلسفية و التعريفات الكلامية، إلى جانب التركيز على بعض المبادئ الهامة التى يركن إليها فى التأويل، و يستشرف دائما إلى تلمس الدلائل عليها من آى الكتاب، و يعينا هنا أن نتبين آراء الحاكم فى مسائل الغيب و فى بعض الأمور و المسائل الأخرى مما انشعبت حوله كلمة المعتزلة و تباينت تفاسيرهم، لتبين مدى استقلال الحاكم فى الرأى، على نحو ما رأينا عند الكلام على موقفه من تفسير السلف، و من مسألة الأخذ بالظاهر، و ما رده- فى جميع ذلك- من آراء بعض مفسرى المعتزلة قبله. و قد رأينا أن نعرض باختصار لأهم آثار هذا المنهج من خلال النقاط التالية: اللطف، النبوة و الأنبياء، عالم الغيب، الأرزاق و الآجال، تعريفات و أمور فلسفية.

أولا: مبدأ اللطف

عَرَفَ الحاكم اللطف بأنه «ما يختار عنده المكلف ما كلف من أخذ

الحاكم الجشئى و منهجه فى التفسير، ص: ٣٠٩

أو ترك، و لولاه لكان لا يختار، أو ما يكون أقرب إلى هذا الاختيار».

قال الحاكم: «فكأنه إذا كلف فلا بد من أمرين: أحدهما ما يتمكن به من الفعل، و الثانى: ما عنده يختار أو يقوى اختياره، فسمينا الأول «تمكينا» و هو الذى لا بد منه فى فعل ما كلف، نحو القدرة و الآلات، و سمينا الثانى «لطفًا» لأن الفعل يصح على الوجه الذى كلف، دونه، لكنه إذا كان و حصل يصير حاله فى دواعيه بخلاف ما لو لم يكن، أو كان ذلك خلقا لله تعالى، و القدرة الحاصلة قدرة على شىء واحد، و هى موجبة له، فالفعل موقوف على الخلق و القدرة، و لا معنى للطف و لا اختيار للعبد» (١).

و من هنا جاء استدلاله بكثير من الآيات على هذا المبدأ فى وجه المخالفين فيه من المعتزلة- الذين يسميهم أصحاب اللطف (٢)- دون خصومه من المجبرة الذين لم يعرض لهم هنا فى محل واحد، إذ لا- معنى لمكالمتهم فى اللطف و عندهم أن الفعل خلق لله تعالى و لا اختيار للعبد! (١) شرح العيون، ورقة ٢٣٨.

(٢) ذهب هؤلاء- و على رأسهم بشر بن المعتمر- إلى إنكار هذا المبدأ لأنه تعالى قد مكن العبد من الإيمان و أزاح عله، قالوا: و لا يلزمه تعالى أكثر من ذلك!! و لأنه لا منزلة يبلغها العبد فى اللطف إلا و يقدر تعالى على أبلغ منها، و إذن لوجب ألا يقع من واحد معصية. و قالوا: لا كافر إلا و له لطف لو فعله لآمن!

و قد سماوا أصحاب اللطف لقولهم هذا فى الكافر! راجع شرح العيون ورقة ٢٣٨.

الحاكم الجشئى و منهجه فى التفسير، ص: ٣١٠

قال فى قوله تعالى: (وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سِقْفًا مِنْ فِضَّةٍ وَ مَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ. وَ لِيُوتِيَهُمْ أَبْوَابًا وَ سُرُرًا عَلَيْهَا يَتَكَبَّرُونَ. وَ زُخْرَفًا) وَ إِنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ (١) إن الآيات تدل على أن الدنيا لا تنال بالاستحقاق، و إنما هى قسمة على حسب الصلاح. و تدل على اللطف لأنه تعالى بين أنه قصد بما قسم الإصلاح. و تدل على أنه لا يفعل المفسدة و ما يدعو إلى الكفر.

قال الحاكم: «و متى قيل: إذا قلت إنه لا يفعل ما عنده يكفر لأنه مفسدة! أو ليس قد أعطى القدرة و الآلة التى عندها يكفرون؟ قلنا: ذلك تمكين به يتمكن من الإيمان أيضا و ليس بمفسدة».

«و متى قيل: فهلا فعل اللطف ليؤمنوا؟ قلنا: لأنه لا لطف لهم.

و متى قيل: أليس هو تعالى قادر على كل شيء فكيف لا- يلطف؟ قلنا بلى، و لكن هذا الكافر لا لطف له، و لو كان له لطف في المعلوم لفعل.

«و متى قيل: أليس أصحاب اللطف يزعمون ذلك؟ قلنا: بينا بطلان قولهم إنه لو كان لطفًا لهم «٢» و لم يفعله لقبح منه، و لكان نقضا للغرض، و لكان بمنزلة منع التمكين و الآلات!!».

و قال في قوله تعالى: (١) الآيات ٣٣-٣٥ من سورة الزخرف، ورقة ٣٩/ و.

(٢) أي: لو كان لهم لطف.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣١١

(اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ) «١» «إنه يدل على قولنا في اللطف لأنه بين أنه يفعل بكل واحد ما هو أصلح».

١- و يرى الحاكم في الآيات الدالة على الحساب و أن أعمال الإنسان مكتوبه عليه، و في الآيات الدالة على الوعد و الوعيد: أنه تعالى إنما ذكرها لطفًا للمكلف حتى يحمله على الطاعة، و ينأى به عن المعصية، كما يرى ذلك فيما يبدو في جميع الآيات التي عرضت لمشاهد القيامة في القرآن. قال في قوله تعالى: (وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لِحَافِظِينَ كِرَامًا كَاتِبِينَ) «٢» انه يدل على أن للعباد حفظه يكتبون أعمالهم. قال: «و فيه لطف للمكلفين يمنع عن المعاصي». (١) الآية ٦٢ سورة العنكبوت، ورقة ٧٠/ و. و قد ذهب الحاكم- فعل القاضي و الشيخين- إلى أن من المكلفين من لا- لطف له. و مسائل اللطف عندهم كثيرة بسطها القاضي في المغنى و في المحيط بالتكليف، و عرض لها الحاكم و ابن المرتضى و غيرهما من أعلام الزيدية. و أشار الحاكم إلى بعضها في تفسيره، و من أهم ما أشار إليه فيه أن اللطف لا يجوز أن يتقدم على التكليف بزمن، قال في قوله تعالى:

(هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا) إن قوله «على الإنسان» يدل على أنه يسمى إنسانا إذا كان مصورا و إن لم يكن فيه حياة.

و يدل أنه كان مدة شيئا غير مذكور» فالفائدة فيه لطفًا للمكلفين.

ثم قال: «و متى قيل: هلا- قلمت إنه يكون لطفًا له؟ قلنا: [لا] لأن اللطف لا يجوز أن يتقدم على التكليف بأوقات لأنه يصير في حكم المنسى، و إنما اختلفوا هل يتقدم الفعل أم لا؟ فعند أبي هاشم يجوز إذا لم يكن في حكم المنسى، و عند أبي على لا يجوز». انظر التهذيب، ورقة ١٢٦/ و.

(٢) الآية ١١ سورة الانفطار، ورقة ١٣٧/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣١٢

و قال في قوله تعالى: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) «١» إن فيها كذلك لطفًا للمكلف لأنه إذا «تصور ذلك امتنع عن القبيح».

و قال ذلك أيضا في قوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَبُأُ كِتَابِيَةَ ...) «٢» الآيات، و سائر الآيات المشابهة لها.

و مما يدخل عنده في هذا الباب أيضا: الآيات التي تعرض لأحوال بعض الأمم و الأشخاص المتقدمين، و تذكر بأحوالهم، قال تعالى: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتٍ تُوْحٍ وَ امْرَأَتٍ لُّوِطٍ ...) «٣» قال الحاكم: «تدل الآية على أن العلم بأحوال من تقدم لطف للمكلفين».

و قال في قوله تعالى: (وَ اذْكُرْ عِبَادَنَا اِبْرَاهِيمَ وَ اِسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ اُولَى الْاَيْدِي وَ الْاَبْصَارِ. اِنَّا اَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذَكَرَى الدَّارِ) «٤» إن قوله «بخالصه» يدل على أنه تعالى يلطف بعباده في أمور دينهم حتى يصيروا مخلصين، و إن ذكر الدار لمن الألطاف، لأن المكلف إذا تصورهما رغب في فعل الطاعات و اجتناب المعاصي.

٢- و الأمر الهام في موضوع اللطف في تفسير الحاكم: أنه يحمل عليه آيات التوفيق و السكينه و النصر و شرح الصدر و التثبيت «٥» و

آيات أخرى (١) الآية ٤ سورة الطارق، ورقة ١٤١/ ظ.

(٢) الآية ١٩ سورة الحاقة- وانظر الآيات التالية- ورقة ١١٢/ و.

(٣) الآية ١٠ سورة التحريم، ورقة ١٠٦/ ظ.

(٤) الآيتان ٤٥-٤٦ سورة ص ورقة ٧/ ظ.

(٥) وقال في قوله تعالى: (فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا) إنه يدل على أن الاستغفار يكون في حكم اللطف. ورقة ١١٥/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣١٣

كثيرة في باب العدل كما رأينا عند الكلام على التأويل.

قال في معنى «السكينة» في قوله تعالى: (فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ) «١» إنها اللطف المقوى لقلوبهم و الطمأنينة.

و فسير شرح الصدر في قوله تعالى: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) بأنه «الألطف التي ترد عليه من الله من تقوية قلبه و نصرته و وعده...»
«٢».

و قد خرّج عليه أيضا قوله تعالى: (فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا...) «٣»
كما فعل شيخه القاضي، فقال: إن من يرد الله أن يهديه إلى الثواب في الآخرة يلطف له في الدنيا بضروب من الألفاظ فيشرح صدره للإسلام، و من يرد عقابه يفعل فيه ما يقتضى ضيق صدره بما هو فيه من ورود الشبه و الشكوك، و هذا لا يخرج من أن يكون تعالى قد أراد منه الإيمان؛ لأن شرح صدر المؤمن يثبت على إيمانه، و ضيقه على الكافر يجعله أقرب إلى ترك الكفر، لأن من ضاق بشيء و تحير فيه طلب التخلص منه!!.

و فسر «التوفيق» بأنه اللطف الذي يتفق عنده فعل الطاعة. و نعى على المجبره هذه المرة قولهم إن التوفيق هو خلق الطاعة «٤»، لأنه إنما سمي توفيقا لوقوع الطاعة بسبب اللطف و تأثيره؛ من قولهم: و افق فلان فلانا (١) الآية ١٨ سورة الفتح، ورقة ٥٨/ و.

(٢) التهذيب، ورقة ١٤٩/ ظ.

(٣) الآية ١٢ سورة الأنعام، ورقة ١٨٣.

(٤) راجع شرح العيون، ورقة ٢٣٩/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣١٤

إذا ساواه في مذهبه، و قد قال تعالى: (وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَأَكُمُ عَنْهُ إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتِطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ).

و قال في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنْصِرُوا اللَّهَ يَنْصِرْكُمْ وَ يَثْبُتْ أَقْدَامَكُمْ) «١» ان معناه: ينصركم و يثبت أقدامكم بألطفه- في الدنيا و الآخرة لعموم الكلام- بتقوية قلوبكم.

و قد استقصى في قوله تعالى: (إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَ إِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ) «٢» معاني النصر و الخذلان، و لكنه لم يذهب الى القول بأنه تعالى يوصف من حيث لم يفعل اللطف في المؤمن بأنه خاذل له، لأن الخذلان عقوبة. و منع اللطف لا يكون عقوبة لجواز أن يكون مؤمن لا لطف له!، قال: «و أما الخذلان فعند جماعة من أهل العدل: أنه منع اللطف ممن المعلوم أنه لا لطف له.

فأما عند شيخنا رحمهما الله فهو عبارة عن لعن الكفار و ذمهم و الأمر بذلك، كما أنه تعالى ناصر المؤمنين بمدحهم و تعظيمهم فخاذل الكفار بلعنهم و ذمهم. و الخذلان يجرى مجرى العقوبة، و لذلك يذم الانسان بأنه مخذول. و وقوع الغلبة على الكفار خذلان من حيث يجرى مجرى العقوبة، و إن كان وقوع الغلبة على المؤمن لا يسمى بذلك و إنما يسمى محنة و ابتلاء. فأما منع اللطف فلا يكون عقوبة لجواز أن يكون مؤمنا لا لطف له!». (١) الآية ٧ سورة محمد، ورقة ٥٣/ و.

(٢) الآية ١٦٠ سورة آل عمران، ورقة ١١٧.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣١٥

وقد دقق ابن المرتضى رحمه الله النظر في هذا الكلام للحاكم، ثم نقضه و رده على القائلين به من أهل العدل، ولكنه أطلق القول- متجاوزا بعض الشيء- بأن الحاكم يقول: بأن منع اللطف إنما يكون عقوبة، و ناقشه في ذلك! ثم عقب على الموضوع بكلمة عامة حول تأويلات الحاكم لبعض الآيات على مبدأ اللطف، و هو تعقيب حسن نرى أن نختم به هذه الفقرة.

و لكننا نورد قبل ذلك «نقده» لكلام الحاكم السابق، نظرا لصلته الوثيقة بهذا التعقيب.

قال ابن المرتضى: «و الخذلان هو منع اللطف ممن لا يلتطف، قال الحاكم: و إنما يمنع عقوبة!! قلت: فيه نظر من وجوه ثلاثة: الأول تسميته خذلانا، و الخذلان في اللغة: ترك النصر مع القدرة، و هذا ليس كذلك، فإن من لا لطف له نصرت باللفظ غير مقدورة، فكيف يسمى عدم اللطف في حقه خذلانا و لا- مشابهة بينهما؟. الوجه الثاني في قوله: منع اللطف، و المنع في اللغة إنما هو حبس الموجود المتمكن منه و من ليس له لطف فكيف يسمى تخلفه منعا. الوجه الثالث، و هو أعظمها: تسميته ذلك عقوبة!! و العقوبة إنما هي إضرار بالمعاقب أو تفويت نفع يمكن وصوله، و من لا- لطف له لم يفته بتخلف اللطف نفع يمكن إيصاله إليه، أو لا لطف له في المقدور».

ثم قال: «و اعلم أن الزمخشري و الحاكم و الإمام المنصور بالله كثيرا ما يطلقون هذه العبارة في تأويل كثير من الآيات، كقوله تعالى: (فَأَصْمَهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ) قالوا: أي سلبهم اللطف عقوبة لهم! و كقوله تعالى: (وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا) قالوا:

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣١٦

أي يسلبه الألفاظ حتى يشق عليه الإيمان و لا- ينشرح به صدره. و كقوله تعالى: (رَبِّ بِمَا أَعْوَيْنِي) أي سلبتني من اللطف حتى لا أهتدي إلى مصلحتي .. و نظائر ذلك كثيرة.

«و نحن نقول: إن أرادوا سلب لطف من لا لطف له فهو ضعيف من هذه الوجوه. و إن أرادوا سلب لطف من له لطف لأجل معصية فعلها و كونه من جملة العقوبة، فهذا يخالف قاعدتهم، لأن ذلك يستلزم جواز تخلف الألفاظ كلها عن المكلفين من البشر إذ لم يخل أحد منهم من معصية حتى الأنبياء، و لو جوزنا ذلك للحق فعل اللطف بغير الواجبات»

و ذكر بعد ذلك ما يؤكد أنه كان يعقب على نصنا السابق من كلام الحاكم. فقال: «و قد حكى الحاكم عن الشيخين أبي علي و أبي هاشم أنهما لا يسميان تخلف اللطف خذلانا لأجل ما ذكرناه آنفا!! و لم يعترض حجتهما!».

ثم ختم هذا التعقيب بالتماس وجه مقبول من وجوه التأويل لأصحابه هؤلاء فيما ذهبوا إليه، فقال: «لكن يمكن التأويل لهؤلاء، فإنهم أكابرنا و يقال: لعلهم بنوا ذلك على أن ظواهر بعض الآي يقتضي ذلك كما حكينا، فلا بد من تقرير ما اقتضته بأن نقول: إنه يجوز أن يكون لبعض المكلفين لطف، لكن ثبوت لطفه مشروط باجتنا معصية مخصوصة، فان اجتنابها فله لطف و إن ارتكبها بطل كون ذلك لطفًا له داعيا، فحينئذ لا يجب فعله له، و جرى ذلك مجرى العقوبة لما كان سببه موقعة المعصية، و كان خذلانا لأنه كان ممكنا غير متعذر و امتنع القادر عليه حينئذ من أن يفعله أولا» «١». (١) الدرر الفرائد في شرح كتاب القلائد لوجه ٥.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣١٧

ثانيا: النبوة و الأنبياء

تردد موضوع النبوة و الأنبياء و المعجزات في تفسير الحاكم في مناسبات عدة، و آراؤه في هذا الباب لا تكاد تخرج عن آراء شيخه أبي علي و أبي هاشم كما أوردها القاضي عبد الجبار في أحد أجزاء المغني، و كما لخصها هو نفسه في كتابه شرح عيون المسائل، و رتبها فيه على نحو جيد. و الذي يعيننا هنا هو الوقوف على أهم آرائه في هذا الباب من خلال تفسيره لبعض الآيات، لتبين مدى تأثيره

بنزعته و ثقافته الكلامية في تفسيره:

١- النبوة اختيار وليست بجزاء: قال في قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوْكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ. قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ. يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ)، إنه يدل على أن النبوة ليست باستحقاق و جزاء لأنه علقه بالمشيئة مطلقاً «١» و إنما هي بمشيئته و اختياره.

و لا بد عنده في كل رسول و نبي من وحي و معجزة و شريعته و ذكر أن بعضهم يقول: قد يكون نبيا من غير هذه المعاني، و يفرقون بين النبي و الرسول. قال: «و الأصل فيه أن كل نبي بعث فلا- بد أن يجب القبول منه و تصديقه، و ذلك لا- يعلم إلا- بمعجز يجرى مجرى التصديق. و لا بد أن يعرف من جهته ما لولاه لم يعرف و إلا كان عبثا. و لا بد أن يعلم هو ما حمل من الرسالة، فلذلك قلنا: لا بد من هذه المعاني. و ما يروونه (١) قارن هذا بما ذكره القاضي في المغنى: ج ١٥ صفحة ١٢-١٣، ١٦ بتحقيق الأستاذ الدكتور محمود قاسم.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣١٨

أن النبي كذا، و المرسل كذا، و أن بعضهم كان يرى في المنام مما لا يقبل»
و قال في تفسير قوله تعالى: (فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ) «١» أي اصبر يا محمد على أذاهم و أداء الرسالة كما صبر أولو العزم من الرسل.

قال: «و من هذه للتأكيد و البيان لا- للتبعيض، فجميع الرسل أولوا العزم- عن ابن زيد و أبي علي و جماعة- لأنهم عزموا على أداء الرسالة و الصبر فيه و تحمل الشدائد و أداء ما أمروا به. و هذا هو الوجه».

٢- المعجزة و عدم تقدمها على النبوة: و دليل النبوة عنده المعجزة، «و لا شيء يدل على ذلك سواها». و لم يعرض في تفسيره لأدلتها على هذا القول و لا لصفة المعجزة و شروطها «٢»، و لكنه أكد في مناسبات كثيرة رأيه في أن تقديم المعجزة على النبوة لا- يصح عنده- كما لا يصح عند شيوخه البصريين- على خلاف ما ذهب إليه الجاحظ و أبو القاسم البلخي و سائر البغداديين، قال في قوله تعالى: (وَ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ «٣» ...) الآيات: إنها دالة على معجزات كثيرة.

ثم قال: «و قيل كانت معجزة لنبي في ذلك العصر، و قيل بل إرهابا لنبوة موسى. و الأول قول مشايخنا البصريين، و الثاني قول مشايخنا البغداديين»

و قال في تفسير سورة الفيل إن هذه الحادثة معجزة، لأن ما ظهر من الطير و رميها بالأحجار و إهلاك ذلك العدد الكثير، نقض للعادة، فلا بد (١) الآية ٣ سورة الأحقاف، و رقم ٥٢/ و.

(٢) راجع شرح عيون المسائل، ورقة ٢٥٥-٢٥٦، و المغنى للقاضي عبد الجبار ١٥/ ١٩٩ فما بعدها.

(٣) الآية ٧- فما بعدها- سورة القصص، ورقة ٤٠/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣١٩

من كونه معجزة لنبي، قال: «ثم اختلفوا فقيل كان إرهابا لنبينا عليه السلام، و كذلك حديث الغمامة، و هو قول مشايخنا البغداديين. و قيل كانت معجزة لبعض الأنبياء في ذلك الزمان، و هو قول شيوخنا»

ثم دافع عن هذا الرأي فقال: «و متى قيل: لو كان ثم نبي لظهر أمره و تواتر خبره! قلنا: يجوز أن يكون مبعوثا إلى طائفة و لم يكن ثم متعبدين بشرعه فجاء أن يخفى عنا خبره، نحو كثير من الأنبياء» ثم قال:

«و لا- بد عندنا في المعجز أن يتعلق بالدعوى، فإذا لم يكن عقيب دعواه- النبي- لا يتعلق به» «١» و لهذا حملوه على أنه معجزة لنبي آخر.

٣- حفظ النبي: و عنده أن الله تعالى يعصم رسوله من قومه و يحفظه حتى يبلغ، و أن ذلك لا بد منه في بعض المواضع، قال في قوله

تعالى: (وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا) «٢» إنه يدل على أنه تعالى تضمن حفظه وحياطته حتى يبلغ. قال: «و متى قيل: هل يجوز أن يخلى بينه وبين أعدائه فيقتل؟ قلنا: قبل الأداء: لا، لما فيه من تفويت المصالح، و بعد الأداء يجوز و يصير بمنزلة موته». وقال في قوله تعالى: (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ، وَ لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَ لَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ) إنه يدل على أنه تعالى عاقب الامم عند تكذبيهم الرسل بضروب من العقاب (١) التهذيب ورقة ١٥٥/١. و انظر القاضي، المرجع السابق ص ٢١٣ فما بعدها.

(٢) الآية ٤٨ سورة الطور، ورقة ٧١/٧.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٢٠

فإن فيها عبرة لذلك قال (قُلْ سِيرُوا) «١» فيدل على أنه تعالى يعصم رسوله من قومه.

قال: و قد قال مشايخنا إن الواجب «حفظ الرسول في موضعين:

أحدهما: حتى يبلغ الرسالة. و ثانيهما: إذا كان في بقائه لطف و مصلحته، فإذا لم يكن هذان الوجهان جاز أن يخلى». وقال في قوله تعالى: (وَ إِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ قَوْمَ فِرْعَوْنَ لَا يَتَّقُونَ. قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ. وَ يَضِيقُ صَدْرِي وَ لَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ. وَ لَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ. قَالَ كَلَّا فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ...) «٢» الآيات إلى قوله: (وَ أَنَا مِنَ الضَّالِّينَ) «٢» إن الآيات تدل على جواز الخوف على الأنبياء- و تدل على حسن طلب المعونة مع العصمة- قال الحاكم:

«و متى قيل: أ ليس يجب تبقيته إلى أن يؤدي فكيف خاف القتل؟

و إن قلت لم يعلم هو! فلا- يجوز لأنه من أجل المسائل. و إن قلت علم فهو إغراء! و قوله: (فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ) كأنه استعفاء من الرسالة، و ذلك لا يجوز!

«قلنا: أما الأول فعند البغدادية: كلفه بشرط التبقية فلا يكون إغراء، فأما عند مشايخنا البصرية فلا يصح التكليف بشرط، و لكن إذا (١) الآيات ٦٩-٧٠ سورة النمل، ورقة ٣٤/ظ.

(٢) الآيات ١٠-٢٠ سورة الشعراء، ورقة ٤/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٢١

أرسله فلا- بد من تبقيته حتى يؤدي، و لا- بد أن يعلم النبي ذلك، و لكن لا يكون إغراء لأنه تعالى علم من حالهم أنهم لا يعصونه، بخلاف غيرهم.

«و متى قيل: إذا علم التبقية فلم خاف القتل؟ قلنا: خاف القتل بعد أداء الرسالة.

«و الجواب عن الثاني: أنه طلب تقوية لنفسه، و ليكون الوصول إلى البغية أقرب، و يكون أقوى على الأمر، فأما الاستعفاء فلا يجوز البتة على الأنبياء، و لا- بد أن يكون في هذا السؤال إذن من جهته تعالى، و إذا أذن لا- بد أن يجيب. و لأنه لا يعلم المصالح فلا بد في السؤال أن يكون صادرا عن أمر».

ثم قال: «و يدل قوله: (وَ لَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ) أن في الذنوب ما يبقى، و هو الكبائر و بعض الصغائر. و يدل على أنه تعالى وعدهم النصر و المعونة، فأيدهما بالمعجزة و الدلالة، و أمتهما من الخوف و المضرة. و كل ذلك يدل على أن الواجب العصمة حتى يؤدي الرسالة».

٤- عصمة النبي عن الكبائر، و تنزيهه عما ينفر: و للحاكم في تفسيره في هذا الموضوع مواقف و لفتات طيبة، و قد ذهب إلى القول بعصمة الأنبياء عن الكبائر قبل البعثة و بعدها، و إلى تنزيههم عن أمور شنيعة وردت في بعض القصص و الأخبار، بغض النظر عن درجة هذه الأخبار و مصدر تلك القصص، و يبدو أن أخبار أهل الحشو و الإسرائيليات عنده على حد سواء!

(أ) أما العصمة عن الكبائر فلقوله تعالى- على لسان رسوله-

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٢٢
 (وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنَّا أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ) (١) وقوله:
 (إِنَّا أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ) (٢) قال الحاكم:
 فدلّت هذه الآيات على أنه يتبع الوحي في جميع ما يفعل، فتدل على عصمته.

و المهم هنا أنه حكم بهذه العصمة أمام الآيات التي قد تدل على خلاف ذلك على بعض الوجوه، قال في تفسير قوله تعالى: (وَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ) (٣) فيه قولان: أولهما: أنه أراد الضلال و الهداية في الدين.

و الثاني: أنه أراد في الدنيا. قال: «فأما من قال بالأول اختلفوا، فقليل: وجدك ضالاً عما أنت عليه من الوحي و النبوة و معالم الشريعة و الأحكام، فلم تكن تعرفه بل كنت غافلاً عنه فهداك الله إلى ذلك؛ عن الحسن و الضحاك و شهر بن حوشب و ابن كيسان و أبي علي. و قال أبو علي: و ضلاله عن ذلك لم يكن معصية لأن الله تعالى لم يكن آتاه ذلك، و نظيره: (مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْآيْمَانُ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ) و الضلال على هذا: الذهاب عن العلم، قال الله تعالى: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ) و قال تعالى:

(فَعَلَّتْهَا إِذَا وَ أَنَا مِنَ الضَّالِّينَ) (٤) «أى لم أعلم». (١) الآية ٥٠ سورة الأنعام.

(٢) الآية ٩ سورة الأحقاف. راجع التهذيب ورقة ١٤٩/ و.

(٣) الآية ٧ سورة الضحى، ورقة ١٤٩/ و.

(٤) الآية ٢٠ سورة الشعراء، و هى على لسان موسى عليه السلام فى كلامه عن قتله للرجل، و المعنى أنه كان من الضالين عن العلم أن ذلك يؤدي إلى قتله-

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٢٣

و بعد أن ذكر الآراء الأخرى الكثيرة فى تفسير الآية قال: «و أحسن ما قيل فيه ما قاله أبو علي، و ما عداه إما تعسف أو تخصيص بغير دليل».

ثم قال: «و متى قيل: أليس قد قال بعضهم إنه كان على دين قومه فهدها إلى الحق، حتى روى عن السدى أنه قال: كان على أمر قومه أربعين عاماً! قلنا: هذا من الخطأ العظيم لأن الكفر لا يجوز على الأنبياء قبل البعثة و بعدها، و لأنه يؤدي إلى التنفير، و لا بدّ فى النبى من أن يكون معصوماً قبل البعثة و بعدها من كل كبيرة».

و قال فى حادثه طلاق زينب بنت جحش من زيد بن حارثة و زواج النبى صلى الله عليه و سلم بها- فى تفسير قوله تعالى (وَ إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَ اتَّقِ اللَّهَ وَ تَخْفَىٰ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَ تَخْشَى النَّاسَ وَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ...) الآية (١) «إن الكلام يقتضى وقوع مشاجرة بين زيد و زينب حتى وعظه الرسول و أمره بالإمساك، و أن يتقى الله فى مضارته- و قيل هو إباحة و إرشاد و ليس بإيجاب- قال الحاكم:

«و متى قيل: أليس كان- الرسول- يجب أن يفارقها، فكيف أمره بالإمساك؟ قلنا: معاذ الله أن يقول خلاف ما فى قلبه، فإن ذلك - كما قال أبو علي، أى أن قتله من غير قصد. و قيل: (من الجاهلين) كما ورد فى حرف ابن مسعود. قال الحاكم: «و لا يجوز حمله على الضلال فى الدين لأن ذلك لا يجوز على الأنبياء لأنه يقطع الولاية و يوجب الكفر و العقوبة العداوة، فلا يجوز على الأنبياء» التهذيب ورقة ٤/ و.

(١) رقم ٣٧ سورة الأحزاب، ورقة ١٠٧-١٠٨.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٢٤

لا يجوز عليه، و إنما قال ما أحب و ما كان فى قلبه، و هو إمساكها بإحسان.

«و متى قيل: أليس كان يحبها و يريد التزوج بها، و أنه جاء إلى باب زيد فوقع بصره عليها فهوها .. في حديث طويل ترويه الحشوية؟ قلنا: شيء من ذلك لا يجوز على رسول الله صلى الله عليه و سلم، و الله تعالى يعصم رسوله من كل منفر و كل كبيرة. و كيف يصح ما قالوا و كانت زينب إنما زوجها محمد من زيد .. و لم يرغب فيها، فكيف يصح ذلك بعد أن صارت ذات زوج؟! و كيف يجوز أن ينظر في دار إنسان مع أن ذلك كبيرة؛ فليس ذلك إلا من دسيس الملحده».

و أما قوله تعالى: (وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) فالراجح عند الحاكم أن الخطاب فيه للنبي- و ليس لزيد كما قال بعضهم- و ذكر أنهم اختلفوا في معنى الآية، فقيل: أخفى في نفسه إن طلقها زيد تزوج بها لأنها ابنة عمته، فأحب ضمها إليه بعد فراق زيد لكي لا يصيبها ضعة، كما يفعل الرجل بأقاربه؛ عن أبي علي.

(و تخشى) إظهار ذلك خشية قاله الناس، و لأن تترك إظهاره خشية الله أولى لأنه فعل ذلك بأمر الله تعالى!. و قيل: كان الله تعالى أخبره بأن يزوجه منه، فلما أراد زيد طلاقها قال له: أمسك عليك زوجك، فكيف و قد أعلمتك أنها تكون من أزواجك؟ عن علي بن الحسين و زيد بن علي. قال الحاكم: «و هذا التأويل مطابق للآية لأنه عوتب على قوله «أمسك»، مع علمه أنها ستكون زوجة له، خشية الناس.».

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٢٥

و ذكر بعد ذلك تأويلا آخر لأبي مسلم، ثم قال: «و متى قيل:

إذا كان الله أخبره بأنه يزوج زينب منه، فلما ذا أخفى ذلك؟ قلنا: لأنه لو أظهر ذلك لكان زيد يطلقها لأجله لا لسوء عشرتها، و كان ذلك يورث وحشة بينهما.»

و ختم حديثه عن الآية بالقول إنها تدل على «تنزيه الرسول عن أن يخفى شيئا و لا يبدية كيلا يقع التنفير، فتدل على عصمته ..».

و في قصة يونس عليه السلام حين أبق إلى الفلك، في قوله تعالى:

(وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ..) الآيات «١» قال الحاكم:

إن يونس فرعن قومه، و كانوا أضجروه، و قد أوعدهم بالعذاب فظن نزوله بهم فخرج من غير إذن، و كان يجب أن يستمر على الدعوة إلى أن يأمره الله تعالى بالخروج.

قال: «و متى قيل: هل يجوز العمل في هذا بالظن؟ قلنا: لكي يخرج من أن يكون متعمدا لمعصيته. و لا يجوز أن يقال أبق من الله! لأنه ذلك لا يتصور، و لأنه يكون معصية لا تجوز على الأنبياء. و قيل:

أمر بلزوم ذلك الموضع فلما خرج كان كالفار عن مولاه! و هذا لا يجوز، و إنما فر من قومه لما آذوه و كذبوه و ظن نزول العذاب بهم، و لم يؤمر باللبث و لا بالخروج، فخرج على أنه مباح». (١) الآيات ١٣٩ - ١٤٢ - و انظر الآيات التالية - من سورة الصافات، التهذيب ورقة ١٦٦.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٢٦

و فسر قوله «مليم» بأن يونس كان يلوم نفسه على خروجه من بين قومه من غير أمر ربه. و قال مجاهد و ابن زيد: إن معناه مذنب، و قيل: مستحق للوم. قال الحاكم: و من قال إنه كان مذنبا يقول إنه كان صغيرة.

ب) و قد جوز الحاكم على الأنبياء وقوع الصغائر منهم، خلاف قول الإمامية - في الرسول و الإمام - و كما دلت على ذلك بعض الآيات، قال تعالى: (فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَ سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعِشِيِّ وَالْأُبْكَارِ) «١» و قد قال الحاكم في هذا الذنب: إنه صغيرة تقدمت من موسى عليه السلام، و إنما يكلف الأنبياء التوبة من الصغائر - و كلما ذكروها أيضا حتى يخرجوا من حد

الإصرار- لعظم نعمه تعالى عليهم.

وقيل: إن ذنبه كان أنه حدث نفسه أن الظفر كان بقوته. وقيل: استعجال النصر قبل وقته.

وقال تعالى في سورة محمد: (فَاعْلَم أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرُ لِذَنْبِكَ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ وَ اللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبِكُمْ وَ مَثْوَاكُمْ) «٢» قال

الحاكم: يدل قوله (وَ اسْتَغْفِرُ لِذَنْبِكَ) على وقوع ذنب منه، و يدل على جواز وقوع الصغائر على الأنبياء خلاف قول الإمامية.

وقد فصل الحاكم القول في مذهبه في جواز الصغائر على الأنبياء عند كلامه على قوله تعالى: (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ

مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَ مَا تَأَخَّرَ ...) في مطلع سورة الفتح، فقال إن قوله (ليغفر) (١) الآية ٥٥ سورة غافر، ورقة ٢٢.

(٢) الآية ١٩، ورقة ٥٤/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٢٧

يدل على جواز الصغائر على الأنبياء قبل النبوة و بعدها. و يدل على أنها مغفورة.

قال: «و متى قيل: كيف تكون مغفورة؟ قلنا: بإيجاب ما يجبر نقصا دخل في ثوابه بتلك الصغيرة.

«و متى قيل: كيف يجوز ذلك عليهم؟ قلنا: ما يتعلق بالرسالة و مصالح الأمة لا يجوز عليه فيه الصغيرة و الكبيرة، و لا السهو و لا الغلط

و لا النسيان، لأن في ذلك فوت المصالح. فأما ما يتعلق بحاله فلا يجوز الكبيرة أصلا، و الصغير: ما كان مسخفا و منفرا لا يجوز عليه،

و ما عدا ذلك لا مانع منه فيجوز» «١».

(ج) أما المنفر و المستكره- و لو لم يكن من باب المعصية أصلا- فلم يجوزها الحاكم على الأنبياء على أى وجه، قال في قوله تعالى: (يا

أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً) «٢» إن معناه أنهم آذوه من حيث نسبه إلى

السحر و الجنون و الكذب بعد ما رأوا الآيات، كعادة الكفار مع الأنبياء. ثم قال: «و أما ما ترويه الحشوية أنهم رموه بأنه آدر- آفة في

عورته- فوضع ثوبه على حجر ليغتسل فبعد الحجر حتى رآه بنو اسرائيل! فليس بصحيح؛ لأن فيه هتك الستر و كشف العورة و ما

يؤدى إلى التنفير» «٣». (١) التهذيب، ورقة ٥٦/ظ.

(٢) الآية ٦٩ سورة الأحزاب، ورقة ١١٧/ظ.

(٣) الحديث الذى يشير إليه الحاكم فى البخارى، و فى تفسيره تأويلات كثيرة ذكرها ابن حجر رحمه الله. و لموقف المعتزلة من

حديث الآحاد مناقشه طويله فى دراستنا عن منهج المعتزلة فى تفسير القرآن، التى أشرنا إليها فيما تقدم.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٢٨

وقال فى تفسير قوله تعالى: (وَ اذْكُرْ عِبَادَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَ عَذَابٍ ...) «١» إنه أصيب بتعب و مشقة و

عذاب، و قيل: أصابه الشيطان بوسوسته، و اختلفوا فقيل فى جسده، يعنى: يقول طال مرضك و لا يرحمك ربك. و قيل فى نفسه و

ماله، يقول:

نالك الفقر و ذهب المال و الأهل، فذكر صحته و أهله و مصائبه فيها و قد مرض و افتقر، فضاقت صدره بهذه الوسواس فشكا إلى الله

تعالى.

قال الحاكم: و قيل اشتد مرضه و طال حتى تجنبه الناس استقذارا، و ذهب ماله، فذكره الشيطان أحواله، و وسوس إلى الناس استقذاره،

فضاقت صدره بما ناله من الشيطان و لم يشك الألم لأنه كان منه تعالى. ثم قال:

«و لا يجوز أن يبلغ حالا يستقذره الناس لأن فيه تنفيرا!!! فأما المرض و الفقر و ذهاب الأهل فيجوز امتحانا» و قال: إن الآية تدل على أن

أيوب صبر على ما نزل به من جهة الله تعالى، على ما هو الواجب فى الدين.

٥- عدم معرفة الأنبياء الغيب: و هذه من أهم النقاط فى باب النبوة فى تفسير الحاكم، نظرا لاعتماده الدائم عليها فى الرد على الإمامية

أن الإمام يعلم الغيب، لأنه إذا ثبت أن الرسول لا يعرفه، بنصوص القرآن، فالإمام فى ذلك أولى، قال الحاكم فى قوله تعالى: (قُلْ لَا

يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ..) (٢) «إن الآية تدل على أنه تعالى المختص بعلم الغيب، فيبطل قول الإمامية إن الإمام يعلم الغيب. (١) الآية ٤١ سورة ص، ورقة ٦/ و.

(٢) الآية ٦٥ سورة النمل، ورقة ٣٤/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٢٩

وقال ذلك أيضا في قوله تعالى: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ) (١). وقوله: (قُلْ هُوَ تَبَّأٌ عَظِيمٌ أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَأِ الْأَعْلَى إِذْ يَخْتَصِمُونَ إِنْ يُوحَى إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ) (٢) لأنه يعلم بالوحي لا بالغيب. ووقف على هذا المعنى أيضا في قوله تعالى (فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً) (٣) وقوله (أَخْطَتْ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ) (٤)، قال في الآية الأولى إنها تدل على إن إبراهيم عليه السلام كان غير عالم بحال الملائكة «فيدل أن الأنبياء لا يعلمون الغيب، فالأئمة أولى خلاف ما تقوله الإمامية» وقال في الآية الثانية إنها تدل على عظم محل العلم، وأن الأنبياء لا يعلمون كل شيء، ولا الغيب، حتى خفي على سليمان علم سبأ. قال: «فإذا لم يجب ذلك في الأنبياء ففي الأئمة أولى» وقد خفي عليه خبرها مع قرب الدار ليعلم أن المحيط بالأشياء إنما هو الله تعالى.

ثالثا: الأرزاق والآجال

و أكثر الأمور دورانا من هاتين المسألتين - اللتين لا تعدان من أمهات المسائل - في تفسير الحاكم، شيئان: أولهما إثبات أن الحرام لا يكون رزقا. والثاني إبطال القول بالأجلين الذي ذهب إليه معتزلة بغداد. وقد (١) الآية ٢٦ سورة الجن، ورقة ١١٨/ ظ.

(٢) الآيات ٦٧- ٧٠ سورة ص، ورقة ٦٨/ و.

(٣) الآية ٢٨ سورة الذاريات، ورقة ٦٧/ ظ.

(٤) الآية ٢٢ سورة النمل، ورقة ٢٦/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٣٠

حملنا تأكيده الدائب عليهما على إجمال القول في موضوع الارزاق والآجال.

(١) عرّف الحاكم الرزق بأنه «ما له أن ينتفع به وليس لأحد منعه» (١) ونسب إلى الحشوية - كما يسميهم - القول بأن كل ما أكله فهو رزق له حلالا - كان أو حراما. قال: والاصل في هذا أن الرزق لا بد أن يكون مضافا أو في حكم المضاف؛ فإذا أضيف إلى جملة العباد فالمراد أن لهم أن ينتفعوا به من غير تخصيص. و أما إذا أضيف إلى معين - فيقال رزق له - فهو أن يختص به حتى لا يصح للغير أن ينتفع به إلا - بإذنه، وله هو أن ينتفع به وليس لأحد منعه، فما هذا حاله وصف بأنه رزق له: قال الله تعالى: (وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ) (٢) قال الحاكم: تدل الآية على أن الله تعالى الرزاق لجميع الحيوانات. «و لا شبهة أن الارزاق كلها من جهة الله تعالى لأنها أجسام وأعراض لا يقدر عليها غيره. وما دام يبقى على أصل الإباحة فهو رزق للجميع، فإذا اختص به بعضهم وملكه كان رزقا له».

ولهذا فإن الحرام لا يعد رزقا لانه يعاقب على التصرف فيه، ولانه تعالى مدح الإنفاق في الرزق! قال تعالى: (وَ أَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَّ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ..) (٣) قال الحاكم: تدل الآية أن الرزق لا يكون حراما لان الإنفاق من الحرام محظور.

وقال تعالى: (وَ أَمْزُهُمْ سُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) (٤) (١) شرح العيون، ورقة ٢٢٢.

(٢) الآية ٦٠ سورة العنكبوت، ورقة ٦٨/ ظ.

(٣) الآية ١٠ سورة المنافقون، ورقة ١٠١/ ظ.

(٤) الآية ٣٨ سورة الشورى، ورقة ٣٥/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٣١

وقال: (يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَ طَمَعًا وَ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) «١»، و الآيات التي تحت على الإنفاق من الرزق كثيرة، و قد قال الحاكم في جميعها إنها تدل على أن الحرام لا يكون رزقا.

٢) و قال الحاكم في قوله تعالى: (وَ لَنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا) «٢» إنه يدل على أن الأجل واحد لا يتقدم و لا يتأخر. ثم عرّف الأجل بقوله: «و هو ما علم الله تعالى أن المرء يموت فيه أو يقتل».

و عن بعض البغدادية أن الاجل أجلان: مقدور و مسمى. فالمقدور: الذي يقتل أو يموت فيه، و المسمى الذي لو لم يقتل لبقى إلى ذلك الوقت.

قال الحاكم: و الاصل فيه أن أجل الشيء وقته، و الوقت هو الحادث الذي تعلق حدوث غيره به. فإذا ثبت أن الأجل هو الوقت، فكل وقت نزل به الموت فهو أجل موته، و لا- شبهة أنه ينزل به مرة واحدة، فاستحال أن يقال أجلان. و لا تعلق للبغدادية بقوله تعالى (.. يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَ يُؤَخِّرُكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا- يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) «٣» «لانه تعالى إذا علم أنهم إذا آمنوا أبقاهم إلى مدة كذا، و إذا لم يؤمنوا أهلكتهم، علم مع ذلك أنهم يؤمنون أو لا يؤمنون، فعلى المعلوم منهم يضرب مدة آجالهم فلا يكون الاجل إلا واحدا. و تسميته لذلك الوقت أجلا توسع و مجاز».

و قال في المقتول إنه لو لم يقتل كان يجوز أن يعيش و يجوز أن (١) الآية ١٦ سورة السجدة، ورقة ٩٣/ و.

(٢) الآية ١١ سورة المنافقون، ورقة ١٠١/ ظ.

(٣) الآية ٤ سورة نوح، ورقة ١١٥/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٣٢

يموت «فأما بعد أن قتل فنقطع أن أجله وقت قتله لما علم الله تعالى من ذلك» يدل عليه أنه غير ممتنع أن يكون الصلاح في زيد لو لم يقتله القاتل أن يعيش إلى وقت مسمى، كما لا يمتنع أن يكون الصلاح إمامته في تلك الحال، و إذا لم يكن دلالة على ذلك و جب تجويز كلا الأمرين.

و لأنه تعالى قادر على خلق الموت و الحياة في تلك الحالة لو لم يقتل فلا معنى لإنكار أحدهما- كما فعلت البغدادية بإنكار الموت، و المجبرة بإنكار الحياة- و لا يقال إذا علم أنه يقتل في تلك الحالة فكيف يجوز خلافه! لأنه تعالى يقدر على خلافه، و لكن لا يكون خلافه لان العلم بالشيء يتعلق على ما هو به، و إنما يعلم بعد القتل أنه تعالى علم قتله في هذه الحالة، قال تعالى: (وَ مَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا، وَ مَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَ مَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَ سَيَجْزِي الشَّاكِرِينَ) «١» قال الحاكم: تدل الآية على الترغيب في الجهاد و أنه لا يصرف عنه خوف الموت؛ لأنه نازل في حينه و إن لم يكن جهاد كما ينزل في الجهاد. و تدل على أن لكل واحد أجلا معلوما لا يتقدم و لا يتأخر. و تدل على أن هذه الآجال مكتوبة لتعتبر بها الملائكة و لطفنا. و تدل على أن المقتول مات بأجله.

قال: «و متى قيل: لو لم يقتل فكيف تكون حاله؟ فجوابنا: كان يجوز أن يموت و يعيش، لانه تعالى قادر عليهما، إلا أنه إذا قتل قطعنا أنه أجله، و أنه كان لا يجوز غيره لانه كان المعلوم» قال: و تدل الآية على أن من أراد بالعبادة نصيب الدنيا لا حظ له في الآخرة. و تدل (١) الآية ١٤٥ سورة آل عمران، ورقة ٨٢.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٣٣

على أن الموت لا يقدر عليه غيره تعالى لانه قال: «بإذنه»، عن أبي علي. و تدل على أن أجل الإنسان إنما هو أجل واحد خلاف قول البغدادية.

قال الحاكم في تعريف الغيب في الصفحات الأولى من تفسيره:

«و الغيب نقيض الشهادة، و هو مصدر وضع موضع الاسم، يقال للغائب: غيب، و منه (عالم الغيب). و الغيب: ما غاب عن الحاسة، أى خفى. و يقال: غاب عنى، إذا خفى عن الأبصار» و نقل عن أبى على أن الغيب على ضربين: منه ما لا دليل عليه فلا يعلمه إلا الله، و منه ما عليه دليل فنعلمه، إلا- أن «عالم الغيب» لا- يطلق إلا على الله تعالى لأنه يوهم العلم بالجميع. و عن أبى هاشم أن الغيب ما لا طريق إلى معرفته ضرورة و استدلالا. قال الحاكم: «و ربما مر فى كلامه ما قدمناه!» (١) و أيا ما كان رأى الحاكم بين هذين الرأيين اللذين لا يبدو أن الفرق بينهما كبير، فإن الذى نوّد الوقوف عنده من عالم الغيب إنما هو رأى الحاكم فى الموضوعات الهامة التالية:

(١) إبليس: و نبتدى بإبليس - عليه لعنة الله - لنقف على رأى الحاكم فى مسألة وسوسته، و مسألة إنظاره إلى يوم الدين، و هما أبرز «مشاكله» فى تفسير الحاكم، و قد عرضت لهما جميعا الآيات التالية من من سورة ص: قال تعالى، فى قصة إبليس حين أمر بالسجود لآدم:

قال فاخرج منها فإنك رجيم. و إن عليك لعنتى إلى يوم الدين. قال (١) التهذيب ج ١ ورقة ١٣/و.

الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٣٣٤

رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ. قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ. قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ ..) (١) قال الحاكم فى تفسير يوم الوقت المعلوم إنه يوم القيامة كما قال بذلك جماعة منهم أبو مسلم و أبو على، قال: و لذلك قال تعالى:

(يا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ) (٢) فهو خطاب لبنى آدم إلى يوم القيامة. - و قيل أنظره إلى يوم الوقت الذى علمه الله تعالى أنه يقيه إليه و ليس هو يوم القيامة!-

قال الحاكم: «و متى قيل: هل أجيب دعاؤه؟ قلنا لا، و كان منظرا؛ عن أبى على. و قيل بل استصلاحا- أى أجيب استصلاحا له- عن أبى بكر أحمد بن على» و لم يفصل الحاكم الوجه فى اختلاف هذين الجوابين، و إن كانت النتيجة واحدة، لأن محل كنه علم الكلام، و إنما اكتفى بالإشارة إلى أصل الخلاف بينهما، فقال: «و هو مبنى على إجابة الكفار و الفساق».

ثم تساءل عن فائدة بقاء إبليس مع أنه يغوى الخلق؟ و أجاب على ذلك بالجوه الآتية:

قال: «أما إغواؤه عند أبى على فإنهم يضلون و إن لم يكن هو.

و عند أبى هاشم يجوز أن يضل بوسوسته، فيكون زيادة تكليف.

«فأما فائدة إنظاره فالله أعلم بتفصيل المصالح، و لا بد فيه مصلحة». (١) الآيات ٧٧- ٨٣ سورة ص- و انظر الآيات التالية- التهذيب. ورقة ٨/ ظ.

(٢) الآية ٢٧ سورة الأعراف.

الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٣٣٥

و قيل: أراد بإنظاره أن يبقى الجهاد فى الدين، و لما فيه من البعث على التفكير فى العلوم و حل الشبه.

«فأما من يقول: أنظره جزاء على أعماله فلا يصح، لأن تلك الطاعات أبطلها بالكفر ...

«فأما ما تقول المجبرة إنه أنظره ليغوى فلا يصح لأنه قبيح. و بعد، فإن من مذاهبهم أن الغواية خلق الله فسواء كان إبليس أو لم يكن! كذلك الإيمان خلقه، فسواء كان نبى أو لم يكن!؟

«و متى قيل: لو لا التبقية لما أمكنه الوسوسة! قلنا: إنما أبقاه للتكليف، و مكنه بالقدرة و الآلات لعمل الطاعة، فهو فى عصيانه بمنزلة سائر الكفار، و التمكين لا يصح إلا من الأمرين جميعا، و ذلك لا يقتضى أنه يريد المعصية، كما أن الشهادة لا تصح إلا بعد الإنكار،

و لا تقضى أن القاضى فرفء الإنكار!

أما كفففة إغوائه و وسوسه فى الصءور (الذى فوشوس فى صءور الناس) قال الحاكم: فكون ذلك بكلام خفى فصل إلى قلبه. قال: «فأما من فقول فءخل القلب، أو له خرطوم فءخل القلب فبعفء!». (١)

(٢) الجن و الملائكة: قال الحاكم فى مءلح فسفره لسورة الجن:

«و الجن جنس من المءلوففن. و المكلفون ثلاثة: الملك و الإنس و الجن» (٢). (١) من فسفره لسورة الناس، ورقة ١٦١/ و.

(٢) و ما ورد فى القرآن من فسفف ما لا فقل فقل حمله الحاكم على وجهفن:

أءءهما: بما فف من الءلاله على فزففه. و الثانى: ءلاله الانقفاء له ففصرفه كفف شاء (مءلح سورة الحفء ورفه ٨٤/ ظ. و الآفة ٦ من سورة الرحمن ورقة ٧٨/ ظ). و قال فى فسفره الجبال و الطفر فسف مع ءاوء: إن معناه أنها-

الحاكم الجشمل و منهجه فى الففسفر، ص: ٣٣٦

فالمملك خلق من النور، و الإنس من التراب، و الجن من النار.

أ) أما الملائكة فقل قال فى فسفرهم فى موءع آءر من فسفره بأنهم ففوانات معروفة متمفزه على سائر الخلق بالصورة، و بأنهم لا فأكلون و لا- فشربون و لا- ففكحون، و بأن لهم أجنحه. قال: «و لا نراهم للطفاه الفف ففهم إلا أن ففوى الله تعالى شعاعنا ففراهم كما ففراهم المعافن، أو فحصل ففهم كئافه، كما فى زمن الأنفباء» (١).

و أكد فى عءه مواء أنهم مكلفون مءءارون، على ما ءهب إلىه أصحابه، قال تعالى: (الذفن فءملون العرش و من ءوله فسف فءون فءمفء ربهم و فؤمنون به و فسف فءفرون للذفن آمنوا ربنا و فسف كل شئ رءمه و علما فاعفر للذفن فابوا و فبغوا سبفلك ...) (٢) قال الحاكم:

الذفن فءملون العرش و من ءوله، فعنى من الملائكة، فقل: هم صنفان:

صنف هم حملة العرش، و صنف فطوفون به. و قل كشف الله أجسامهم ءى حملوا العرش. و قل: بل أعطاهم من القوة ما فءملونه و هم على هفئه - كانت فسفر معه إذا أراء، فلما كان سفرها ءالا على فوفء الله و معزة لنبفه أضاف الفسفر إليها. و اسءل بقوله تعالى (لأعذبنه)- فى قصة الهءهء مع سلفمان علفه السلام- على جواز فأءفب ففر المكلف، كما فؤمر الصبى بالصلاة و فضرب علفها، قال: «لأنهم أءمعوا على أن ذلك الطفر لم فكن مكلفا، و لو لا الإءماع لجوزنا كونه كذلك، و لكن صار كالمراهق فعلم ما ففعل به و ما لأجله ففعل» ورقة ٢٦/ ظ.

(١) الفهذفب، الجزء الأول ورقة ٥١/ و.

(٢) الآفة ٧ سورة المؤمن، ورقة ١٨/ و.

الحاكم الجشمل و منهجه فى الففسفر، ص: ٣٣٧

الملائكة. قال: «و ءل الآفة أن الملائكة مكلفون و أن فكلف هؤلاء- فى هذه الآف- فءلح بالعرش، فمنهم من فءله و منهم من فطوف به كما فطوف بالفف» (١)

و قل فابع أصحابه فى الحكم للملائكة بالعصمه بقوله تعالى: (لا فعصون الله ما أمرهم و ففعلون ما فؤمنون)، و بأنهم أفضل من جمفع الأنفباء لقوله تعالى: (و لا- أفول لكم إنى مملك) و قوله: (لن فسف فسف المسفف أن فكون عبءا لله و لا الملائكة المقربون) و آفاف آءرى. (٢).

ب) و أما الجن فءلاصة مءهبه ففهم، كما أوضحه فى فسفر الآفاف الأولى من السورة الفف فسمى باسمهم، أنهم مكلفون- كما فءلم- و أن النبى صلى الله علفه و سلم مبعوث إلفهم، و أن ففهم مؤمنا و كافرا، و من فعرف لغة العرب.

و قل اسءل بقوله تعالى (و أنه كان رجال من الإنس فعوءون برجال من الجن) (٣) على أن فى الجن رجالا- كما فى الإنس، و أنهم

يتناسلون على خلاف ما ذهب إليه البلخي.

و استدلل به أيضا على أن في الإنس من كان يميل إلى الجن و يلوذ بهم. قال: «و ذلك باطل، و من هنا وقع بين العامة الاعتصام بالجن في باب الحب و البغض، و طلب الأشياء و علم الغيب و تغيير الصور» ثم قال: (١) الورقة السابقة/ ظ.

(٢) انظر التهذيب ١/ ورقة ٥١. و انظر لنقض مذهب المعتزلة في مسألة التفضيل و الاستشهاد على مذهبهم بهذه الآية: فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٣٣٠ و انظر تعليقنا على «متشابه القرآن» للقاضي عبد الجبار. ص ٢١٤

(٣) الآية ٦ سورة الجن، التهذيب ورقة ١١٨ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٣٨

«و من جوز أن يقدر غير الله تعالى على الأجسام و الصور و الحياة و الموت يكفر!».

و قد بين في موضع آخر سبب هذا الحكم في تعقيبه على آيات تسخير الجن لسليمان في سورة سبأ «١»، فقال: «و متى قيل: من يزعم أن الجن تعلم الغيب أو تقدر على تلك الأعمال العظيمة أو تغير الصور هل يكفر؟ قلنا: نعم؛ لأنه يسد على نفسه طريق معرفة النبوات».

و فيما وراء ذلك: فالجن عنده أمة مكلفه لا تكاد تختلف عن الإنس، حتى إنه جعلهم قائلين بالعدل و التوحيد، و يرون الثواب و العقاب جزاء الأعمال لأنهم نفوا عن الله تعالى الظلم و قالوا: (فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا) «٢» على خلاف ما تقوله المجبرة من هذه الأمة!!، و لكنه لم يبحث السبب في عدم ظهورهم و أنهم لا يرون، كما أنه اكتفى من الحديث عن «طبيعتهم» بالقول إنهم خلقوا من نار، و إن كان لاحظ أنهم «ركبوا تركيبا تضرهم النار، و لذلك خافوا الشهب»

و مسألة استراقهم السمع الذي أشارت إليه الآية الكريمة: (وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْمِعْ أَلَّا نَجِدُ لَهُ شَيْهَابًا رَصَدًا) «٣» أهم نقطة في هذا الباب يبدو فيها أثر منهج الحاكم الكلامي و أسلوبه الجدلي في التفسير: قال في تفسير قوله تعالى: (١) الآية ١٢ فما بعدها، ورقة ١٢٣ و.

(٢) الآية ١٣ سورة الجن، ورقة ١١٧.

(٣) الآية ٩ سورة الجن.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٣٩

(وَأَنَّا لَمَسَيْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَا فِيهَا مَلَأَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَ شُهَبًا) «١» قيل: التمسنا قربها لاستراق السمع، فوجدناها ملئت حفظة شدادا من الملائكة، و شهباً من النجوم. (وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ...) أى لاستراق السمع، يعنى: كان يتهاى لنا قبل هذا: القعود في مواضع الاستماع إلى الملائكة، فنعرف ما نسمع من الغيب، فمن يستمع الآن يجد له نارا تحفظ أمر السماء.

و قيل: إن هذه الشهب كثرت في هذه الأيام و انتقضت العادة بها فكانت معجزة، و منعت الجن عن الاستماع من الملائكة ليسمعوا من النبي صلى الله عليه و سلم فإنه كان مبعوثا إليهم!

قال الحاكم: «و متى قيل: كيف توصلوا إلى استراق السمع؟

قلنا: يحتمل أنهم صاروا بآلات أعطاهم الله تعالى إلى مواضع تكون الملائكة فيها فيتكلمون و يستمعون و يلقون إلى غيرهم.

«و متى قيل: فأى مفسدة في استراق السمع حتى منعوا منه؟

قلنا: وجوه، منها: إيهامهم ضعفه الجن أنهم يعلمون الغيب؛ لأنهم إذا وجدوا الأمر كما قالوا انقادوا لهم. و منها: أنهم يجعلونه طعنا في النبوات و المعجزات. و منها: أنهم يلقون ذلك إلى الإنس بالوسوسة فيصير شبهة.

و منها: أن نزول الملائكة و صعودهم يكثر أيام البعثة، و إذا التقى البعض و ذكروا من الأمور الغائبة و يستمع الشياطين فيسبقون إلى العلم به النبي صلى الله عليه و سلم فيفسدون على الضعفة أمر النبوات. و منها: أنه كان مبعوثا إليهم فلا يجوز أن يستمعوا الرسالة إلا منه. و منها: أنه معجزة له و لطف لهم حثهم على التدبر و الفحص. (١) الآية ٨ سورة الجن.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٤٠

«و متى قيل: إذا كان الشهاب قبل المبعث كما في حال المبعث، فكيف صارت- الشهب- معجزة؟ قلنا: كثرت في أيامه حتى دخلت في حد الإعجاز. و هذا كما نقول: المطر ليس بمعجز لجريان العادة به، فإذا كثر و زاد على المعتاد دخل في حد الإعجاز، كالطوفان، كما روى في أيام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ.

«و متى قيل: كانت معجزة له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ؟ قلنا: نعم، كثرة الشهب و منع الجن.

«و متى قيل: فإذا علموا المنع و الهلاك عند الاستراق فكيف عادوا؟

قلنا: لم يقع ذلك في كل مرة، و إنما في بعض الأحيان إذا صادف حديث الملك، و إذا كان مرة هلاكا و مرة سلامة جاز أن يتفحموا كراكب السفينة.

«و متى قيل: كانوا يصعدون السماء أم يقفون في الهواء؟ قلنا: كلا الوجهين جائز، و قد منعوا من الجميع».

٣- عذاب القبر: تابع الحاكم شيخه أبا علي في القول بعذاب القبر، على خلاف بعض من المعتزلة لا يذكر. و قد بسط الحاكم مذهبه في هذا الموضوع عند تفسيره لقوله تعالى: (رَبَّنَا أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ وَ أَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ ..) «١» كما أشار إليه و أيده في تفسيره لقوله تعالى- في نفس السورة- العذاب، النار يعرضون عليها غدواً و عشياً، و يوم تقوم الساعة أدخلوا (١) الآية ١١ سورة غافر.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٤١

(وَ حَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ أَذْخَلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ) «١» و تفسيره لقوله تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَ كُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ، ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) «٢»، و في مواضع أخرى من تفسيره لا- يمكن اعتبار أحدها قاطعا فيما استدل به الحاكم، لاحتمالها جميعا لوجه أخرى من التفسير نقلها هو نفسه، و لا- مجال هنا للإشارة إليها، على أنه لم يبلغ مبلغ أبي علي في اسرافه في الاستدلال على عذاب القبر بآيات كثيرة يبدو أنها لا تدل على ما حملها عليه، نحو قوله تعالى: (وَ يَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ. قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ) «٣» فقد فسر الذي قرب منهم و أنه سيأتيهم بأنه شدة الموت و عذاب القبر، و ليس هو الأسر و القتل الذي نالهم يوم بدر. و قوله تعالى- في سورة يس- (قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَ جَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ) «٤» قال أبو علي: و تدل الآية على صحة ما نقوله في عذاب القبر و سؤاله!! و قال في قوله تعالى: (وَ يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ) «٥» أى: «ما لبثوا بعد انقطاع عذاب القبر»- و قال الكلبي: ما لبثوا في القبور أو في الدنيا- قال أبو علي:

«و استدل بعضهم بالآية على نفي عذاب القبر، و ليس بشيء، لأنهم أرادوا لبثهم بعد انقطاع العذاب»!! (١) الآيتان ٤٥-٤٦ سورة غافر، ورقة ٢٢.

(٢) الآية ٢٨ سورة البقرة، ورقة ٤٦/ و.

(٣) الآيتان ٧١-٧٢ سورة النمل، ورقة ٣٥/ و.

(٤) الآيتان ٢٦-٢٧ ورقة ١٤٩/ ظ.

(٥) الآية ٥٥ سورة الروم، ورقة ٨١/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٤٢

و تبقى طريقة الحاكم- الذي لم يعقب بشيء على هذه الاستدلالات- في الدلالة على هذا المذهب أقرب على كل حال، مع قيام الاحتمال الذي قدمناه، قال في الآية المتقدمة (قَالُوا رَبَّنَا أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ ..) إن المراد بالإماتة الأولى: التي تكون في الدنيا بعد الحياة، و الثانية التي تكون في القبر قبل البعث. و المراد بالحياة الأولى في القبر، و الثانية في الحشر.

و ذكر وجوها أخرى لم يقبل منها رأى من قال إن المراد بالموتة الأولى حيث كانوا نطفًا فأحياهم في الدنيا، ثم أماتهم الموتة الثانية، ثم أحياهم للبعث، - فهما حياتان و موتتان- و ذلك لأن إطلاق اسم الموت على النطفة مجاز! ثم قال في الأحكام: «يدل قوله (ربنا أمتنا) على صحته ما نقوله في عذاب القبر. و متى قيل: فالإحياء يجب أن يكون ثلاثًا! قلنا: إثبات حياتين لا يمنع إثبات ثالث! «و متى قيل: فمتى يكون عذاب القبر؟ قلنا: اختلفوا فيه، فمنهم من قال أول ما يدفن. و قيل: ما بين النفختين، فأما مشايخنا فيقولون: نقطع بكونه، و أما وقته فلا نقطع فيجوز أن يتقدم و يتأخر.

«و متى قيل: هلّا قلمت إن الميت يعذب أو الروح؟ قلنا أما الميت فيستحيل أن يألّم، و أما الروح فهو النفس، و ليس هو المكلف (١). و متى قيل: فما الفائدة فيه؟ قلنا: الله أعلم بوجه المصلحة، و يجوز أن يكون لطفًا للملائكة، و الخبر عنه لطف لنا، فأما الميت فيستحيل أن يكون لطفًا له لانقطاع التكليف! (١) و استدل بقوله تعالى (يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا) على أن البعث يكون «لهذه البنية لأنها في الأجداث بأن يحييها الله تعالى فتخرج، فيبطل قول من يقول إن البعث على الأرواح» ورقة ٧٥/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٤٣

«و متى قيل: فهل يعاد عاقلاً؟ قلنا: لا بد أن يحييه تعالى و يجعله عاقلاً ليعلم أنه يعذب جزاء.

«و متى قيل: فمن يعذب؟ قلنا: المستحق للعذاب، فأما المؤمن فيثاب و لا يعذب.

«و متى قيل: فما تقولون في السؤال، و في قصة منكر و نكير؟ قلنا:

أما السؤال فنقطع به، فأما منكر و نكير فيجوز ذلك لورود الخبر به، و إن لم يظهر كظهور عذاب القبر» (١)

٤- الجنة: يؤكد الحاكم دوماً أن أبواب الجنة مفتحة للمؤمنين فقط، و أن استحقاق نعيمها و ثوابها إنما يكون بالتقوى، على خلاف ما يذهب إليه المرجئة في ذلك. و قد تقدم أن هذا من مذهبه في الوعد و الوعيد.

و لكنه في حديثه عن الجنة ذاتها و صفه نعيمها- و هو ما نبهته هنا- يؤكد الأمور الثلاثة الآتية، و هي: دوامها، و أنها لما تخلق، و أن فيها المأكول و المشروب و نعيم الأجساد، على خلاف رأى «جهم» في الأمر الأول، و رأى الباطنية في الأمر الأخير.

قال تعالى: (جَنَّاتٍ عَرِدْنَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا) (٢) و قال: (وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ) (٣) أى إقامة لا تفتنى. و قد وصف الله تعالى الجنة بالخلود و أن الإقامة فيها لا تفتنى في مواضع كثيرة (١) التهذيب، ورقة ١٩/ و.

(٢) الآية ٧٦ سورة طه.

(٣) الآية ١٢ سورة الصف، ورقة ١٨/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٤٤

أخرى، قال الحاكم: فدل على دوام الجنة خلاف قول جهم (١).

و قال في قوله تعالى (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ، فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَاهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ) (٢) انها تدل على أن في الجنة مأكولا و مشروبا «و ذلك يعلم ضرورة من دين الرسول خلاف قول الباطنية، لذلك نكفّرهم بإنكار ذلك».

و قال في قوله تعالى: (وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (٣) و قوله: (وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنضُودٍ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ وَماءٍ مَسْكُوبٍ وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ...) (٤) إن الآيات تدل على دوام الجنة فيبطل قول جهم. «و تدل على أنها لم تخلق بعد، و إنما يخلقها الله تعالى يوم القيامة، إذ لو كانت مخلوقة و قد ثبت أن الموجودات كلها تفتنى لانقطعت، و ذلك بخلاف قوله تعالى (أَكُلُّهَا دائِمٌ)».

و هذا هو رأيه في مسألة خلق الجنة بالرغم من أنه قال: إن الأكثر على أنها مخلوقة الآن. و إن الحسن البصرى قال إنها مخلوقة بعينها، «ثم يعيدها الله تعالى يوم القيامة و يزيد فيها عرضا و طولاً» (٥). و رأيه السابق (١) راجع التهذيب، المجلد الأخير ورقة ٦٩/ ظ. و انظر

المجلد الأول- سورة البقرة- ورقة ٤١/ ظ.

(٢) الآيتان ١٧-١٨ سورة الطور و انظر الآيات التالية، التهذيب، ورقة ٦٩.

(٣) الآية ٢٥ سورة البقرة، ورقة ٤١.

(٤) الآيتان ١٧-١٨ سورة الطور- و انظر الآيات التالية- ورقة ٦٩.

(٥) انظر التهذيب- فى تفسير سورة الحديد- ورقة ٨٦/ ظ.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسير، ص: ٣٤٥

الذى صرح به فى موضع أو موضعين اعتاد على نسبته فى سائر المواضع إلى أبى هاشم، و إلى أبى على و أبى هاشم، دون أن يعقب عليه «١».

خامسا: تعريفات و أمور فلسفية

و أخيرا فإن من أبرز آثار منهج الحاكم الكلامى فى تفسيره، عنايته بكثير من التعريفات الكلامية و الفلسفية بمناسبة شرحه للغوى لبعض الألفاظ، أو محاولته الوقوف على ما تدل عليه الآية من أحكام- و تذكر طريقته هذه بطريقة الرمانى فى تفسيره الذى أشرنا إليه- كما نجد ذلك فى تعريفه «للنظر» و الظن، و العلم، و الفناء، و الخلق، و الحياة، و أمور أخرى كثيرة. و نكتفى هنا ببعض شواهد الهامة البارزة.

١- الموت و الحياة: قال فى شرحه لقوله تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَ كُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ...) «٢» فى بيان المفردات: الموت ضد الحياة، (١) و قال فى قوله تعالى- فى سورة النجم- (وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزَّلَهُ أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى إِنَّ الْآيَاتِ تَدُلُّ عَلَى تَحْقِيقِ مَا رَأَى وَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ تَخِيْلًا وَ لَا فِى الْمَنَامِ- و قد دافع الحاكم عن قول جمهور المسلمين بالمعراج، و أنه كان بالجسد و الروح، و شنع على بعض من أنكروه منهم. و عنده أن المعراج أكبر معجزة للرسول بعد القرآن- و تدل على أن «الجنة عند السدرة فى السماء السابعة» ثم لم يزد على القول: «و قيل إنها جنة الخلد، و قيل هى الجنة التى كان فيها آدم!!» ورقة ٧٢/ ظ. و قال فى تفسير سورة الكوثر: «و روي أنه- صلى الله عليه- رأى الكوثر ليلة المعراج» ثم قال: و لا- يقال أليس يفنى بالفناء؟ و ذلك لأنه يجوز وجوده فى الحال و إن فنى ثم يعاد. ١٥٧/ ظ.

(٢) الآية ٢٨ سورة البقرة، ورقة ١٨/ ظ. و انظر أيضا الآية ٢ من سورة الملك، ورقة ١٠٦/ ظ.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسير، ص: ٣٤٦

و هما يتعاقبان على الجملة. و لا خلاف أن الحياة عرض يحيا به الإنسان و سائر الحيوانات، و لا يقدر عليه إلا الله تعالى، و من خاصة الحياة الإدراك.

فأما الموت فالأكثر على أنه معنى يصاد الحياة، و لذلك قال تعالى: (الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَ الْحَيَاةَ) و قيل: ليس بمعنى، عن أبى هاشم.

٢- الفناء و البقاء: قال فى تفسير قوله تعالى: (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ وَ يَبْقَى وَجْهٌ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَ الْإِكْرَامِ) «١» «اللغة: الفناء: انتفاء الجسم، فنى يفنى فناء. و الفناء: معنى يصاد الجواهر، و ذلك لأن الجوهر باق فلا ينتفى إلا بضد أو ما يجرى مجرى الضد، و ضده الفناء.

«و اختلف المتكلمون فى فناء العالم، فذهب بعضهم إلى أنه لا يفنى، و الباقون إلى أنه يفنى، ثم اختلفوا: قيل: يخلق الفناء معنى، عن أبى على و أبى هاشم. و قيل بأن لا يخلق فيه البقاء فى معنى، عن أبى القاسم و قيل بأن يعدمها، عن أبى الحسين الخياط. و قيل بأن يخلق فيها كونا لا يبقى، فإذا فنى الكون فنى الجواهر.

«و اختلفوا فى البقاء و الفناء، فقيل: البقاء ليس بمعنى، و الفناء معنى، عن شيخنا. و قيل: البقاء معنى، و الفناء ليس بمعنى، عن أبى القاسم.

وقيل كلاهما ليس بمعنى، والباقي هو مستمر الوجود، والبقاء استمراره.

والفناء إعدام الموجود، والفانى الذى عدم بعد الوجود، عن أبى الحسين الخياط، وقيل هما معنى، عن بعضهم.

ثم قال فى الأحكام التى تدل عليها هذه الآية: إنها تدل على أن الخلق (١) الآيتان ٢٦-٢٧ سورة الرحمن، ورقة ٧٩/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٤٧

يفنى «على ما نقوله». قال: «وإذا كان الفناء ضد الجواهر فلا اختصاص له ببعض الجواهر دون بعض فيفنى الجميع، خلاف ما قاله أبو على إنه يختص بجهة! إذ لو اختص بجهة لكان مثلاً للجواهر لا اشتراكها في التحيز».

قال: «وقد شنع على شيخنا أبى هاشم قوم من الجهلة بهذه المسألة وقالوا: عنده أنه تعالى لو أراد أن يفنى بعض الجواهر دون بعض لا يقدر عليه! وهذا جهل لأنه تعالى لا يريد ذلك، فإما أن يريد فناء الجميع، أو لا يريد فناء بعضه دون بعض لأنه ليس بمقدور».

«ثم يقال للقوم: لو خلق الله تعالى عشرة أجزاء من البياض فى محل، فلو خلق فيه جزءاً من السواد يبقى الجميع؟ فلو قيل: فلو أراد فناء بعضها دون بعض كيف كان يكون؟ فكل جواب لهم هو جوابنا ... الخ «١».

«ومتى قيل: فما الفناء؟ قلنا: عرض لا يقدر عليه غيره تعالى، ويضاد الجواهر، وليس بمتحيز، ولا يكون فى جهة، ومن حقه ألا يبقى. وهل هو مدرك؟ منهم من قال بلى، ومنهم من قال لا، وتوقف القاضى «٢».

وقد فرغ الحاكم على اختلاف رأى شيخه فى مسألة فناء الأجسام، استقامة بعض التأويلات على مذهب أحدهما دون الآخر، قال فى قوله تعالى - فى مسألة حضور عرش بلقيس عند سليمان بلمح البصر - (فَلَمَّا رَأَتْهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ ...) «٣» إن مشايخه ذكروا فى تفسير

إحضار العرش (١) راجع مقالات الإسلاميين للأشعري ١/ ٥١.

(٢) التهذيب، ورقة ٧٩/ظ.

(٣) الآية ٤٠ سورة النمل، ورقة ٢٩/ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٤٨

بسرعة أربعة وجوه: أحدها: أن تحمله الملائكة بأمره تعالى. و ثانيها:

أن تحمله الريح. و ثالثها: أن يخلق الله تعالى فيه حركات متواليات.

و الرابع: أنه أعدمه فى ذلك الوقت و أعاده عند سليمان فى مجلسه. قال الحاكم: «و هذا صحيح على مذهب أبى على حيث يجوز فناء بعض الأجسام دون بعض. فأما عند أبى هاشم فلا يجوز».

٣- الاعادة: أما الاعادة فقد «أعاد» مصطلحاتهم فيها و خلافاتهم فى مواضع كثيرة، فعلة فى المسألة السابقة، ولكنه هنا يكاد لا يضل طريقه إلى عرضها بنفس التلخيص و الترتيب، كما فعل عند الكلام على قوله تعالى:

(بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ، أِذَا مِتْنَا وَ كُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ) «١» و قوله: (اللَّهُ يَبْدُؤُا الْخَلْقَ

ثُمَّ يُعِيدُهُ) «٢» و لو لا- أن قوله تعالى: (يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ) «٣» من السورة التى وردت فيها الآية الأولى

السابقة، إذن لما عرض فيها موضوع الاعادة بشيء من زيادة التلخيص! قال فى هذه الآيات:

إنها تدل على البعث، و أن الله تعالى قادر على إعادة الخلق يوم الدين.

ثم قال: «ومتى قيل: فما شرط الاعادة؟ قلنا: ثلاثة أشياء: كون الشيء مما يبقى. و أن يكون من مقدور قادر للذات. و أن لا يكون متولداً، عن القاضى. و قيل: أن يكون مما يبقى، و مقدور قادر للذات، و أن لا يكون جنسه مقدورا لقدره، عن أبى على. و قيل: مما

يبقى، (١) الآيتان ٢-٣ سورة ق، ورقة ٦٣/ظ.

(٢) الآية ١١ سورة الروم، ورقة ٧٢.

(٣) الآية ٤٢ سورة ق، التهذيب، ورقة ٦٦/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٤٩

و يكون فعل قادر لذاته، و لا يكون متولدا عن سبب لا يبقى، عن أبي هاشم.

«و متى قيل: فما الذي تعتبر إعادته؟ قلنا: فيه خلاف! قيل:

الأجزاء التي بها يكون زيد زيدا، عن القاضي. و قيل: الأجزاء و التأليف، عن أبي هاشم. ثم رجع و قال: الأجزاء و الحياة، و هو قول أبي عبد الله البصري. و قيل: بل جميع الأجزاء التي هي الإنسان، و هو قول أبي القاسم، و يحكى ذلك عن أبي علي، و يحكى خلافه.

«و متى قيل: من يجب إعادته؟ قلنا: في العقل: من له حق الثواب، أو عوض. و الشرع ورد بإعادة جميع الأحياء.

«و متى قيل: بما ذا نبه تعالى على الإعادة؟ قلنا: بكونه قادرا على الأجسام التي لا يقدر عليها غير القادر للذات، و بكونه عالما بالأجزاء»
١.

٤- دليل التمانع: و أخيرا نختم هذه الفقرة بتعريف الحاكم لدليل التمانع، كما ورد في تفسيره لقوله تعالى: (قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَمَاتَنُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا) (٢) و هو من الأدلة التي عوّل عليها المتكلمون في إثبات وحدانية الله تعالى، على خلاف بينهم في عده من البراهين الخطائية أو القاطعة. و إن كان هو في الواقع من الأدلة و البراهين القاطعة، و كما يدل عليه كلام الحاكم في فهمه للآية الكريمة.

قال الحاكم: «فأما دلالة التمانع فهو أن يقال: لو كان معه إله لكانا قديمين، و القدم من صفات الخاص. و الاشتراك فيه يوجب التماثل فيجب كونهما قادرين عالمين حيين، و من حق كل قادرين أن يصح أن يريد أحدهما (١) التهذيب، ورقة ٦٣/و.

(٢) الآية ٤٢ سورة الإسراء، التهذيب ورقة ١٩.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٥٠

ضد ما يريده الآخر، من إماتة و إحياء أو تحريك أو تسكين أو اجتماع أو افتراق. [و] لا يخلو إما أن يحصل مرادهما، و ذلك محال، أو لا يحصل و فيه نفيهما، أو يحصل مراد أحدهما و فيه نفي للثاني».

ثم دافع عن هذا الدليل، فقال: «و لا يقال إن عند الديصانية هما قديمان و لكن أحدهما قادر عالم حي، و الآخر عاجز جاهل ميت يقع الفعل منه طباعا، لأننا قد بينا أن الاشتراك في القدم يوجب التماثل في سائر صفات النفس، و لأنه لو وجب مخالفتها، لاختلاف ما يقع منهما، لما جاز أن يكونا قديمين باقين!

«و لا يقال إن كل واحد منهما يريد ما يريده الآخر، لأنه يريد بإرادة لا في محل، و ذلك لأننا نعني هذا في الإرادة، فيفضل هذا إرادة التحريك و الآخر التسكين، و لأن هذا يؤدي إلى التباس القادر بالقادرين!

«و لا يقال إنهما لا يتمانعان لأن ما يريد أحدهما يكون حكمه، لأن كلامنا يجري بصحة التمانع لا بوقوع التمانع، و صحة التمانع تدل على أن أحدهما متناهي المقدور فلا يكون إله!

«و لا يقال: أليس صحة الظلم عندكم لا يدل على الجهل و الحاجة، و وقوعه يدل، كذلك هاهنا! قلنا: صحة التمانع [و] وجوده سواء في دلالة أن أحدهما أقدر، و صحة الظلم لا يدل على الجهل و الحاجة».

*** و بعد، فهذه صورة عامة عن الآثار التي خلفها منهج الحاكم العقلي، و ثقافته الكلامية الجدلية في تفسيره، أتينا فيها على أهم هذه الآثار و أكثرها دورانا في هذا التفسير.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٥١

الباب الرابع طريقة الحاكم في تفسيره و آراؤه في علوم القرآن

الفصل الأول طريقته في كتابه «التهذيب»

تمهفء: بفن المنهج و الطرفة

أشارة

ءرف الءاكم؁ من أول ءتابه «التهذفب فى التفسفر» إلى آءره؁ على تفصفل القول فى الآفة أو مءموءة الآفات الءى فءناولها بالتفسفر ءملاء- كمءطء أو وءءة تفسفرفة- ءممن هءه النءاط الأساسية الءابءة؁ و هى: القراءة اللءة؁ الإءراب؁ المعنى؁ الأحءام. مرءبة على هءا الشءل؁ فءاف إليها فى بعض الأحيان: النزول؁ إذا ءان للآفة سبب نزول ءاص؁ و نءاط آءرى فراها ضرورفة فى بفان بعض الآفات ءون بعض؁ و هى: النءم؁ إذا ءان وءه ارءباط الآفة بما قبلها مشءلا أو فءءا ء إلى بفان. و الفءه؁ إذا ءانت الآفة ءءناول بعض الأحءام الفءهفة فى باب العباداء أو المعاملاء.

و القصة؁ إذا ءان موزوع الآفات ءفرا من آءبار الأمم السابقة؁ و ءان فى بعض الرواءاء تفاففل زائءة عما فءل علىه الظاهر؁ ءما سنفصل القول فى ءلك فى هءا الفصل. و ءرءفب هءه الفءراء ءمفعا عنءه؁ على النحو

الءاكم الءشمى و منهجه فى التفسفر؁ ص: ٣٥٤

الءالى: القراءة؁ اللءة؁ الإءراب؁ النزول؁ النءم؁ المعنى؁ الأحءام؁ القصة؁ الفءه.

هءا الءرءفب الءى ءرى علىه الءاكم فى تفسفره سمفناه ب «طرفةءه» فى التفسفر أو ءتابه التهذفب؁ و نعنى بالطرفةءه هنا «ءطءه» فى البءء؁ أو «الشءل» الءى اءبعه فى تفسفر الآفة أو الآفات؁ و الءتاب مرءب أصلاء- ءءل ءتاب تفسفر معروف- بءسب ءرءفب السور فى المصءف؁ مءءءا بالفاءءة و مءءما بسورة الناس. ففبقى أن ما فمءاز به فى الءرءفب فنما هو طرفةءه أو ءطءه فى ءقسفم فءراء التفسفر فى الآفة الواءءة؁ أو السورة الواءءة- فى السور القصار- أو مءموءة الآفات من السورة.

و سوف نبءء فى هءا الفصل «طرفةءه» فى عرض ءل من هءه الفءراء؁ و ما فءهب إلىه فى شأن الءرءفب بفن الأقوال و الآراء فى ءل واءءة منها.

و معلوم أن بعض هءه المسائل أو الفءراء- أو ءلها الءى فعفنا إءالة الوقوف عنءه- ءاءل ففما اصءلء العلماء على ءسمفءه بعلمو القرآن؁ و لءننا آءرنا بءءها هنا مسءقلة فى فصل ءاص؁ لنضع بفن فءى القارئ صورة ءاملة و مءمفزة عن ءتاب الءاكم ءما أراد له صاءبه رءمه الله؁ و ءرءنا الءءفء عما عءاها من مسائل علوم القرآن الآءرى- مما عرض له الءاكم فى تفسفره- ءنزول القرآن و إعءازه و المءى و المءنى ... إلى الفصل القاءم.

و النءطة الهامة الءى نوء الإشارة إليها قبل المضى مع الءاكم فى فءراء ءتابه ءلك؁ هى أن هءا الءءفء الءى ءءرناه لمعنى «الطرفةءه» فى ءراستا هءه؁ فءطء الطرفة على ءبأسها بالمنهج الءى انءهفنا من بءءه فى

الءاكم الءشمى و منهجه فى التفسفر؁ ص: ٣٥٥

الباب السابق؁ فالطرفةءه هنا لا ءءءو أن ءءون ءطءة بءء؁ أو ءطءة بءء ءءناول بالءرءة الأولى معلومااء شءلفه و ءنءفمفة ءقفه؁ إلى ءانب بعض المعلومااء فى أهم فءراء علوم القرآن عنء الءاكم. و هءه لا صلة لها بالمنهج؁ أو لا صلة لها بمنهج الءاكم الءلامى الءى وءءناه فءءم تفسفره و ءنعءس آءاره- أولا- على ءلامه على «المعنى» و «الأءام» و هما الفءراء اللءان سنءف أمامهما هنا من ناءفة «الطرفةءه» أو من وءهة شءلفه بءءة. و بالرءم من أن بعض الفءراء الآءرى لا فصعب على الباءء ءماس ما فؤفءها من منهء الءاكم- بمفهومه العام لا بقواعءه الءى ءءءنا عنها آنفا- فإءنا نرءو أن نءرف فى هءا الباب من أبواب الرسالة عن ءل لون من ألوان الءءراء!

أولا: القراءة

١- قال ابن الجزرى في حد القراءة الصحيحة: «كل قراءة وافقت العربية و لو بوجه، و وافقت أحد المصاحف العثمانية و لو احتمالا، و صح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها و لا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، و وجب على الناس قبولها ..

و متى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها: ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن من هو أكبر منهم» (١)

و قال أبو عمرو الداني في بيان الركن الأول: «و أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألفى في اللغة و الأقيس في العربية، (١) النشر في القراءات العشر ١ / ٩.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٥٦

بل على الأئمة في الأثر و الأصح في النقل، و الرواية إذا ثبت عنهم لم يردوا قياس عربية و لا فشو لغة، لان القراءة سنة متبعة يلزم قبولها و المصير إليها» (١)

٢- و ذهب المعتزلة إلى اشتراط التواتر في القراءة، مع تسليمهم بعدم الالتزام بالألفى في اللغة، فإذا ثبت في الآية الواحدة عدة قراءات، جميعها مستفيضة قبلوها جميعا، في حين رفضوا جميع القراءات الشاذة و روايات الآحاد، و قالوا إن القرآن لا يثبت بمثلها، قال القاضي عبد الجبار: «على أن القراءات المختلفة معلومة عندنا باضطرار، و لذلك نستجمل من يرويها من جهة الآحاد» (٢)

٣- و ذهب الزيدية إلى اعتماد قراءة أهل المدينة و هي قراءة نافع، قال يحيى بن حميد: «و معتمد أئمتنا قراءة أهل المدينة، و هي قراءة نافع و الهادى إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم، و قراءة ولده المرتضى محمد، اللذان أظهرها في بلاد الزيدية باليمن» (٣)

٤- أما صاحبنا الحاكم فلم يشر في كتابه إلى اعتماده قراءة واحد بعينه، و إنما صرح بقبول كل قراءة متواترة، على ما ذكره شيخه القاضي عبد الجبار، قال في مقدمته كتابه التهذيب: «و إنما تجوز القراءة بالمستفيض المتواتر دون الشاذ و النادر. و كما لا يجوز إثبات القرآن إلا بنقل مستفيض كذلك القراءة! و ما تواتر نقله فلا يجوز رد شيء منها لان كلها منزلة (١) المصدر السابق، ص ١٠ - ١١.

(٢) المغنى ١٦ / ١٦٢.

(٣) نزهة الأنظار، ورقة ٢٤ / ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٥٧

ثابته» (١) و هذا هو ما جرى عليه في كتابه و تشدد فيه.

(أ) قال في قوله تعالى: (وَ إِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا) (٢).

القراءة الظاهرة: (لقوا) بغير ألف، و عن بعضهم: لاقوا، قال: «و لا يجوز أن يقرأ به و إن جاز ذلك في العربية؛ لان القراءة سنة متبعة لا تثبت إلا بالنقل المستفيض»

و قال في الصفحات الاولى من كتابه أيضا في تفسير الفاتحة- قوله تعالى (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)- «قرأ أبو عاصم و الكسائي و يعقوب (مالك) بالالف. و هي قراءة الخلفاء الاربعة و جماعة من الصحابة و التابعين و قرأ الباقون بغير ألف». ثم قال: «و كلاهما مرويان عن النبي صلى الله عليه و سلم قراءتان مشهورتان» و بين بعد ذلك اختلافهم في أى القراءتين أمدح، و لم يصرح مع ذلك بترجيح واحدة على الاخرى- على عادته- و إنما ختم هذه الفقرة برد بعض القراءات الأخرى في الآية، قال: «فأما ما روى في (مالك) من القراءات الشاذة، نحو: ملك بجزم اللام.

و مالك، بنصب الكاف على النداء و رفعها، و إن كان جائزا في العربية فلا يجوز القراءة به لما بيناه» (٣)

(ب) فإذا كانت القراءة غير مستفيضة، و مخالفة مع ذلك للعربية، (١) التهذيب المجلد الأول، ورقة ١ / و.

(٢) الآية ٧٦ سورة البقرة، ورقة ١٠٢ - ١٠٣.

(٣) ورقة ٧/ و. و ذكر في قوله تعالى (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا) إنها في حرف ابن مسعود مرة واحدة غير متكررة! قال: «و هذا لا يصح الاعتماد عليه لأنه من الآحاد» ورقة ١٤٩/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٥٨

فإنه يعنف في ردها، و إنكار أن تكون مضافة إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم، قال في قوله تعالى: (مُتَّكِنِينَ عَلَى رُفْرِفٍ خُضِرٍ وَ عَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ) «١» إن القراءة المجمع عليها: «ررف» قال: و روى عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قرأ:

رفارف، على الجمع، و عباقرى بالألف ثم قال: «و لا يصح هذا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، و لا تجوز القراءة به، و القرآن لا يثبت إلا بالنقل المستفيض، و قد ذكر أهل العربية أن من قرأ «عباقرى» فقد غلط...» «٢»

(ج) و ربما التمس لبعض القراءات المفردة أو الشاذة بعض وجوه التأويل، كأن يحملها على أنها تفسير، أو أن من قرأ بها إنما قصد إلى بيان جوازها في المعنى لا أنها قراءة، و نحو ذلك. و يبدو أنه إنما يذكر هذه القراءات - أصلا - لمثل هذا التوجيه، أو لبيان شذوذها و أنها مما يجب أن يرفض، قال في قوله تعالى: (وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَ يَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَ لَا يَنْفَعُهُمْ) «٣»: إنه روى عن زيد بن علي عليهما السلام: يضرهم، بضم الياء و كسر الضاد، قال: «و يحمل على أنه يبين أنه لو قرئ به لكان صحيحا لا أنه قراءة»

و ذكر في قوله تعالى: (وَ أَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَ طَلْحٍ مَنضُودٍ) «٤» أن قراءة العامة «طلح» بالطاء. قال: «و عن علي: طلع، بالعين، رواه عنه ابنه الحسن عليهما السلام. و عن قيس (١) الآية ٧٦ سورة الرحمن، ورقة ٨١/ و.

(٢) راجع الطبرى ٢٧/ ١٦٥ و القرطبي ١٧/ ١٩٣.

(٣) من الآية ١٠٢ سورة البقرة، ورقة ٣١/ و.

(٤) الآيات ٢٧- ٢٩ سورة الواقعة، ورقة ٨٢/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٥٩

ابن سعد قال: قرأ رجل عند علي: (و طلع منضود) فقال علي: ما شأن الطلح؟ إنما هو: و طلع، ثم قرأ (طلعها هضيم) فقلت: إنها في المصحف بالحاء أفلا- نحو لها؟ فقال: (إن القرآن لا يهاج اليوم و لا يحول!) قال الحاكم: «و هذه أخبار آحاد لا يصح بمثلها إثبات القرآن. و كيف يقول على هذا و جميع المصاحف على الحاء؟ و مصحف على بالحاء! و عليه إجماع القراء في الآية. فنقطع أنه لا يصح عن الحسن و عن علي عليهما السلام. و على بعد يمكن أن يتأول أنه بين جوازه لو قرئ!!».

و أكثر القراءات التي عدها تفسيرية من مصحف ابن مسعود- و قسم كبير من التي حكم بردها لأنها آحاد، منه أيضا- قال في قوله تعالى:

(وَ هُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) «١» إنه ذكر أنه في مصحف ابن مسعود:

(و في الكلام غير مبين) قال: «و يحمل على أنه فسر به». و قال في تعالى: (قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ) «٢» إن القراء اجمعوا على (قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ) و عن ابن مسعود: قالوا سل ربك، قال:

«و هذا محمول على أنه فسر الدعاء به لا أنه قرأه!».

و لهذا فإنه يورد بعض هذه القراءات في بند «المعنى» لا في «القراءة» ليشير إلى أنها من قبيل التفسير.

ثانيا: اللغة

أما شرحه للمفردات اللغوية فهو شرح فائق و غنى إلى درجة كبيرة، (١) الآية ١٨ سورة الزخرف، ورقة ٣٧/ ظ.

(٢) الآية ٧٠ سورة البقرة، ورقة ٩٥/ و،

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٦٠

و هذا فيما يظهر من أهم ميزات كتاب الحاكم، و إن كان مما لا شك فيه أن لقاعدته الأساسية التي قدمنا الكلام فيها- و هي أن مأخذ تفسير القرآن من اللغة- أثرها الكبير في سلوكه هذا الطريق.

١- و الأمر الذي لا يكاد يتخلف في هذا الشرح، هو إيراده أولا مترادفات الكلمة أو نظائرها- كما يسميها دائما- و غالبا ما تكون هذه النظائر ثلاث مفردات، يعرف الكلمة بعدها بالضد أو النقيض، ثم يبحث فيها عن التصريف و أصل الاشتقاق. و يورد بعدها معنى الكلمة في لسان العرب.

٢- و لا يخلو في ذلك كله- في الغالب- من الاستشهاد بالحديث و الشعر و الأمثال و أقوال أئمة اللغة، حتى ليظن القارئ في بعض الأحيان أنه يراجع مادة في أحد المعاجم!

٣- يضاف إلى ذلك أيضا إيراده في بعض الأحيان كثيرا من التعاريف الكلامية الاعترالية- كما قدمنا- إلى جانب بعض التعاريف الاصطلاحية أو الشرعية، و الأمور الفقهية.

٤- و النقطة التي يلاحظها القارئ بعد أن يمضي قليلا في تفسير الحاكم هي أنه رحمه الله قد ألزم نفسه شرح الكلمة الواحدة في كل مرة ترد فيها، سواء في السورة الواحدة، أو في سائر السور، مع شيء من التفاوت في الإيجاز و الاطناب. بل إن هذه هي طريقة الحاكم في بيان معنى الآيات عامة، يذكر فيها في كل موضع ما لا بد منه، فتراه مثلا يورد جملة ما قيل في فواتح السور عند كل فاتحة منها، و جملة ما قيل في أسلوب القسم في القرآن حيث ورد أي قسم، و كذلك تجده يكرر

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٦١

المصطلحات و الأمور الخلافية، و لا يحيل على ما تقدم في تفسيره إلا في أحوال جد نادرة.- و إن كان من الغريب نوعا أن يفصل في بعض المواطن اللاحقة كالسور المكية ما أوجز فيه القول في المواطن المتقدمة!

٥- و نورد فيما يلي بعض النماذج اللغوية من تفسير الحاكم، تظهر فيها «جملة» هذه الطريقة التي تحدثنا عنها:

أ- قال في شرح معنى «الخدعة» في تفسيره لقوله تعالى (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا) «١»: الخديعة و الغرور و التمويه: نظائر، و خلاف الخديعة النصيحة، و أصله الاحتماء، و منه المخدع لأنه تخفى فيه الأشياء. و حقيقته:

الإيهام بخلاف الحق بالتمويه و التزوير، و يقال: الحرب خدعة- بفتح الخاء- لغة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، و الضم لغة، و الأول أفصح. و الخداع:

الفساد، و الخادع: الفاسد من الطعام، قال الشاعر:

أبيض اللون لذيذ طعمه طيب الريق إذا الريق خدع

أي فسد.

و عرّف «الصبر» بأنه حبس النفس عما تنازع إليه قال: و نقيضه الجزع، قال الشاعر:

فإن تصبروا فالصبر خير مغبة و إن تجزعا فالأمر ما تريان

و الصبور: الكثير الصبر. و منه: نهى أن يقتل شيء من الحيوان مصبورا، و هو أن يجلس حيا ثم يرمى فيقتل، و منه: قتل فلان صبورا «٢».

(١) الآية ٩ سورة البقرة، ورقة ٢١/ و.

(٢) التهذيب ١/ ورقة ١٤١/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٦٢

و قال في تعريف «الحسرة»: «و الحسرة و التندم و التأسف من النظائر، و هو الاغتنام بما فات وقته. و أصل الحسرة: شدة الندم ... و أصل الباب هو الانقطاع، يقال: حسرت الناقة: انقطع سيرها كاللأ، و منه:

يُنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصْرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ) أى منقطع، فكأن النادم يحسر كما يحسر الذى تنقطع به دابته فى السفر البعيد».

وقال فى شرح معنى «الطارق» فى قوله تعالى: (وَ السَّمَاءِ وَ الطَّارِقِ).

الطارق: الآتى ليلا، يقال: طرقتنى فلان، أى أتانى ليلا. و أصل الطارق:

الدق. و منه المطرقة لأنه يدق بها، و الطريق لأن المارة تدقه بأرجلها، و الطارق يأتى فى وقت يحتاج فيه إلى الدق للتنبيه، و فى الدعاء: نعوذ بالله من طوارق الليل إلا طارق يطرق بخير، و قال الشاعر:

أ لا طرقتنا بعد ما هجعوا هند «١» و قال فى «السفرة» فى قوله تعالى: (بِأَيْدِي سَفَرَةٍ):

«و السفرة: الكتبة لأسفار الحكمة، واحدها سافر، كقوله: كاتب و كتبة، و ساحر و سحره، و كافر و كفره، و عامل و عمله، و فاجر و فجرة. و قيل:

السفير الرسول، و سفير القوم: الذى يسعى بينهم بالصلح، قال أبو مسلم:

السافر حامل الكتاب، و الجمع سفرة، و سفرت بينهم: أصلحت، قال الشاعر:

و ما أدع السفارة بين قومي و ما أمشى بغش إن مشيت

و أصل الباب: الكشف عن الأمر، يقال: سفرت المرأة وجهها، إذا (١) المصدر السابق، ورقة ١٣٤/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٣٦٣

كشفتها، و أسفر الصبح: أضاء فكأنه يكشف عما فى النفس. و الأسفار:

الكتب لأنها تكشف عن المعنى، و الواحد: سفر.

ب- و عَرَفَ الرهبة فى قوله تعالى (وَ إِيَّايَ فَارْهَبُونِ) بأنها الخوف و الخشية، قال: و منه: الراهب، و منه: رهوت خير من رحمت، يعنى أن ترهب خير من أن ترحم. ثم قال: «و الرهبة قيل جنس برأسه من أجناس الأعراض. و عندنا أنه يرجع إلى الاعتقادات، فمن اعتقد فى شىء ضررا دعاه إلى اجتنابه فهو رهبة! و من اعتقد فيه نفعا دعاه إلى فعله فهو رغبة». «١»

و فى شرحه اللغوى أيضا لكلمة «أسباب» فى قوله تعالى: (لَعَلِّي أُنَبِّئُكَ الْأَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ) قال: «و السبب: كل ما يتوصل به إلى الشىء الذى يبعد عنك، و جمعه أسباب، يقال للطريق: سبب، و الحبل سبب. و الفرق بين السبب و العلة أن السبب يوجب الذوات، كالضرب يوجب الألم، و الكون يوجب التأليف. و العلة توجب الصفات، كالحركة توجب كونه متحركا، و غير ذلك مما قيل فيه».

«٢»

و قال فى «الهبئة» فى قوله تعالى: (فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا):

«و الهبئة و الصلة و العطيئة من النظائر، وهب فهو واهب. و الهبة عقد جائز فى الشرع، صحتها بالإيجاب و القبول بالاتفاق، ثم اختلفوا فقيل:

و فى القبض و التسليم، عند أكثر الفقهاء. و قال الهادى: تصح من (١) التهذيب، ورقة ٦٧/ و.

(٢) المصدر السابق، ورقة ٢١/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٣٦٤

غير قبض! «١»

و قال فى «الشفق» فى قوله تعالى: (فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ): الشفق أصله الرقة، و منه: أشفق على كذا فهو شفيق. و أشفق عليه: خاف هلاكه، و أشفق منه: خاف إذا رق بالخوف. و ثوب شفيق: رقيق.

و الشفق: البقية الضعيفة من أثر الشمس إذا غابت، سميت بذلك لرققتها، و بعضهم يقول: الشفق الحمرة، و هو قول الخليل و الأوزاعى و أبى يوسف و محمد و الشافعى و مالك. و منهم من يقول: البياض، و هو قول أبى حنيفة و جماعة من الفقهاء، و قول ثعلب و

جماعة من أهل اللغة. وقال الفراء سمعت بعض العرب يقول لثوب أحمر: كأنه الشفق! قال الشاعر:
أحمر اللون كحمر الشفق وقال آخر:
قم يا غلام أعنى، غير محتشم على الزمان، بكأس حشوها شفق! «٢»

ثالثا: الاعراب

و أما طريقته في هذه الفقرة من فقرات تفسيره، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

١- لم يعرض الحاكم بالطبع إلى إعراب جميع آيات القرآن، ولكن قلما تخلو واحدة من مجموعة الآيات التي يفسرها مع بعض من موطن أو أكثر يحتاج إلى إعراب، ولهذا فإن فقرة الإعراب تبدو للقارئ فقرة ثابتة في تفسير الحاكم لا تكاد تتخلف، اللهم إلا بمقدار ما تتخلف (١) نفس المصدر ٤/٤.

(٢) ورقة ١٣٩/ظ. و الشواهد تملأ كل صفحات الكتاب.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٦٥

«القراءة» مثلا، و ذلك في أحوال نادرة على وجه العموم.

٢- المواطن التي عرض الحاكم لإعرابها في القرآن، هي في الواقع ما يشكل على طالب العلم الذي شدا طرفا من علم النحو، و إن كان لا ينكر أهمية هذا الإعراب باعتباره طريقا إلى التفسير و بيان معنى الآية، كما لا ينكر أنه قد يورد هنا في كثير من الأحيان أمورا دقيقة، و شيئا من فلسفة النحو، مما يطلبه آخرون.

٣- استطرادات الحاكم في «الإعراب» كثيرة جدا، و بخاصة في الأجزاء الأولى من الكتاب، و موضوع هذه الاستطرادات في الغالب هو قواعد النحو ذاتها، فتراه مثلا يخرج من إعراب «إن» إلى ذكر أخواتها جميعا، و ذكر المواضع التي تكسر فيها همزتها وجوبا! كل ذلك مع الأمثلة و الشواهد. كما تراه مثلا بمناسبة إعراب واو بأنها واو القسم يخرج إلى الحديث عن حروف القسم و التمثيل لها جميعا. و يستطرد من إعرابه لاسم الاستفهام «كيف» و عن أي شيء يسأل به عنه، إلى ذكر سائر أدوات الاستفهام و عم يسأل بها، الخ هذا عدا إسرافه الزائد في ذكر وجوه الإعراب في الكلمة الواحدة أو الحرف الواحد، مع أن سبيله إلى الترجيح واضحة في بعض الأحيان، و ربما يكون قد أشار هو نفسه إليها في نفس الموضوع أو في موضع آخر.

و ما تزال عين القارئ تقع في كتاب الحاكم على عبارة «و يقال» ضمن فقراته «الإعرابية» يفرع بها و يتساءل، و على عبارة: «قلنا» يجيب بها على هذا التساؤل! «١» (١) أما عبارته الجدلية المفضلة في «المعنى» و «الاحكام» فهي:
«و متى قيل ... قلنا».

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٦٦

و قد تحملنا كثرة استطراداته تلك على الظن بأنه كان له هدف تعليمي في تفسيره من خلال إعراب القرآن، حيث يضع طالب العلم أمام نصوص العريية الخالدة و جها لوجه. و لا يبعد هذا الظن ما رجحناه من قبل من أنه قد وضع تفسيره المطول هذا بالعريية، قبل أن يكتب تفسيره الآخريين بالفارسية، فلعله كان ينوي تلخيصهما عنه، و ليست حاجة العرب- على كل حال- تقل كثيرا حاجة الفرس في القرن الخامس و القرون التالية إلى تذكّر قواعد اللغة و هم يقرءون التفسير، أو يقفون على وجوه الإعراب و التأويل. على أن العناية الزائدة بالإعراب في التفاسير المطولة كانت من طابع هذا العصر، كما أشرنا إلى ذلك في التمهيد لهذه الرسالة.

٤- و غنى عن البيان أن إعراب الآية عند الحاكم طريق و تمهيد لتفسيرها و بيان «معناها» في الفقرة التالية، و لكنه ربما قدم القول هنا في حل إشكال سوف يعترضه عند الكلام على «المعنى» لأن ظاهر المعنى مما لا يجوز عنده، أو مما لا يقول به أحد، قال في قوله تعالى:

(وَأَلْتَقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَرُ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلِي مُدِيرٍ أَوْ لَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَلْ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي عَفُورٌ رَحِيمٌ) (١)

«الاعراب: يقال: ما حكم الاستثناء في قوله (إلا من ظلم)؟ قلنا:

فيه وجوه: أولها إلا من ظلم فيما فعل من صغيرة، فيكون الاستثناء في هذا متصلا، في معنى قول الحسن. و ثانيها: لكنه من ظلم العباد فهذا (١) الآيتان ١٠-١١ سورة النمل، ورقة ٢٣ وانظر كذلك الورقة ٤٩ من تفسيره لسورة البقرة.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٦٧

أمره، فيكون استثناء منقطعا. و ثالثها: تقديره: لا يخاف لدى المرسلون إنما الخوف على من سواهم إلا من ظلم، فمن بدل حسنا بعد سوء. و قيل:

«إلا» معنى الواو، كقوله (لئن لا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا) تقديره: فلا- على من ظلم ثم تاب. و قيل: «إلا» بمعنى «أما» يعني: أما من ظلم ثم بدل حسنا فلا خوف عليه أيضا.

٥- أفاد الحاكم في موضوع «الاعراب» من مصادر خاصة بإعراب القرآن و معانيه و كتب أخرى، فوق مصادره العامة التي تحدثنا عنها فيما تقدم، و ما تزال أسماء الزجاج و الفراء و أبي عبيدة و الأخفش و ابن السراج تتردد في أكثر هذه الفقرات، كما تتردد أسماء الكسائي و قطرب و سيويه، إلى جانب الاحتجاج الدائب بمذهب الكوفيين و البصريين.

٦- و نكتفي فيما يلي ببعض الشواهد الموجزة التي تولى فيها- رحمه الله- حل بعض الإشكالات:

قال في قوله تعالى (فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (١):

«و متى قيل: كيف قال إنا رسول و هما اثنان؟ فجوابنا: فيه وجوه:

أحدها معناه: كل واحد رسول. و ثانيها أنه مصدر يستوي فيه الواحد و الجمع و المذكر و المؤنث، كأنه قيل: ذو رسالته، قال الشاعر:

لقد كذب الواشون ما بحث عندهم بسر و لا أرسلتهم برسول

أى برسالته، عن الفراء. و ذكر أن الرسول يكون في معنى (١) الآية ١٦ سورة الشعراء، ورقة ٣/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٦٨

الواحد و الاثنان و الجمع، يقولون: هؤلاء رسولي، و هذان رسولي، و إلى هذا الوجه ذهب أبو عبيدة.

و قال في قوله تعالى: (وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ) (١):

في قوله (وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ) قولان: قيل تقديره: و ما أنتم بمعجزين، و لا من في السماء بمعجز. قال: و هو من غامض العربية للضمير الذي في الثاني، و نظيره قول حسان:

فمن يهجو رسول الله منكم و يمدحه و ينصره سواء

أى: و من يمدحه، فأضمر؛ عن الفراء و أبي زيد.

«و قيل: لا يعجزه أمرنا في الأرض و لا في السماء».

و قال في قوله تعالى (وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا، وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَاهَا، وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّاهَا وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَاهَا، وَالسَّمَاءُ وَ مَا بَنَاهَا وَالْأَرْضُ وَ مَا طَحَّاهَا، وَنَفْسٍ وَ مَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَ قَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا) (٢)، قال: «الاعراب: الواو في قوله (وَالشَّمْسُ) و نظائرها و او القسم، و لذلك كسر ما بعدها. و ما بعده معطوف عليه. و حروف القسم ثلاثة: الباء و هو الأصل، ثم الواو فرع عليه. ثم التاء فرع على الواو، فلا تدخل إلا على اسم الله تعالى، كقوله (تالله).

(قد أفلح) قال الخليل: اللام مضمرة فيه، أى لقد أفلح، و قيل:

بل فيه تقديم و تأخير، تقديره: قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا، وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا. (١) الآية ٣١ سورة الشورى، ورقة ٤٩/ و.

(٢) الآيات ١- ١٠ سورة الشمس، ورقة ١٤٧/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٦٩

و الضمير في (جلاها) يعود على الشمس و قد تقدم ذكره .. و قيل يعود على الكناية عن الظلمة، و لم يذكر لأن معناه معروف كقولهم: أصبحت باردة و أمست عاصفة، فكنى عن أشياء لم يجر لها ذكر ..»

رابعاً: النزول

عد الحاكم من علوم القرآن: النزول، قال «فإن منه ما نزل بسبب ثم قصر على سببه، و قد يتعدى إلى غيره. و الواجب اعتبار اللفظ دون السبب» (١). و قد كان لاعتباره هذا- الذي هو مذهب الأكثر- و لمنهجه في الاعتماد على اللغة، و موقفه من خبر الواحد عموماً، أثره في عدم عنايته الزائدة بأسباب النزول.

١- فهو دائماً يورد ما «قيل» في الآية من أسباب النزول مضافاً إلى الصحابة أو التابعين و سائر السلف، و كأن الأمر لا يعدو أن يكون من قبيل الآثار أو من قبيل التفسير في كثير من الأحيان، حتى يظن الباحث أن فكرة الحاكم عن سبب النزول- بمعنى أن الآية نزلت لحادثه بعينها أو بعد سؤال بعينه أو ما شاكل ذلك من أسباب النزول- لا تخلو من غموض، فهو قد يورد ما «قيل» في الآية من أسباب نزول، ثم يعقب عليها بأن الأولى من ذلك حمل الآية على عمومها لأن المعبر باللفظ دون السبب! أو يرجح بعض الأقوال على بعض بنظم الكلام أو بما ذهب إليه الأ-كثر! مع العلم بأن حمل الآية على العموم اعتباراً باللفظ أو بعموم اللفظ لا يمنع أن يكون لها سبب نزول خاص هو «الأولى» (١) مقدمة التهذيب، ورقة ٢.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٧٠

من سائر أسباب النزول نظراً لصحته أو لإجماع الصحابة عليه، أو ما شاكل ذلك من المرجحات!

(٢) و لذلك فإن الحاكم لم يرجح سبباً على آخر إلا في مواطن قليلة، كما أنه لم يصرح برفض بعض أسباب النزول، بحجة أنها من أخبار الآحاد أو أن الظاهر لا يدل على صحتها!! إلا لمخالفتها لمنهجه كما تقدم.

(٣) و من شواهد الموضحة لهذا الموقف من أسباب النزول، ما يلي:

أ- قال الله تعالى: (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ، أَيْحَسْبُ أَنْ لَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ. يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا أَيْحَسْبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ..) (١) قال الحاكم: قيل: نزل قوله (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ) إلى آخر الآية في رجل من بني جميع يكنى أبا الأشدين، كان شديد القوة يضع الأديم تحت قدمه و يقول: من أزالني فله كذا، فلا يطبق أحد نزعاً إلا قطعاً، و يبقى موضع قدمه. و قيل إن أبا الأشدين هذا أنفق مالا كثيراً في عداوة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، و إياه عنى بقوله: (أَيْحَسْبُ أَنْ لَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ) لقوته!. و قيل: نزلت الآيات في الوليد بن المغيرة كان يقول: أهلكت مالا كثيراً في عداوة محمد، أي أنفقت.

و قيل: بل نزلت في الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف، و ذلك أنه أذنب ذنباً فأمره رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بتكفير، فقال لقد ذهب مالي في الكفارات و النفقات مذ دخلت في دين محمد. قال الحاكم «و الأولى أنها على عمومها، فالمعتبر باللفظ لا بالسبب!». (١) الآيات ٤- ٧ سورة البلد، ورقة ١٤٦/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٧١

و قال في قوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى (١) إنهم اختلفوا في سبب نزوله على ثلاثة أقوال:

«أولها أنها نزلت في أبي بكر. و ثانيها أنها نزلت في رجل من الأنصار.

و ثالثها أنها عام في جميع من كان بهذه الصفة» ثم فصل هذه الأقوال و الروايات و لم يعقب عليها بشيء، و كأن العبرة في سبب النزول ليست في عموم اللفظ!.

(ب) وقال في قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ...) «٢» قيل نزلت في المنافقين والآية متصلة بقوله (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ)؛ عن أكثر أهل التفسير. وقيل: نزلت في اليهود، وقيل إن أهل هذه الصفة لم يأتوا بعد. قال الحاكم: «والأول أصح لأن عليه أكثر أهل العلم، ونظم الكلام يقتضى ذلك!»
و ذكر في سبب نزول قوله تعالى (فَإِذَا الذِّبْيُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عِدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ) «٣» أنها نزلت في أبي سفيان بن حرب، عن مقاتل، قال: كان يؤذى رسول الله ثم صار وليا و صهرا، تزوج بابتته رمله أم حبيبة، قال الحاكم: «وليس في الظاهر ما يدل عليه، و أبو سفيان لم يكن وليا قط! وقد قال يوم عثمان: إني لأرجو أن يعود ديننا (١) الآيات ٥-٧ سورة الليل، ورقة ١٤٨.

(٢) الآية ١١ سورة البقرة، ورقة ٤٢/ و.

(٣) الآية ٣٤ سورة فصلت، ورقة ٢٧/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٧٢

كما عاد الملك إلينا! و قال يوم السقيفة لعلی ما قال يحته علی محاربة أبي بكر حتى زجره علی ...».

و لم يفت الحاكم أن ينازل القدرية المجبرة في أسباب النزول، و يعرض فيها لنقض مذهبهم، أورد في قوله تعالى: (وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ) «١» من سورة المجادلة، أنها نزلت في القدرية عن ابن عباس، قال ابن عباس: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ينادى مناد يوم القيامة: أين خصم الله! فيقوم القدرية مسودة وجوههم يقولون: ما عبدنا شيئا دونك! قال ابن عباس: صدقوا و لكن أتاهم الشرك من حيث لا يعلمون. قال الحاكم: «وقد بينا في سورة القمر أن القدرية هم المجبرة الذين يجعلون كل القبائح بقدره، و رويانا عن النبي ما يدل عليه، و بينا الوجوه في ذلك، و ذكرنا أن عليا رضي الله عنه بين ذلك بيانا شافيا ..»

ثم استطرد في بيان دلالة هذا الخبر عن ابن عباس على ما قدمه في سورة القمر، و نقل عن الحسن أنه قال في قوله تعالى (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) إن إبليس يقوم فيقال له: لما ذا لم تسجد لآدم و لم كفرت و أبيت؟ فيقول إنه منع من السجود و خلق فيه الإباء .. فيقال كذبت، فيقول لى شهود!! فيقوم ناس من هذه الأمة فيشهدون له فيخرج من أفواههم دخان يسود وجوههم، و يبعث بهم إلى النار. «٢» (١) الآية ١٨، ورقة ٧٧/ ظ.

(٢) انظر الورقة ٨٩/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٧٣

خامسا: النظم

قال الحاكم رحمه الله في بيان فكرته هذه في النظم: «إن القرآن على ما هو عليه من السور و الآيات اتصل بعضها ببعض، كذلك أنزل، و في ذلك غرض و فائدة» «١» و هذا ما دعا الحاكم في تفسيره إلى بيان هذه الصلة و تأكيدها بين الآيات في السورة الواحدة، و بين السور أيضا على ما هي عليه في ترتيب المصحف.

و لهذا كان من نافله القول أن نذكر بعد ذلك أن الحاكم يقول:

إن ترتيب الآيات و السور توقيفي و ليس من اجتهاد الصحابة. و إذا كان ترتيب الآيات - على ما يذهب إليه الحاكم - ليس فيه خلاف يعتد به، فقد ذهب بعضهم إلى أن ترتيب السور اجتهادي و ليس بتوقيفي.

و تتضح لنا فكرة الحاكم عن «النظم» و طريقته في هذه الفقرة - التي تستحق العناية و الإفراد بالإشارة - من خلال النقط التالية:

١- جرت عادة الحاكم أن يورد بضع آيات مجموعة - كأى مفسر آخر - ثم يبدأ بتفسيرها على طريقته التي نتحدث عنها في هذا الفصل: يبدأ بالقراءة فاللغة فالإعراب .. الخ، فإذا كانت الصلة بين هذه المجموعة و المجموعة التي يليها جلية لا تحتاج إلى بيان، ألمح إلى هذه الصلة في مطلع كلامه على «المعنى» في الآيات التالية، و إن كان وجه ارتباط الآيات بالآيات السابقة خفيا أو دقيقا يحتاج إلى

بيان عقد له فقرة «النظم» هذه، يلتبس فيها وجه الصلة و الارتباط، و بخاصة في المواطن التي يحس (١) التهذيب المجلد الأول، ورقة ٢/ ظ. و يعنى بقوله: «كذلك أنزل» أنه أمضى على هذا النحو من الترتيب و حيا و توقيفا.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٧٤

القارئ فيها لانتقال الظاهر من موضوع إلى آخر، و يخفى عليه في نفس الوقت الوجه في هذا الانتقال- كما قدمنا.

(٢) أما إذا كانت الصلة بين آيات المجموعة الواحدة عنده تحتاج إلى شيء من البيان، أو فيها ما يحتاج إلى ذلك- و هذا واقع في كتاب الحاكم لأنه قد يفوته في بعض الأحيان حسن ضم الآيات بعضها إلى بعض- فإنه أيضا يتعهد هذه الصلة بالبيان على وجه جيد، دون أن يضع لها- بالطبع- عنوانا أو يضعها تحت هذه الفقرة- النظم-.

(٣) و لعل هذا إلى جانب ما قدمناه في النقطة السابقة، يفسر قلة هذه الفقرة- نسبيا- في كتاب الحاكم. و من الملاحظ أنها في السور المدنية أكثر منها بكثير في السور المكية نظرا لطول الأولى و كثرة الموضوعات التي عالجتها. كما يلاحظ على مصادر الحاكم في هذه الفقرة- و هي نفس مصادر العامة التي تحدثنا عنها- أن اعتماده فيها على الرماني كان كبيرا، حتى إن أكثر نقوله عنه تكاد تكون في هذه الفقرة. و لعل هذا يرجح القول بعناية الرماني بالمناسبات بين الآيات، إلى جانب عنايته- التي تحدثنا عنها- بالتعاريف اللغوية الكلامية الدقيقة.

(٤) أما حديثه عن ارتباط السور بعضها مع بعض- بيان مناسبة آخر السورة لمطلع السورة التالية- فقد جرت عادته أن يقدمه بإيجاز قبيل الشروع في تفسير السورة- على الدوام- و بعد أن يكون قد ذكر ما ورد في اسم السورة و عدد آياتها، و ما أثر في فضلها من الأخبار- كل ذلك على عادة أغلب المفسرين- و لم يضع لهذه المناسبات أى عنوان و إن كانت داخله في حده للنظم كما قدمنا، و قد آثرنا الإلماع إليها هنا لصلحتها الوثيقة

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٧٥

بهذه الفقرة من كتاب الحاكم، أو لدخولها تحته على الأصح. و لا تخلو هذه المناسبات بين السور عنده- على إيجازها- من لفتات جيدة و ملاحظات ذكية، كما سندل على ذلك ببعض الشواهد.

(٥) و نوضح فيما يلي طريقة الحاكم في هذه الفقرة ببعض الشواهد الموجزة، مبتدئين بشاهد أو شاهدين من أى موضع من تفسيره، عن طريقته الأساسية في الإشارة إلى الصلة بين الآيات في مطلع كلامه على «المعنى».

أ- من مقاطعه التفسيرية في سورة محمد- صلى الله عليه و آله و سلم- هذه الآيات: قال تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَيُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ فَكَيِّفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْبَارَهُمْ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَخْطِطْ أَعْمَالَهُمْ. أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ. وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ) الآيات ٢٦- ٣٠.

و وجه ارتباط هذه الآيات بسابقتها، لمكان التعليل في صدرها، ظاهر. و لكنه تحدث عن وجه ارتباطها بالآيات التالية: (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوا أَعْمَالَكُمْ. إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُّوا الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَسَيُحِطُّ أَعْمَالَهُمْ. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ لَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ. إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَ صَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَ هُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ. فَلَا تَهِنُوا وَ تَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَ أَنْتُمْ الْمَاعِلُونَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَ لَنْ يَبْرِتْكُمْ أَعْمَالَكُمْ) الآيات ٣١- ٣٥.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٧٦

فقال في «المعنى»: لما تقدم أنه يعلم اعمالهم عقبه بأنه مع علمه لا يجازيهم حتى يعملوا فقال ...»

و قال في ربط هذه الآيات التالية من السورة: (إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَ لَهُوَ وَ إِنِ تَوَمَّنُوا وَ تَتَّبَعُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَ لَا يَسْتَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ)

فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) - الآية ١١٤ - و قوله تعالى:

(وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) الآية ١١٥.

فقال: إن في ذلك بعض الوجوه منها: ما ذكره الأصم أنه لما تقدم الوعيد قال: ولله المشرق والمغرب فأينما تكونوا فهو معكم و ليس بغائب عنكم. و منها:

ما ذكره بعضهم أنه لما تقدم ذكر الصلاة والمساجد «١» عقبه بذكر القبلة و بيانها. و قال أبو مسلم: إنه خطاب لليهود والنصارى حيث عاب بعضهم بعضا بأن قبلتهم مختلفة، فبين أنه ليس في جهة دون جهة، بل هو خالق الجهات بخلاف ما يقوله المشبهة، و معنى (فثم وجه الله) أى جهة الله، يعنى المشرق و المغرب الذى هو خلقه و ملكه. و قيل: إنه (١) انظر الآية ١١٤.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٧٩

خطاب للمسلمين، أى: لا- يمنعكم تخريب من خرب مساجد الله عن ذكره حيث كنتم من أرضه، فله المشرق و المغرب و الجهات كلها؛ عن على ابن عيسى «١».

(ج) و من شواهد في المناسبات بين السور قوله في مطلع سورة الحجرات إنه «لما ختم سورة الفتح بذكر الرسول- و هو قوله تعالى:

(مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ...)

الآية- افتتح هذه السورة بذكره و ما يجب من تعظيمه و توقيره و طاعته كما يليق به» فقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ...) «٢».

و قال في مناسبة سورة عم لسورة المرسلات، إنه لما ختم المرسلات بذكر القيامة و وعيد المكذبين: (وَيْلٌ لِّمُكذِّبِينَ. كُلُوا وَ تَمَتَّعُوا قَلِيلًا إِنَّكُمْ مُجْرِمُونَ ...) افتتح هذه السورة بذكر القيامة و دلائل القدرة على صحه الإعادة، و بين فيها أحوال الناس، فقال تعالى: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ...) الآيات «٣».

و أخيرا قال في مناسبة سورة الجن لسورة نوح، و هى مناسبة لا- تخلو من تكلف لأنه إنما طلبها من السورة السابقة في جملتها لا من ختامها كما جرت عادته في الغالب، قال: «و لما تقدم في سورة نوح اتباع القوم أكابرههم و رؤساء الضلال و الكفر و لم يتبعوا نوحا، افتتح هذه السورة بحديث الجن، و أنهم اتبعوا الرسول و لم يتبعوا أكابرههم و رؤساء الضلال فيما (١) راجع التهذيب، ورقة ١٤٧/ و.

(٢) التهذيب، ورقة ٦٠/ و.

(٣) التهذيب، ورقة ١٣٠/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٨٠

بينهم؛ ليعلم الفرق بين من ربحت صفقته، و بين من خسر نفسه و عمله و أوبقها بعذاب جهنم» «١».

سادسا: المعنى

إشارة

و «المعنى» و «الأحكام» هما لب تفسير الحاكم، و قد كانا محور دراستنا في الفصول السابقة التى كشفنا فيها عن منهجه في التفسير و التأويل.

و قد وقفنا في هذه الفصول على ما يرفضه من وجوه المعنى في الآية أو يقبله تبعا لهذا المنهج. و الذى نورد هنا في الكلام على هذه الفقرة من تفسيره إنما هو طريقته في عرض هذه المعانى و الترجيح بينها. و نستطيع أن نحدد هذه الطريقة- كما وقفنا عليها في قراءتنا

الطوئلة لكتاب الحاكم - ففما فلى:

(١) طرقتة فى إفراد الأقوال و فوفه المعانى:

أ- فبدأ على الأعم بالمأثور الذى ففخاره من تفسفر السلف، ثم ففبعه بأراء شفوخ الاعترال. و لم فجر عافته بمخالفه هذا الترتفب إلا إذا كان هناك توافق بفن آراء هؤلأ و هؤلأ- و ففكون التفسفر هنا للسلف ففخاره بعض رجال الاعترال- ففضم الآراء و الأسماء بعضها إلى بعض.

ب- و هو ففجرى الدقة فى نقل الآراء بصورة تدعو إلى الإعجاب، فكثفرا ما فقول بعد ذكره بعض الأقوال و الآراء: «فى معنى قول فلان»، و كأنه فعنى أنه أتى بخلاصة كلامه أو سار على نهج معناه، و هذا فعنى أن قوله،- فى الغالب- «عن فلان» بعد ذكر الرأى، أن هذا الرأى قول فلان كما نقل عنه أو ورد فى كتابه. (١) التهذفب، ورقة ١١٦ / ظ و انظر السورتفن ٧١-٧٢.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٣٨١

ج- فراعى الحاكم فى المعانى الكثفرة التى ففردها و فوفه الاختلاف فبعا لاختلاف القراءة فى الآفة، و فبعا للاختلاف فى أسباب النزول، ففراه ففحاول الإشارة باختصار إلى جمفع هذه الوجوه.

د- قد ففكرر هنا بعض المعانى اللغوفة التى ففكون قد قدمها فى فقرة «اللغة». و ففبدو أنه فعنى بها هنا، أو أنه أعادها هنا- بتعبفر أذق- لأنها ففختفارات بعض المفسرفن، فى فففن ففجرى الأولى للبحث اللغوى الصفر، و لا ففجب أن ففكون آراؤهم دائما وثفقه الصلة بالمعنى اللغوى.

ه- الأمور التى فرغب الحاكم فى «الإفاضة» فى شرحها لمناسبة الآفة، و بما ففخرج عن مدلولها، من أحكام فقهفة أو فففاصيل بعض القمص أو نحو ذلك- انظر مثلا أحكام السحر لمناسبة آفة هاروت و ماروت- فففر لها فقرة خاصة بعد الفراغ من تفسفر الآفة- كما سنتحدث عن ذلك بالتفصفل ففما بعد- و ففكاد ففكون الاستطراد الوحفد عنده فى «المعنى» استطراده للتوففق بفن الآفة أو الآفات موضوع البحث و آفة أخرى، و هو استطراد بارع، ففكمل المعنى و ففدفع عنه صورة من صور الاعتراض!

(٢) طرقتة فى الترففج بفن هذه الأقوال:

أ- فى أحوال كثفرة ففستعرض و فوفه «المعنى» و لا فعقب عليها بشىء، أو ففقول مثلا بعد الفراغ من آراء كثفرة: «و الكل محتمل» على منهجه الذى أشرنا إلىه من ففواز أن ففكون الجمفع من المراد.

ب- و فى أحوال أخرى كثفرة ففضا فرجح الوجه الأول، و ربما نص على ذلك فى أثناء استعراضه للأقوال و الآراء، أو بعد فراغه منها، ففقول: «و الأول الوجه».

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٣٨٢

ج- اعتراضاته على بعض المعانى التى ففردها، ففخرها دائما إلى ما بعد الفراغ من استعراض جمفع الوجوه التى فرغب فى إفرادها. و ربما عقب عليها فى فقرة «الأحكام» التالفة لا فى هذه الفقرة.

د- قد فرجح تفسفرا على آخر بالمكى و المدنى، أو بصحة المعنى دون الحكم بالزفائة التى ففذهب إليها، فى الآفة، صاحب التفسفر الآخر- و هذه مسألة أكدها ففضا فى «الإعراب»- أو بالنظم و سفاق الكلام، أو بأمور فرعفة أخرى، ما دام الأمر لم ففخرج عن حدود المنهج الذى فسفر عليه، و إلا انتقل الأمر إلى الرفض و القبول، و إن كان الترففج بالطبع صورة من صور القبول.

هـ- و أسلوبه الذي لا- يدعه هنا في إيراد الاعتراضات على ما يرجحه و يذهب إليه، و دفع هذه الاعتراضات هو: «و متى قيل: ... قلنا» كما قدمنا.

(٣) من شواهد طريقته في إيراد المعاني والأقوال:

أ- ب: في الشواهد التي قدمناها عند الكلام على مصادره في التفسير بالمأثور (انظر الفصل الثاني من الباب الثاني) و في الشواهد القريبة أيضا (انظر مثلا رقم ٤ من فقرة «الأعراب» في هذا الفصل) «١» ما يغني عن الإعادة.

ج- د: و من شواهد وجوهه الكثيرة تبعا لاختلاف القراءة ما ذكره في تفسير قوله تعالى: (١) ص ٣٦٦، و انظر أيضا الورقة ٢٦٠ من المجلد الأول من التهذيب.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٨٣

(فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وَثاقَهُ أَحَدٌ) «١» قال الحاكم: «على ما قرأه الكسائي، بفتح الذال و الثاء، قيل معناه: يعذب كعذاب هذا الكافر الذي لم يقدم لحياته أحد من الناس، و لا يوثق كوثاقه أحد، و هذا و إن أطلق فالمراد به التقييد لما علم أن إبليس أشد عذابا منه و أشد وثاقا. و قيل: (لا يعذب) أي في الدنيا، كعذاب الله يومئذ. و قيل: لا يعذب أحد بعذابه لأنه المستحق و لا يؤخذ بذنبه أحد.

«فأما على قراءة الباقيين، بكسر الذال و الثاء، قيل: لا يعذب كعذاب الله أحد، و لا يوثق كوثاقه أحد؛ عن الحسن و قتادة، و ذلك مبالغة في شدة عذاب الله، و أن أحدا لا يبلغ ذلك المبلغ. و قيل: فيومئذ لا يعذب عذابه أحد: يناله من العذاب لأنه المستحق له، و إشارة إلى أنه لا يعاقب أحد بذنب غيره، و أنه لا يجعل ما جعل الله في عنقه في عنق غيره، بل يفعل ذلك به لاستحقاقه، و الوثاق: الشد في السلاسل و الأغلال؛ عن أبي علي. و قيل: لا يعذب كعذاب هذا الكافر أحد، عن أبي مسلم، قال: و ليس المراد إنسانا بعينه، و إنما المراد كل من هذه صفته و فعله الفعل المحكى عنه. و قيل: لا ينفذ لأحد أمر في تعذيب و وثاق إلا له فهو المعذب بمقدار العذاب، و الوثاق يومئذ بأمره و حكمه، و هو يعلم مقاديره فيفعل بكل أحد ما يستحقه فلا يتصور ثم ظلم، و لو كان الأمر في يد غيره لكان لا يؤمن الظلم و زيادة العقوبة كما في الدنيا».

و كذلك الحال في نقوله و جوه التفسير في الآية تبعا لاختلافهم في أسباب النزول، فقوله تعالى: (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ...) الآيات (١) الآيتان ٢٥-٢٦ سورة الفجر، التهذيب، ورقة ١٤٥/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٨٤

من سورة البقرة ذهب بعضهم إلى أنها نزلت في المنافقين، و ذهب آخرون إلى أنها نزلت في اليهود، و قد تباين تفسير هؤلاء- إلى حد- في تفسير الصفات التي وردت في هذه الآيات، و يذكر الحاكم دائما أن المعنى كذا، و قيل فيه كذا على قول من قال إنها نزلت في المنافقين و أنه كذا.

و قيل فيه كذا على قول من قال إنها نزلت في علماء اليهود ... الخ.

أما تكراره للمعاني اللغوية في «المعنى»- أحيانا- ففي بعض نقولنا السابقة في فقرة «اللغة» من هذا الفصل بعض الشواهد على ذلك:

حيث أعاد- مثلا- تعريف الصبر و الخشوع. و شواهد هذا الباب كثيرة أيضا.

ه- استطراده للتوفيق بين الآيات: و هذا الاستطراد لا صلة له بموضوع التأويل، و إنما هو ترجيح تفسير على آخر في آيتين وردتا على موضوع واحد أو في وصف أمر واحد، و بيان هذا التفسير الراجح الذي ينفي الاختلاف عن هاتين الآيتين:

قال في تفسير قوله تعالى: (يُدَبِّرُ الْأُمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ) «١» «... و متى

قيل:

أليس قال فى موضع آخر: (تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ)؟ «٢» قلنا: الذى فى الآية الأولى: ما بين موضع التدبير من السماء الدنيا و بين الأرض: الصعود و النزول، ألف سنة، خمسمائة للصعود و خمسمائة للنزول؛ عن مجاهد. و قيل: يدبر الأمر (١) الآية ٥ سورة السجدة.

(٢) الآية ٤ سورة المعارج.

الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسير، ص: ٣٨٥

من السماء إلى الأرض مدة أيام الدنيا، ثم يرجع الأمر و التدبير إليه بعد انقضاء الدنيا فى يوم كان مقداره ألف سنة، و هو يوم القيامة. و المدة المذكورة مدة يوم القيامة إلى أن يستقر الخلق فى الدارين، و على هذا القول: المراد بقوله (خمسین ألف سنة) فى الآية الثانية: أى على الكافر؛ يعنى أنه يستطيل ذلك اليوم لشدة ما يلاقه فيه. و قيل: إن المراد بالآية الثانية هو يوم القيامة أيضا؛ عن الحسن و قتادة و الضحاك، قالوا:

«فقد ر موقفهم للحساب حتى يفصل بين الناس خمسون ألف سنة من سنين الدنيا، أما عروج الملائكة فيكون فى بعض ذلك اليوم». و قيل: لو ولى المحاسبة غير الله تعالى فى ذلك اليوم لم يفرغ إلا بعد خمسين ألف سنة، و هو- تعالى- يفرغ منه فى ساعة، عن الكلبي «١».

و قال فى تفسيره لقوله تعالى: (فَسَيَحْزَنُ لَهَ الرِّيحُ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ) «٢» «و متى قيل: أ ليس وصف الريح بالعاصف فى قوله:

(وَلَسِيْلِيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً) «٣»؟ قلنا: مرة عاصفه، و مرة لينه- فسر هو الرخاء بالسريعه الطيبه، أو باللينه- بحسب إرادة سليمان معجزه له».

و قال فى قوله تعالى: (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعذِرَتُهُمْ وَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ ..) «٤» «و متى قيل: فما الجامع بين هذه الآية و بين قوله:

(وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ) «٥»؟ قلنا: قوله: لا ينفعهم معذرتهم، لا يدل (١) التهذيب، ورقه ٩٠/ و.

(٢) الآية ٣٦ سورة ص، التهذيب، ورقه ٥/ و.

(٣) الآية ٨١ سورة الأنبياء.

(٤) الآية ٥٢ سورة غافر، التهذيب، ورقه ٢٢/ و.

(٥) الآية ٣٦ سورة المرسلات.

الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسير، ص: ٣٨٦

على أنهم يعتذرون. فيحتمل أنه أراد: لو اعتذروا لما نفعهم. و قيل:

ثم مقامات يعتذرون فى بعض، و لا يؤذن فى ذلك فى بعض».

(٤) من شواهد طريقته فى الترجيح:

و لا نطيل فى تجزئة الشواهد و تكرارها للدلالة على جميع النقاط التى حددناها لطريقته فى الترجيح، فبعض هذه النقاط ربما تضمنها شاهد واحد، كما أن الكثير من هذه الشواهد قد تقدم فى الفصول السابقة. و نكتفى هنا بإيراد بعض الشواهد الدالة على «جملة» طريقته فى التعقيب و الترجيح:

(أ) قال فى تفسيره لقوله تعالى- فى شجرة الزقوم- (إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ) «١» إن أصلها فى

قعر جهنم و أغصانها فى الدركات. و طلعلها أى ثمرها. ثم قال: «و متى قفل: كفف تشبه رءوس الشفاطفن و لم نر ذلك؟ قلنا: ففه أقوال: أولها: أن قفب منظرها متصور فى النفس، فقل فى الشفء القفبف فافء القفب: كأنه شفاطان، و كأنه رأس شفاطان؛ عن ابن عباس و محمد بن كعب القرظف ... قال امرؤ القفس:

أ تقطنلف و المشرفف مضافعى و مسنونة زرق كأفاب أءوال

فشبه النصال بأفاب الأءوال و لم ففونها. و ثانفها: أنه شبه برأس ففة تسمى شفاطانا عند العرب كرفهء المنظر. و ثالثها: أنه شبه بنبت فعرف برءوس الشفاطفن، و هف شجرة قفبفه مرة تشبهها العرب برءوس الشفاطفن» قال الحاكم: «و الأول أوجه و أحسن، و هو قول أبف مسلم و أبف على». (١) الآفة ٦٥ سورة الصافات، ورقة ١٦١ و.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٣٨٧

(ب) و قال فى قوله تعالى: (قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى «١») إنهم اءتلفوا فى تفسفره، قفل معناه: إلا أن تءقربوا إلى الله و تءوددوا إلىه بالطاعة و العمل الصالح؛ عن الحسن و أبف على و أبف مسلم، قال الحاكم: و المعنى لا تءقربوا إلى بالأجرة، لكن ءقربوا إلى الله بالعمل الصالح، فعلى هذا: الءطاب للمؤمنفن. و قفل: (إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى : إلا أن ءودونى لءرابءى منكم و صلة الرحم، و كل قرشف كان بفنه و بفن رسول الله صلى الله علیه قرابه، عن ابن عباس و قتاده و مجاهد و السدى و الضحاك ... و على هذا الءطاب للءفار، فعى إن لم ءودونى للرسالة فلا ءءركوا مودءى لءق القرابه ءى بفنى و بفنكم. و قفل:

إلا أن ءودوا قرابءى و ءءفظونى ففهم، عن على بن الحسن و سفد بن فبفر و عمرو بن شعب و جماعه.

و بعد أن أطل الحاكم القول فى اءءلاف هؤلاء فى هذه القرابه قال:

«و متى قفل: أى الأقوال أصء؟ قلنا: قول الحسن و أبف على؛ لوجه:

منها أن الءطاب للءفار، لأن المؤمنفن كانوا فعلمون أنه لا فسألهم أءرا فكأنه و صاهم بطاعءه لافنسوا إلىه. و منها: أنه قال عقفه (و من فءترف حسنه نءء له ففها حسنا) و أن المراد بالقربى: الأمور المقربة إلى الله.

و منها: أن من كان من أقرباه مؤمنا فولافءه و اءبه كسائر المؤمنفن، و من كان كافرا أو فاسقا فمعاداءه و اءبه، و لذلك نزلت (تَبَّتْ فدا أبف لهب و ءب) فى عمه، فلا معنى لءءصفصهم بذلك. و منها: أن مودءهم لا ففوز أن ءءعل أءرا له. و منها: أنه قال فى موضع آءر: (١) الآفة ٢٣ سورة الشورى، ورقة ٣٢ و.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٣٨٨

(لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا) كما حكى عن سائر الأنباء ..».

(ج) و ذكر فى تفسفر قوله تعالى: (إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ) «١» الأقوال ءالفة: قفل فعى الذى خلقه ابتداء من هذا الماء (خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دافِقٍ ففُجُجٍ مِنْ بَفنِ الصُّلْبِ وَ التَّرَائِبِ) فقدر على إرجاعه ففا بعد الموت، عن الحسن و قتاده و أبف على و أبف مسلم. و قفل: رد الماء فى الصلب، عن عكرمة و مجاهد. و قفل: على رد الانسان ماء، عن الضحاك. ثم قال معقبا على هذه الآراء: «و الأحسن قول الحسن و أبف على، و لذلك عقبه بقوله: (فَوْمٌ فُبَلَى السَّرَائِرِ) فعى: فوم القفامة.

و قال فى قوله تعالى: (فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ففَسَاءُ لُونٍ) «٢» فى بفان حال المءقفن فى الجنة: إنهم اءتلفوا متى ففساء لون، فقفل: ففن فبعءون من قبورهم، عن ابن عباس، و قفل: فى الجنة، قال الحاكم:

«و هو الوجه لأنه نسق الكلام».

سابعا: الأحكام

أما «الأحكام» فقد رأفنا منها صوراء كءففة عن الكلام على منهج الحاكم، و هف ءى ساءءءنا على ءءفد شءصفءه فى تفسفره ففن ففن

وقفنا فيها على محور هذا التفسفر، و على صورة جلية من قاعدة الحاكم الفكرية كما رأينا. و الذى نذكره هنا فى كلامنا على هذه الفقرة:

١- نقول الحاكم فيها أقل من نقوله فى سائر فقرات الكتاب. بل (١) الآية ٨ سورة الطارق، ورقة ١٤١/ ظ.
(٢) الآية ٥٠ سورة الصافات، ورقة ٧٠/ و.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٣٨٩

إن هذه الفقرة فى الغالب من استنباط الحاكم نفسه، و لذلك كانت أصل فى الدلالة على تمييز الحاكم من تعقيباته التى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة، و طريقته فيها هى طريقته الجدلية المعروفة: «فان قيل .. قلنا».

٢- لا يعنى الحاكم بهذه الفقرة: الأحكام الشرعية أو الفقهية، فهو و إن كان قد عرض لمثل هذه الأحكام بإيجاز فى أحوال كثيرة، و رجح فيها ما يراه، فإن أكثر أحكامه هنا داخله فى باب التوحيد و العدل، بالإضافة إلى الكثير من الأحكام الاخلاقية و السلوكية و ما ترشد إليه الآية.

و المدلول الواقعى لكلمة «الاحكام» من خلال الأمور التى تضمنتها هذه الفقرة فى تفسيره: هو ما يؤخذ من الآية أو يستفاد منها، أو ما ترشد إليه الآية و تدل عليه على وجه العموم.

٣- و نورد فيما يلى شاهدين للدلالة على طريقته فى هذه الفقرة، و على هذا المدلول لكلمة «الأحكام»:

(أ) قال الله تعالى: (سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ. هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ. مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (١) (١) الآيات ١- ٥ سورة الحشر، ورقة ٩٠/ ظ.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٣٩٠

قال الحاكم فى «الأحكام»: «تدل الآيات على أن خروجهم [لم يكن عن قلة، و لكن لينصره الله، و لإلقاء الرعب فى قلوبهم.

«و تدل أن ما فعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه من إجلاء أهل الكتاب من جزيرة العرب هو الذى يقتضيه الشرع و الكتاب و السنة، فقد قال صلى الله عليه و سلم: (لا يجتمع فى جزيرة العرب دينان).

«و يدل قوله (فاعتبروا) على الحث على الاستدلال و النبوة و التمسك به، و الإيمان الموجب للنصرة، و ترك المخالفة الموجبة للنقمة. و استدل أبو العباس بن شريح بالآية على صحة القياس إلا أن ما تقدم و تأخر لا يليق بذلك.

«و يدل قوله: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا) أى: ما جعلتهم فيه جزاء على أعمالهم. و يدل أن الجزاء يستحق بالعمل. و يدل أن الشقاق حادث من جهتهم فيبطل قول المجبرة فى جزاء الأعمال و المخلوق».

(ب) و قال فى قوله تعالى فى قصة موسى عليه السلام: (فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ، وَلَمَّا تَوَجَّهَ تَلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ. وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا؟ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصَدَرَ الرَّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ. فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا، فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) (١) (١) الآيات ٢١- ٢٥ سورة القصص، ورقة ٤٦/ ظ.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٣٩١

قال الحاكم: «تدل الآيات أن المرء يجب عليه الفرار بدينه، و التوكل على ربه. و تدل على حسن إعانة الضعفاء.

«و يدل قوله (على استحياء) على عظم موقع الحياء فى الدين، و ورد عن رسول الله صلى الله عليه و سلم و آله: (الحياء نصف الإيمان)

«و يدل قوله: (ما خطبكما)؟ على إباحة كلام الأجنبية عند الحاجة و الأمن على النفس.

«و يدل قوله (من خير فقير) على تطف في السؤال.

«و تدل الآيات على أن المجازاة على الإحسان حسن. و تدل على بشاره بالنجاة من الظلمة و أن ذلك نعمة. و تدل على أن الظلم فعل العبد ليصح النجاة بالهرب».

ثامنا: القصة

يورد الحاكم هذه الفقرة- كما قدمنا- حين يكون أمامه روايات صحيحة فيها بعض التفاصيل الزائدة على ما يدل عليه ظاهر الآيات موضوع القصة. و يمكن تلخيص رأيه و طريقته في هذا الموضوع في النقاط التالية:

(١) نص الحاكم في بعض هذه الروايات على أنها مرفوعة، و أضاف بعضها الآخر إلى روايتها من الصحابة و التابعين، أو إلى شيوخه الذين يرفعونها إلى هؤلاء. و ربما زعم في بعض الروايات أنها محل إجماع الرواة، مثل ما أورده في قصة أصحاب الفيل من الأحداث و الوقائع، و ما دعا إليها من الأسباب، مع الإفاضة في ذكر الأسماء و الأماكن، إلى ما هنالك من الأمور التفصيلية الدقيقة.

(٢) و لكن هذا لم يمنع الحاكم من تصنيف هذه الروايات، و اختيار

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٩٢

أرجزها فيما يبدو، حتى إنه جعل ذلك في عنوان قصة أصحاب الأخدود، فقال بعد أن فرغ من تفسير الآية: «قصة أصحاب الأخدود مختصرة» (١) و أورد فيها بعض الروايات المرفوعة و الموقوفة على بعض الصحابة. و يرجح الباحث أن الحاكم- على أي اعتبار- كان حريصا ألا يبعد في ذكر الروايات عن المدلول الحقيقي للقصة، أو عن محل الاعتبار الذي سقت القصة من أجله.

(٣) من الراجح أن الحاكم لم يعقد هذه الفقرة في كتابه إلا لما ترجحت عنده صحته من الروايات، نظرا لقله هذه الفقرة في جانب القصص القرآنية الكثيرة التي شرحها شرحا وافيا عند الكلام على «المعنى»، و بين أيضا ما ترشد إليه من الأحكام، و لم ير بعد ذلك ضرورة لإطالة القول في بعض رواياتها في «القصة».

يرجح ذلك أمران: أحدهما أنه لم يعقب على واحدة من رواياته في «القصة» بالنقد. و ثانيهما: أنه ربما أشار في ثنايا كلامه في «المعنى» إلى أنه أهمل- في تفسير الآية- بعض القصص لأنها لا تصح، كما فعل في قصص الأنبياء التي وردت في سورة ص، و كما عقب على بعض الأقوال في تفسير قوله تعالى (كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ) (٢) «قال في تفسير الآية: «... و قيل إنه في إنسان بعينه، كان من الرهبان فأغواه الشيطان بأنه ينجيه من ثلاثة وقع فيها، و قال له اسجد لي سجدة واحدة، ففعل لما احتاج إليه، ثم أسلمه حتى قتل؛ عن ابن عباس و ابن مسعود». (١) التهذيب، ورقة ١٤٠/ ظ.

(٢) الآية ١٦ سورة الحشر، ورقة ٩٢/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٩٣

ثم قال: «و فيه قصه طويله لا يصح أكثرها، فتركت ذكرها لأن فيها أن الشيطان غير الصور و أزال العقل و حمل عليه امرأة تداويه ... في كثير من الترهات» إلا أنه لم يمنع من جواز ما روى أن الراهب زنى بامرأة ثم قتلها، و ظهر ذلك، فأخذوه و صلبوه. و لكنه رجح في الآية أنها من قبيل ضرب المثل، و أنها تصدق مع الإنسان جنسا، سواء صحت قصة الراهب أم لم تصح.

(٤) و هذا يسلمنا للحديث عن موقف الحاكم من القصص و الأخبار الإسرائيلية التي حشيت بها بعض كتب التفسير، و تسربت إلى بعضها الآخر.

و بالرغم من وضوح موقف الحاكم من هذا الموضوع، كما سنرى، إلا أن هذا الوصف- إسرائيلي- لا بد لتحديد ما ينطوي تحته- كحد علمي أو ظواهر مرجحة- من دراسة مستفيضة للروايات و مصادرهما و موضوعاتها، و ما يجمعها من صفات أو ميزات، حتى نميز

بين الإسرائيليات و بين الروايات التي اخترعها الرواة أو نسبت إليهم.

والذي نلاحظه- انطلاقاً من ظواهر أكثر القصص التي تسلك عادةً في الإسرائيليات- أن أهم موضوعات هذه القصص ثلاثة: الصفات الإلهية.

الأنبياء. آيات الكون و الطبيعة فقد تسرب شيء من قصص بني إسرائيل في التشبيه و التجسيم في تكليم موسى، و في أخذ الألواح، و في خلق آدم و قصص أخرى، إلى بعض المفسرين. كما لهج مفسرون آخرون بما رواه اليهود من قصص أنبيائهم و ما نسبوه إليهم من المعاصي و الأمور المنفرة

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٩٤

القيحة! و اعتمد مفسرون غيرهم على أقاويل اليهود في خلق الكون و تفسير بعض ظواهر الطبيعة. (١)

أ- و موقف الحاكم من الموضوعين الأولين معروف من منهجه الاعتزالي الكلامي، و مما قدمناه من رأيه في تنزيه الأنبياء، فلا حاجة بنا إلى الإطالة في الحديث عنه أو الدلالة عليه.

ب- أما آيات الطبيعة و الكون فلم يورد فيها إسرائيلية واحدة، و لم يزد على نقل بعض التفسيرات اللغوية التي قال بها شيوخه أو بعض رجال السلف، و عند ما يثير بعض النقاط التي تحدث فيها هؤلاء؛ فإنه يذهب إلى أن كل شيء لا تشير إليه الآية أو تدل عليه فالتوقف فيه أولى، و لعله يذكر من دلالات هذه الآيات على الصانع و على وجوب النظر، أكثر مما يورده في تفسيرها من الأقوال.

قال في تفسير قوله تعالى: (خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ، وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَ سَيَخِرُّ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ) «٢»: «... ثم نبه تعالى على كمال قدرته، فقال سبحانه (خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ) لإقامة الحق، و عبادة الله، و الدلالة على وحدانيته. (يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ) أي يلف هذا على ذاك، و ذاك على هذا. و قيل يدخل أحدهما في الآخر بالزيادة و النقصان؛ عن الحسن و جماعة. و قيل: يأتي أحدهما خلف الآخر. (١) راجع حول موضوع الإسرائيليات كتاب مقالات الكوثري للشيخ زاهد الكوثري رحمه الله، ص ٣٢-٣٥ و صفحة ٣١٣ طبع مصر.

(٢) الآية ٥ سورة الزمر، ورقة ٩/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٩٥

(و سخر) أي ذلك يجريه كما يشاء (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى) أي: إلى أجل مسمى، قيل هو قيام الساعة، فإنهما يجريان إلى ذلك الوقت، عن أبي علي و أبي مسلم. و قيل: هو المطلع و المغرب، لكل واحد وقت معلوم في الشتاء و الصيف. (أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ): مع قدرته على أخذكم لا يؤاخذكم و يغفر لكم إن تبتم».

و قال في تفسير قوله تعالى. (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ) «١» قال: «قيل سبع أرضين. و قيل هي أطباق لا سكان فيها. و قيل بل فيها سكان مكلفون أو غير مكلفين، فأما السموات فسبع و في كل واحدة ملائكة» قال: «و متى قيل: هل في الأرضين و السموات أحد من الخلاق؟ قلنا: لا خلاف أن السموات سبع، و في كل سماء ملائكة، و اختلفوا في الأرضين، قال قتادة: في كل سماء و في كل أرض خلق من خلقه، و أمر من أوامره، و قضاء من قضائه. و قيل ليس فيها أحد. و قال أبو علي: ليس بين القرآن آية تدل على أن الأرضين سبع غير هذه. و قال: ليس بين الأرضين خلل و فتوق، و إنما كانت سبعة لأنها من سبعة أجناس! قال الحاكم: «و ليس في الآية أن فيها أحداً أم لا، و لا أن بين كل اثنين فرجاً أم لا، و لا أنها من أجناس متباينة، فالتوقف فيه أولى».

ج- و لكن إذا حملنا على «الإسرائيليات» بعض التفاصيل التي يوردها الحاكم في كلامه على «المعنى» في بعض القصص القرآنية- المتصلة ببني إسرائيل خاصة- دون أن يكون في كلامه ما يدل على عدم التفاته إلى هذه (١) الآية ١٢ سورة الطلاق، ورقة ١٤/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٩٦

التفاصيل، أو القول بعدم جدواها، أو ما يدل على قوله برفض هذه الجزئيات التي لا تفهم من ظاهر النص؛ فإن تفسير الحاكم لم يخل

من الإسرائيليات على هذا الاعتبار، فقد ختم كلامه - مثلاً- في تفسير الآيات التي ذكرت قصة موسى مع قومه لما أمروا بذبح بقرة «١»، بقوله: «و يقال: بكم اشترت البقرة؟ قلنا بملء جلدنا ذهباً. وقيل: بوزنها عشر مرات، عن السدي! وقيل كانت البقرة لشاب من بني إسرائيل بار بأبويه» (٢)

كما أنه في تفسير قوله تعالى: (فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بَعْضَهَا) «٣»- في القصة السابقة- عرض لجميع ما قاله كل من مجاهد و عكرمة و السدي و الفراء و الضحاك و سعيد بن جبير في تفسير البعض!! من أنه الفخذ أو الذنب أو الغضروف أو اللسان أو البضعة التي بين الكتفين ... كل ذلك مما لا طائل تحته و لا فائدة فيه.

و كذلك الأمر في «ماهيئة!» الهدية التي بعث بها بلقيس إلى سليمان، و «الكيفية» التي وصل عليها إلى هذه الملكة كتاب سليمان! قال الله تعالى، على لسان سليمان أمراً الهدهد، (أَذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ) «٤» ذكر الحاكم في تفسير الآية أنه حمل الرسالة و ألقاها إليها، ثم قال: (و اختلفوا كيف حملها و كيف ألقاها، قيل بمنقاره و طار حتى وقف على رأس المرأة فألقاها إليها و حولها الملاء، عن (١) انظر الآيات ٦٧- ٧١ من سورة البقرة. (٢) التهذيب، ورقة ٩٨/ ظ.

(٣) الآية ٧٣ سورة البقرة، انظر التهذيب ورقة ٩٩/ ظ.

(٤) الآية ٢٨ سورة النمل، ورقة ٢٧/ و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٩٧

مقاتل، و قيل: كانت تقعد للقضاء إلى انتصاف النهار .. ثم تدخل البيت و تنام فجاء الهدهد و دخل كوة البيت فألقى الكتاب عند رأسها .. و تولى، فانتهت و رأت الكتاب ففزعت و خافت أن يكون وقع في ملكها شيء، فحملته و خرجت إلى الناس. و قيل أتى بالكتاب إليها و هي على ثلاثة أميال من صنعاء اليمن نائمة في بيتها، فوضع الكتاب على صدرها، عن قتادة! و قيل: كان لها كوة مستقلة للشمس تقع الشمس عند ما تطلع عليها، فإذا نظرت إليها سجدت، فجاء الهدهد إلى الكوة فسدها بجناحه، فارتفعت الشمس و لم تعلم، فقامت تنظر فرمى الكتاب إليها، عن وهب و ابن زيد.

و ذكر أيضا عدة أقوال في الهدية التي بعث بها الملكة إلى سليمان، كما ذكر صورة دقيقة «للاحتفال» الذي قدمت فيه هذه الهدية، و اصطفت فيه الشياطين و الوحش و السباع و الطيور ...

و لكن من الظلم للحاكم، على كل حال، أن يحكم عليه بأنه حفل بهذه الأخبار، أو حرص على أن لا تفوته في تفسيره القيم. و قد تكون قصة سليمان هذه من أبرز الشواهد على تسرب هذه الروايات إلى تفسيره، و بهذا القدر الذي لم يزد عليه في قصة أخرى.

د- و أخيراً فقد نص في تفسيره على عدم اكترائه بما يرويه أهل الكتاب أو بما ينقلونه، قال في تفسير قوله تعالى في قصة إبراهيم: (رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ ..) إلى قوله تعالى (سَيَلَامٌ عَلَيَّ إِبرَاهِيمَ. كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ وَ بَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ ..) «١». (١) الآيات ١٠٠- ١١٢ سورة الصافات، ورقة ١٦٣/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٣٩٨

قال: إنهم اختلفوا في الذبيح، قيل إسحق؛ عن عمر و علي و ابن مسعود و العباس بن عبد المطلب و كعب الأحرار و قتادة و سعيد بن جبير و مسروق و عكرمة و عطاء و مقاتل و الزهري و السدي و أبي علي. و قيل إسماعيل؛ عن ابن عباس و ابن عمر و محمد بن كعب القرظي و سعيد بن المسيب و الحسن و الشعبي و مجاهد و الربيع و الكلبي، قال القاضي: و هو الصحيح ...».

ثم ذكر أدلة القاضي و ما رد به على أدلة شيخه أبي علي، و بعد أن رجح ما ذهب إليه القاضي، قال:

«فإن قالوا: أجمع أهل الكتابين أنه إسحاق و حكوا ذلك عن التوراة! قلنا: ليس إجماعهم حجة، و نقلهم غير مقبول ...».

فى ترجفحاته القلفة - ١٩١-١٩٣ و صلاة الخوف ١٩٨-١٩٩. و انظر «مسائل من الفرائض» بعد آفة المبراث. و انظر فى سورة الجمعة ورقة ٩٩ حفث سلك «الأحكام» فى بعض الآفات فى فصل، و جعل «للفقه» فصلا آخر.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٠١

مفله المملحوظ إلى المذهب الحنفى، و عنافة الزائفة بأراء أبى حنيفة بخاصة «١».

كما أن المرء فى الوقت الذى فظن فىه أن الحاكم سفاخذ فى التفرفع و استعراض الأدلة و الترففح؛ ففد نفسه فجاء أمام عبارته الأثرة التى كررها فى مواضع كثرفة من كتابه: «و موضع تفصفله كتب الفقه» «٢»! «١» هذا قد فرجح الفرض بأنه كتب تففسره قبل انتقاله إلى المذهب الزفدى، لأنه كتبه فى وقت مبكر كما قدمنا، و إن كانت بوادر هذا الانتقال أو الاستعداد له، من حفث بعض الترففحات و الاجتهادات، قائمة على كل حال.

(٢) و تتجلى شخصفته الفقهفة فى الترففح فى «الأحكام» دون «الفقه» ففما ففدو، قال فى قوله تعالى: (وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) إنها تدل على تورفث ذوى الأرحام «على ما قاله أمفر المؤمنف و ابن مسعود خلاف ما ففوله زفد».

و قال فى قوله تعالى: (فَقُلْتُ اسْرِئْعِفِرُوا رَبِّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَفِكُمْ مِدْرَارًا) إنها تدل على أن الاستسقاء لا صلاة فىه، كما قاله أبو حنيفة، خلاف ما ففوله الشافعى. قال: «و روفنا عن عمر مثل ذلك، و روى أن النبى صلى الله علیه استسقى و دعا و لم ففصل. و روى أن عمر استسقى بالعباس و لم ففصل. و ما روى أنه صلى فعندنا ففوز أن ففصل، و إنما نقول: ففصل فىه صلاة مرتبة مسنونة».

و قال فى قوله تعالى: (أَسِفِفِكُونُهُنَّ مِنْ حَفِفْ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ) .. إنها تدل باتفاق على و ففصل النفقة للمطلقة الرجعىة. قال: و اختلفوا فى المبتوتة بثلاث، و الصحفح أن لها النفقة، و ما روى عن فاطمة بنت قفس أن النبى لم ففصل لها النفقة و السكنى، فقد أنكر ذلك عمر و عائشة و ابن مسعود، فلا نقبل خبرا أنكره هؤلاء الأجلة، و روى أنها كانت ناشزة... راجع التهذفب الأوراق ٩٨/ظ، ١١٥/ظ، ١٠٤/ظ.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٠٢

(٥) و مهمما ففكن من أمر ففن الحاكم لم ففصل من هذه الفقرة فى كتابه مفداننا لعرض آرائه فى الفقه، و إن كنا نرففح عدم التزامه الكامل بمذهب بعفنه، كما نرففح أنه لم ففصل ففما ذهب إليه من آراء عن اجتهادات الفقهاء السابقف مع نزوع واضح إلى الاجتهاد. و طرفة الحاكم هذه- على كل حال- ففختلف الحكم عفها ففمن من ففطلب الخلاف و الاجتهاد فى كتب التفسفر، و ففمن من ففرفو ألا تتضخم أوراق آفات تففسفر الأحكام، التى تعتبر قلفة إذا قفست بجمفع آى الكتاب، و أن ففكون حظها فى كتب «التفسفر» كحظ سائر الآفات، و لعل طرفة الحاكم التى نأت بكتب التفسفر عن منازعات الفقهاء- مع نجاحها فى ربط خلاصة الآراء الفقهفة بالنص القرآنى- هى الأقرب إلى الصواب، لو لا أنها تركت خلافات الفقهاء إلى ففدل المتكلمفن!

(٦) و شاهد واحد ففغنى للدلالة فى هذه الفقرة على كل ما ذكرناه:

قال فى قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسِعِعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَ ذَرُوا الْبَفِعَ ذَلِكُمْ حَفِفْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعَلَّمُونَ، فَبِإِذَا قُضِفَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فى الْأَرْضِ وَ ابْتِعُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَ اذْكُرُوا اللَّهَ كَثَفِرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) «١» إن الكلام فى أحكام هذه الآفة من و ففهن «أحدهما: دلالات الآفة. و الثانى ذكر الجمعة و شرائطها» ثم خص كل واحد منهما- كل ذلك تحت عنوان فقرته «الأحكام»- بفصل خاص.

و نحن نورد ففما ففلى كل ما قاله فى الفصل الأول، مع ذكر رءوس المسائل التى عرض لها فى الفصل الثانى، للدلالة ففضا على ما قدمناه من تفرفقه ففمن (١) الآفان ٩-١٠ سورة الجمعة، التهذفب ورقة ٩٩.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٠٣

«الأحكام»- أو دلالات الآفة كما سماها هنا بدفة- و «الفقه»، و حتى لا نستعرض مسائل فقهفة ففصلها هنا:

قال: «أما الأول، فتدل على اختصاص يوم الجمعة بصلاة و ذكر.

وتدل على أن للجمعة نداء و هو أذان، و ليس في الكتاب ذكر الأذان إلا هاهنا، و في قوله: (وَ إِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ). و تدل على وجوب السعي، و الأقرب أنه يجب عند النداء لأنه عقبه به. و تدل على وجوب الجمعة لأن وجوب السعي إليها و تحريم المبايعه لأجلها يدل على وجوبها. و تدل على أن الخطاب للأحرار لأن العبد لا يملك البيع. و تدل على أنه خطاب للرجال لأن (آمنوا) حقيقة فيهم. و تدل على اختصاص الجمعة بمكان، لذلك أوجب السعي إليه. و تدل على ذكر يجب السعي إليه. و تدل على اختصاصه بوقت حيث ينادى فيه. و تدل على تحريم البيع، و اختلفوا فالأكثر على أنه يكره و ينعقد، و قيل لا ينعقد. و هو قول الحسن و مالك.

«و يدل قوله (وَ ابْتَغُوا)، على جواز الكسب خلاف ما يقوله بعضهم.

«و يدل قوله (لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ) أنه أراد من جميعهم الفلاح، و يدل على أن الفلاح يدرك بهذه الطاعات.

«و استدل بعضهم بقوله (فَأَنْتَشِرُوا) على إباحة السفر بعد الصلاة، فيدل على تحريمه قبلها، حتى زعموا أنه لا يجوز بعد طلوع الفجر يوم الجمعة أن يسافر، و الظاهر لا يدل عليه، و هو مذهب الأكثر.

«و تدل على أن السعي و البيع فعلهم، و كذلك الانتشار و الابتغاء، لذلك علق به الأمر و النهي، و كيف يكون جميع ذلك خلقا له و هو يدعو

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٠٤

إلى ترك البيع و السعي بألطف استدعاء: (ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ).

قال الحاكم: «و أما الفصل الثاني فالكلام فيه ينقسم إلى عشرة فصول: أولها: وجوبها، و ثانيها على من تجب، و ثالثها الكلام في الخطبة، و رابعها في الموضوع الذي تقام فيه، و خامسها العدد المعتبر فيها، و سادسها هل يقيمها السلطان، و سابعها الجماعة و الإمام، و ثامنها الوقت، و تاسعها صفات الجمعة، و عاشرها سنن الجمعة. و موضع تفصيلها كتب الفقه، و نشير إلى جمل من ذلك». ثم ذكر جملا من ذلك- في ثلاث صفحات تقريبا- في غاية الدقة و التركيز.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٠٥

الفصل الثاني آراؤه في علوم القرآن

إشارة

قدمنا في الفصل السابق طريقة الحاكم في تفسيره، و وقفنا من خلال هذه الطريقة على آراء الحاكم في بعض مسائل علوم القرآن الهامة، و قد آثرنا بحث هذه المسائل هناك- كما قدمنا- لإعطاء صورة متكاملة لتفسير الحاكم و طريقته في تقسيم كتابه و ترتيبه، و قد ذهب هو نفسه إلى اعتبار جميع فقرات كتابه السابقة من «علوم القرآن»، فقال: «و علوم القرآن كثيرة، مدارها على ثمانية: أولها القراءة و وجوها و عللها، و ثانيها اللغة، و ثالثها الإعراب، و رابعها النظم، و خامسها المعنى، و سادسها النزول، و سابعها الأدلة و الأحكام، و ثامنها الأخبار و القصص» (١).

و الواقع أن علوم القرآن و إن كانت تعتبر في الأصل «مدخلا» إلى تفسير القرآن و طريقا إليه، إلا أن قسما كبيرا منها، حتى بعد أن اتخذ هذا المصطلح شكله النهائي فيما بعد، يدخل في نطاق التفسير، و يبدو أن الحاكم يعني بعلوم القرآن، في المقام الأول، تلك الأمور و المعلومات (١) التهذيب المجلد الأول، ورقة ٢.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٠٦

التي لا بد من الوقوف عليها في تفسير كل آية، فهي و التفسير عنده- أو علوم التفسير إن صح هذا التعبير- على حد سواء.

و مهما يكن من أمر فإن الذي نعرض له في هذا الفصل إنما هو آراء الحاكم في سائر علوم القرآن، أو في أهم علوم القرآن الأخرى، كما وقفنا عليها من خلال تفسيره.

أولاً: نزول القرآن

(١) نزوله إلى سماء الدنيا: ذهب كثير من العلماء إلى أن القرآن نزل مرتين، الأولى إلى سماء الدنيا نزل فيها- على قول الأكثر- جملة واحدة، والثانية على النبي صلى الله عليه وسلم، نزل عليه فيها منجماً في بضع وعشرين سنة، ويروون في نزوله إلى بيت العزة في السماء الدنيا بضعه أحاديث وصفت أسانيداً بأنها صحيحة (١)، وقد عرض الحاكم لهذا الموضوع في مواضع عدة من تفسيره، عند الكلام على قوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ) (٢) وقوله: (بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ) (٣) وقوله: (وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ) (٤) وقوله: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) (٥) وفي مواضع أخرى. (١) انظر الاتقان للسيوطي ١/ ٦٨.

(٢) الآية ٣ سورة الدخان، ورقة ٤٣/ و، وقال عكرمة في هذه الليلة إنها ليلة النصف من شعبان، و رجح الحاكم رأى ابن عباس و قتادة و ابن زيد و أبي علي و أبي مسلم: أنها ليلة القدر من شهر رمضان.

(٣) الآيتان ٢١-٢٢ سورة البروج، ورقة ١٤١.

(٤) الآية ٤ سورة الزخرف، ورقة ٣٧.

(٥) الآية ١ سورة القدر، ورقة ١٥١/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٠٧

قال في قوله تعالى: (وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ) إنه يدل على «أن القرآن مؤلف في اللوح، و أنه أنزله حالاً بعد حال حسب المصلحة». أما الآيات الأخرى فأجمع ما قال في تفسيرها، ما ذكره في آية سورة القدر، قال في قوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ): «فيه ثلاثة أقوال: أولها: أنزلنا القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا في ليلة القدر، ثم أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوماً؛ عن ابن عباس. وقيل: كان ينزل في كل سنة في ليلة القدر إلى سماء الدنيا ما يريد إنزاله في تلك السنة على نبيه متفرقا، ثم كذلك في كل سنة، عن أبي علي. وقيل إنا أنزلنا ما يدل عليه العباد في ليلة القدر، بمعنى بينا و أثبتنا، حكاه القاضي. و ثانيها: ابتدأنا إنزاله في ليلة القدر، عن الشعبي، و كان المبعث في رمضان، و ثالثها:

أنزلنا القرآن في فضل ليلة القدر» قال الحاكم: «و الأول أولى، لأن أكثر المفسرين عليه، و تواتر النقل بأنه عز و جل أنزل القرآن ليلة القدر إلى سماء الدنيا».

(٢) الوحي: ورد في الأحاديث عدة «كيفية» للوحي تكفلت بجمعها كتب علوم القرآن، مثل النفث في الروح، أو أن يأتي الملك إلى الرسول في مثل صلصلة الجرس، أو أن يأتيه في صورة الرجل فيكلمه، أو يأتيه في النوم، أو أن يكلم الله تعالى رسوله من وراء حجاب (١). و لم يعرض الحاكم لموضوع الوحي- فيما بين أيدينا- إلا- من خلال تفسيره لبعض الآيات التي أبان فيها عن كيفية تكليم الله تعالى للرسول، و عن المراد بإضافة القرآن إلى جبريل، و عن بعض المسائل الأخرى التي سنعرض لها (١) راجع الاتقان ١/ ٧٦.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٠٨

في هذه الفقرة، و بالرغم من أنه لم يبحث في بعض الكيفيات السابقة إلا أنه يذهب فيما يبدو إلى أن الأصل في إنزال القرآن أنه كان بالوحي عن طريق جبريل عليه السلام، بغض النظر عن الكيفية التي كان يأتي عليها، و إن كان المعلوم من رأى الحاكم- في تفسيره لسورة النجم- أن النبي لم ير جبريل على صورته الحقيقية إلا مرتين يوم عرج إلى السماء، و يبدو لنا رأى الحاكم في نزول القرآن على الرسول و في موضوع الوحي عموماً من خلال تفسيره للآيات التالية:

أ- قال الله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآذُنِهِ مَا يَشَاءُ) «١» قال الحاكم: والوحي في اللغة إعلام في إخفاء، وكل أمر سريع فهو وحي، ومنه:

الوحي الوحي، وتسمى الرسالة والكتاب والإشارة وحيا. وأوحي ووحى لغتان، والإلهام يسمى وحيا.

ثم قال في الآية إنها تدل على أن كلام الله تعالى لعباده على ثلاثة أوجه: «الأول: الوحي، وإن كان جميعا وحيا. وقيل: أراد بالوحي الإلهام. وقيل هو القاء الخواطر وإقامة الأدلة وشرع الاستدلال، كما فعل إبراهيم في قوله: (وَكَذَلِكَ نُرِي إِبرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)، عن أبي مسلم. وقيل الإلهام من جنس الاعتقادات لا من جنس الكلام فلا يكون الإلهام وحيا! وقيل: الخواطر وما يراه في المنام، عن أبي علي.

والثاني: من وراء حجاب، قيل: يكلمه بكلام يسمعه ولا يرى المتكلم (١) الآية ٥١ سورة الشورى، التهذيب ورقة ٣٦/١٠.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٠٩

بمنزلة ما يسمع من وراء الحجاب؛ لأنه تعالى لا يجوز عليه الحجاب، ولا يكون كلامه كلام من يرى ويدرك، عن أبي مسلم، وقيل: يحجب ذلك عن جميع خلقه إلا ممن يريد أن يكلمه به، نحو كلامه لموسى عليه السلام في المرة الأولى، بخلاف كلامه في المرة الثانية لأنه سمع ذلك معه السبعون، عن أبي علي، وقيل يحصل الكلام من وراء حجاب، أي مكانه الذي خلق فيه، فالحجاب راجع إلى مكان الكلام، ولا يقال إن المتكلم من وراء حجاب؛ لما بينا أن الحجاب لا يجوز عليه لأنه من صفات الأجسام، وما يسمعه الملك من هذا القبيل لأنه يسمع الكلام من غير رؤية محله والمتكلم به، ويعلم أنه كلامه بمعجزة أو ما يجري مجرى المعجزة، والحجاب ثلاثة أوجه: حجاب عن إدراك الكلام إلا- المتكلم به. والثاني حجاب بمحل الكلام. والثالث بمنزلة ما يسمع من وراء حجاب.

الثالث: أو يرسل رسولا- من الملك فيأتي به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيسمعه منه فيؤديه إلى الخلق (بإذنه) قيل بعلمه. وقيل بأمره، وهو الوجه».

هذه الطرق الثلاث التي ذكرتها الآية لم ينص الحاكم في أولها- وهو الوحي- على تفسير بعينه، وإن كان قوله في الإلهام إنه يسمى وحيا، إلى جانب ميله المعهود إلى رأى أبي علي الذي ختم به هنا ما قدمه من آراء؛ يرجح ميله إليه، وذهابه إلى أن المراد بالوحي في الآية الخواطر وما يراه في المنام. أما الطريق الثاني فالمراد به عنده أن الرسول يسمع كلام الله تعالى من غير واسطة، والذي يود الحاكم تأكيده هنا إنما هو عدم جواز الحجاب على الله تعالى. أما الطريق الثالث فقد «نص» فيه على أن الرسول- جبريل- يأتي بالكلام إلى النبي- على أي صفة- «فيسمعه»

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤١٠

الرسول منه». وعلى هذه الطريقة نزلت جميع آي القرآن على الرسول صلى الله عليه، فيما يذهب إليه الحاكم رحمه الله، كما «يبدو» ذلك لنا مما يأتي:

ب- قال الله تعالى: (وَإِنَّهُ لَنَزَّلُ رَبُّ الْعَالَمِينَ نَزْلًا بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ. وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ. أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ. وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ) «١» قال الحاكم: الروح الامين هو جبريل، عن ابن عباس والحسن والضحاك وابن جريج، سمي روحا لأنه روحاني، وقيل: لأن الدين يحيا به، وسمى أمينا لانه أمين الله على وحيه.

(على قلبك) يا محمد، قال الحاكم: «وهذا توسع لانه تعالى كان يسمعه جبريل فيحفظه وينزل به على الرسول صلى الله عليه وسلم، وقرأ عليه فيعيه ويحفظه بقلبه، فكأنه نزل على قلبه» (لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ): من المخوفين عباد الله، (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ) يعنى أن القرآن بلغه العرب نزل، وكل نبي أرسل بلسان قومه ليفهموا عنه. (وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ) أى كتب الاولين، قال الحاكم: «واختلفوا ما

الذي في كتب الاولين، قيل الدعاء إلى التوحيد و العدل و الاعتراف بالبعث و أقاصيص الامم الذي نزل به القرآن، و هو مذكور في تلك الكتب، عن مقاتل. و قيل: ذكر القرآن و البشارة به و بمحمد صلى الله عليه و سلم مذكور في الكتب، عن أكثر المفسرين.

قال: «و لا يقال إن عين هذا القرآن في الكتب لأنه عربي و نزل (١) الآيات ١٩٢-١٩٩ سورة الشعراء، ورقة ١٨-١٩.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤١١

على محمد، بخلاف تلك الكتب» و لهذا رد في «الاحكام» استدلال بعض أصحاب أبي حنيفة بقوله (وَ إِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْمَأْوَلِينَ) أن القرآن قرآن و إن كان بغير لغة العرب! لان معنى الآية ما قدم «و لأن القرآن ما كان بلفظه و معناه».

ج- و قال الحاكم في قوله تعالى: (لَا تُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ) (١) إن سبب نزول الآية أن الرسول كان إذا نزل القرآن عجل بتحريك لسانه لحبه إياه، فنزل (لا تحرك)، عن ابن عباس و سعيد بن جبير و الضحاك.

قال الحاكم: و فيه نزل (وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ) (٢) قال: (لا- تُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَكَ) يعني بالقرآن و الوحي (لَتَعْجَلَ بِهِ) أن بقراءته لتحفظه و لا تنساه (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ) قيل إن علينا جمعه في صدرك حتى تحفظه، و قراءته عليك حتى تعيه و يمكنك بيانه، عن ابن عباس و الضحاك. و قيل إن علينا جمعه في صدرك، و تأليفه على ما نزل عليك، عن قتادة. (فإذا قرأناه) قيل: قرأه الملك عليك بأمرنا.

و قيل إذا جمعناه لك (فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ) أى أتبع قراءته بقراءتك.

و أيا ما كان رأى الحاكم في معنى القراءة في الآية، فإن ما ذكره هنا و في الآية السابقة يشير إلى رأيه في أن جميع القرآن نزل به جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه و سلم و قرأه عليه- و الآثار الصحيحة في أنه كان يعارضه به كثيرة- و أن الوحي بالقرآن، كما اتفق على ذلك جميع المسلمين، (١) الآيات ١٦-١٩، سورة القيامة، ورقة ١٢٤.

(٢) الآية ١١٤ سورة طه.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤١٢

إنما كان بلفظه و معناه جميعاً، لان قوله تعالى في الآية السابقة (عَلَى قَلْبِكَ) ليس له في الاصل ظاهر يصح التمسك به «١» حتى يقال إنه أولى من المجاز و التوسع، فضلاً عما دلت عليه هذه الآية الثانية و آيات أخرى كثيرة، و ما علم من دين الإسلام بالضرورة، و إنما المراد بقوله تعالى (عَلَى قَلْبِكَ) ما قدمناه من كلام الحاكم رحمه الله.

د- أما إضافته تعالى القرآن إلى النبي صلى الله عليه و سلم أو إلى جبريل، فقد (١) أشار السيوطي إلى أن بعضهم ذهب إلى هذا القول، و زعم أن القرآن أوحى بمعناه فقط!! و لكن السيوطي الذي أغرى بالجمع السديد تارة، و غير السديد تارة أخرى- على سعة باعه في الحديث و الرواية و التفسير بالمأثور- لم يذكر لنا في هذه المرة من هو قائل هذا القول! و من أى الناس هو، و إلى أى ملة ينتسب! و قد تكفل السيوطي- في باب الوحي أيضاً- بنقل ما قيل- و ما أهون أن تكتب هذه الكلمة «قيل» و يلقي بعدها بآراء لا يعلم مصدرها إلا الله- في كيفية تلقي الرسول للوحي، و «الحالة» التي يكون عليها عند ما يهبط عليه جبريل بالقرآن؛ هل ينخلع الرسول من صورته البشرية ليتلقى عن الملك، أم يدخل الملك في صورة بشرية ليوحى إلى الرسول! و كل ذلك افتراضات لا سند لقائلها يعول عليه، و ليست مثل هذه القضايا الغيبية مما يدخل تحت الفروض و الاحتمالات العقلية الكثيرة، و ما نعرفه من الوحي و ما شاهده الصحابة بأنفسهم- و لم يزيدوا عليه من افتراضاتهم- إنما هو آثاره التي كانت تبدو على النبي صلى الله عليه و سلم من الجهد و المشقة. و ما كان خبر السماء يهبط به أمين السماء الا أمراً جليلاً هياً الله تعالى له نبيه الذي اصطفاه و خاطبه بقوله: (إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا). و قد أحسن الحاكم- رحمه الله- في عدم خوضه في هذه الموضوعات، سواء في تفسيره أو في كتبه الأخرى التي وقفنا عليها. راجع السيوطي ١/ ٧٤.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤١٣

عرض له الحاكم في قوله تعالى: (فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَ مَا لَا تُبْصِرُونَ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ وَ مَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ وَ لَا يَقُولُ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَدَّكَّرُونَ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ..) «١» قال الحاكم:

الرسول الكريم قيل جبريل، عن أبي علي. وقيل محمد صلى الله عليه وسلم، عن الحسن، و الكريم: الجامع لخصال الخير، وقيل إنه كريم على ربه.

قال: «و متى قيل: إذا كان القرآن كلامه تعالى فلم أضافه إلى الرسول؟

قلنا: فيه وجوه: قيل كانوا ينكرون أن يكون كلام رسول الله و يقولون هو سحر! فبين أنه كلام رسوله لأنه سمع منه، عن أبي علي. و قيل:

تلاوته و أداؤه. و قيل فيه حذف، أي قول مرسل رسول كريم، كقولهم: (و اسأل القرية) أي أهلها». و ذكر الحاكم أيضا نحوًا من هذه الوجوه في تفسير قوله تعالى (إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ) من سورة التكويد «٢».

ثانيا: نقل القرآن

(١) تواتر النص القرآني: و يعرف القرآن عند جميع المسلمين بالنقل المتواتر، و لا-خلاف أنه ما بين الدفتين، و أنه المختص بهذه السور أولها و آخرها، قال الحاكم: و ذلك أظهر من أن يمكن الخلاف فيه. و من هنا اشتدت حملته- في تفسيره و في مواطن أخرى من كتبه- على من لفق من رواية نفي ابن مسعود المعوذتين، و اثبات أبي سورتى القنوت، و من (١) الآيات ٣٨-٤٣ سورة الحاقه، ورقة ١١٢/ظ.

(٢) الآية ١٩، التهذيب ورقة ١٣٦/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤١٤

القول بأن القرآن من جمع عثمان رضى الله عنه، بعض المزاعم الباطلة، قال الحاكم: و الذين تلقفوا هذه الروايات فريقان: الحشوية، و عوام الإمامية، و هؤلاء جهلة مقلدة راجت عليهم دسائس الملحده، قال: «و أما العلماء فلا خلاف عندهم في القرآن البتة، و أنه كان مجموعا على هذا الحد في آخر أيام الرسول، يبين صحته ما رواه القوم من فضائل السور. و إنما كان من أبي بكر التشدد في جمعه في المصاحف، و تشدد عثمان في الجمع على هذا المعروف لاختلاف اللغات، و كان ابن مسعود يقول: أنزل المعوذتين للتعوذ و أبي يقول في سورتى القنوت إنه منزل ليثبت، و الخلاف كان في الإثبات، فكان الخلاف في إثباته في المصحف لا في إنزاله» «١».

و قد عقد الحاكم في مطلع تفسيره لسورة الأحزاب فصلا نقد فيه هذه الروايات، و فند مزاعم الرافضة، و أبان في ذلك عن علم و بصيرة، و نكتفي هنا بذكر هذا الفصل للوقوف على ردود الحاكم التي تغنى عن الإطالة في تقسيم هذه الفقرة، قال: «و روى جماعة من نقله الحديث عن أبي بن كعب أن سورة الأحزاب تقارب سورة البقرة، و كان فيها: الشيخ و الشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة. و رووا عن عمر قريبا منه، و رووا عن عائشة أنها- أى السورة- كانت تقرأ في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم مائتي آية، فلما كتب عثمان رضى الله عنه المصاحف لم يقدر عليها إلا على ما هي الآن! و لما رووا هذا القدر وجدت الرافضة لنفسها مجالا، فرووا في هذه السورة ما يتجاوز هذا الحد، و ذكروا أن فيها النص على تكفير عثمان و غيره من الصحابة فحذفوه منها...» (١) شرح عيون المسائل، ورقة ٢٤٠.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤١٥

قال الحاكم: «و لا يجوز في مثل هذه الروايات إلا القول بأنها من دسيس الملحده الذين غرضهم هدم الإسلام و إبطال التمسك بالقرآن، إذ هو الأصل في الإسلام، و إلقاء الشك في قلوب المستضعفين.

«و لو جاز ما قالوا لجاز أن يكون فيها آيات ناسخة لكثير مما نتمسك به من الشرائع،- وهذا يقتضى الشك في الشرع كما اقتضى الشك في القرآن- و لجاز لليهود أن تقول: قد غير القرآن مع كثرة الحفاظ له!
«و كيف يعترض عليه بمثل هذه الأخبار و هي آحاد غير صحيحة.
و لأنه تعالى تولى حفظه قال سبحانه: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) فكيف يجوز أن يقال مع هذا إنه غير و بدل و زيد و نقص؟!»

«و بعد، فلو رام في زماننا هذا الوجه أحد لأتاه النكير من كل جهة، فكيف يجوز مثل ذلك في زمن الصحابة و الإسلام غض، و الزمان زمان فضل و دين؟ و لأن تلك الآيات إما أن يحتاج إليها فكان الله يحفظها، و إلا لم يكن مزيحا للعلة، أو لا يحتاج إليها فكان إنزالها عبثا!! و لأن نقل القرآن متواتر، و حفاظه جماعة فلا يجوز عليهم التواطؤ، فكيف يكتنم شيء منه؟! و لو جاز فيه ذلك لجاز في معارضة القرآن شيء آخر مثل ذلك! و في هذا هدم الإسلام ...

«و متى قيل: حفاظ القرآن كانوا خمسة، و هم الذين ترجع إليهم الأسانيد. قلنا: غلط، الحفاظ كان في عددهم كثرة، و لكن هؤلاء انتصبوا للقراءة عليهم، كما أن حفاظ القرآن في بلاد الإسلام كثير و إن كان في كل بلد واحد ترجع إليه الأسانيد.
«و متى قيل: أليس روى أن عثمان جمعه؟ قلنا: معاذ الله! فقد كان

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤١٦

مجموعا في زمن الرسول صلى الله عليه و سلم يقرأ كما هو عليه، و إنما نقله عثمان إلى المصحف، و جمع الناس على الظاهر منها- الأحرف- لما رأى اختلاف الناس في القرآن و خاف وقوع الفتنة، و في الظاهر أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قرأ على أبي و أبي قرأ على رسول الله صلى الله عليه و سلم. و ذكر الهادي عليه السلام في «الأحكام» أنه وجد مصحف على عليه السلام عند عجز من آل الحسن، فكان على ما في أيدي الناس.

«و متى قيل: إنما أسقطوه لداع لهم، و لم يكن في غير إمامة على داع! قلنا: لو أن عثمان أسقطه أليس كان يقرأ؟! على أن الدواعي في الأمور تختلف، فلئن كتبتما نص علي حسدا؛ جاز أن يكتنموا أحكاما و شرائع لدواعٍ آخر! فيقال: نسخ الحج فكتنموا لثلاث تنقطع الرحلة عنهم! و يقال: نسخت الصلاة فكتنموا، و يقال: نسخت الزكاة فكتنموا ليتوصلوا إلى أخذ الأموال!
«و يقال لهم: هلا أظهر علي ما كتنموا في أيامه، إذ لم يكن في الإسلام أمر أهم من ذلك؟ و هلا نقلته الأئمة اللذين يشيرون إليهم! أم يزعمون أنه بعد إمامة «الاثنا عشر» سرا!

«و بعد، فإذا لم يعلموا، فكيف قالوا: كتنموا ذلك؟ و كل ذلك يدل على سخف قائله، و أنه لا يرجع إلى دين، و أنه يستتر بالإسلام و يعتقد غير الإسلام.

«و متى قيل: فلو صح حديث أبي و عمر، هل له تأويل؟ قلنا: القدر الذي روى عن عمر و أبي أنه كان فيما يتلى (الشيخ و الشيخة) هذا يحتمل أنه نسخ تلاوته. فأما من يقول كانت تتلى مائتي آية- سورة الأحزاب-

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤١٧

فكتنمها عثمان و كان فيه نص علي فكتنموا، فلا قول فيه غير أنه من دسائس الملحدة» «١».

(٢) السور و الآيات: قال الحاكم: «و في القرآن آيات و سور، فالسور جمع سورة، كغرفة و غرف، و هو بغير همز: المنزل المرتفع، و منه سور المدينة، و منهم من يهزمه و يريد به القطعة من القرآن، و سور كل شيء: بقيته بعد الأخذ منه. فأما الآية فقبل معناها العلامة، سميت بذلك لدلالاتها على أول الكلام و آخره. و قيل: الآية: الجماعة...»

يقال: خرج القوم بأيتهم، أي بجماعتهم. «٢»

أ- و يرى الحاكم أن عدد السور منقول إلينا بالتواتر، و أن ترتيبها توقيفي كذلك كما قدمنا، قال في تفسيره لسورة الضحى: «و ذكر

بعض الجهال أن سورة (و الضحى) و (ألم نشرح) واحدة. و هذا باطل لأننا بالطريق الذى علمنا فضل السور، بذلك علمنا أنهما سورتان، ألا ترى أنه فصل بينهما بالتسمية، و تواتر النقل بأنهما سورتان» (٣)
 و قال أيضا: و قد قال بعضهم إن سورة الفيل و سورة قريش واحدة، و روى أن فى مصحف أبى لا فصل بينهما. و الصحيح أنهما سورتان، و عليه جل الصحابة و التابعين، و بالطريق الذى نعلم تفاضل السور، بذلك نعلم أنهما سورتان. و ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قرأهما فى ركعة واحدة لا يدل على أنهما سورة واحدة. (٤) (١) التهذيب، ورقة ٩٤-٩٥.
 (٢) التهذيب المجلد الأول، ورقة ٢/ظ.
 (٣) التهذيب، ورقة ١٥٠/و.
 (٤) التهذيب، ورقة ١٥٦/و.
 الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤١٨

ب- أما عدد الآيات فى كل سورة ففيه بعض الاختلاف تبعا لاختلافهم فى رءوس الآى، فالسورة واحدة بالإجماع و لكن «عد» آيها قد اختلفت فيه الرواية اختلافا طفيفا لا يكاد يذكر، و قد جرى الحاكم على أن يذكر فى رأس كل سورة عدد آياتها عند قراء أهل البصرة و الكوفة، و مكة و المدينة، و مصر و الشام، و لكنه نص فى أكثر من موضع على أن أصح الأعداد عدد الكوفة «لأنه عدد أمير المؤمنين» على عليه السلام، قال فى سورة غافر: «قال القاضى: هى مكية فيما نقله المفسرون» (١)، و هى خمس و ثمانون آية فى الكوفى، و اثنان فى البصرى، و أربع فى المكى و المدنى، و ست فى الشامى. و أصح الأعداد عدد الكوفة لأنها عدد أمير المؤمنين» (٢).

و قال فى سورة الطور: «مكية، و هى تسع و أربعون آية فى المدنى، و ثمان فى البصرى، و سبع فى الكوفى. و قد بينا أن أصح الاعداد: الكوفى؛ لانه عدد أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام». (٣) (١) معظم نقل الحاكم للمكى و المدنى عن القاضى عبد الجبار، و لعله أبرز نقوله عنه، و لم نعرض للحديث عن المكى و المدنى عند الحاكم فى الفقرة الأولى- نزول القرآن- لأنه لم يذكر أى قاعدة خاصة للتفريق بينهما، كما أنه لا توجد هنالك ملاحظات حول موقفه من المكى و المدنى جديدة بالتوىه، و إن كان قد ذكر من الفروق الموضوعية بين المكى و المدنى أن «أكثر الحجاج فى حديث عباد الأصنام فى السور المكية لأنه كان يدعو إلى التوحيد و العدل، و هو أهم الأمور، و هم كانوا مشركين، فلما هاجر إلى المدينة و أسلم الناس شرع الشرائع و قرر الأمور» انظر الورقة ١٠٨/ و من تفسيره لسورة تبارك.

(٢) ورقة ١٧/ظ.

(٣) ورقة ٦٨/ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤١٩

ثالثا: فضائل القرآن

و لا- نعنى بها فضائله على الجملة، فإن هذه الفضائل لم يعرض لها الحاكم، و لكننا نعنى فضائل سوره سورة سورة، و فضائل بعض الآيات، و قد حفل الحاكم بهذا النوع من الفضائل فى كل سور القرآن.

(١) فضائل السور: نقل الحاكم فى مطلع كل سورة- بعد ذكر عددها و أنها مكية أو مدنية- خبرا أو أكثر مما ورد فى فضلها، و لم تخل سورة واحدة عنده من خبر أو أكثر فى فضلها و شرفها، على الرغم من أن كتب الحديث لا تصحح كثيرا من هذه الاخبار، و يبدو أن الذى حمله على استقصاء «أحاديث» الفضائل هذه تعويله عليها- فيما عول عليه- فى بيان أن أعداد السور منقول إلينا بالرواية، و إن كان قوله إن طريق العلم بالسور هو التواتر لا تصححه هذه الروايات فى الفضائل، و إنما تصححه روايات أخرى لا يتطرق إليها الشك،

إلا أنه لا يمتنع أن يقال إن ورود بعض الأحاديث الصحيحة في الفضائل، إلى جانب بعض الأحاديث الحسنة، مما يصحح أن يستأنس به على ما ذهب إليه الحاكم، وقد يدل عليه من بعض الوجوه.

وقد جرت عادته في ذكر هذه الأحاديث على رفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون ذكر الراوي، أو مع ذكره في أغلب الأحيان - و يتردد هنا اسم أبي بن كعب كثيرا - وقد يذكر طرفا من سند الحديث في بعض الأحيان، قال في سورة الفاتحة: «و عن أبي بن كعب قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فاتحة الكتاب، فقال: (و الذي نفسى بيده ما أنزل الله في التوراة و لا في الانجيل و لا في الزبور و لا في القرآن مثلها، هي أم

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٢٠

القرآن و هي مقسومة بين الله و عبده، و لعبده ما سأل) «١». و قال في سورة البقرة: «و عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم و آله: (لكل شيء سنم، و سنم القرآن البقرة: من قرأها في بيته نهارا لم يدخل بيته شيطان ثلاثة أيام. و من قرأها ليلا لم يدخله شيطان ثلاث ليال)». «٢»

و قال في سورة الرحمن: «و روى الصادق عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم:

(لكل شيء عروس، و عروس القرآن الرحمن) و روى أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم:

(من قرأ سورة الرحمن رحم الله ضعفه، و أدى شكر ما أنعم الله عليه) و عن جابر، قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة الرحمن حتى ختمها، ثم قال:

ما لي أراكم سكوتا؟! للجن كانوا أحسن منكم ردا، ما قرأت عليهم هذه الآية مرة (فَبِأَيِّ آيَةٍ رَبُّكُمْ تُكذَّبَانِ) إلا قالوا: و لا بشيء من نعمك يا رب نكذب، فلك الحمد». «٣»

و في أول سورة غافر، ذكر فضل «الحواميم» على الجملة «٤»، بالإضافة إلى ما نقله من فضل كل واحدة منها على التعيين، قال: «فضل الحواميم:

روى أنس عن النبي صلى الله عليه و آله: حواميم ديباج القرآن. و عن ابن عباس:

لكل شيء لباب، و لباب القرآن الحواميم. و عن أنس عن النبي صلى الله عليه و آله: (١) ورقة ٤/ و. (٢) ورقة ١١/ و.

(٣) التهذيب، ورقة ٧٨/ و.

(٤) و ذكر من فضائل بعض السور جملة، فضائل السبع الطوال، و ما ورد من فضائل المفصل، و شرح في مقدمة كتابه المراد بالسبع الطوال، و بالمفصل و بالمثنى. التهذيب، ورقة ٢/ ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٢١

من أراد أن يرتع في رياض الجنة فليقرأ الحواميم» قال الحاكم: «و في فضل هذه السورة - غافر - روى أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه و آله (من قرأ حم المؤمن لم يبق روح نبى و لا صديق و لا شهيد و لا مؤمن إلا صلوا عليه و استغفروا له)». «١»

(٢) فضائل الآيات: أما فضائل الآيات فطريقه الحاكم في روايتها لا تختلف عن طريقته في فضائل السور، و محلها عنده في شرح الآية في آخر كلامه على «المعنى»، و قسم كبير من هذه الفضائل يقع في أواخر السور لكثرة الآثار الواردة في فضائل الخواتيم، مثل ما ورد في آخر البقرة، و آخر آل عمران، و آخر الاسراء، و آخر الحشر ... قال في قوله تعالى:

(لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ...)

الآيات إلى آخر سورة الحشر: «روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: (من قرأ آخر سورة الحشر غفر له ما تقدم من ذنبه و ما تأخر) و روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من قرأ آخر سورة الحشر: لو أنزلنا هذا القرآن إلى آخره، فمات من ليله مات

شهفدا) و عن أبف أمامة: من قرأ خوافم الحشر من لفل أو نهار فقبض فى ذلك الؤوم أو اللبله فقد أؤب له الجنة و عن أبف هريرة قال: سألف رسول الله صلفى الله علفه و سلم عن اسم الله الأعظم، فقال: علفك بأخر سورة الحشر فأكثر قراءفها» (٢). و قال فى آفة الكرسف:

«و عن أبف بن كعب: أعظم آفة فى كتاب الله آفة الكرسف». (٣). (١) الفهذفب، ورقه ١٧/ظ.

(٢) الفهذفب، ورقه ٩٣/و.

(٣) الفهذفب، ورقه ١٤٢.

الحاكم الجشمل و منهجه فى الففسفر، ص: ٤٢٢

و قال فى أول الكهف- بعد أن روى من هفء أبف سعفء أن من قرأها يؤوم الجمعة أضاء له من النور ما بفنه و بفن الجمعففن- «و روى عن النبف صلفى الله علفه و سلم: (من حفظ عشر آفاء من أول سورة الكهف عصم من ففنه الفجال)». و ما أورده الحاكم من الآفار فى باب فضائل بعض الآفاء، أقل بكففر مما ذكره فى فضائل السور، و لعل تلك الآفار أقل من هفه فى كفب الهفء، و فى كفب الففسفر الأخرى.

رابعاء: النسخ فى القرآن

أكثر ما عرض الحاكم لمؤوم النسخ عند كلامه على «الأحكام»- و هفا مما حملنا على إفراده بفقره مسفقلة بعفءه عن فقره «الفقه» الفى لم فشر ففها إلى هفا المؤوم- لفل أن الآفة الفى فسرها و قدم ففها القول ناسخه أو منسوخه، مع الإشارة إلى أن دعوى النسخ لا فصح فى كففر من الآفاء، خلافا لما ذهب اللف البعض. و هو و إن قال بوقوع النسخ فى القرآن- فعمل الجمهور- إلا أن مخالففه لدعاوفه الكففره، ككففره أفضا.

و نحاول فى هفه الفقرة الوقوف على «خلاصه» رأفة فى النسخ- من خلال فلفقافه و رءوده الكففره فى ففسفره- مع ذكر بعض الشواهد الموجزه الموضحه لهذا الرأف:

(١) فرففب النسخ و جوازه و الفرق بفنه و بفن البءاء: ذكر الحاكم فى ففسفره لقوله فعالى: (ما نَنسَخُ مِنْ آففةٍ أَوْ نُنسِفها نَأف بَخفرف مَنها أَوْ مِثِلها) (١) و جوه القراءه فى الآفة و ما ففب ذلك من اءفلاف المعنى، (١) الآفة ١٥٤ سورة البقرة، الفهذفب، ورقه ١٣٨-١٣٩.

الحاكم الجشمل و منهجه فى الففسفر، ص: ٤٢٣

و ما ذهب إلىه السلف و الأئمه و ككفر من شفوخ الاعفزال فى معنى النسخ الوارف فى الآفة، و ما هو المراف من «الآفة» الوارءه ففها، كما ذكر أصل معنى «النسخ» فى اللغة أ هو من الإبءال كما قال به الرمانف، أم من الإزاله كما ذهب اللف أبو هاشم.

ثم ذكر من فعارففه الاصطلاحفة هففن الءفن للفاضف عبء الجبار و على ابن عفسف الرمانف، قال الفاضف: «النسخ فى الشرع: هو ما دل على أن مثل الحكم الفاب بالشرع ففر فاب فى المسفقبل، على وجه لولاه لكان فابفا بالنص الأول، مع فراففه عنه، فالنص الفانى ناسخ، و الأول منسوخ» و قال الرمانف: «هو رفع لشفء قد كان فلفم العمل به إلى بءل منه».

و لم فرجح الحاكم أءء هففن الفرفففن، و لعله وجد أنه لا فعارض بفنهما لأن فرففب الفاضف الذى ففسب عاءه إلى المعفزله (١)- إنما هو فرففب «للناسخ» (و المنسوخ)، و فرففب الرمانف إنما هو لفقففه «النسخ» عنءهم.

و أفا ما كان الأمر فقد ذهب الحاكم إلى جواز النسخ- و حكم بوقوعه- كما قدمنا، ورف على أبف مسلم الأصفهانف مذهبه فى إنكار النسخ، قال الحاكم: «و اءفلفوا فى قوله (ما نَنسَخُ مِنْ آففةٍ) فكل المفسرفن حملوه (١) انظر الفرففب الذى حكاه الأمءى عن المعفزله، و قارنه بالفرففب الذى ذهب إلىه الفاضف أبو بكر الباقلانف، و انظر مناقشه ضاففه لهفه الفعارفب و لفعارفب أخرى ككففره قفلت فى النسخ، فى كتاب الأستاذ الءكفور مصطفف ففء:

النسخ في القرآن الكريم ٨٧/١ - ٨٩ و الصفحات التالية.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٢٤

على الآية من القرآن غير أبي مسلم فإنه حمل ذلك على التوراة و الانجيل و الشرائع التي فيها، و قال: أراد ما ننسخ من آية، أى من شرائعهم و كتبهم. (أو ننسخها) يعنى لا ذكر لها في القرآن (و ننسخها) نؤخرها و نبقياها فلا ينسخها القرآن، و نذكرها في القرآن. و قوله (نأت بخير منها) يعود الضمير في «منها» إلى ما ننسخ، و في (مثلها) يرجع إلى ما لم ننسخ، قال الحاكم: «و هو محجوج بالإجماع. و الذى ذكره هاهنا وجه و ربما تأول الآيات المنسوخة على تأويل بعيد، و يتعسف فيها».

و عرض الحاكم لموضوع مخالفة اليهود في النسخ، و أطال الرد عليهم في مسألة البداء - على منهجه الكلامي المعهود - فقال في «أحكام» آية النسخ السابقة: «و لا خلاف بين المسلمين في جواز النسخ، و إنما خالف في ذلك اليهود، فمنهم من ياباه عقلا و يزعم أنه بداء، و منهم من ياباه سمعا بخبر زعموا أنه من موسى عليه السلام! و فيهم أيضا من يجوز النسخ. و عندنا: الشرائع مصالح فلا يمتنع أن تختلف بالأزمنة و الأمكنة».

«أما الفصل بين النسخ و البداء فالأصل فيه أن الشيء إنما يدل على البداء إذا اجتمع فيه شرائط خمس: أولها أن يرد أمر و نهى و ثانيها أن يكون الفعل واحدا. و ثالثها أن يكون الوقت واحدا. و رابعها أن يكون المكلف واحدا. و خامسها: أن يكون الوجه واحدا. فمتى تكاملت هذه الوجوه دل على البداء، و متى أخل بوجه منها لا يدل».

قال: «و إن شئت قلت: كل نهى قرنته بأمر فلم يدل على المناقضة لا يدل على البداء، و كل ما يدل على المناقضة يدل على البداء. و إن شئت قلت: كل أمر و نهى ورد أحدهما عقيب الآخر، و يصح حصولهما

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٢٥

من واحد و حاله في العلم في الحالين على السواء بحيث لا يتغير، لا يدل على البداء، و إن كان لا يصح حصولهما منه و حاله في العلم في الحالين على السواء دل على البداء. مثال ذلك: إذا أمر زيدا أن يشتري وقت الظهر لحم الغنم، ثم نهاه أن يشتري وقت الظهر لحم الغنم .. هذا يدل على أنه ظهر له ما لم يكن ظاهرا، و إلا لما نهى. فإن تغير واحد لا يدل، نحو أن يأمر زيدا و ينهى عمرا، أو أن يأمره في وقت الظهر و ينهاه في وقت العصر، أو يأمره بالشراء و ينهاه عن الانتهاب، أو يأمره بلحم الغنم و ينهاه عن لحم البقر. «و إنما قلنا إنه لا يدل على البداء لأنه لا يمتنع أن يكون الشيء مصلحة لزيد مفسدة لعمره، و لا يمتنع أن يكون مصلحة لزيد في وقت دون وقت، و أن يكون فعل له فيه مصلحة، و فعل آخر مفسدة، أو يكون مصلحة على وجه دون وجه. و إذا لم يمتنع ذلك لم يدل على البداء» (١).

(٢) لا نسخ في الأخبار و حيث لا تعارض: و يبدو أن التمييز بين النسخ و التخصيص و التقييد و سائر أنواع البيان كان ماثلا أمام الحاكم و هو يرد كثيرا من دعاوى النسخ أو يهمل الإشارة إليها. و واضح من كتابه أنه يذهب إلى إنكار النسخ في الأخبار، و في الآيات التي لا يوجد بينها تناف أو تعارض، كما ينكر وقوعه في آيات الوعيد، و في آيات أخرى كثيرة زعم أنها نسخت بآية القتال، أو اشتهر بأنها من المنسوخ، يحدوه في ذلك منهج لا يعفيه من النظر - على الدوام - و مناقشة أى دعوى و الحكم عليها بالرد أو القبول. و يمكن أن تصنف الآيات التي رد فيها الحاكم دعوى (١) شرح العيون للحاكم، ورقة ٢٥٨.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٢٦

النسخ في فقرتين اثنتين: دعاوى النسخ في الآيات الإخبارية. و في الآيات التي لا يوجد بينها تعارض. بل يمكن إعادتها إلى هذه الفقرة الأخيرة وحدها كما يبدو ذلك من تعليقاته الكثيرة حول هذا الموضوع:

أ- قال في قوله تعالى: (إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَ كَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا. وَ لَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَ لَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَ هُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ

أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا» (١) «إن الربيع قال: نسخت هذه الآية بقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ)، قال الحاكم: «و هذا لا يصح لأنه لا تنافى بين الآيتين، و لأنه خبر فلا يدخله النسخ».

ب- و ذكر في قوله تعالى: (فُلْ أَتَحَابُّونَا فِي اللَّهِ وَ هُوَ رَبُّنَا وَ رَبُّكُمْ وَ لَنَا أَعْمَالُنَا وَ لَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَ نَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ) (٢) انها منسوخة بآية السيف، عن الكلبي! قال: «و ليس في الآية ما ينافي الجهاد حتى تحمل على النسخ»!

ج- و قال في قوله تعالى: (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ، وَ أُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ. قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ. قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ. قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَ أَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ (١) الْآيَاتَانِ ١٧-١٨ سورة النساء، التهذيب ورقة ١٣٤.

(٢) الآية ١٣٩ سورة البقرة، ورقة ١٦٧/و.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٢٧

الْخُشْرَانُ الْمُبِينُ) (١) قيل إنها منسوخة لأنها نزلت قبل غفران ذنبه! قال:

«و هذا فاسد لأنه ليس في الآية وقوع ذنب، و إنما فيها أنه يخاف! و لأن ذنوب الأنبياء تقع مكفرة».

و قال في تفسير قوله تعالى: (قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي ..) قل يا محمد إنني لا أعبد إلا الله تعالى وحده، و لا أعبد معه شيئاً، و لا أعصيه في شيء، فاعبدوا ما شئتم فستجدون جزاءه. و قيل: تقديره إذا لم تقبلوا نصحي فأنتم و شأنكم فإني لا أعبد أحدا سواه.

قال الحاكم: و قيل إنها منسوخة بآية القتال! قال: «و هذا في غاية الفساد لأنه ليس بأمر حتى ينسخ، و إنما هو تهديد و وعيد فلا تنافى القتال و القتل!»

د- و أخيراً قال في تفسير قوله تعالى: (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتِطَعْتُمْ) (٢) إنه يحتمل وجهين: أحدهما أنه لم يكلف شططا و لا شيئاً لا يقدر العبد عليه. و الثاني أنه أراد المبالغة، أي اتقوا الله ما أمكنكم.

ثم قال: «و متى قيل: أليس روى عن بعضهم أن هذا ناسخ لقوله (اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ)؟ قلنا: ذلك ليس بصحيح لأنه تعالى لم يكلف إلا ما يطيقه العبد، و الآيتان لا تتنافيان، و إنما وردتا بشرط الطاقه».

(٣) من شواهد النسخ عند الحاكم: و في الآيات الأخرى التي لم يردّ فيها الحاكم دعوى النسخ، لم يلتزم بترجيح الرأى في أنها منسوخة- (١) الآيات ١١-١٥ سورة الزمر، ورقة ١٠/و.

(٢) الآية ١٦ سورة التغابن، ورقة ١٠٢/ظ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٢٨

حيث يكون هناك معارض لدعوى النسخ يذكره هو- كما لم ينص صراحة على أنه يذهب فيها إلى القول بأنها منسوخة و إن لم يذكر فيها رأياً آخر، حتى كان الوقوف على الآيات التي صرح فيها الحاكم بالنسخ كالمعتذر. و كل ما في الأمر أن الحاكم يقول بالنسخ، و أنه يضيق دائرته إلى حد كبير.

و نورد فيما يلي شاهدين من شواهد في النسخ يدلان على طريقتة التي تحدثنا عنها:

أ- قال في قوله تعالى في مطلع سورة المزمل: (يَا أَيُّهَا الْمَزْمُلُ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نَضِيفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَ رَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ... الآيات: (١)». روى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يصلى بالليل فتسمع الناس

به و اجتمعوا و كثروا، فدخل البيت فقال: أخاف أن تكتب عليكم، فجعلوا يتنحنحون حتى يخرج إليهم، فنزل قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الْمَزْمُلُ ..) و فرضت الصلاة بالليل حتى كان أحدهم يربط حبلاً فيتعلق به، فمكثوا كذلك ثمانية أشهر، ثم نسخ ذلك و صارت صلاة

الليل تطوعاً. قال الحاكم: «و قيل: لم تكن فريضة، بل كانت تطوعاً لأن الفرض لا تخير فيه. و قيل: كانت فرضاً، و الزيادة و النقصان موقوفان على رأى المصلى و اختياره. و قيل: لما نزلت هذه الآية اشتدت عليهم محافظة الوقت نصف الليل أو أقل أو أكثر، فكان يقوم

حتى يصبح! فشق عليهم و تورمت أقدامهم، فخفف عنهم و نسخت.

و قيل: بين أن فرضت حتى نسخت سنة، عن ابن عباس و الحسن و قتادة.

و قيل: كان بينهما عشر سنين، عن سعيد بن جبيرة! و قيل: ثمانية أشهر؛ (١) الآيات ١-٨، التهذيب، ورقة ١١٩.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٢٩

عن عائشة. و قيل: كان هذا بمكة قبل فرض صلاة الخمس ثم نسخ بالخمس، عن ابن كيسان و مقاتل.

ثم قال الحاكم: «تدل الآية على وجوب صلاة الليل عليه صلى الله عليه و سلم، هكذا قاله أكثر المفسرين. و ذكر أبو علي أنه لم يكن واجبا بل كان نفلا فلذلك خير. قال القاضي: و إذا كان مقتضى الأمر لا يقتضى الوجوب لم يكن في ظاهره دلالة على ما يقوله القوم، إلا أنه ثبت أن أوامر الله و رسوله تقتضى الوجوب، فلهذا دل الظاهر عليه» قال الحاكم: «و إذ ثبت وجوبه اختلفوا فالأكثر من الفقهاء و المفسرين أنها منسوخة، و عن الحسن و ابن سيرين: لا بد من قيام الليل و لو قدر حلب شاء!»

ب- و قال في قوله تعالى: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَ أَطْهَرُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. أَسْهَفْتُمْ أَنْ تُتَدَمَّوْا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صِدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ وَ أَطِيعُوا اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ اللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) «١» إن الآية الأولى الموجبة لتقديم الصدقة بين يدي نجوى الرسول صلى الله عليه و سلم قيل في سبب نزولها إنهم سألوا رسول الله فأكثروا فشق عليه فأمروا بتقديم صدقة، عن ابن عباس. و قيل إن الآية نزلت في الأغنياء كانوا يناجون النبي و يغلبون الفقراء و يكثرون الجلوس، فكره رسول الله صلى الله عليه و سلم ذلك فأمروا بتقديم صدقة قبل المناجاة فانتهوا عن مناجاته و اشتد ذلك فنزلت الرخصة: (أَسْهَفْتُمْ أَنْ تُتَدَمَّوْا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صِدَقَاتٍ ..)، (١) الآيتان ١٢-١٣ سورة المجادلة، ورقة ٨٩.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٣٠

عن مقاتل. قال قتادة: لما نهوا عن مناجاته حتى يتصدقوا لم يناجيه إلا على بن أبي طالب عليه السلام، قدم ديناراً فتصدق به ثم نزلت الرخصة. و عن علي: إن في كتاب الله لآية ما عمل بها أحد قبلي، و لا يعمل بها أحد بعدي: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمْ) ثم نسخت.

و عن ابن عمر: كان لعلی ثلاث لو كان لی واحدة منها كانت أحب إلى من حمر النعم: تزويجه فاطمة، و إعطاؤه الراية يوم خيبر، و آية النجوى.

قال الحاكم: «و متى قيل: هل كان ذلك واجبا؟ قلنا: نعم، ثم نسخ بالآية التي بعدها (أَسْهَفْتُمْ أَنْ تُتَدَمَّوْا ...) عن الحسن و قتادة، و تلك الآية و إن اتصلت بهذه في التلاوة فيجوز أن تكون متأخرة بزمان في النزول. و روى أنه بقي زمانا ثم نسخ، عن مقاتل. و قيل: بل كانت ساعة ثم نسخ، عن الكلبي. و قيل عمل بها على بن أبي طالب فقط.

و قيل بل عمل فيها أفاضل الصحابة. و قيل: كان المنافقون يستنقلونه، عن أبي علي.

و قال في قوله تعالى: (فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) قيل معناه:

إذا كنتم تائبين و أقمتم الصلاة و آتيتم الزكاة كفاكم ذلك. و قيل: إذا لم تفعلوا ذلك و شق عليكم ذلك نسخ، فجعل ترك مؤاخذتهم بالنسخ توبة عليهم! و قيل معناه: قبل توبتكم. و قيل: لطف لكم حتى تبتم.

ثم عقب الحاكم على الآيتين جميعا بقوله: «و لا خلاف أن هذه الصدقة كانت واجبة و أنها نسخت» قال: «و متى قيل: كيف نسخ عنهم قبل الفعل؟ قلنا: مكّنوا ففعل من فعل فجاز». و هذا يسلمنا إلى الحديث عن موقف الحاكم من النسخ قبل الفعل.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٣١

(٤) النسخ قبل الفعل: و نختم حديثنا في موقف الحاكم من النسخ في القرآن «١» بالكلام على رأيه في النسخ قبل الفعل أو قبل الوقوع،

و يتلخص رأيه في هذه المسألة بالقول بجواز النسخ قبل الفعل، و عدم جوازه قبل «وقت الفعل» لأنه إذا حصل قبل التمكين منه دل على البداء، و ذلك- كما قدمنا- لا يجوز على الله تعالى.

قال في الآيات التي حكت قصة موسى مع قومه حين كلفهم الله تعالى أن يذبحوا بقرة- قال تعالى: (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبُحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ. قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا- فَارِضٌ وَلَا- بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ. قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْثُهَا...) إلى آخر الآيات «٢»- قال الحاكم: «تدل الآيات على (١) من جوانب الموضوع «الفقهية» التي طوينا الكلام فيها، و نشير إليها هنا باختصار: استدلال الحاكم بقوله تعالى (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) على جواز نسخ القرآن بالسنة- و بالقرآن طبعاً- لأن هذا المعنى قد يحصل بالكتاب و السنة، قال: «و لأن السنة إذا كانت بأمره و وحيه صح إضافتها إليه تعالى، و لأنهما يستويان في العلم و العمل، فجاز النسخ بكل واحد منهما. و الآية تدل على الضد مما تعلق به الشافعية من منع نسخ القرآن بالسنة» و هذه السنة الناسخة، عند الحاكم و عند فقهاء الزيدية، هي المتواترة، قال الحاكم: «و قد جوز بعضهم النسخ بخبر الآحاد، و ليس بشيء لأنها لا توجب العلم».

(٢) الآيات ٦٧- ٧١ سورة البقرة، ورقة ٩٥- ٩٦.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٣٢

جواز النسخ قبل الفعل، و إنما لا يجوز قبل وقت الفعل لأنه يدل على البداء، فأما إذا فات وقته جاز نسخه لأن المصلحة قد تتغير». قال: «و اختار أبو مسلم و جماعة من المفسرين أن المأمور به ثانيا هو «بيان» للمأمور به أولاً و ليس بنسخ». قال الحاكم: و عندنا أنه تكليف بعد تكليف و ليس ببيان، لوجه: منها «أن الأمر الأول لا يحتاج إلى بيان، و لو احتاج لما جاز تأخير البيان عن وقت الخطاب. و منها: أن العلماء أجمعوا على أنهم لو ذبحوا بقرة أجزأت عنهم، فلما راجعوا و بين صفة البقرة اشتد عليهم، فلم تجز إلا بقرة موصوفة، فكان تكليفاً غير الأول.

و منها: أن قوله تعالى (فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ) استبطاء و ذم لهم، فلولا أنهم مقصرون و إلا لما صح ذلك، و لو كان يلزمهم الفعل عند آخر البيان لما كانوا مقصرين و لما استحقوا الذم!».

و استدلل بعضهم على جواز النسخ قبل «وقت» الفعل بقصة الذبيح إسماعيل عليه السلام «١» و أن الله تعالى نسخ الأمر الذي كلف به إبراهيم قبل أن يذبح ولده، و عند الحاكم أن القصة ليس فيها نسخ لا قبل الفعل و لا قبل وقت الفعل، لأن إبراهيم- عنده- لم يؤمر بذبح ولده أصلاً، و إنما أمر بمقدمات الذبح، و كان الحسن يقول: ظن أنه سيؤمر بالذبح فلم يؤمر به. قال الحاكم: «و متى قيل: لم قال (أنى أذبحك)؟ قلنا:

لم يقل: أمرت بالذبح، و لكن رأى في المنام كأنه أضجعه و السكين تمر في أوداجه، و لذلك قال: (افعل ما تؤمر) و لم يقل: ما أمرت!! (١) انظر الآيات ١٠٠- ١٠٧ سورة الصافات، التهذيب ١٦٤.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٣٣

«و متى قيل: بأى أماره ظن الذبح؟ قلنا بالعادة، فإن من أضجع شاة و أخذ الشفرة و وضعها على حلقها ... يعلم بالعادة أنه يريد ذبحها، فلما رأى ذلك ظن أنه سيؤمر بذبحه.

«و متى قيل: ألا يجوز أن يكون مأموراً بالذبح؟ قلنا: لو كان كذلك لما نهى عنه لأنه يكون بداء، و لما قال (قد صدقت الرؤيا)! و لأن الذبح لو كان مراداً لما كرهه من بعد!»

ثم قال الحاكم في الأحكام التي تدل عليها الآية: «و لا- حجة فيها لمن جوز نسخ الفعل قبل وقت التمكين منه لأننا بينا أن الأمر لم ينسخ، و لأن ذلك يكون بداء، تعالى الله عن ذلك».

أشارة

أما إعجاز القرآن فقد أفاض الحاكم فى الحديث عنه و الدلالة عليه فى تفسيره و فى بعض كتبه الأخرى، فأشار إليه- فى قواعد و ملاحظات- عند الكلام على كثير من الآيات و السور القصار، كما عقد له فى كتابه «شرح عيون المسائل» فصولا فريدة يمكن اعتبارها «تلخيصا» و افيا لكتاب القاضى عبد الجبار- إعجاز القرآن- و «مدخلا» دقيقا و مهما لدراسة آراء المعتزلة فى الإعجاز، أو «نظريتهم» الكلامية فيه.

و يبدو أن الذى حمل الحاكم على هذه العناية- فوق ما عرف من اهتمام جميع المتكلمين بهذا الموضوع، و بخاصة المعتزلة الذين يتصل تصديقهم بالمعجزة و بصحة دعوى النبوة بأهم قاعدة فى منهجهم الفكرى، و هى الإيمان بحكمة الحكيم و أنه لا يختار فعل القبيح- إنما هو رغبته فى تصحيح أمر مرد الناس على إضافته إلى المعتزلة بعامه، و هو قولهم بالصرفة فى إعجاز الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٣٤

القرآن، و أن العرب كانوا قادرين على أن يأتوا بمثل هذا هذا القرآن أو بعضه، لو لا أن الله تعالى صرف دواعيهم فى ذلك! فقد اشدت الحاكم فى الرد على هذا القول، كما نقضه من قبل الجبائيان و القاضى عبد الجبار، و إن كان للصرفة عند القائلين بها، كالنظام و ابن حزم و ابن سنان و غيرهم، أكثر من معنى، و أكثر من تفسير.

و نعرض فى هذه الفقرة لرأى الحاكم فى إعجاز القرآن بالقدر الذى تسمح به صفحات هذه الرسالة، آخذين من رأى القاضى عبد الجبار ما يوضح رأى الحاكم و يضعه فى موضعه، و مكتفين من سائر الآراء بالإشارة إلى ما ناقشه الحاكم منها و سوف ندع القول فى هذه الأقوال و الآراء، و فى تطورها التاريخى، و مدى ما أسهم به المعتزلة من دراسات كلامية و بلاغية فى هذا الموضوع إلى بحث مستقل نعهه الآن عن «إعجاز القرآن عند المتكلمين»

١- مقدمات الإعجاز

قال الحاكم إنه قد صح نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم بمعجزات كثيرة «أظهرها» القرآن، و لا بد للكلام على إعجازه من مقدمات ضرورية لا بد منها:

أن يعلم نفس الرسول إما بمشاهدة أو خبر، و هذا مما يعلم ضرورة.

و أن يعلم أنه قد ادعى النبوة، و هذا أيضا مما يعلم ضرورة.

و أن يعلم القرآن بالنقل المتواتر، و أنه تحداهم به و جعله دلالة نبوته.

قال: «و ذلك لأنه لا يجوز أن نعرفه نبيا و نحن لا نعرف عينه، و لا دعواه جملة و تفصيلا. و كذلك لا يجوز أن نعرف أن القرآن دلالة نبوة إلا و نعرف القرآن و اختصاصه به. و كذلك نعلم أنه تحدى بالقرآن

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٣٥

و جعله معجزة له. فإذا هذه علوم ضرورية تكون مقدمة للعلوم المكتسبة؛ لأن كون القرآن معجزا يعلم استدلالا «١»

أما كون الرسول، و نسبه، و أنه الذى كان بمكة و هاجر إلى المدينة، و أنه انتصب للنبوة بأمر و ينهى و يؤدى الشرع و ينتظر الوحي، «فضرورته» كضرورة المشاهدات لا يشك فى ذلك عاقل. أما أنه جعل القرآن دلالة نبوته، و أنه اختص به، و أن القرآن يتضمن وجه

الدلالة على هذه النبوة، فهذا ما نوجز فيه القول من خلال النقاط التالية: «٢»

آ- الدليل على أنه جعل القرآن دلالة نبوته: قال الحاكم: الذى يدل على ذلك و جوه: منها ما ثبت بالنقل المتواتر أنه كان يقرؤه على

الوافدين عليه و يتحداهم به. و منها: الآيات التي فيه، نحو قوله: «فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ» (٣) و قوله: «قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا» (٤) و لو لم يكن فيه إلا- قوله: (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) (٥) لكفى. و لهذا تحيروا في القرآن فوصفه بعضهم بالسحر، و ترك ليبد قول الشعر لمكان القرآن. (١) شرح عيون المسائل، ورقة ٢٥٩.

(٢) لحصنا هذه النقاط- و رتبناها- عن الأوراق ٢٥٩-٢٦٢ من شرح عيون المسائل.

(٣) الآية ٣٨ سورة يونس.

(٤) الآية ٨٨ سورة الإسراء.

(٥) الآية ٨٢ سورة النساء.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٣٦

و منها: أن ادعاء النبوة مع كون القرآن معجزا يكفى في باب التحدى؛ لأن إظهاره له و الحال هذه بمنزلة أن يتحدى! بل أوكد. ب- وجه اختصاص القرآن بالنبي مع أنه وجد قبله: و ذلك أن القرآن كلام الله تعالى، و من حق المعجز أن يكون من فعل القديم سبحانه، قال الحاكم: «الذى لا- بد منه أن يعلم ظهور القرآن عليه على وجه لو لا- صدقه في النبوة لما ظهر، لأننا إنما نستدل بسائر المعجزات على هذا الوجه، فلو قال قائل إن فلق البحر من فعل بعض الملائكة؛ لم يطعن ذلك في كونه معجزة، لأنه لو لا كونه صادقا لما ظهر. و هذا كما نقول في تعلق الفعل بالفاعل بما يمكن، أكثر من وجوب وقوعه بحسب قصده و دواعيه، و بحسب أحواله، فإذا حصل ذلك حكم بتعلقه به، كذلك هاهنا يكفى في كونه معجزة له ظهوره على وجه لو لا ثبوته لما ظهر، كإحياء الميت و غيره» فالقول بأن القرآن إذا تقدم حدوثه فكيف يدل على نبوته! لا يصح؛ لأن الدال على نبوته هو ظهور القرآن عند ادعائه النبوة من قبله لتعلقه به، فتقدم وجوده لا يمنع كونه دالا.

ج- وجه القول بأن القرآن معجز دال على نبوة محمد صلى الله عليه و سلم: قال الحاكم:

العمدة في ذلك شيان: أحدهما تعذر مثله في فصاحته على المتقدمين في الفصاحة. و الثانى أنه لا سبب لذلك إلا المزية الزائدة على ما جرت به العادة.

قال: «فإذا ثبت ذلك صار معجزا و دليلا يحل محل إحياء الميت و قلب العصا حية، فإذا ادعى النبوة و تحدى به و اختص بما ذكرنا من الوجهين، حل محل قوله: صدقت».

الأمر الأول: تعذر مثله في الفصاحة: أفاض الحاكم في هذا الأمر

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٣٧

بيان أن المعارضة تعذرت عليهم مع توفر الدواعى، و أنهم لم يعارضوه إلا- لتعذر ذلك عليهم لا لوجه آخر، و أنهم لم يعارضوه بالفعل، و إلا لنقلت معارضتهم.

(١) تعذر المعارضة: و الذى يدل على تعذر المعارضة علمنا بتوفر دواعيهم من كل وجه إلى المعارضة، فلولا أنها كانت متعذرة عليهم لما تركوها، لأن العاقل المميز لا يجوز ألا يفعل ما له فيه الغرض التام و قد توفرت الدواعى، قال الحاكم: «إذ لو جوزنا ذلك لجوزنا مع الجوع الشديد و الدواعى المتوفرة و الطعام حاضر ألا نأكله!»

ثم إنهم قد عدلوا في إبطال أمره إلى الأمور الشاقة العظيمة الخطر، مع أن العاقل لا- يجوز أن يعلم حصول مراده، و أنه يصل إليه بأسهل الأمور، ثم يعدل عن ذلك إلى الشاق العظيم الخطر، هذا إذا وصل إلى البغية بالسهل و الشاق، فكيف و بالسهل يصل إليه و بالشاق لا يصل؟! فلو لا تعذر المعارضة عليهم لما تركوها إلى الحرب و الوسائل الأخرى.

(٢) توفر الدواعى: أما دواعيهم إلى المعارضة فكانت متوفرة على أكمل وجه، و قد عد الحاكم من «أقسام الدواعى» التى ثبتت فيهم ما

يلي:

أولها: أن من قرع بالعجز عن الشيء و لا مانع، فالتقريع محرک له داع، و بخاصة إذا كان المقرع من أهله، لأن المنافسة بين الأقارب أشد. ثانيها:

أن يكون المقرع ممن تتم له الرئاسة العظيمة. و ثالثها: أن يكون مفارقا لهم عن عادات و أغراض، مقبحا لطريقتهم، مضيئا إليهم النقص، كما فعله النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ «فقد كان يسفه عقولهم و يذم آباءهم و يقبح ما كانوا يدينون به، و يهجر آلهتهم». و رابعها: أن يكون موجبا لطاعته عليهم، و انقيادهم له في

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٣٨

الأمر و النهي، جامعا لهم على رئاسة نفسه، مبطلا لرئاستهم المختلفة.

و خامسها: أن يخوفهم بأعظم العقاب، و يرغبهم بأعظم الوعد، و أن يكلفهم في المال و النفس و الحقوق ما تنفر عنه طباعهم. و سادسها: أن يغض منهم فيما يتفاخرون به من الفصاحة بإظهار مزية القرآن عليهم. و كل ذلك داع مع ما جبل عليه القوم من الأنفة و الحمية و التباعد من العار. قال الحاكم:

«و معلوم هذا من حال العرب فكيف يجوز أن يتمكنوا، أو بعضهم، من المعارضة فيتركوها؟».

(٣) عدم وقوع المعارضة: ثم إنهم لم يعارضوا القرآن فعلا و لو فعلوا لنقل ذلك إلينا، لأن الدواعي إلى نقل المعارضة قوية من جهات، منها: أن القرآن حينئذ يكون شبهة! و معارضتهم حجة، و الدواعي إلى نقل الحجة أتم و أوفر. و منها: أن الذي يدعو إلى إبطال أمره بالمعارضة يدعو إلى إبراز المعارضة و إظهارها، فيجب أن تنقل و الحال هذه! و منها: أنها لو وقعت و عهدا و عهد القرآن واحد لم يجز أن ينقل أحدهما دون الآخر، لأن كل شيتين ظهرا و ثبت في نقلهما الدواعي و العهد واحد، لا يجوز أن ينقل أحدهما دون الآخر! قال الحاكم: «و لو لا صحة ذلك لجاز أن يقال: كان في أيامه أنبياء و لم ينقل خبرهم! و جاز أن يكون له طبقة من الصحابة أقدم من الذين عرفناهم و لم ينقل، و لأدى إلى التشكك في الأخبار و العادات». و منها: أنه نقلت المعارضة الركيكة التي كانت من مسلمة و غيره، فكيف لم تنقل الفصيحة و هي بالنقل أولى؟ و منها: أنه نقل عن كبارهم العدول إلى طلب أخبار الفرس و سائر ما يدل على التحير و ضيق الصدر، و لو كانت المعارضة واقعة لم يكن لذلك وجه.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٣٩

الأمر الثاني: سبب تعذر المعارضة هو المزية: و إنما تعذرت عليهم المعارضة للمزية الزائدة على ما جرت به العادة، لا لعذر منعهم من ذلك، أو لاشتغالهم بما هو أهم، أو أي شيء آخر.

(١) لم يتركوا المعارضة لعذر: و لا يقال إنهم تركوا المعارضة لعذر، لأن التحدي بالكلام الفصيح ليس من باب المناظرة و الجدل حتى يقال- مثلا- إن ذلك لم يكن طريقتهم! و قد كانوا على معرفة بصناعة الكلام، مع وفور عقلهم، فلما لم يستطيعوا التخلص من التقريع بشيء من الكلام، دل ذلك على عجزهم و أنه لا عذر لهم.

و لا يقال إنهم عدلوا إلى المقاتلة لظنهم أن لها المزية؛ لأن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ لم يظهر أمره لأنه أقوى، بل لأن المعجز شهد له، فكيف يخفى عليهم أن الذي يبلغون به إفساد أمره و توهين حاله هو المعارضة دون المقاتلة! و لم لم يجمعوا بين الأمرين، و أحدهما لا يمنع من الآخر؟ أو لما ذا لم يعارضوا حين لم ينفعهم القتال؟ ثم إنه صلى الله عليه بقى الزمان الطويل يتحداهم و لا جهاد و لا مقاتلة، و حيث كانت لم تتصل و لم تدم! و هل يختار أحد ما لا يؤدي إلى البغية على ما لو فعل لوقعت به البغية؟ قال الحاكم:

«و كل ذلك يبطل قولهم إنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ غاظهم بالحرب فشغلهم عن المعارضة!».

(٢) لم يتركوا المعارضة لغير المزية الخارجة عن العادة: و لا بد أن المزية التي قعدت بهم عن المعارضة خارجة عن المزية التي يتفاضل بها كلام البشر، لأن هذه مزية معتادة لا تترك المعارضة لأجلها. قال الحاكم:

«فإن قيل: تركوها لأنهم لو عارضوا لاشتبهت الحال فوق الاختلاف!

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٤٠

قلنا: المتقارب من الكلام كالمتمائل فى أن العادة جارية بمثله، فلو أمكنهم ما يشبهه و يتقارب لأوردوه، و لقالوا إنه أفضل مما جئت به ...

فكيف تدعى النبوءة. و بعد، فلو جعل دلالة حمل جسم ثقيل، و قدر الزيادة مما جرت العادة به، لم يخف عليهم أنه ليس بدليل النبوءة. و لو كان كذلك كيف يجوز على الخلق العظيم مع وفور أحلامهم و تشدهم فى باب الدين أن يتبعوه و يعترفوا بنبوتهم؟! (٣) مزية القرآن على سائر المعجزات: و هذه المزية من وجوه: أحدها أنه لو كان إحياء الميت و نحوه، و القوم لم يعتادوا الطب، لجاز أن يظنوه من الطب و السحر، فهذا أبعد من ذلك الظن. و منها: أنه من جنس ما يقدرون عليه فكان اليأس فيه أظهر، إلى جانب أن كونهم النهاية فى الفصاحة و قفهم على مباينته لسائر الكلام. و منها: أن شريعته صلى الله عليه و سلم مؤبده، فجعل دليلها مؤبدا، إلى جانب صحة التحدى به فى كل زمان إلى آخر الدهر.

٢- وجه اعجاز القرآن

الآراء حول «وجه» الإعجاز كثيرة، و ربما ذهب بعضهم إلى أن للإعجاز وجهها واحدا و أهمل النظر فى سائر الوجوه، فى حين يذهب آخرون إلى أن له أكثر من وجه، ثم يتفاوتون فى عددها، و ربما خلط بعض هؤلاء بين وجوه يصعب التوفيق بينها. و فيما كتبه الرمانى و الخطابى و القاضى عبد الجبار و عبد القاهر .. كثير من المذاهب و الآراء:

(أ) أما الحاكم فقد أبان عن رأيه فى وجه الإعجاز باختصار و قصد،

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٤١

فقال: «وجه إعجاز القرآن أنه بلغ مبلغا من الفصاحة عجز الخلق عن إتيان مثله» (١). ثم قال: «و قد اختلف مشايخنا فمنهم من قال: لا رتبة أعلى فى الفصاحة من رتبة القرآن، و منهم من يقول بذلك فى البعض دون البعض، و منهم من يقول: فى مقدوره تعالى ما هو أعلى منه. و كل ذلك لا يؤثر فيما بيننا». و من هنا جاء تعبيره السابق فى وجه الإعجاز أن القرآن «بلغ مبلغا من الفصاحة» أعجز الخلق، سواء أ كان أفصح الكلام، أم كان فى مقدوره تعالى ما هو أفصح، لأن هذا لا يؤثر فى شىء مما قدم، كما أنه قد يكون من فضول البحث لأنه مما لا يتعلق بالإعجاز أصلا.

قال أبو هاشم: و الكلام إنما يكون فصيحاً لجزالة اللفظ و حسن المعنى، و لا بد من اعتبار الأمرين، لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى لم يعد فصيحاً (٢). قال الحاكم: «و الفصاحة لا تظهر فى أفراد الكلمات، و إنما تظهر فى الجمل» (٣)، قال القاضى: «و الفصاحة لا تظهر فى أفراد الكلام، و إنما تظهر فى الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، و لا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، و قد يجوز فى هذه الصفة أن تكون بالمواضع التى تتناول الضم، و قد تكون بالإعراب الذى له مدخل فيه. و قد تكون بالموقع». قال: «و ليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع، لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة، أو حركاتها، أو موقعها، و لا بد من هذا الاعتبار فى كل كلمة، ثم لا بد من اعتبار مثله فى الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض، (١) شرح العيون، ورقة ٢٦٢.

(٢) راجع «إعجاز القرآن» للقاضى عبد الجبار ص ١٩٧.

(٣) التأثير و المؤثر للحاكم، ورقة ٧٩.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٤٢

لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة، و كذلك لكيفية إعرابها و حركاتها و موقعها. فعلى هذا الوجه الذى ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها» (١) أما حسن النغم و عذوبة القول فمما يزيد الكلام حسنا على السمع، لا أنه يوجد فضلا فى

الفصاحة، لأن الذى تتبين به المزية فى ذلك يحصل فيه و فى حكايته على سواء، و يحصل فى المكتوب منه على حسب حصوله فى المسموع.

هذا الوجه الذى ذهب اليه الحاكم فى الإعجاز، و وقفنا على بيانه عند أبى هاشم و عبد الجبار، أشار اليه الحاكم و إلى شىء من تفصيله فى شواهد قرآنية كثيرة؛ قال فى قوله تعالى: (وَ أَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ، فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ. وَ طَلْحٍ مَّنْضُودٍ. وَ ظِلٌّ مَّيْدُودٍ. وَ مَاءٍ مَّسْكُوبٍ. وَ فَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ. لَا مَقْطُوعَةٍ وَ لَا مَمْنُوعَةٍ. وَ فُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ. إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً. فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا. غُرْبًا أَتْرَابًا. لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ. ثُلَّةٌ مِنَ الْأُولَى. وَ ثُلَّةٌ مِنَ الْآخِرِينَ.) «٢» إن الآيات «تدل على عظيم منزلة القرآن فى الإعجاز، و بلوغه فى الفصاحة مبلغا عجز عن مثله البشر، لأن من تأمل هذه الآيات علم أنه ليس فى مقدور أحد مثله!!».

و قال فى سورة الكوثر: «تدل السورة على معجزات ... منها عجزهم عن الإتيان بمثل هذه السورة مع تحديه لهم، و حرصهم على بطلان أمره.

و منها: ما فى السورة من الإعجاز؛ لأنها مع قصرها تدل على أنه معجز، و أنه كلام رب العزة لفظا و معنى، أما المعنى ففيه تشريف له صلى الله عليه و سلم بما أعطى (١) إعجاز القرآن للقاضى ص ١٩٩.

(٢) الآيات ٢٧- ٤٠ سورة الواقعة، التهذيب ورقة ٨٢.

الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسير، ص: ٤٤٣

من الخيرات دينا و دنيا، و أمر بالصلاة التى هى آكد عبادات البدن، و أمر بالهدايا التى هى من حقوق المال. و فيه أن ما يفعله ينبغى أن يكون لله، و فيه بشارة بهلاك أعدائه و ظهور أمره. فأما اللفظ: فتشاكل الألفاظ، و سهوله مخرج الحروف، و حسن التأليف، و تقابل المعانى، لأن قوله (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوثَرَ) أحسن موقعا من: أعطيناك الكثير، أو النعم، أو نهرا فى الجنة، أو النبوة، من حيث سهوله اللفظ و اشتماله على المعانى الكثيرة.

و قوله: (فَصَلِّ لِرَبِّكَ) أحسن من: صل لنا، و قوله: (وَ أَنْحِزْ) أحسن من أنسك. و (الْبَاطِرُ) أحسن من «الأحسن» و أعم، و أدل على الكناية فهذه الحروف القليلة جمعت المحاسن، مع ما فيها من الفخامة و عظم الفائدة، حتى تقبلها النفوس و لا تمجها الآذان» (١). و قال فى قوله تعالى- فى قصة أم موسى- (وَ قَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصَّرَتْ بِهِ) «٢» «فى الكلام اختصار، أى فذهبت فوجدت آل فرعون أخرجوا التابوت و أخرجوا موسى (فبصرت به)» قال: «و هذا من إعجاز القرآن فى إيجاز الكلام الدال على المعنى الكبير». و كثيرا ما يروق له مثل هذا التعليق أمام اختصار الحوادث، و فى المشاهد الحاضرة فى القرآن الكريم.

و بالرغم من دقة الحاكم فى فهم فكرة «النظم» التى ردها كوجه إعجاز للقرآن، على ضوء المدرسة الجبائية- كما سنرى فى البند التالى- إلى جانب إيمانه بفكرة الفصاحة هذه، و أنها إنما تظهر فى الجمل دون الكلمات، (١) التهذيب، ورقة ١٥٧/ ظ.

(٢) الآية ١١ سورة القصص، ورقة ٤٠/ ظ.

الحاكم الجسمى و منهجه فى التفسير، ص: ٤٤٤

فإن أكثر تعليقاته حول موضوع الإعجاز فى تفسيره، يكاد لا يخرج عن سلك الملاحظات الذوقية الجمالية الخاصة، التى يضمها باب واسع يدعى الفصاحة!

ب) رد الحاكم فكرة النظم التى قال بعضهم إن القرآن معجز بها، و قد وجدنا أبا مسلم الأصفهاني و الماوردى يذهبان إليها، و قد جعلها أبو مسلم أحد وجهين دالين على إعجاز القرآن، و سلكها الماوردى ضمن ثمانية وجوه!! قال أبو مسلم: «أما الإعجاز المتعلق بفصاحته و بلاغته فلا- يتعلق بعنصره الذى هو اللفظ و المعنى، فإن ألفاظه ألفاظهم قال تعالى: (لِسَانَ عَرَبِيًّا) (لِسَانَ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)، و لا بمعانيه فإن كثيرا منها موجود فى الكتب المتقدمة، قال تعالى: (وَ إِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأُولَى)، ثم بعد أن استعرض أنواع الكلام المنظوم و المنثور، و السجع و الشعر، و الخطابة و الكتابة و الرسائل؛ قال: «و القرآن جامع لمحاسن الجميع على نظم غير نظم شىء منها ...» (١).

وقال الماوردى: «و الثالث- من وجوه الإعجاز- أن إعجازه هو الوصف الذى نقض به العادة حتى صار خارجا عن جنس كلام العرب فى النظم و النثر و الخطب و الشعر و الرجز و السجع و المزدوج، فلا يدخل فى شىء منها ولا يختلط بها، مع كون ألفاظه و حروفه فى كلامهم، مستعملة فى نظمهم و نثرهم» (٢).

و واضح من هذين النصين أن القرآن معجز بسبقه إلى أسلوب- نظم- جديد لم تعهده العرب، قال الحاكم: «و من قال: الإعجاز فى النظم (١) معترك الأقران فى إعجاز القرآن للسيوطى، ورقة ٢-٣ مخطوط.

(٢) النكت و العيون فى تفسير القرآن للماوردى، ورقة ٤ مخطوط.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٤٥

لا- يصح لأنه يؤدى إلى أن يكون معجزا للسبق. و لو جاز ذلك لجاز فى أول شاعر و أول خطيب! فإن قال: أريد نظما يبلغ فى الفصاحة مبلغا لا يمكن فيه المعارضة! قلنا: هذا هو الذى قلناه، إلا أنه ضم إليه شيئا آخر، لأنه لو حصل كذلك بلا نظم كان معجزا، و لو حصل النظم و صح الاشتراك لم يكن معجزا» (١).

على أن لفكرة النظم مفاهيم أخرى تجعل اشتراكها مع الفكرة التى رد عليها الحاكم مجرد اشتراك فى اللفظ، على نحو ما يدل عليه كلام الرماني و الباقلانى، و من قبلهما الجاحظ (٢).

ج) أما الصرفة التى ردها الحاكم صراحة، و بما قدمنا من كلامه فى ثبوت الدواعى، فقد شرحها كثيرون، و ربما وصل إليها القائلون بها، كل من طريق!

و ذكر الماوردى أن القائلين بها اختلفوا على وجهين رئيسيين: أحدهما:

أن العرب صرفوا عن القدرة على مثل القرآن، و لو تعرضوا لذلك لعجزوا، و الثانى: أنهم صرفوا عن التعرض له مع كونه فى قدرتهم، و لو تعرضوا «لجاز» أن يقدروا عليه! (٣).

أما القاضى عبد الجبار فقد ذكر هذين الوجهين بصفتها احتمالين يمكن أن يفسر بهما القول بالصفة، دون النص على أن القائلين بها اختلفوا على (١) شرح عيون المسائل، ورقة ٢٦٣.

(٢) راجع النكت فى إعجاز القرآن للرماني (ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن) طبع دار المعارف، ص ٧٠. و إعجاز القرآن للباقلانى تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر، ص ٣٥، و البيان و التبيين ١/ ٣٨٣.

(٣) النكت و العيون، ورقة ٤.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٤٦

هذين الوجهين، قال القاضى: «فأما قول من يقول: إنه تعالى صرف همهم و دواعيهم عن المعارضة فلذلك صار القرآن معجزا، فليس يخلو من أن يريد:

إنهم لو لم تنصرف دواعيهم كان يمكنهم أن يأتوا بمثله، أو يقول: كان لا يمكنهم ذلك» (١).

و أيا ما كان الأمر فقد رد الحاكم هذين الوجهين- أو الاحتمالين- من وجوه الصرفة، و أبان عن فساده، قال: «و قول من يقول بالصفة لا- يصح لوجه، منها: أن القوم فى أيامه لم يكونوا ممنوعين من الكلام، فان أراد صرفهم عن العلم الذى معه يتأتى مثله فهو الذى نقول، و إن أراد صرفهم، و تلك العلوم قائمة و الدواعى إلى المعارضة متوافرة؛ فذلك يستحيل. و إن قال: يصرفهم عن الدواعى فقد بينا ثبوت الدواعى فيهم.

و بعد، فلو كان الإعجاز الصرفة لكان أدون فى الفصاحة أكد فى الإعجاز، و لكنه كان لا يصح التحدى به!».

د) ورد الحاكم القول بأن المعجز بما فيه من أخبار الغيب، أو أنه غير متناقض، قال: «و قول من يقول الإعجاز أنه لا- تناقض فيه لا يصح، لأن التناقض يرجع إلى المعنى، و التحدى وقع باللفظ! و قول من يقول: المعجز بما فيه من أخبار الغيب غير سديد، لأنه لو كان

كذلك لكان المعجز ما يتضمن خبرا، ولأنه تحدى بسورة، ونحن نعلم أن كثيرا من السور لا يتضمن خبرا!.

هـ) وأخيرا ختم الحاكم القول فى إعجاز القرآن بأن الخلاف فى (١) إعجاز القرآن للقاضى، صفحة ٣٢٣.

الحاكم الجشـمى و منهجه فى التفسـير، ص: ٤٤٧

«وجه» الإعجاز بين العلماء لا يؤثر فى وجود هذا الإعجاز، و صحة التحدى بالقرآن، قال: «فإن قيل: كيف يصح كونه معجزا مع هذا الاختلاف؟ قلنا: علماء الإسلام اتفقوا فى كونه معجزا لا-خلاف بينهم، وإنما اختلفوا فى علته، ثم بأى وجه صار معجزا فالغرض يحصل، لأنه إن كان معجزا بالفصاحة والكلام تام، وإن كان للإخبار عن الغيوب التى هى ناقضة للعادة فكمثل، و لو كانوا يقدرون على مثله ثم منعوا فكمثل.

و كذلك لو كان نظمه معجزا حصل المقصود».

ثم أكد- رحمه الله- مذهبه السابق فى الإعجاز، و عقب عليه بجملة جامعة نختم بها هذا الفصل، قال: «و إن كان الصحيح ما ذكرنا، يوضحه أنه صلى الله عليه أتى بالقرآن مع أنه لا يكتب و لا يقرأ و لا يخالط أهل الأخبار و السير.

»ثم من عصره إلى يومنا هذا وقع التحدى فى المناظرات و المجالس، مع كثرة أعداء الاسلام و تصنيفهم الكتب فى كل نوع، ثم لم يأت أحد بآية مثله!

«و بعد، فإن كل أمر أسس على فساد، فإنه عن قريب يبطل و يضمحل، و الإسلام بخلافه» «١». (١) شرح العيون، ورقة ٦٣.

الحاكم الجشـمى و منهجه فى التفسـير، ص: ٤٤٩

الباب الخامس مكانة الحاكم و أثره فى التفسـير

الفصل الأول مكانة الحاكم

إشارة

نقف فى هذا الفصل من الباب الأخير على منزلة الحاكم فى الثقافة الإسلامية على ضوء ما قدمناه من الكلام على تفسيره و سائر كتبه، كما نقف على القيمة العامة لكتابه «التهديب». ثم نتحدث فى الفصل الثانى عن أثر هذا الكتاب لدى المفسرين.

أولا: منزلة الحاكم العامة

تتلخص هذه المنزلة فى النقاط التالية:

(١) يعتبر الحاكم مؤرخ المعتزلة الوحيد فى الحقبة ما بين نهاية عصر أبى هاشم (ت ٣٢١) و من هو فى طبقتة، إلى أواخر القرن الخامس على وجه التقريب. و التى ترجم فيها للقاضى- بتوسع مفرد- و لمن هو فى طبقتة، و طبقه تلامذته و تلامذتهم ممن تلقى عنهم الحاكم أو عاصروهم، فأعطانا بذلك صورة واضحة عن حالة المعتزلة فى هذا العصر.

(٢) كما يعتبر الحاكم- على ضوء ما اتفق له الوقوف عليه من الكتب فيما يبدو، و بخاصة كتاب المقالات للكعبى- أول من وضع بين أيدينا أسماء المعتزلة- فى فصول خاصة ألحقها بالطبقات- من العترة عليهم السلام،

الحاكم الجشـمى و منهجه فى التفسـير، ص: ٤٥٢

و ممن بويغ له بالخلافه، و ممن كان من الأمراء و الرؤساء. كما أبان لنا فى فصول أخرى عنم ذهب كذلك مذهب العدل من اللغويين و النحاة و الشعراء و الفقهاء و الزهاد و الرواة- من جميع الأقطار- بالإضافة إلى فصل هام ختم به الطبقات، و هو «خروج أهل العدل» تحدث فيه عن الحروب التى خاضها رجال المعتزلة، أسماهم، مع بعض الخارجين على بنى أمية، أوضح فيه عمق الصلة بين

الشيعه و المعتزله من جهه، و عدم «اعتزال» أهل العدل للأمور السبسية من جهه أخرى.

(٣) قدمنا القول فى قيمه كتابه «السفينه» فى التاريخ، و مدى اعتماده الزيديه عليه فى التاريخ لأئمتهم و دعائهم، و ذكرنا بعض نقولهم فى ذلك (١) حتى ليمكن عن الحاكم واحدا من أهم مؤرخى الزيديه. أما منزلته فى التاريخ بعامه فلا يمكن الوقوف عليها، كما لا يمكن تحديد مكانته الثابته فى التاريخ للزيديه بخاصه إلا بعد الاطلاع على كتاب «السفينه» ذاته.

و ما زلت منذ أن وقع اختيارى على دراسه الحاكم جادا فى طلب هذا الكتاب؛ حتى وقفت عليه أخيرا فى بعض المكتبات، و أرجو أن أفرغ من دراسته و تحقيقه و التعليق عليه فى وقت قريب إن شاء الله.

(٤) قدم لنا القاضى عبد الجبار فى موسوعته الكلاميه الكبرى «المغنى فى أبواب التوحيد و العدل» صوره جدليه دقيقه و شامله لآراء المعتزله بوجه عام، و لآراء المدرسه الجبائيه بخاصه، حتى غد القاضى لسان هذه المدرسه و قلمها و أبرز أشياعها على الإطلاق، و قد ذكرنا أن الحاكم يعتبر آخر رجالات هذه المدرسه الكبار بعد القاضى. و الواقع أن كتاب (١) راجع صفحاه ١١٠ - ١١١ من هذه الرساله.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٥٣

«المغنى» للقاضى و بعض كتبه الأخرى، على الرغم مما تشتمل عليه من إحاطه فائقه، و غوص على دقيق المعانى قد لا يتيسر تصويره و التعبير عنه ورد الاعتراضات من دونه، إلا- للقليل من الأفذاذ أمثال القاضى، إلا- أن كثرة التفرجات التى يحتوى عليها كتاب المغنى بخاصه، مع محاوله القاضى الدائبه لربط الفروع بالأصول، ورد المسائل البعيده المتناثره إلى أصولها القليله الجامعه، خلع على هذا الكتاب شيئا من الصعوبه فى كثير من المواطن، كما جعل فرص الاستفاده منه غير ميسره على الوجه الأكمل، إلا لمن وطن نفسه على إدامه النظر فى جميع أجزاء الكتاب، و على القراءه الطويله فيه، فى سبيل الوقوف على مسأله من المسائل!

و من هنا تأتى واحده من أهم ميزات الحاكم، و هى أنه جعل من كتاباته الكلاميه- كما يدل على ذلك كتابه «شرح عيون المسائل»- تلخيصا ذكيا و دقيقا لكتب القاضى و لآراء المدرسه الجبائيه، بعبارة سهله قريبه و واضحه قد تفوق عبارة للقاضى- الذى وضع كتابه «المغنى» بطريقه الإملاء- على التحقيق.

فإذا أضفنا إلى ذلك النقص الواقع فى كتاب المغنى، و الذى يسده (شرح العيون) أدركنا أهم ميزه للحاكم- على الإطلاق- بوصفه «ملاخلا» ضروريا و هاما- و مدرسيا كذلك- إلى المدرسه الجبائيه و القاضى عبد الجبار.

(٥) و لعل هذا يفسر طرفا من اعتماد أئمه الزيديه و شيوخهم فى اليمن على كتب الحاكم و عنايتهم بها، و نقلهم عنها فى أكثر كتبهم و مصنفاتهم،- فى الوقت الذى لم يكونوا يفتقدون فيه كتب القاضى- كما نجد ذلك

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٥٤

عند يحيى بن حميد صاحب كتاب «نزهة الأنظار» (١)، و الإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى، و غيرهما. و قد قال يحيى بن الحسين فى الطبقات فى ترجمه الحاكم عند ذكر كتابه «عيون المسائل» إن الإمام المهدي اختصر كتاب القلائد منه (٢) و قد وقفنا من كتب ابن المرتضى على كتاب «الدرر الفرائد فى شرح كتاب القلائد- المذكور- فى تصحيح العقائد» (٣) فوجدنا اعتماده على شرح العيون للحاكم كبيرا أيضا. و لعل مراجعه شامله لآثار ابن المرتضى (ت ٨٤٠) و الإمام يحيى بن حمزه (ت ٧٤٩) (٤) بصوره خاصه- و هما من المكثرين فى التأليف فى الفقه و الكلام- على ضوء ما تم الوقوف عليه من كتب الحاكم، تكشف عن المزيد من هذه العنايه و الاعتماد.

(٦) و يمكننا القول- من جهه أخرى- إن الحاكم بما اتفق له الوقوف عليه من تفاسير المعتزله و كتبهم فى علم الكلام، و كتب الزيديه فى الفقه و الأصول، و غير ذلك من المصنفات فى أنواع العلوم الأخرى، و بما فرغ الحاكم نفسه له من التوفر على هذه الكتب، جمعا و دراسه و تلخيصا و تقديما على أحسن وجوه العرض و الترتيب (٥) كل ذلك على نظر و بصيره (١) انظر النزهه ورقه ١٦ فى بعدها.

(٢) الطبقات الزهر، ورقة ٣٤.

(٣) مصور دار الكتب رقم ٢٨٦٧٤ ب.

(٤) انظر البدر الطالع للشوكاني ص ٣٣١-٣٣٣ و أئمة اليمن لابن زبارة ص ٢٢٨-٢٣٤.

(٥) وهذا واضح في تفسيره كما تحدثنا عنه، و واضح في كتابه شرح العيون، و في «التأثير و المؤثر» الذي نص في مقدمته أن جمع ما فيه مما-

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٥٥

و منهج دقيق، و عناية تستحق الإعجاب بإضافة الآراء إلى أصحابها على الدوام .. قد جعل من الحاكم حلقة وصل مهمة في تاريخنا العلمي، و بخاصة حين نفتقد أكثر مصادره تلك. و سوف يظهر ذلك جليا في حديثنا التالي عن قيمة تفسير الحاكم.

ثانيا: قيمة كتابه «التهذيب في التفسير»

أما تفسيره الكبير فقد انضحت لنا قيمته من خلال هذه الدراسة.

و نعدد هنا بإيجاز أهم ميزاته الموضوعية الخاصة:

(١) قدم لنا هذا التفسير لأول مرة خلاصة دقيقة لأهم تفاسير المعتزلة في القرنين الثالث و الرابع، و بخاصة تفسيري أبي علي الجبائي و أبي مسلم الأصفهاني، بعد أن افتقدت المكتبة العربية الإسلامية هذه التفاسير الهامة.

و من هنا تبرز الصفة الأهم في تفسير الحاكم، باعتباره أجمع كتاب في تفسير أهل الرأي وصل إلينا.

(٢) وضع هذا الكتاب أيدينا- إلى حد كبير- على النزعات الخاصة التي تحكم تفاسير المعتزلة- نظرا لإدانة الحاكم نقل الآراء و نسبتها إلى أصحابها- على الرغم من اتفاق هذه التفاسير في المنهج العام، حتى إنه لا يصعب على الباحث أن يكتشف هذه النزعات، و يحدد اتجاهات أصحابها في التفسير. و ربما أمكن تصنيف هذه التفاسير- تبعا لذلك- في تصنيف - بلغة «عن المشايخ المتقدمين و المتأخرين مما رأيناه في كتبهم أو قرأناه في مصنفاتهم و رسائلهم، خصوصا من كتب الشيوخ الأربعة ...» و قد أشرنا إلى ذلك أيضا. و تتضح طريقة الحاكم هذه بعامه من أسماء كتبه: «التهذيب» «المنتخب» «عيون المسائل» .. الخ.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٥٦

خاص. و هذا ما نحاول الآن القيام به في مطلع الدراسة التي نعدها لمنهج أبي مسلم في تفسير القرآن.

(٣) أبان تفسير الحاكم عن جهود المعتزلة الكبيرة في الدفاع عن القرآن، ورد ما رمى به من دعوى التناقض و اللحن و الاختلاف، و أن فيه الدلالة على الشيء و ضده- كما زعم ابن الراوندي و غيره- و ذلك بما أسسوا من قواعد المنهج، و أولوا ما يدل بظاهره على خلاف العدل و التوحيد، غير متقولين في ذلك على لغة العرب، أو سالكين طريق تحريف الكلم عن مواضعه! و يحضرنى هنا مقالة أبي الحسن الأشعري في تفسير أبي علي الجبائي إنه «لم يرو فيه حرفا واحدا عن أحد من المفسرين، و إنما اعتمد على ما وسوس به صدره و شيطانه!!» (١) و قد علم الأشعري مكانة تفسير أبي علي في الرد على الملاحدة، و النقض على ابن الراوندي و عبيد الله بن الحسن العنبري، كما وقف على اعتماد أبي علي فيه على ابن عباس و الحسن البصري، و غيرهما من الصحابة و التابعين .. حتى كان لنا أن نقول: إن هذا من الأشعري تهجم لا يليق!!

(٤) أظهر لنا كتاب الحاكم تشدد المعتزلة في قبول القراءات القرآنية، و لهذا لم يعنَّ الحاكم نفسه بذكر وجوه القراءات الشاذة، أو التي ثبتت بطريق الآحاد. أما صنيع الزمخشري من بعده فلا يلتفت إليه- و سوف نعرض للكلام على الزمخشري في الفصل التالي- كما أظهر لنا كتاب الحاكم تفوق مصنفه رحمه الله في الدفاع عن تاريخ القرآن نزولا- و جمعا و تدوينا .. و ما رده عنه في ذلك من شبهات الرافضة و الملاحدة و سائر المارقين. (١) راجع تعريفنا السابق بتفسير أبي علي الجبائي، ص: ١٣٣.

متعقبيه و دارسيه- في القديم و الحديث-، و لم يعن أحد بالبحث عن شيوخه الذين تلقى عليهم التفسير و علوم القرآن، بالرغم من إفاضة هؤلاء الباحثين في الثناء على تفسير «الكشاف» و مكانته، و أسبقيته- أو تفرد- في الكشف عن إعجاز القرآن!! و بالرغم من حديثهم المكرور عن منهجية صاحبه في التأويل على مذهب المعتزلة.

و الشيخ الذي يذكر عادة على أنه أكبر أساتذة الزمخشري و أبلغهم أثرا في نفسه؛ هو أبو مضر محمود بن جرير الأصبهاني المتوفى سنة ٥٠٧، و لم يتلق الزمخشري عليه التفسير، و إنما تتلمذ عليه في النحو و الأدب. أما شيوخه الآخرون فلم تذكر المصادر المعروفة أيضا أنه تلقى على أحدهم شيئا في تفسير القرآن. (١) راجع صفحة ٨٠ من هذا البحث.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٦٠

و لسنا نقول إن تلمذة الزمخشري على بعض شيوخ التفسير، أو إدامته النظر في تفسير بعينه أو في سائر التفاسير، ضرورة لازمة لا يستطيع بدونها أن يكتب في التفسير أو يبرع فيه! و لكننا نقول: إن مثل هذا الافتراض كان من حقه أن يخطر ببال الباحث و هو لا يرى في سائر تراث الزمخشري أثرا يدل على السبق و النبوغ و الابتكار. و لسنا هنا على أية حال بصدد تقييم الزمخشري- و لهذا الموضوع مكان آخر- أو بصدد إثبات تلمذته على الحاكم بأدلة جديدة، و لكننا نعرض في هذه الفقرة إلى بيان صلة تفسيره بتفسير الحاكم، و مدى اعتماده عليه- إن وجد- و بخاصة و نحن أمام بعض النصوص التي تشير إلى هذه الصلة. و بالرغم من أن هذا سيعرضنا إلى تقويم كتاب الكشاف، على الجملة، إلا أننا نرجو أن نوجز القول في ذلك بأقل قدر ممكن.

أماننا نصان يشير أحدهما إلى صلة كشاف الزمخشري بتفسير الرمانى، و يشير الآخر إلى صلته بتفسير الحاكم:

قال ابن تغرى بردى في النجوم الزاهرة في كلامه على الرمانى: «و له كتاب التفسير الكبير، و هو كثير الفوائد إلا- أنه صرح فيه بالاعتزال.

و سلك الزمخشري سبيله و زاد عليه». (١)

و قال الجندارى: «و تفسير الكشاف قيل: من تفسير الحاكم بزيادة تعقيد، و الله أعلم». (٢) «٢» (١) النجوم الزاهرة ٤/ ١٦٨.

(٢) شرح الأزهار، صفحة ٣٢ طبع مصر.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٦١

(١) و نجمل القول في مقاله صاحب النجوم الزاهرة بأننا معه في أن تفسير الرمانى كثير الفوائد- بغض النظر عن استدراكه اللطيف- و أن الزمخشري سلك سبيله، سواء أفاد منه بطريق مباشر، أم أنه التقى معه في المنهج الاعتزالي الذي لا تتضارب معه وجوه التأويل، و لكننا لا نرى وجها لقوله إن الزمخشري زاد على تفسير الرمانى، مما يوهم أن الزمخشري ركن في كتابه إلى الرمانى، و لكنه أضاف عليه، و ربما فاقه كذلك! لأن تفسير الرمانى- كما يدل عليه الجزء الذي رجعنا إليه- أكبر حجما من تفسير الزمخشري، كما أن صاحبه أدق نظرا، و أوفى بيانا، و أقل عناية بالإعراب و القراءات و المشاكل اللفظية من الزمخشري!! فقول صاحب النجوم منزلة في الاتهام لا نصحتها على الزمخشري اللهم إلا إذا كانت زيادته على الرمانى من النوع الذي أشار إليه الجندارى!

(٢) أما اتهام الجندارى، الذي نقله و لم يحقق فيه، و الذي قد يؤيده ما قيل من تلمذة الزمخشري على الحاكم، فلا سبيل إلى مناقشته قبل الوقوف على بعض المقارنات بين الكتابين- بأوجز قدر ممكن- و قد اخترنا لذلك بعض الشواهد المتقدمة من كتاب الحاكم، نحيل على بعضها، و نورد بعضها الآخر كاملا- أى نذكر جميع فقرات الحاكم في هذا الشاهد- طلبا للاختصار من جهة، و حتى تكون المقارنة حاضرة و كاملة من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى بعض الشواهد الأخرى الجديدة، نقلها الساعة من أى مكان يصادفنا عند فتح الكشاف، دفعا للتحيز- الذي لم نلتفت إليه في موضع واحد من هذه الرسالة- و حتى تكون المقارنة موضوعية تؤدي إلى غرض علمي صحيح:

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٦٢

(أ) من الشواهد التي نكتفي فيها بالإحالة على ما تقدم:

(١) قوله تعالى: (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى. لَا يَصِيرُ لَهَا إِلَّا الْآشَقَى. الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى. وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ..) «١» قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف قال (لا- يَصِيرُ لَهَا إِلَّا الْآشَقَى وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى) وقد علم أن كل شقى يصلها و كل تقى يجنبها لا يختص بالصلى أشقى الاشقياء، و لا بالنجاة أتقى الاتقياء. و ان زعمت أنه نكر النار فأراد نارا بعينها مخصوصة بالاشقى، فما تصنع بقوله (وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى) فقد علم أن أفسق المسلمين يجنب تلك النار المخصوصة، لا الأتقى منهم خاصة؟ قلت:

الآية واردة في الموازنة بين حالتى عظيم من المشركين و عظيم من المؤمنين، فأريد أن يبالغ في صفتيهما المتناقضتين، فقيل: الاشقى، و جعل مختصا بالصلى كأن النار لم تخلق إلا- له! و قيل: الاتقى، و جعل مختصا بالنجاة، كأن الجنة لم تخلق إلا له. و قيل: هما أبو جهل أو أمية بن خلف، و أبو بكر رضى الله عنه». «٢»

(٢) قوله تعالى: (أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ. وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) «٣».

قال الزمخشري: (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) يعنى: خلقكم و خلق ما تعملونه من الاصنام كقوله: (بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ) أى: فطر الاصنام!. (١) انظر ص ٣٠٢-٣٠٣.

(٢) الكشاف ٤/ ٦٠٨-٦٠٩.

(٣) انظر فيما تقدم ص ٢٩٦.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٦٣

«فإن قلت: كيف يكون الشىء الواحد مخلوقا لله معمولا لهم حيث أوقع خلقه و عملهم عليها جميعا؟ قلت: هذا كما يقال: عمل النجار الباب و الكرسى، و عمل الصائغ السوار و الخلخال، و المراد: عمل أشكال هذه الاشياء و صورها دون جواهرها، و الاصنام جواهر و أشكال، فخالق جواهرها الله، و عاملو أشكالها: الذين يشكلونها بنحتهم و حذفهم بعض أجزائها حتى يستوى التشكيل الذى يريدونه!»

«فإن قلت: فما أنكرت أن تكون «ما» مصدرية لا موصولة، و يكون المعنى: و الله خلقكم و عملكم كما تقول المجبرة؟ قلت: أقرب ما يبطل به هذا السؤال بعد بطلانه بحجج العقل و الكتاب، أن معنى الآية يأباه إباء جليا، و ينبو عنه نبوا ظاهرا، و ذلك أن الله عز و جل قد احتج عليهم بأن العابد و المعبود جميعا خلق الله، فكيف يعبد المخلوق المخلوق، على أن العابد منهما هو الذى عمل صورة المعبود و شكله، و لولاه لما قدر أن يصور نفسه و يشكلها. و لو قلت: و الله خلقكم و خلق عملكم لم يكن محتجا عليهم، و لا كان لكلامك طباق!! و شىء آخر، و هو أن قوله (ما تعملون) ترجمة عن قوله (ما تنحتون) و «ما» فى (ما تنحتون) موصولة لا مقال فيها، فلا يعدل بها عن أختها إلا متعسف متعصب لمذهبه فى غير نظر فى علم البيان و لا تبصر لنظم القرآن!!

«فإن قلت: اجعلها موصولة حتى لا يلزمنى ما ألزمت، و أريد: و ما تعملونه من أعمالكم. قلت: بل الالتزامان فى عنقك لا يفكهما إلا الاذعان للحق، و ذلك أنك و إن جعلتها موصولة فإنك فى إدارتك بها العمل غير محتج على المشركين، كحالك و قد جعلتها مصدرية، و أيضا فإنك قاطع

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٦٤

بذلك الصلة بين ما تعملون و ما تنحتون حيث تخالف بين المرادين بهما، فتريد بما تنحتون: الأعيان التى هى الاصنام، و بما تعملون: المعانى التى هى الاعمال، و فى ذلك فك النظم و تبيره، كما إذا جعلتها مصدرية!». «١»

و قبل أن نمضى فى استعراض المزيد من الشواهد الأخرى، نورد فيما يلى بعض الملاحظات العابرة على هذين الشاهدين، بعد مقارنتهما بما قدمناه فيهما من كلام الحاكم رحمه الله.

(١) و أول ما يلاحظه القارئ أن النقلة فى أسلوب الرجلين بعيدة جدا، ففى حين يدكرنا الحاكم بإشراق عبارته، و صدقه فيما يرى و

ينقل، بأسلوب القرنين الأول والثانى، يردنا الزمخشري بأسلوبه الملتوى ومحاولته الدائبة فى تعالى إلى أظلم عصور الانحطاط. (٢) أكثر الوجوه التى ذكرها الزمخشري فى تأويل هذه الآيات موجود عند الحاكم، وكذلك بعض تصوير الاعتراضات، وقد مضى الحاكم على إضافة كل رأى إلى قائله، ولا شك أن الزمخشري قد انتفع بهذه الآراء- من أى طريق- ولكنه درج على الترفع عن النقل عن أى مخلوق!

(٣) وجه التأويل الذى اختاره فى الآية الأولى، والذى يمكن أن يظهر عليه الناظر فى الوجوه التى ذكرها الحاكم- مع ما أورده من سبب النزول- يبعد أن يكون غرضاً تأتى الآية من أجله على هذا الأسلوب! ولا نتعجل الحكم على الزمخشري قبل عرض المزيد من المقارنات:

(ب) من الشواهد الموجزة التى أشرنا إليها فى هذه الرسالة: «٢»

(١) الكشاف: ٤/ ٣٩- ٤٠.

(٢) حرصنا على هذا النوع من الشواهد، مع سابقه، تحقيقاً للموضوعية، وقد اخترنا هذه الشواهد فى السابق لأغراض أخرى.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسير، ص: ٤٦٥

(١) قوله تعالى: (أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ. وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ) «١».

قال الحاكم: «اللغة: المدهن: الذى يجرى فى الباطن على خلاف الظاهر، كالدهن فى سهوله ذلك والإسراع فيه. أدهن يدهن إدهانا، و داهنه مدهنه، مثل نافقه منافقه».

«النزول: قيل نزل قوله (وَ تَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ) فى الاستسقاء، عن ابن عباس- وقيل: بل هو فى عبد كذب بالقرآن، قال الحسن: خسر عبد لا- يكون حظه من كتاب الله إلا التكذيب به- وعن ابن عباس: مطر الناس على عهد رسول الله فقال: أصبح من الناس شاكر، ومنهم كافر، قال بعضهم: هذه رحمة وضعها الله تعالى.

وقال بعضهم: صدق نوء كذا فنزلت الآية: (فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ..) إلى قوله (تُكَذِّبُونَ) ...

«المعنى: (أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ) قيل القرآن، وقيل الإعادة، وقيل حديث النبوة. (أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ) قيل مكذبون، عن ابن عباس، وقيل كافرون، عن مقاتل. وقيل المدهن: الذى لا يفعل ما يجب عليه ويدفعه بالعلل. وقيل المدهن: المنافق. وقيل: تريدون أن تمالئوهم فيه وتركوا إليهم، عن مجاهد. (وَ تَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ) قيل: تجعلون حظكم من الخير، الذى هو رزقكم أنكم تكذبون به. وقيل: تجعلون شكر رزقكم التكذيب، عن ابن عباس وأبى على. وقيل حظكم من (١) التهذيب، ورقة ٨٤.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسير، ص: ٤٦٦

القرآن الذى رزقكم الله التكذيب به، عن الحسن. وقيل: أراد بالرزق الشكر، و روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: وتجعلون شكركم أنكم تكذبون، وقيل إنه لغة أزد شوهه. وقيل: تكفرون بالمنعم، وترون النعم من النجوم».

قال الزمخشري: (أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ) يعنى القرآن (أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ) أى متهاونون به، كمن يدهن فى الأمر، أى يلين جانبه ولا يتصلب فيه تهاونا به! (وَ تَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ) على حذف المضاف، يعنى: وتجعلون شكر رزقكم التكذيب، أى: وضعت التكذيب موضع الشكر. وقرأ على رضى الله عنه: وتجعلون شكركم أنكم تكذبون. وقيل: هى قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم! والمعنى: وتجعلون شكركم لنعمة القرآن أنكم تكذبون به. وقيل نزلت فى الأنواء ونسبتهم الرزق إليها. والرزق: المطر يعنى: وتجعلون شكر ما يرزقكم الله من الغيث أنكم تكذبون بكونه من الله حين تنسبونه إلى النجوم. وقرئ: تكذبون! وهو قولهم فى القرآن: شعر و سحر و افتراء. وفى المطر: وهو من الأنواء ولأن كل مكذب بالحق كاذب!! «١»

والذى نشير إليه هنا قبل الانتقال إلى الشاهد الثانى، أن الحاكم فيما يبدو أهمل قراءة على رضى الله عنه لأنها عنده تفسير وليست

بقراءة، و هى التى ذكر أن النبى فسر بها الآفة، و إن كان الزمخشرى قد جعلها كذلك قراءة للنبى!! و لا ندرى ما ذا يعنى بهذا القول؟ و ما هو حد «القراءة» عنده على هذا الاعتبار. و لعل براعته فى الإفادة من الآراء و الأخبار قد (١) الكشاف ٣٧٤ / ٤ و انظر فيه تفسير الآيات التالفة.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٦٧

خافته هذه المرة. على أن أسلوبه فى شرح الموطن الواحد ب «يعنى» و «أى» و «المعنى» ... قد يوحى بأنه يشرح رأيا مبسوطا أمامه بعبارات أخرى!

(٢) قوله تعالى: (وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ) (١)

«قال الحاكم: القراءة: قراءة العامة «يعش» بضم الشين، يعنى يعرض. و عن ابن عباس بفتح الشين، يعنى: يعم، يقال: عشى يعشى، إذا عمى، و رجل أعشى، و امرأه عشواء. و قرأ عاصم فى بعض الروايات: يفئض، بالياء، رجع بالكناية إلى اسم الرحمن. و الباقر بالنون.

اللغة: العشو: أصله النظر ببصر ضعيف، كذا قاله الخليل، يقال:

عشا يعشو عشوا، إذا ضعف بصره و أظلمت عينه، و نظر نظرا ضعيفا كأن عليها غشاوة، فإذا ذهب بصره يقال: عشى يعشى عشى، مثل: عمى يعمى عمى. قال الحطيفة:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

قال أبو الهيثم: يقال: عشا إلى النار: قصد، و عشا عنها: أعرض.

و نظيره مال عنه و مال إليه، و أنكر القتيبى: عشوت عن الشىء: (١) الآية ٣٦ سورة الزخرف (الحاكم ورقة ٣٩ / و. انظر فيما تقدم ص ٢٩٦).

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٦٨

أعرضت. قال: و إنما الصواب: تعاشيت. و الصحيح الأول لإجماع أهل اللغة و التفسفر.

و القيض: المثل، و هما قيطان: أى كل واحد منهما عوض عن الآخر، و منه المقايضة فى البيع، و قئض الله الشىء: أتاحه و سببه، يقال: هذا قئض لهذا و قياض، أى: مسبب، و قوله (نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا) منه، كأنه جعل الشيطان له عوضا مما تركه من ذكر الله.

المعنى: لما تقدم ما أعد الله للمتقين، وعدا لهم «١»، عقبه بذكر الوعيد و العقاب فقال سبحانه: (وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ): يعرض، عن قتادة و السدى. و قيل: يعم، عن ابن زيد و أبى على، قال أبو على:

هذا توسع، شبههم بالأعمى لما لم يبصروا الحق. و قيل: العشو: السير فى الظلمة، فلما كان الذهاب عن ذكر الله يتردد فى الضلالة؛ خرج الكلام فى ذهابه على السائر فى الظلمة عن ذكر الله تعالى، عن أبى مسلم. - و اختلفوا فى «الذكر» قيل: الآيات و الأدلة. و قيل

القرآن- (نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ) قيل: من أعرض عن ذكر الله تعالى يخلق بينه و بين الشيطان فيصير قرينه عوضا عن ذكر الله، عن الحسن و أبى مسلم. و إنما جاز التخلية لما علم أنه لا يفلح و إن لم يكن الشيطان له قرينا. و قيل:

يقرنه فى الآخرة ليذهب به إلى النار، عن قتادة، كما أن المؤمن يصير قرينه ملك يذهب به إلى الجنة...».

قال الزمخشرى: «قريئ: و من يعش، بضم الشين و فتحها. (١) انظر الآيات السابقة من السورة.

الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٦٩

و الفرق بينهما أنه إذا حصلت. الآفة فى بصره قيل: عشى، و إذا نظر نظر العشى و لا آفة به قيل: عشا. و نظيره: عرج، لمن به الآفة، و عرج لمن مشى مشية العرجان من غير عرج، قال الحطيفة:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره.

أى: تنظر إليها نظر العشى لما يضعف بصرك من عظم الوقود و اتساع الضوء! و هو بين فى قول حاتم:

أعشو إذا ما جارتى برزت حتى يوارى جارتى الخدر

و قرئ: يعشوا: على أن «من» موصولة غير مضمنة معنى الشرط، و حق هذا القارئ أن يرفع (نقيض). و معنى القراءة بالفتح: و من يعم (عن ذكر الرحمن) و هو القرآن، كقوله: (صُمُّ بُكْمٌ عُمَى). و أما القراءة بالضم فمعناها: و من يتعام عن ذكره، أى: يعرف أنه الحق و هو يتجاهل و يتغابى كقوله تعالى: (وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ)، (أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ). و قرئ: يقيض، أى: يقيض له الرحمن، و يقيض له الشيطان «(١)».

(ج) شواهد أخرى:

(١) قوله تعالى: (أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَقِيلَ لِلظَّالِمِينَ ذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ) «(٢)». قال الحاكم: «النزول: قيل نزلت الآية فى أبى جهل، عن سعيد ابن المسيب. (١) الكشف ١٩٧/٤ - ١٩٩. (٢) الآية ٢٤ سورة الزمر.

الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٤٧٠

«النظم: يقال كيف يتصل قوله (أَفَمَنْ يَتَّقِي) بما قبله؟ «(١) قلنا:

على تقدير: من لم يهتد بهدى الله لا يهتدى بغيره، أفيهتدى من يتقى بوجهه سوء العذاب؟ يعنى المقيم على كفره؛ عن أبى مسلم. «المعنى: (أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) أى يدفع العذاب عن نفسه بوجهه، و هو غاية الضرورة، لأن الوجه أعز عضو من الإنسان. و قيل: يجز على وجهه فى النار؛ عن مجاهد. و قيل:

معناه: يتلقى عذاب النار بوجهه. و قيل: يرد مغلوله يده إلى عنقه إلى النار و فى عنقه صخرة عظيمة من الكبريت، فتشتعل النار فى الحجر فيبلغ وهجها على وجهه لا يطيق دفعها عن وجهه من أجل الأغلال؛ عن مقاتل.

«و متى قيل: فما جواب: (أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ)؟ قلنا:

محذوف تقديره: كمن هو آمن من العذاب، فحذف لدلالة الكلام عليه.

«(وَقِيلَ لِلظَّالِمِينَ) تقوله الخزنة. (ذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ) أى و باله و جزاء» «(٢)».

قال الزمخشري: «يقال: اتقاه بدرقته: استقبله بها فوقى نفسه إياه و اتقاه بيده. و تقديره: أ فمن يتقى بوجهه سوء العذاب كمن أمن العذاب! فحذف الخبر كما حذف فى نظائره. و سوء العذاب: شدته، (١) قبله قوله تعالى: (.. ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضَلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ) من الآية ٢٣.

(٢) التهذيب، ورقة ١٠ - ١١.

الحاكم الجشمي و منهجه فى التفسير، ص: ٤٧١

و معناه: أن الإنسان إذا لقي. مخوفا من المخاوف استقبله بيده، و طلب أن يقى بها وجهه لأنه أعز أعضائه عليه، و الذى يلقي فى النار يلقي مغلوله يده إلى عنقه فلا- يتهيأ له أن يتقى النار إلا بوجهه الذى كان يتقى المخاوف بغيره وقاياه له و محاماة عليه. و قيل المراد بالوجه: الجملة. و قيل نزلت فى أبى جهل.

«و قال لهم خزنه النار (فَذُوقُوا) و بال (بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ)» «(١)».

و واضح من كلام الزمخشري- الذى لا يحتاج إلى تعليق- أنه يشتمل على الوجه الذى ذكره الحاكم لنفسه، و الوجه الذى نقله عن مقاتل، و إن كان الزمخشري ركب فى سبيل هذا التلبيق إلى القول بأن كل من يلقي فى النار يلقي مغلول اليمين!! و ليس فى الآية ما يدل على هذا العموم.

(٢) قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجُمُعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ) «٢».

قال الحاكم: «اللغة: الولي: القريب النصره عند الحاجة، و نقيضه العدو، ومنه الولي: العم، و الولي: الناصر، و الولي: الأخ و الصاحب.

قال أبو مسلم: و ولي الشيء: مالكة و صاحبه. و الإنذار: الإعلام بموضع مخافه. (١) الكشاف ٩٦/٤ - ٩٧.

(٢) الآيتان ٧-٨ سورة الشورى.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٧٢

«المعنى: (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا) أى كما أوحينا إلى الرسل أوحينا إليك. (قُرْآنًا عَرَبِيًّا) أى بلغة العرب (لتنذر) لتخوف (أُمَّ الْقُرَى) أى مكة، و سميت بذلك قيل لأنها أفضل القرى لأن فيها البيت و هى حرم، و كل قرية دونها، عن أبى مسلم. و قيل: لأنها أول بيت وضع، و أم كل شىء: أصله، فكانت مكة أما لجميع القرى.

« (وَمَنْ حَوْلَهَا) أى: لتنذر من حول مكة، قيل المراد به العرب ليكونوا أنصارا له على سائر الأمم، عن أبى مسلم. و قيل المراد به سائر الناس، عن أبى على.

« (وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجُمُعِ) أى بيوم يجمع فيه الخلائق، و هو يوم القيامة، و لم يبين ما خوف به ليذهب قلب المكلف إلى كل مذهب من أنواع الخوف. و قيل: الإنذار بيوم الجمع إنذار بالفضيحة التى تظهر. (لَا رَيْبَ فِيهِ) أى لا شك. (فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ) و هو النار، ففي الجنة الأنبياء و المؤمنون، و فى النار الكفار و الفاسقون، و هذه أحوال المكلفين لا يخلو مكلف من أحد هذين، و أحدهما غاية الأمانة لأنها نعيم دائم، يستحق على سبيل التعظيم لا يشوبها ما ينقصها. و ثانيها غاية الهموم؛ لأنها آلام عظيمة على سبيل الاستحقاق و الإهانة لا يشوبها روح.

« (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) قيل: لو شاء لحملهم على دين واحد، و هو الإسلام، بأن يلجئهم إليه بفعل لأنه يزيل التكليف، و إنما يثبت التكليف و الثواب و العقاب مع الاختيار، و لو فعل ذلك لبطل الغرض، عن أبى على. و قيل: لو شاء أن يجعل الفريقين فرقة واحدة بأن يخلقهم فى الجنة لفعل، و لكن اختارهم على الدرجتين، و هو استحقاق

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٧٣

الثواب [كذا] و قيل: لو شاء أن يدخل الجميع الجنة لا يمتنع عليه، و لكن (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ) و هم المؤمنون (و الظالمون) و هم العصاة (مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ) يتولى حفظهم، و لا ناصر ينصرهم حتى ينجوا من عذاب الله؛ عن أبى مسلم.

و قيل: لم يلجئهم إلى الدين، لكن كلفهم ليطيعوا فيستحقوا الثواب، فإدخالهم فى رحمته إدخال فى التكليف الذى هو الدين، لكن كلفهم ليطيعوه، فهو سبب الرحمة، و الظالمون من المكلفين ليس لهم من ولي و لا نصير؛ عن أبى على «(١)».

قال الزمخشري: «(وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ): و مثل ذلك أوحينا إليك، و ذلك إشارة إلى معنى الآية قبلها: من أن الله تعالى هو الرقيب عليهم و ما أنت برقيب عليهم و لكن نذير لهم، «(٢)» لأن هذا المعنى كرره الله تعالى فى كتابه فى مواضع جمه، و الكاف مفعول به لأوحينا.

و (قُرْآنًا عَرَبِيًّا) حال من المفعول به، أى: أوحينا إليك و هو قرآن عربى بين، لا لبس فيه عليك، لتفهم ما يقال لك، و لا تتجاوز حد الإنذار! و يجوز أن يكون ذلك إشارة إلى مصدر أوحينا، أى: و مثل ذلك الإيحاء البين المفهم أوحينا إليك قرآنا عربيا بلسانك!

« (لتنذر) يقال: أنذرته كذا و أنذرت به كذا، و قد عدى الأول أعنى: لتنذر أم القرى، إلى المفعول الأول، و الثانى و هو قوله: و تنذر (١) التهذيب ورقة ٣٠، يضاف إلى ذلك ما ذكره الحاكم فى فقرة «الأحكام».

(٢) الآية السابقة قوله تعالى: (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ) الآية رقم ٦.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٧٤

يوم الجمع إلى المفعول الثاني. (أُمَّ الْقُرَى أهل أم القرى، كقوله تعالى: (وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ). (وَمَنْ حَوْلَهَا) من العرب! وقرئ «لينذر» والفعل للقرآن.

(يوم الجمع): يوم القيامة لأن الخلائق تجتمع فيه، قال الله تعالى:

(يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ)، وقيل: يجمع بين الأرواح والأجساد، وقيل: يجمع بين كل عامل وعمله.

و (لا- رَيْبَ فِيهِ) اعتراض لا- محل له!! و قرئ: (فريق) و فريقا بالرفع و النصب، فالرفع على: منهم فريق و منهم فريق، و الضمير للمجموعين لأن المعنى: يوم جمع الخلائق، و النصب على الحال منهم، أى متفرقين كقوله تعالى: (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُومِّدُ يَتَفَرَّقُونَ). «فان قلت: كيف يكونون مجموعين متفرقين في حالة واحدة؟

قلت: مجموعون في ذلك اليوم مع افتراقهم في دارى البؤس و النعيم، كما يجتمع الناس يوم الجمعة متفرقين في مسجدين. و إن أريد بالجمع جمعهم في الموقف فالنفرق على معنى مشارفتهم للنفرق!!

(وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً...) إلى آخر الآية، قال الزمخشري: «أى مؤمنين كلهم على القسر و الإكراه كقوله تعالى:

(وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى) و قوله: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا) و الدليل على أن المعنى هو الإلجاء إلى الإيمان قوله: (أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) و قوله تعالى:

(أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ) بإدخال همزة الإنكار على المكره دون فعله دليل على أن الله وحده هو القادر على هذا الإكراه دون غيره. و المعنى: و لو شاء

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٧٥

ربك مشيئة قدرة لقسرهم جميعا على الإيمان، و لكنه شاء مشيئة حكمه، فكلفهم و بنى أمرهم على ما يختارون، ليدخل المؤمن في رحمته، و هم المرادون بمن يشاء، ألا ترى إلى وضعهم في مقابلة الظالمين، و يترك الظالمين بغير ولى و لا نصير في عذابه» (١). و قد يكون في هذا الشاهد الذى لم نعتمد اختياره- مثل سابقه- كما قدمناه، ما يدل على عدم تأثر الزمخشري بالحاكم، و لكننا مع ذلك نجد أنفسنا مرغمين على التعليق على هذا الكلام للزمخشري- قبل أن نعقب جملة على موضوع تأثره بالحاكم- لأن كل ما فيه، مما لم يذكره الحاكم، غريب عجب. هذا مع تسليمنا بأننا أكثرنا من النقل و التعليق في هذا الموضوع فوق ما توقعناه:

(١) محاولة الزمخشري في مطلع كلامه ربط الآية بسابقتها- و هى قوله تعالى (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ) الآية رقم ٦- مفهوم المعنى، و لكن جعله الرابط هو قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ..)، و قوله في شرح هذا الرابط:

«و مثل ذلك أوحينا إليك، و ذلك إشارة إلى معنى الآية قبلها» غير مفهوم، و لا يخلو من خلط، لأن قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا..) عطف على قوله تعالى في الآية ٣ من السورة: (كَذَلِكَ يُوحى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)، و المعنى كما قال الحاكم: أى «كما أوحينا إلى الرسل أوحينا إليك» و لا ندرى مثل أى شىء يريد الزمخشري بقوله: «و مثل ذلك»! (١) الكشاف ١٦٤-١٦٥.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٧٦

(٢) الوجه الذى قدمه فى تفسير قوله تعالى: (قُرْآنًا عَرَبِيًّا) و إعرابه- و هو ما يرجحه- لا يخلو من تكلف فى العبارة و المعنى، و تعسف فى التقدير يذهب بنظم القرآن الذى زعم أن الزمخشري من أحسن الذين ظهروا عليه!! فالله تعالى يقول: (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا)- و إعرابها لا يخطئه التلميذ- ليدل على أن الموحى به هو هذا القرآن على هذه الصفة، و الزمخشري يقول: و كذلك أوحينا إليك، و هو قرآن عربى بين لا لبس فيه عليك... إلى آخر عبارته الثقيلة!

(٣) تفاسح الزمخشري فى شرح معنى الإنذار و لم يشرح لنا كيف ينذر يوم الجمع- نفس اليوم- و إن كان قد شرح هذا اليوم بأنه يوم

القيامة ... (راجع الحاكم).

(٤) كل ما قاله الزمخشري في تفسير قوله تعالى: (لَا رَيْبَ فِيهِ) بأنه «اعتراض لا محل له!» وقد وصف الله تعالى يوم الجمع بأنه لا شك فيه، فهل يعني الزمخشري أن هذا الوصف لا محل له من الإعراب، أم ما ذا؟
و من يطلق على بعض الآيات بأنها اعتراض أو زائدة، و كلها للتأكيد و زيادة المعنى!؟

(٥) ثم ما الذي حمل الزمخشري على هذا الاعتراض الطويل - بعد أن أهمل ما يحتاج إلى بيان و جرى وراء قراءاته الغريبة - بأن الناس كيف يكونون مجموعين متفرقين في حالة واحدة؟! مع العلم بأن الآية ليس فيها ما يدل على ذلك، لأن معناها أن الرسول ينذر بيوم الجمع، و هو يوم الحساب، و معلوم أن الناس بعد الحساب - لا وقته - فريقان فريق في الجنة و فريق في السعير! أم إن الزمخشري يريد أن يكشف لنا عن نوع

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٧٧

من الإعجاز لم يسبق إليه؟ و أين من بلاغة الزمخشري الإيجاز و الاختصار و طوى المشاهد و الأحداث؟!
يضاف إلى ذلك أن الآية الأخرى التي استشهد بها على مذهبه في الجمع و التفرق! و هي قوله تعالى: (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُومِنُدِ يَتَفَرَّقُونَ) لا تدل إلا على الضد مما ذهب إليه، لأن الآيات التالية لها هي: (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ فَأُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ...) و إعراب «أما» هذه ما نظن أنه يغيب عن ذهن الزمخشري بحال.

(٦) مشيئة الإلجاء التي حمل عليها قوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) معروفة من مذهب الجبائين، و قد ذكرها الحاكم مع وجوه أخرى فائقة، و لكن الزمخشري لم ينسبها لأحد، و قام بالتدليل عليها، ثم بشرح هذا الدليل المعروف ببعض اللفظيات!!
(د) تعقيب عام: و بعد، فإن الذي نعقب به في الجملة على هذا الموضوع بعد هذه الرحلة الطويلة، و بعد الرجوع إلى المزيد من الشواهد و المقارنات؛ يتلخص في النقاط التالية:

(١) كثير من وجوه التفسير و التأويل التي يذكرها الزمخشري موجودة في كتاب الحاكم، و منسوبة فيه إلى أكثر من مفسر من مفسري المعتزلة و السلف المتقدمين.

(٢) طريقة الزمخشري في عرض هذه الوجوه و الآراء و التعبير عنها مغاير لأسلوب الحاكم من كل وجه، فأكثر كلام الزمخشري داخل في حد التعالي و الغموض و التكلف.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٧٨

(٣) أتى الزمخشري في مواضع قليلة بما يشبه أحد وجوه التأويل و التفسير الخاصة، التي لم نقف على ما يماثلها من كل وجه في كتاب الحاكم، و لكن هذه الآراء و إن لم يصعب ردّها إلى أصحابها في كتب التفسير الأخرى، أو تخريجها على بعض القواعد الاعتزالية - التي يذهب إليها الجبائين بخاصة - فإنها على كل حال واردة في مواطن لا تحتاج إلى زيادة فكر أو عناء.

(٤) يعتمد الزمخشري في باب التأويل خاصة على مبدأ اللطف اعتماداً زائداً، و قد خرّج عليه من الآيات فوق ما ذكره الحاكم و ذهب إليه القاضي عبد الجبار، و تذكّر طريقته هذه بطريقة أبي مسلم في هذا الباب.

(٥) هنالك مواطن كثيرة في كتاب الزمخشري يظهر فيها أثر الاعتماد على الحاكم، و إن كان الزمخشري يخلط فقرات الحاكم المنظمة بعضها ببعض.

و يركز دائماً على «الإعراب» و يحاول جاهداً - في تفسيره بعامة - أن يربط به وجوه المعنى و التأويل، مما يضطره إلى «التدرج» في التعبير عن المعنى الواحد بأكثر من عبارة؛ يصدرها بقوله «يعنى» و «أى» و «المعنى» ... مما يدخل كلامه في المزيد من التعقيد و الثقل، و يقطع على القارئ سبيل التنبه إلى وجود مصدر آخر لهذه الوجوه و الآراء، أو عقد مقارنة بين هذا التفسير و تفاسير السابقين! و لعل

هذا مما يحرص عليه الزمخشري على الدوام.

٦) هنالك مواطن أخرى يبدو فيها للباحث أن من الظلم البين للحاكم أن يقال إن الزمخشري أفاد منه في كشفه، فضلا عن أن يكون أخذه

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٧٩

منه، كما نقل الجنداري، حتى و لو قلنا إن ذلك بزيادة تعقيد، كما يقول صاحب هذا القول- راجع الشاهد الأخير-

٧) و لهذا فإننا نرجح أن الزمخشري قد اطلع على كتاب الحاكم و أفاد منه، كما نرجح في نفس الوقت أنه لم يكن يديم النظر فيه حال جلوسه للكتابة أو الإملاء.

٨) كما نرجح بالطبع إفادته الكبرى من تفاسير المعتزلة الآخرين، و إن كانت عنجهيته تأبى عليه أن يضيف إلى مخلوق قولاً،- و لنا هنا أن نلتفت إلى ما ذكره صاحب النجوم الزاهرة- و بخاصة تفسير أبي مسلم الأصفهاني. هذا إلى جانب وقوفه الظاهر على تفاسير السلف، و إفادته من التأويلات التي ترد في كتب علم الكلام.

٩) و إذا كان انتفاعه بهذه التفاسير لا يقبل المنازعة، فلمن شاء أن يرجح أن الزمخشري قد انتفع بها- على طريقته- بطريق مباشر، و ليس من اللازم أن يكون قد وقع له كتاب الحاكم. إذا صح هذا- و هو عندنا جد بعيد- فإن خلاصة القول في «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل»! إنه من تفاسير السابقين، و لكن بزيادة تعقيد.. و قلة أمانه. و رحم الله الجنداري! ١٠) و أخيراً فإننا نستطيع أن نؤكد ما لمحناه و تحدثنا عنه من نوازع الزمخشري النفسية، التي حالت بينه و بين إشراق العبارة و وضوح القصد، كما حالت بينه و بين الالتزام بإضافة الأقوال إلى أصحابها على الدوام، إذا وقفنا على طرف من مقدمته تفسيره- أي طرف- و قارئاً بينه و بين خطبة كتاب الحاكم التي لا تتجاوز عشر مقدمته الزمخشري، في حين أن

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٨٠

كتاب الزمخشري لا يتجاوز خمسي كتاب الحاكم! و جدير بنا على كل حال أن نذكر خطبة الحاكم رحمه الله.

قال الحاكم بعد البسملة: «رب يسّر برحمتك، الحمد لله الذي هدانا للإسلام، و دعانا إلى دار السلام، و منّ علينا بنبينا محمد عليه السلام، و أنعم علينا بضرور الإنعام. و أنزل القرآن، و صانه عن التحريف و الزيادة و النقصان، و نسخ به سائر الأديان. ثم الصلاة على سيد المرسلين، و خاتم النبيين، و إمام المتقين، محمد و علي آله أجمعين.

«أما بعد، فإن أولى ما يشتغل به المرء طلب العلوم الدينية التي بها فوزه و نجاته، ثم عبادة ربه الذي إليه محياه و مماته. و من أجل العلم معرفة كتاب الله تعالى، و تفهم معانيه و أحكامه، فإن عليها مدار الدين، و هو جبل الله المتين.

«و قد اجتهد العلماء في ذلك فأسسوا و صنفوا، و للأولين فضل السبق و تأسيس الأمر، و للآخرين حسن الترتيب و جودة التهذيب و زيادة الفوائد.

و لئن قال بعضهم: ما ترك الأول للآخر! فقد قال آخر: كم ترك الأول للآخر.

«و قد جمعت في كتابي هذا جملاً- و جوامع في علم القرآن، من غير تطويل ممل و إيجاز مخل. أرجو أن يكون تبصرة للمبتدئ و تذكرة للمنتهى.

و من الله أستمد التوفيق و عليه أتوكل، و هو حسبي و نعيم المعين» (١).

ثم تحدث في نحو صفحتين عن خلاصة رأيه في لغة القرآن و إعرابه (١) الورقة الأولى من التهذيب.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٨١

و نظمه و سائر فقرات كتابه، كما عرّف الآية و السورة، و شرح معنى التفسير و التأويل. ثم شرع في بيان معنى التعوذ و البسملة و تفسير سورة الفاتحة.

أما الزمخشري فما قاله في مقدمته: إن علم التفسير «لا يتم لتعاطيه و إجلاله النظر فيه ... إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني و علم البيان، و تمهل في ارتيادهما آونة، و تعب في التنقيح عنهما أزمنة، و بعثته على تتبع مظانها همة في معرفة لطائف حجة الله، و حرص على استيضاح معجزة رسول الله. بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بحظ، جامعاً بين أمرين: تحقيق و حفظ، كثير المطالعات، طويل المراجعات.

قد رجع زمانا و رجع إليه، ورد ورد عليه. فارسا في علم الإعراب، مقدما في حملة الكتاب. و كان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها، مشتمل القريحة و قادها، يقطان النفس دراكا للمحة و إن لطف شأنها، منتبها على الرزمة و إن خفي مكانها. لا كرا جاسيا، و لا غليظا جافيا، متصرفا ذا دراية بأساليب النظم و النشر. مرتاضا غير ريبض بتلقيح بنات الفكر.

قد علم كيف يرتب الكلام و يؤلف، و كيف ينظم و يرصف، طالما دفع إلى مضايقة، و وقع في مداخضه، و مزالقه» (١).
ثم عقب على ذلك ببيان منزلته هو في العلم، و كيف أن العلماء المقدمين تعلقوا بأذياله و استشفعوه أن يصنف لهم في التفسير، فقال:
«و لقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة الناجية العدلية الجامعين (١) الكشاف ١ صفحة ك.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٨٢

بين علم العربي و الأصول الدينية، كلما رجعوا إلى في تفسير آية فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحجب أفاضوا في الاستحسان و التعجب، و استطيروا شوقا إلى مصنف يضم أطرافا من ذلك، حتى اجتمعوا إلى مقترحين أن أملى عليهم الكشف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل فاستعفيت!! فأبوا إلا المراجعة و الاستشفاع بعظماء الدين و علماء العدل و التوحيد. و الذي حداني على الاستعفاء، على علمي أنهم طلبوا ما الإجابة إليه على واجبة لأن الخوض فيه كفرض العين! ما أرى عليه الزمان من رثائه أحواله و ركاكه رجاله، و تقاصر همهم عن أدنى عدد هذا العلم فضلا أن تترقى إلى الكلام المؤسس على علمي المعاني و البيان...» إلى آخر هذا الكلام الذي لا يدري أي جانبيه أوغل في التنطع و الزرابة بجميع البلاد و العباد!!

ثانيا: أثر الحاكم في سائر المفسرين

لقد كان لانقطاع كتب الحاكم في اليمن أثره في انعدام تأثيره في التفسير و اتجاهات المفسرين في سائر بلاد العالم الإسلامي، و اقتصار هذا الأثر على اليمن، فإذا وجدنا فيه من عكف على تفسير الحاكم، يقرؤه و يرويه، كما هي الحال عند كثير من الأئمة و العلماء كما قدمناه، أو من يفيد منه و يتعقبه، كما فعل ابن المرتضى و غيره، فإن المرء لا يطمع فوق ذلك بأكثر من أن يجد له بعض المختصرين و كتاب الحواشي! على عاداتهم في هذه القرون التي تلت عصر الحاكم، لا في اليمن فحسب، بل في أكثر بقاع العالم الإسلامي. و قد وقفنا على من جرّد من «التهذيب» بعض

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٨٣

«النكت» و الفقرات! في الوقت الذي كثرت فيه- في اليمن- الحواشي و التعليقات على كشاف الزمخشري.

(١) و لكن الأمر الذي لا نجد فكاكا من التعرض له مرة أخرى، قبل الإشارة إلى مثل هذا الأثر، هو التساؤل عن سبب هذا الانقطاع التام لكتب الحاكم وراء حدود اليمن، في حين تشير بعض النصوص المتقدمة إلى أن الفرصة كادت تكون مهيئة لانتشار كتب الحاكم في بقاع أخرى- على ما كانت عليه حال الكشاف و سائر كتب الزمخشري- لأن انتقال نسخ من هذه الكتب جميعا إلى اليمن على يد القاضي شمس الدين لا يعني انقطاعها، كما لا يفسر انقطاع كتب الحاكم دون الزمخشري، و بخاصة كتاب التهذيب!!

قدّمنا أن القاضي شمس الدين جعفر بن عبد السلام (ت ٥٧٣) رحل إلى العراق و خراسان مع زيد بن الحسن في أواسط القرن السادس، و استمرت رحلته من حوالي سنة ٥٤٤ إلى ما بعد سنة ٥٥٢. (١) و أنه سمع في هذه الرحلة و قرأ على كثير من الشيوخ منهم ابن وهاس و أبو جعفر الديلمي. و قد نص ابن القاسم على أن القاضي جعفر سمع من ابن وهاس:

«جلاء الأبصار للحاكم المحسن بن كرامة و غيره من كتبه! و أجازة إجازة (١) رحل كما قدمنا مع زيد بن الحسن البيهقى الذى وصل اليمن سنة إحدى و أربعين و خمسمائة، و أقام بها قرابة ثلاث سنوات. راجع طبقات ابن القاسم ورقة ٩٢. و انظر فىما تقدم ص ١١٥-١١٨. و قد لقى القاضى جعفر القاضى الكنى فى العراق، و بعض إجازاته منه مؤرخه فى جمادى الأولى سنة اثنين و خمسين و خمسمائة. راجع المصدرين السابقين.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٨٤

عامه من جملة ذلك الكشاف» كما نص على أنه «سمع» كتاب التهذفب للحاكم أيضا على أبى جعفر الديلمى عن ولد الحاكم عن أبىه، و أجازة فى بقفة كتب الحاكم المذكور، كالسفةنة، و تنبفه الغافلبن، و مصنفات عدة منها موضوع بالفارسفة. و نقف هنا لنورد بعض الأمور:

(أ) ابن وهاس هو على بن عفسى بن حمزة، الشرفى الحسنى، من أهل مكة و أمرائها، فكنى بأبى الحسن، و يعرف بابن وهاس. «١» كان صاحب الزمخشرى و تلمفذه و شففعه الأول إلى كتابه الكشاف؛ حتى إنه حدث نفسه فى مدة غفبه الزمخشرى عن مكة «بقطع الففافى و طى المهام و الوفادة» فله بخوارزم «لوصول إلى إصافه هذا الغرض» كما فقول الزمخشرى فى مقدمه الكشاف!! قال العماد الأصفهانى فى ترجمه ابن وهاس: «قرأ على الزمخشرى بمكة و برز فله».

(ب) «سمع» القاضى شمس الدين على ابن وهاس هذا كتاب جلاء الأبصار للحاكم- فى الحدفث- «و غيره من كتبه!» و أخذ منه إجازة عامه تضمنت كشاف الزمخشرى. و ففس فى كلام ابن القاسم نص على أن القاضى جعفر سمع من ابن وهاس ففسر الحاكم،- و إن قال: و غيره من (١) انظر ترجمته فى الخرفة (قسم الشام) ٣/ ٣٢ و العقد الثمن ٦/ ٢١٧- ٢٢١، و الوافى بالوففات للصفدى (القسم المخطوط) و أزهار الرفاض ٣/ ٢٨٢.

و دعاه الزمخشرى (على بن حمزة...) اختصارا. و فى بعض المواطن من طبقات الزفدفة دعى ب «على بن الحسن» و هو وهم سبق إلى المصنف من كنبته «أبى الحسن». و كانت وفاته فى أواخر سنة ٤٥٦ (انظر العقد الثمن أيضا ٦/ ٤٦٥ و الصفحات التالية) و مقدمه الكشاف، صففة ل.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٨٥

كتبه- و لكنه نص على أنه سمعه من أبى جعفر الديلمى عن ولد الحاكم- و قال فى موضع آخر إن محمد بن المحسن ولد الحاكم قرأ على والده كتاب التهذفب فى شهر الله الأصم رجب سنة اثنين و خمسين و أربعمافه، قال:

و رواه عنه إجازة و مناوله أبو جعفر الديلمى شفخ القاضى جعفر «١»- و هذا من ابن القاسم كلام دقق؛ لأن ابن وهاس فوفى بمكة سنة ست و خمسين و خمسمائة و هو فى عشر الثمانبن، فى ففن أن ولد الحاكم محمدا فوفى سنة ثمان عشره و خمسمائة قبل مدة مفدفة من رحلة القاضى جعفر، فكان سماعه لففسر الحاكم عمن أخذه عن ولده، و هو الديلمى.

(ج) قرأ القاضى جعفر على ابن وهاس فى مكة- فى طرفق عودته من العراق و خراسان- و ففس فى الطبقات ما فدل على أنه قرأ ففسر الحاكم على أبى جعفر الديلمى خارج حدود الدفلم و العراق. و لكن ما سبق فدل على أن الكففر من كتب الحاكم كان معروفاف فى مكة فى هذا القرن، و أن هذه الكتب كانت فسمع و فقرأ على ابن وهاس فلمفد الزمخشرى، الذى قال فىه العماد إن «أعنه طلبة العلم بمكة قد صرفت فله!» فهل فلقى ابن وهاس هذه الكتب على شفخه صاحب الكشاف، أم قرأها على ففره و ففس فى تاريخه ما فدل على أنه فلقى العلم فى ففر مكة؟! إن رحلة علماء الزفدفة من الدفلم و خراسان إلى مكة كانت كففره، و لا ففحاف مثل هذه الرحلات إلى فففل، و بفصافه و أن الأمر فىها كان لشرفاء الزفدفة و أمرائهم، و لكن الأمر الذى لا ففخلو من إشكال أن فضع فى مكة (١) الطبقات صففة ٢٢٣ مصور الدار رقم ١٣٨٤٨ ح.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٨٦

ذكر كتاب التهذيب مع أنه من أهم كتب الحاكم و أقدمها تصنيفاً! و أن يذكر أن القاضي شمس الدين سمع من ابن وهاس كتباً كثيرة للحاكم، ثم لا ينص منها إلا على كتاب واحد بعينه، هو جلاء الأبصار في الحديث، في حين ينص معه على تفسير الكشاف مع أنه أجزبه في جملة كتب!! و لا يرد ذكر التهذيب إلا في سماعه خارج مكة؟

(د) فهل نجيز لأنفسنا هنا أن نورد احتمالاً- أو ظناً- صادفنا و نحن نبحت في تلامذة الحاكم و أخبارهم، و لكننا طوينا الإشارة إليه هناك، و هو أن الزمخشري حين ذكر شيوخه عد ممن «سمع» عليه منهم «أبا سعد الشقاني» (١) و لم نقف على أحد ممن ينتسب إلى «شقان»- بكسر الشين و تشديد القاف، و اشتهرت النسبة إليها بفتح القاف- يكنى بأبي سعد! (٢) فهل يبعد أن يكون أبو سعد هذا هو صاحبنا الحاكم «أبو سعد المحسن ابن كرامة الجشمية البيهقي» «دلس» الزمخشري في قراءته عليه فأوهم أنها «سماع» ليشير إلى أنه إنما تلقى عليه الحديث فقط، و دلس في اسمه فنسبه إلى شقان- قرية من قرى بيهق- لقيه بها في إقليم نيسابور فنسبه إليها- و إن كان لا- يبعد أن يكون الحاكم قد نسب إلى شقان فعلاً- كما نسب إلى جشم، و كلاهما من قرى بيهق- و حمل معه ما سمعه من «جلاء الأبصار» و غيره فحدّث به في مكة- التي دخلها بعد وفاة الحاكم بها (١) انظر العقد الثمين ١٣٧/٧ و معجم الأدباء لياقوت ١٢٦/١٩ و إنباه الرواة ٣/٢٦٥.

(٢) راجع الأنساب للسمعاني ص ٣٢٦ و انظر فيه سبب تسمية البلدة بهذا الاسم.

الحاكم الجشمية و منهجه في التفسير، ص: ٤٨٧

كما قدمنا- و أهمل الإشارة إلى التهذيب، الذي أتم الحاكم تأليفه قبل ميلاد الزمخشري بأكثر من خمسة عشر عاماً (١)، لأمر لا يصعب تفسيره!

هذا احتمال لا نقطع به، و لكننا لا نقطع ببعده على كل حال!

(ه) على أن الذي قد يصعب تفسيره بعد ذلك، أن هذه الكتب التي عرفت للحاكم في مكة، كما عرفت كتب الزمخشري يبدو أنها انقطعت كذلك مع كتابته التهذيب، و إن كنا لا ندرى على التحقيق شيئاً عن أخبارها في مكة في القرون التالية و العصر الحاضر، و ما كانت عليه حالها في اليمن قبل أن تجمع في مكتبة صنعاء و ينشر فهرسها على الناس، على أن من الراجح أن هذه الكتب لم يتفق لها ما اتفق لكتب الزمخشري من الحفظ و النقلة، فضاءت أو أهملت بعد وفاة ابن وهاس الشيخ الكبير الذي لم يمهل الأجل طويلاً بعد رجوع القاضي شمس الدين إلى اليمن.

(٢) أما أثر كتاب «التهذيب» في بعض مصنفات الزيدية فلم نقف عليه في غير كتاب يدعى «التقريب المنتزع من التهذيب» للقاضي محمد ابن عامر الأصبهاني، جمع فيه المصنف أهم أسباب النزول التي أوردتها الحاكم، مع بعض الأخبار و المعاني اللطيفة من تفسير الحاكم و كتب أخرى، و يبدو أن الرجل رحمه الله كان مولعاً بصنعة الاختصار و الانتزاع هذه، قال في مقدمته التقريب: «.. أما بعد فإنني لما انتزعت الكتاب الموسوم بكتاب المضغّة المنتزع من كتاب البلغّة، عزب عنه أسباب نزول آيات من القرآن، فرأيت أن أجمع من كتاب التهذيب، تصنيف الإمام (١) تقدم أن محمد بن الحاكم سمعه على أبيه سنة ٤٥٢.

الحاكم الجشمية و منهجه في التفسير، ص: ٤٨٨

الحاكم المحسن بن كرامة الجشمية رحمه الله، ما هو مذكور في موضعه موسوماً بالنزول، من بعض ما ذكر في سبب نزول الآيات دون الإحاطة بالأقوال جميعها، و لم يكن ذلك مذكوراً في البلغّة، و ربما أثبت هنالك و اختلفت الأقاويل فيه، و فيه آيات شذت عن موضعها من كتاب المضغّة أوردتها في موضعها من السور و آيات من غيرها».

ثم قال: «وقد نبهت على ما عدا المنتزع من كتاب التهذيب فيما هو من كتاب البلغّة بصورة (غ)، و فيما هو من غيره من سيرة ابن هشام و غيره بصورة (خ). و قد سميت ذلك كتاب التقريب المنتزع من التهذيب، في سبب نزول آيات من القرآن، و ما ينضاف إليه من المعاني الحسان» (١).

وقد جرى القاضى الأصبهانى فى هذا الكتاب على هذه الطرفة التى ذكرها فى مقدمته، فاكتمى من أسباب النزول الكثرفة التى يوردها الحاكم فى الآفة؛ بسبب واحد- هو ما يرجحه الحاكم فى الغالب- كما أنه لم يقف عند جمفع الآفات التى فذكر فىها الحاكم بعض أسباب النزول، و إنما اكتمى من ذلك بالآفات التى لم يورد لها صاحب البلغة (أبو جعفر الطوسى المتوفى سنة ٤٦٥) مثل هذه الأسباب، فأحب أن فكملمها من تفسير الحاكم!! و لا ندرى لو أنه ابتداء بانتزاع التقرفب أ كان فبقى بحاجة إلى المضغة أم لا! و لعله لا وجه لأن فجعل أسباب النزول الواردة فى البلغة هى الأصل!! ... و لما كانت هذه المواطن الزائفة فى التهذفب (١) مقدمة التقرفب، فلم دار الكتب رقم ٨٧ ب.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٨٩

لفست كثرفة ففما فبدو. و كان لا فختار منها إلا ووجه واحد- فزفافة تقرب إلى التقرفب و التهذفب!- فقد أضاف إليها بعض الأخبار من سفرة ابن هشام، و بعض الآراء و التأوفلات للإمام الهادى و ولده المرتضى، إلى جانب قلفل من النقول عن الإمام على بن أبى طالب و ابن عزفر السجستانى، و آخرفن. حتى لفسدو الكتاب فى بعض أوراقه عبارة عن نقول كثرفة متنوعه، و إن كانت قاعدته الأساسفة هى أسباب نزول الحاكم! و فقع الكتاب فى أربعفن و مائتف ورقة، كتبت بخط أكبر من المعتاد.

أما الأصبهانى المذكور فلم نعثر له على ترجمه إلا عند فحى بن الحسين فى الطبقات الزهر فى باب فقع فى ورقة واحدة ألحقه بآخر الكتاب، و ذكر ففه «تراجم جمافة من الأصحاب لم يعرف زمانهم»، و نص على أنه جعلهم فى آخر الكتاب لتكون تراجمهم كالذفل، «و فلفق بهم من عرض من بعد ممن لم فطلع فله إن شاء الله».

قال ابن الحسين: «و منهم القاضى العلامة محمد بن عامر بن على الأصبهانى، من علماء الهدوفه المؤلففن، من مؤلفاته كتاب المضغة المنترع من كتاب البلغة فى التفسفر، ففما أحسب. و منها كتاب التقرفب فى أسباب النزول، مجلد، فروف ففه عن الهادى و ابنه المرتضى، و عن الحاكم. و فروف عن كثر من أئمة الهدوفه» «١». (١) الطبقات الزهر، ورقة ٢١١.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٩٠

مصادر البعث

أولا: المخطوطات «١»

١- الإشارة إلى مذهب أهل الحق، لأبى إسحاق الففروزآبادى.

مخطوطة مكتبة الاسكندرفه رقم ٢٠١٤ فوففد.

٢- أصول الدين، للكفا الهراسى الشافعى. رقم ٢٩٠ علم الكلام.

٣- البعث عن أدلة التكفر و التفسفق، لأبى القاسم البستى. ص رقم ٢٨٦٧٩ ب.

٤- البرهان فى تفسير القرآن، لأبى الفتح الدفلمى. فلم رقم ٣٧٠ ب.

٥- البرهان فى علوم القرآن، للحوفى. رقم ٥٩ تفسير.

٦- البرهان فى متشابه القرآن، للكرمانى. رقم ٣٠٩ تفسير طلعت.

٧- التأثير و المؤثر فى علم الكلام، للحاكم. صورته عن فلم الدار رقم ٢١١٩.

٨- فارىخ الإسلام، للذهبى. رقم ٤٢ فارىخ.

٩- التذكرة فى أحكام الجواهر و الأعراض، لابن مّوفه. ص رقم ٢٧٩٧٧ / ٢٧٩٨٤ ب. (١) ففث لا نشفر إلى اسم المكتبة فالكتاب من مخطوطات دار الكتب المصرفة. و قد رمزنا بالحرف (ص) إلى أن النسخه مصورة.

- الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٩١
- ١٠- التذكرة فى علم الكلام، لابن متوفه. ص رقم ٢٧٨٠١ / ٢٧٩٨٠ ب.
- ١١- تفسفر الراغب الأصفهانى. فلم معهد إحصاء المخطوطات بالجامعة العربفة، رقم ٩٩ / ٩٨ تفسفر.
- ١٢- تفسفر الرمافى - ج ١٢- فلم معهد المخطوطات رقم ١٦ عن مكتبة المسجد الأقصى.
- ١٣- تفسفر القرآن العظفم مما فسره به الأئمة. فلم رقم ٢٦٤ ب.
- ١٤- تفسفر القرآن، لمنصور بن عبد الجبار المروزى. رقم ١٣٦ تفسفر.
- ١٥- تفسفر مجاهد بن جبر المكى. رقم ١٠٧٥ تفسفر. و المصورة رقم ٢٨٦٧٢ ب عن نسخة فمفة.
- ١٦- التفسفر البسطف، للواحدى. رقم ٥٣ تفسفر.
- ١٧- التفرفب المنتزع من التهذفب، للقاضى الأصبهانى. فلم رقم ٨٧ ب.
- ١٨- التمهفد لقواعد التوفد، لأبى المعفن النسفى. رقم ١٧٢ علم الكلام.
- ١٩- تنبفه الغافلن عن فضائل الطالبفن، للحاكم. صورته عن فلم الدار رقم ١٧٠ ب.
- ٢٠- التهذفب فى التفسفر، للحاكم (موضوع البعث). و قد رجعنا ففه إلى بضعة أجزاء مصورة فى دار الكتب، و إلى أجزاء أخرى حصلنا عليها من مصورات الأستاذ فؤاد سفد رحمه الله أمفن المخطوطات السابق بالدار المذكورة. و كان قد صورها لنفسه من بعض مكنتبات الفمف، ثم وضعها بفن فدى عند ما علم بعزمنى على دراسة الكتاب و القفام بتحقففه.
- ٢١- جلاء الأبصار، للحاكم. مخطوطة صنعاء رقم ١٣٧ حدفث.
- الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٩٢
- ٢٢- الحدائق الورففة فى مناقب الأئمة الزفدفة لحمفد بن أحمد المحلى. رقم ٤٨٧ تاريخ.
- ٢٣- حقائق التفسفر، لأبى عبد الرحمن السلمى. رقم ٤٨١ / ١٥٠ تفسفر.
- ٢٤- خلاصة الأقوال فى معرفة الرجال، لابن المطهر الحلى. رقم ٥١٦٧ تاريخ.
- ٢٥- درة التأوفل، للراغب الأصفهانى. فلم معهد المخطوطات رقم ١٣٣ تفسفر.
- ٢٦- درة التنزفل و غرة التأوفل، للخطفب الإسكافى. رقم ٦٦٠ تفسفر.
- ٢٧- الدرر الفرائد فى شرح كتاب القلائد، لابن المرطفى. ص رقم ٢٨٦٧٤ ب.
- ٢٨- دفوان الأصول، لأبى رشفد النفسابورى. مصورة الدار.
- ٢٩- رسائل الإمام الهادى فففى بن الحسين. فلم الدار رقم ٢١١٨ / ٢١١٧.
- ٣٠- سفر أعلام النبلاء، للذهبى. المجلد ١٥. ص رقم ١٢١٩٥ ح.
- ٣١- سفرة الإمام الهادى إلى الحق. فلم الدار رقم ١٢٤ ح.
- ٣٢- الشامل فى أصول الففن، للفوفننى. رقم ١٢٩٠ علم الكلام.
- ٣٣- شرح عفون المسائل، للحاكم. صورته عن فلمى دار الكتب رقم ٣٠٦ / ١٦٩ عن مخطوطفى صنعاء رقم ٢١٢ علم الكلام.
- و ٧٢ أصول الففن. بالإضافة إلى نسخة ثالثة من المصورات الخاصة.
- ٣٤- شفاء الصدور، لأبى بكر النقاش. رقم ١٤٠ تفسفر.
- ٣٥- طبقات الزفدفة (أو الطبقات الزهر) لفففى بن الحسين. ص ١٥٦٣٢ ح.

- الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٩٣
- ٣٦- طبقات الزفدفة، لإبراهفم بن القاسم الشهارى. ص رقم ٢٩٠٩٩ ب.
- ٣٧- طبقات المفسرفن، للداووى. رقم ١١٦٧ تاريخ.
- ٣٨- طبقات النحاء و اللغوفن، لابن قاضى شهبة. رقم ٢١٤٦ تاريخ تيمور.
- ٣٩- طراز أعلام الزمن فى أعلان اليفن، لابن وهاس. رقم ٧٨٣ تاريخ تيمور.
- ٤٠- العواصم و القواصم، لابن العربى. ص رقم ٢٢٠٣١ ب.
- ٤١- قبول الأخبار و معرفة الروايات، للكعبى. ص رقم ٢٤٠٥١ ب.
- ٤٢- الكشف و البان، للنفسابورى. رقم ٧٩٧ تفسفر.
- ٤٣- مجموع من سفنة الحاكم، لىحى بن على الحكمى. مخطوطة صنعاء رقم ١٦٨ علم الأخلاق.
- ٤٤- مطلع البذور و مجمع البحور، لأبى الرجال الصناعى. رقم ٤٣٢٢ تاريخ.
- ٤٥- معترك الأقران فى إعجاز القرآن، للسيوطى. ص رقم ٢٠٣٤٧ ب.
- ٤٦- المغنى فى أصول الدين، لأبى سعيد المتولى الشافعى. مخطوطة الاسكندرية رقم ٢٠١٤ / أ د.
- ٤٧- المقصد الحسن و المسلك الواضح السنن، لأحمد بن يهى بن حابس الصعدى. ص رقم ٢٩١٣٧ ب.
- ٤٨- نزهة الأنظار، لىحى بن حميد. مخطوطة صنعاء رقم ٩٠ مجاميع.
- و هى من مصورات دار الكتب. و قد رجعنا فيها إلى النسخة المصورة عند فؤاد سيد رحمه الله.
- الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٩٤
- ٤٩- نظم الفوائد و تقرب المراد للرائد (أمالى القاضى عبد الجبار فى الحديث) ص رقم ٢٨٠٨٦ ب.
- ٥٠- النكت و العيون، للماوردى. الجزء الأول: مخطوطة صنعاء ١١١ تفسفر. و جزء آخر مصور فى الدار رقم ١٩٦٩٣ ب.

ثانيا: الكتب المطبوعة

- ١- أئمة اليفن، لمحمد بن زبارة الحسنى الصناعى مؤرخ اليفن. طبع تعز ١٩٥٢.
- ٢- الإبانه عن أصول الديانه، لأبى الحسن الأشعرى. الطبعة المنيرية بالقاهرة.
- ٣- إتحاف المهتدين بذكر أئمة اليفن المسترشدين لابن زبارة. طبع اليفن ١٣٤٣ هـ.
- ٤- الإبتقان فى علوم القرآن، للسيوطى. طبع المكتبة التجارىة ط ٣ سنة ١٩٤١.
- ٥- أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم، للمقدسى. الطبعة الثانية- ليدن.
- ٦- أخبار الدولة السلجوقية، لصدر الدين أبى الفوارس. طبع لاهور ١٩٣٣.
- ٧- أزهار الرياض فى أخبار عياض، للمقرى. مطبعة لجنة التأليف بالقاهرة ١٩٣٩.
- ٨- أسباب النزول للواحدى. تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقو.
القاهرة ١٣٨٨.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٤٩٥

- ٩- أصول الدين، للبغدادى. مطبعة الدولة باستانبول سنة ١٩٢٨.
- ١٠- أصول الدين، للقاضى البزوى. نشر هانزبترنس. دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٦٣.
- ١١- إعجاز القرآن، للباقلانى. تحقيق و تقديم الأستاذ السيد أحمد صقر.

- طبع دار المعارف.
- ١٢- الأعلام، لخير الدين الزركلي. الطبعة الثانية سنة ١٣٧٣-١٣٧٨ القاهرة.
- ١٣- أمالي المرتضى (درر الفوائد و غرر القلائد) للشريف المرتضى. تحقيق أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٤.
- ١٤- الإمام زيد، للأستاذ الشيخ محمد أبي زهرة. دار الفكر العربي - القاهرة.
- ١٥- إنباء الرواة على أنباء النحاة، للقفطي. مطبعة دار الكتب بالقاهرة.
- ١٦- الأنساب، للسمعاني. طبع ليدن سنة ١٩١٢.
- ١٧- باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية و الملل. بتصحيح توما أرندل. حيدرآباد الدكن ١٣١٦.
- ١٨- البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي. مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨.
- ١٩- البدايه و النهايه، لابن كثير. مطبعة السعادة بمصر ١٣٥١.
- ٢٠- البرهان في علوم القرآن، للزركشي. ت أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ٢١- بغية الوعاة، للسيوطي. ت أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٩٦
- ٢٢- بلوغ المرام في شرح مسك الختام، للقاضي العرشي. تحقيق انستاس الكرملي. القاهرة ١٩٣٩.
- ٢٣- البيان و التبيين، للجاحظ. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. الطبعة الأولى - مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- ٢٤- تاريخ الأدب العربي، للمستشرق الألماني كارل بروكلمان: الأصل و الملحق.
- ٢٥- تاريخ بيهق، لابن فندق. طبع إيران.
- ٢٦- تاريخ دول الإسلام، للصدفي. طبع القاهرة ١٣٢٦.
- ٢٧- تاريخ الفرق في الإسلام (محاضرات على الآلة الكاتبة) للأستاذ الدكتور يوسف العش رحمه الله. دمشق ١٩٦٦.
- ٢٨- تاريخ المذاهب الإسلامية: الجزء الأول (السياسة و العقائد) للأستاذ الشيخ محمد أبي زهرة. دار الفكر العربي، القاهرة.
- ٢٩- التبصير في الدين، للأسفراييني. بعناية الشيخ زاهد الكوثري. طبع الخانجي ١٣٧٤.
- ٣٠- التبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر الطوسي. طبع النجف و بيروت.
- ٣١- تبين كذب المفترى، لابن عساكر. طبع القدس بدمشق ١٣٤٧.
- ٣٢- تحقيق ما للهند من مقولة، للبيروني. طبع الهند.
- ٣٣- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) طبعة الحلبي الثانية ١٩٥٤.
- ٣٤- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) طبع دار الكتب المصرية.
- الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٩٧
- ٣٥- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، للدكتور محمد أديب صالح.

مطبعة جامعة دمشق ١٣٨٤.

٣٦- التمهيد في الرد على الملاحدة... للباقلاني. تحقيق الدكتور محمد عبد الهادي أبي ريده، و الأستاذ محمود الخضيرى. دار الفكر العربى ١٩٤٧.

٣٧- تنزيه القرآن عن المطاعن، للقاضى عبد الجبار (و معه مقدمة التفسير للراغب الأصفهاني) المطبعة الجمالية- مصر.

٣٨- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني و الخطابي. طبع دار المعارف.

٣٩- الجوينى إمام الحرمين، للدكتور فؤاد حسين محمود (سلسلة أعلام العرب).

٤٠- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للقرشى. طبع الهند.

٤١- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجرى، لآدم متر. ترجمة الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده- لجنة التأليف، الطبعة الثانية.

٤٢- الخطط للمقريزى (المواعظ و الاعتبار بذكر الخطط و الآثار) بولاق ١٣٢٧.

٤٣- دفع شبه التشبيه، لابن الجوزى. طبع القدسى.

٤٤- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لمحمد محسن آقايبرك. النجف ١٣٥٥.

٤٥- روضات الجنات في أحوال العلماء و السادات، للخوانسارى.

طهران ١٣٠٧.

٤٦- الزمخشري للدكتور محمد أحمد الحوفى. دار الفكر العربى ١٩٦٦.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٩٨

٤٧- شرح الأزهار المنتزع من الغيث المدرار، للجندارى. القاهرة.

٤٨- شرح الأصول الخمسة، للقاضى عبد الجبار. تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان. مكتبة و هبة بالقاهرة ١٣٨٤.

٤٩- صفة جزيرة الأندلس (من كتاب الروض المعطار فى خبر الأقطار للحميرى) نشر ليفى بروفنصال. طبع لجنة التأليف و الترجمة ١٩٣٧.

٥٠- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي. الطبعة الأولى- المطبعة الحسينية بالقاهرة ١٣٢٤.

٥١- طبقات المعتزلة لابن المرتضى، تحقيق سوزانا فلزر، بيروت ١٣٨٠.

٥٢- طبقات المفسرين، للسيوطى. طبع ليدن ١٩٠٨.

٥٣- طبقات فقهاء اليمن، لابن سمره الجعدى. القاهرة ١٩٥٧.

٥٤- العقد الثمين فى أخبار البلد الأمين، للفاسى. القاهرة ١٣٨٦.

٥٥- غاية الاختصار، لابن حمزة الحسنى. طبع بولاق ١٣١٠.

٥٦- غاية النهاية فى طبقات القراء، لابن الجزرى. تحقيق براجتراس طبع الخانجى ١٣٥١.

٥٧- الغزالي، للبارون كاراديفو. ترجمة عادل زعيترو. طبع الحلبي ١٩٥٩.

٥٨- الفرق بين الفرق، للبغدادى. نشره الشيخ محى الدين عبد الحميد.

طبع صبيح بالقاهرة.

٥٩- فرق الشيعة، للنوبختى. تحقيق الدكتور ريترو. طبع ألمانيا ١٩٣١.

٦٠- فصل المقال، لابن رشد. تحقيق ج الحورانى. ليدن ١٩٥٩.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٤٩٩

٦١- الفصل فى الملل و الأهواء و النحل، لابن حزم الأندلسى.

- ٦٢- الفهرست، لابن النديم. الطبعة الأوربية، و طبعة المكتبة التجارية ١٩٥٢.
- ٦٣- فهرس المخطوطات المصورة بمعهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية. القاهرة ١٩٥٤.
- ٦٤- فوات الوفيات، لابن شاکر الکتبی. تحقیق عبد الحمید. مطبعة السعادة بمصر.
- ٦٥- الكامل في التاريخ، لابن الأثير. الطبعة المنيرية بالقاهرة ١٣٥٣.
- ٦٦- كشف أسرار الباطنية و أخبار القرامطة، للحمادي اليماني. تقديم الشيخ زاهد الكوثري. الطبعة الثانية ١٣٧٥.
- ٦٧- الكشاف، للزمخشري. الطبعة الثانية ١٩٥٣ المكتبة التجارية بالقاهرة.
- ٦٨- كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، الجزء الأول. تحقيق الدكتور لطفى عبد البديع. طبع وزارة الثقافة بمصر.
- ٦٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، لحاجي خليفة. طبع تركيا.
- ٧٠- لسان الميزان، لابن حجر. طبع الهند.
- ٧١- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى. تحقيق فؤاد سزكين. مكتبة الخانجي ١٩٥٤.
- ٧٢- المحيط بالتكليف، للقاضي عبد الجبار- الجزء الأول- تحقيق عمر السيد عزمي. وزارة الثقافة بمصر.
- الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٥٠٠
- ٧٣- مذاهب التفسير الإسلامي، لجولد زيهير. ترجمة الدكتور عبد الحلیم النجار. دار الكتب الحديثة بالقاهرة.
- ٧٤- مرآة الجنان، لليافعي اليماني. طبع الهند ١٣٣٧.
- ٧٥- مروج الذهب و معادن الجواهر، للمسعودي. طبع مصر.
- ٧٦- المستصفي من علوم الأصول، للغزالي. المكتبة التجارية ١٣٥٦.
- ٧٧- معالم العلماء، لابن شهر آشوب. طهران ١٣٥٣.
- ٧٨- المعتزلة، لزهدي جار الله. القاهرة ١٩٤٧.
- ٧٩- معجم الأنساب و الأسرات الحاكمة، لزامباور. جامعة القاهرة ١٩٥٢.
- ٨٠- معجم البلدان، لياقوت الحموي. الطبعة الأوربية.
- ٨١- معجم قبائل العرب، لعمر رضا كحالة. مطبعة الترقى بدمشق.
- ٨٢- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) للرازي. الطبعة الأميرية ببولاق ١٢٨٩.
- ٨٣- مقالات الكوثري، للشيخ زاهد رحمه الله. الطبعة الاولى ١٣٧٢.
- ٨٤- مقدمتان في علوم القرآن، نشرهما آرثر جيفري. الخانجي ١٩٥٤.
- ٨٥- مقدمة ابن خلدون، بتحقيق الدكتور على عبد الواحد وافي. لجنة البيان العربي ١٣٧٩.
- ٨٦- مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية. المكتبة السلفية بالقاهرة ١٣٧٤. و طبعه بيروت بتحقيق المؤلف.
- ٨٧- ملقط جامع التأويل. جمع سعيد الأنصاري. مطبعة البلاغ بالهند ١٣٣٣.
- الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٥٠١
- ٨٨- الملل و النحل، للشهرستاني (بهامش الفصل لابن حزم الأندلسي).

- ٨٩- المغنى، للقاضى عبد الجبار: فى أربعة عشر مجلدا عثر عليها من عشرين. قامت وزارة الثقافة بنشره. و قد اشترك فى تحقيقه طائفة من كبار أساتذة الفلسفة الإسلامية. و راجعه الأستاذ الدكتور إبراهيم مدكور. و قد رجعنا إلى أكثر أجزاء هذا الكتاب كما هو مبين فى هوامش الرسالة.
- ٩٠- المنتظم فى أخبار الملوك و الأمم، لابن الجوزى. طبع الهند ١٣٥٨.
- ٩١- من عبر التاريخ (رسالة صغيرة للشيخ زاهد الكوثرى) نشره عزه العطار ١٣٦٧.
- ٩٢- منهج الزمخشرى فى تفسير القرآن، للدكتور مصطفى الجوينى. طبع دار المعارف.
- ٩٣- الانتصار، للخياط المعتزلى. نشر نيبرغ سنة ١٩٢٥.
- ٩٤- النجوم الزاهرة، لابن تغرى بردى. دار الكتب المصرية ١٣٤٨-١٣٧٥.
- ٩٥- النسخ فى القرآن الكريم، للأستاذ الدكتور مصطفى زيد. دار الفكر العربى بمصر ١٣٨٣.
- ٩٦- نشأة التفسىر فى الكتب المقدسة و القرآن، للدكتور السيد خليل. الاسكندرية ١٩٥٤.
- ٩٧- نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام، للأستاذ الدكتور على سامى النشار. دار المعارف- الطبعة الثالثة ١٩٦٥.
- الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسىر، ص: ٥٠٢
- ٩٨- النشر فى القراءات العشر، لابن الجزرى. طبعة مصطفى محمد.
- ٩٩- نضد الإيضاح لعلم الهدى- المطبوع بهامش فهرس الطوسى- كلكتا ١٢٧١.
- ١٠٠- وفيات الأعيان، لابن خلكان. الطبعة الأولى بمصر ١٣١٠.

ثالثا: الدوريات

- ١- حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس: المجلد التاسع ١٩٦٤.
- ٢- مجلة تراث الإنسانية: المجلد الأول. وزارة الثقافة بمصر.
- ٣- مجلة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية: المجلد الأول.
- ٤- مجلة المكتبة: العدد العاشر من السنة الثالثة (شباط ١٩٦٣) بغداد.
- الحاكم الجشمى و منهجه فى التفسىر، ص: ٥٠٣

محتويات الكتاب

- بين يدى الكتاب: ٣- ١٤.
- المقدمة: ١٥- ٢٢.
- تمهيد عصر الحاكم: القرن الخامس الهجرى ٢٣- ٦٢.
- أولا: الحالة السياسية: ٢٥.
- البويهيون ٢٥، الغزنويون ٢٦، السلاجقة ٢٧، الفاطميون ٢٨، الباطنية ٢٩، الزيدية ٣٠، ملوك الطوائف فى الأندلس ٣٣، الحروب الصليبية ٣٤.
- ثانيا: الحالة الدينية: ٣٥.

المعترلة ٣٦، الأشاعرة ٣٩، الصوففة ٤١.

ثالثا: أثر الحالة السفسفة و الدفنفة فى الحفة العامة: ٤٤.

الفتن السفسفة ٤٤، فتن أرباب العقائد ٤٥، منازعات الفقهاء ٤٦.

رابعا: حركة التألف فى التفسفر و علم الكلام ٤٧.

التفسفر ٤٩ (فى القراءات و نظائر القرآن و إعرابه ٥٠، أهم التفاسفر المطولة ٥١) علم الكلام ٥٧ (أهم مصنفات المعترلة فى علم الكلام ٦٠).

الباب الأول: حفة الحاكم و آثاره (٦٥-١٢٠).

الفصل الأول: حفة الحاكم: ٦٥-٩٢.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٥٠٤

اسمه و نسبه ٦٥، ولادته و نشأته ٦٨، وفاته ٧٢، شيوخه ٧٦، تلامذته ٨٠، عقفدته و مذهبه ٨١ (مذهب الزفدى الكلامى ٨٦).

الفصل الثانى: آثاره: ٩٣-١٢٠.

فى تفسفر القرآن ٩٤، فى علم الكلام ٩٧، فى الحدفث ١٠٧، فى التاريخ ١١٠، فى الفقه ١١٢، فى العلوم الأخرى ١١٣، تعقفب عام حول ما وصل إلنا من كتب الحاكم ١١٤.

الباب الثانى: مدخل الى تفسفر الحاكم (١٢١-١٧١).

الفصل الأول: تفاسفر المعترلة قبل الحاكم ١٢٣-١٥٠.

تفسفر القاسم الرسى ١٢٥، تفسفر الإمام محمد ١٢٦، تفسفر الإمام الهادى ١٢٦، تفسفر الإمام المرتضى ١٢٧ (حول هذه التفاسفر الخمسة ١٢٨) تفسفر أبى بكر الأضم ١٣١، تفسفر عمرو بن فائد ١٣١، تفسفر أبى يعقوب الشحام ١٣٢، تفسفر الجبائى ١٣٣، تفسفر البلخى ١٣٤، تفسفر أبى بكر النقاش ١٣٤، تفسفر الأصفهانى ١٣٥، تفسفر الرمانى ١٣٦، تفسفر القاضى عبد الجبار ١٤٠، التفسفر الكبفر للدفلمى ١٤١، تفسفر الماوردى ١٤٣، تفسفر القزوفنى ١٤٧، أمالى المرتضى ١٤٩.

الفصل الثانى: مصادر الحاكم فى التفسفر ١٥١-١٧١.

الحاكم و تفاسفر المتقدمف ١٥١، مصادر السلففة ١٥٢ (عمده من هذه المصادر ١٥٣، أمثلة و شواهد ١٥٦) مصادر الاعتزالفة ١٥٨ (بفن هذه التفاسفر و التفاسفر السابقة ١٥٨، عمده الرفسفة من هذه المصادر و موقفه من تفسفر القاضى ١٦١) نقوله العامة أو المبهمفة ١٦٦، حول طررفته فى الإفافة من المصادر ١٦٧.

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٥٠٥

الباب الثالث: منهج الحاكم فى تفسفر القرآن (١٧٣-٣٥٠).

الفصل الأول: قاعدة الحاكم الفكرفة و محوره فى تفسفره: ١٧٥-٢٢١.

قاعدته الفكرفة العامة، التوففد ١٧٨، العدل ١٨٠ (خلق القرآن ١٨٣) الوعد و الوعفد ١٨٤ (الثائب و صاحب الصغفرة ١٨٧، الشفاعة ١٩٠) الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر ١٩٣، المنهج و هذه الأصول ١٩٥.

محوره فى تفسفره: ١٩٦، اكتساب المعارف ١٩٧، فساف التفلفد ١٩٨، ضرورة البرهان و صفة الحجاج فى الدين ٢٠٠، الرد على المجبرة: ٢٠٧.

الفصل الثانى: قواعده الأساسية فى التفسفر: ٢٢٢-٢٧٩.

تمهفد: بفن التفسفر و التأوفل ٢٢٢، الأصل الجامع لقواعده فى التفسفر ٢٢٧، لفس فى القرآن ما هو فر عربى ٢٢٩، مكانة اللغة فى تفسفر الحاكم ٢٣٠.

القاعدة الأولى (لس فى القرآن ما لا يفهم معناه): ٢٣٣.

فروع هذه القاعدة: المحكم و المتشابه ٢٣٧، فواتح السور ٢٤١.

القاعدة الثانية (لا يختص بتفسفر القرآن الرسول أو السلف) ٢٤٣.

موقفه من تفسفر السلف ٢٤٥، موقفه من الأحادفث و الأخبار المرفوعة ٢٥٢ (فى الشرح و الأدلة ٢٥٢، فى الأخبارففات و الأمور الغفبفة

٢٥٥. أخطر مواقف الحاكم من الحدفث ٢٥٨، من شواهده فى باب التوففد ٢٤١، خبر الواحد و أسباب النزول ٢٤٣: حول إفمان أبف

طالب ٢٤٤، حول تأخر نزول الوحف ٢٤٥).

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٥٠٤

القاعدة الثالثة: رفض التفسفر الباطنى و أن الإمام طرفقه معرفة القرآن ٢٤٧.

القاعدة الرابعة: إثبات المجاز فى القرآن و منع الحمل عفله إلا إذا تعذرت الحقفقة ٢٧١.

الفصل الثالث: حدوده فى التأوفل: ٢٨٠-٣٠٧.

أقسام المعارف ٢٨٠، مفدان التأوفل ٢٨٢، التأوفل و اللغة و أنواع المجاز ٢٨٣.

من تأوفلاته فى باب التوففد و العذل: فى باب الصفات ٢٩١، فى العذل ٢٩٥: المشففة ٢٩٧، الختم و الطبع ٢٩٨، الهدافة و الضلال

٢٩٩، فى الوعفد ٣٠٢.

منهج الحاكم فى التأوفل بفن اللغة و العقل ٣٠٤.

الفصل الرابع: أثر منهجه العقلى و ثقافته الكلامفة فى تفسفره:

٣٠٨-٣٥٠.

مبداً اللطف ٣٠٨ (الأمر الهام فى هذا المبدأ ٣١٢، التوففق ٣١٣، النصر و الخذلان ٣١٤، بفن ابن المرتضى و الحاكم ٣١٥).

النبوة و الأنفباء ٣١٧ (النبوة اختفار ٣١٧، المعجزة و عدم تقدمها على النبوة ٣١٨، حفظ النبف ٣١٩، عصمة النبف عن الكبائر و تنزففه

عما فنفرف ٣٢١).

الأرزاق و الآجال ٣٢٩ (الحرام لا فعد رزقا ٣٣٠، المقتول ٣٣١).

حول عالم الغفب ٣٣٣ (إبلفس ٣٣٣، الجن و الملائكة ٣٣٥، عذاب القبر ٣٤٠، الجنة ٣٤٣).

الحاكم الجشمل و منهجه فى التفسفر، ص: ٥٠٧

تعرففات و أمور فلسففة ٣٤٥ (الموت و الحفافة ٣٤٥، الفناء و البقاء ٣٤٤، الإعادة ٣٤٨، دلفل التمانع ٣٤٩).

الباب الرابع: طرفقة الحاكم فى تفسفره و آراؤه فى علوم القرآن (٣٥١-٤٤٧)، الفصل الأول: طرفقته فى كتابه «التهدفب» ٣٥٣-٤٠٤.

تمهفد: بفن المنهج و الطرفقة ٣٥٣.

القراءة ٣٥٥، اللغة ٣٥٩، الإعراب ٣٤٤، النزول ٣٤٩، النظم ٣٧٣، المعنى ٣٨٠ (طرفقته فى إفراد الأقوال و وجوه المعانى ٣٨٠، طرفقته

فى الترففح بفن هذه الأقوال ٣٨١، من شواهد طرفقته فى الإفراد ٣٨٢، استطراده للتوففق بفن الآفات ٣٨٤، من شواهد طرفقته فى

الترففح ٣٨٤).

الأحكام ٣٨٨، القصة ٣٩١ (الإسرائفلفات و موقفه منها ٣٩٣، فائدة القصص و تكرارها ٣٩٨) الفقه ٣٩٩.

الفصل الثانف: آراؤه فى علوم القرآن ٤٠٥-٤٤٧.

نزول القرآن ٤٠٤ (الوحف ٤٠٧، اللفظ و المعنى ٤١١).

نقل القرآن ٤١٣ (تواتر النص القرآنى ٤١٣، مصحف على ٤١٤، السور و الآفات ٤١٧).

فضائل القرآن ٤١٩ (فضائل السور ٤١٩، فضائل الآفات ٤٢١).

النسخ في القرآن ٤٢٢ (تعريف النسخ و جوازه و الفرق بينه و بين البداء ٤٢٢، لا نسخ في الأخبار و حيث لا تعارض ٤٢٥، من شواهد النسخ عند الحاكم ٤٢٧، النسخ قبل الفعل ٤٣١.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٥٠٨

إعجاز القرآن ٤٣٣ (مقدمات الإعجاز ٤٣٤: الدليل على أنه جعل القرآن دلالة نبوته ٤٣٥، وجه القول بأن القرآن معجز دال على النبوة ٤٣٦. وجه إعجاز القرآن ٤٤٠: متى يكون الكلام فصيحاً ٤٤١، رد الحاكم لفكرة النظم الخاص ٤٤٤، نقضه لنظرية الصرفة ٤٤٥، الخلاف في وجه الإعجاز لا يؤثر في وجوده ٤٤٦.

الباب الخامس: مكانة الحاكم و أثره في التفسير ٤٤٩-٤٨٩.

الفصل الأول: مكانة الحاكم ٤٥١-٤٥٨.

منزلة الحاكم العامة ٤٥١ (في التاريخ للزبيدي و المعتزلة ٤٥١، تراث الحاكم مدخل لدراسة القاضي عبد الجبار و المدرسة الجبائية ٤٥٣، الحاكم حلقة وصل مهمة في تاريخنا العلمي ٤٥٤).

قيمة كتابه: التهذيب في التفسير ٤٥٥ (خلاصة جامعة).

الفصل الثاني: أثره في المفسرين ٤٥٩-٤٨٩.

أثره في الزمخشري ٤٥٩ (تلمذة الزمخشري على الحاكم ٤٥٩، صلة تفسير الزمخشري بتفسير الرماني، و تفسير الحاكم ٤٦٠، مقارنات بين الزمخشري و الحاكم: شواهد سابقة ٤٦٢، من الشواهد الموجزة ٤٦٤، شواهد أخرى ٤٦٩، تحليل و نقد ٤٧٥، تعقيب عام ٤٧٧).

أثر الحاكم في سائر المفسرين ٤٨٢ (حول انقطاع كتب الحاكم في اليمن ٤٨٣، أثر كتاب التهذيب في بعض مصنفات الزبيدي ٤٨٧، القاضي العلامة محمد بن عامر الأصبهاني ٤٨٩).

مصادر البحث ٤٩٠-٥٠٢.

الحاكم الجشمي و منهجه في التفسير، ص: ٥١٠

كتب للمؤلف

- ١- متشابه القرآن (دراسة موضوعية) دمشق ١٩٧٠
 - ٢- متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (تحقيق) القاهرة ١٩٦٩
 - ٣- مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (تحقيق) بيروت ١٩٧١
 - ٤- الجمان في تشبيهات القرآن لابن نايقا (تحقيق بالاشتراك) الكويت ١٩٦٨
- تمت الطبع
- شرح عيون المسائل للحاكم الجشمي (المجلد الأول).

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرِ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمة" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - "رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحداً من جهابذة هذه

المدينة، الذي قد اشتَهَرَ بِشَعْفِهِ بأهل بَيْتِ النَّبِيِّ (صلواتُ اللهِ عَلَيْهِم) ولا سِيَّما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بِسَاحَةِ صاحِبِ الزَّمانِ (عَجَّلَ اللهُ تَعَالَى فَرَجَهُ الشَّرِيفَ)؛ ولهذا سَيَسَّ مع نظره و درايتِهِ، فى سَنَةِ ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسَّسَةً و طريقَةً لَمْ يَنْطَفِئِ مِصْبَاحُهَا، بل تُتَبَّعُ بِأَقْوَى و أَحْسَنِ مَوْقِفٍ كُلِّ يَوْمٍ.

مركز "القائمة" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشِطَتَهُ من سَنَةِ ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دامَ عَزُّهُ - و مع مساعِدِهِ جمع من خريجى الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتى: ديتيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايتى المبتدله أو الرديئه - فى المحاميل (=الهواتف المنقوله) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و اهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواء برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعه، و...

- منها العداة الاجتماعيه: التى يُمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يُمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الإيرانيه - فى أنحاء العالم - من جهه أخرى.

- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهرية، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمة" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية

(و) الإطلاع و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كَشَك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جَمَكَرَانَ و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين فى الجلسه

(ى) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفترق" و فائى / بنايه "القائمة"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهويه الوطنيه: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكوميته، و غير ربحيته، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحالية و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله اعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) ان يوفق الكل توفيقاً متزائداً ليعانتهم - في حد التمكن لكل احد منهم - ايانا في هذا الامر العظيم؛ ان شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان
الغائمي

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

